

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: DEC/ 04/ 10

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

العنوان

الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول  
الإسلامية وإرساء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا

إعداد الطالب

لحلو بوخاري

تاريخ المناقشة: 2016/02 /03

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ يحي سعيدي
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ محمد بوجلal
ممتحنا	جامعة محند آكلي أولحاج بالبويرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ أحمد جميل
ممتحنا	جامعة السانبة بوهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بلقاسم زايري
ممتحنا	جامعة سعد دحلب بالبليدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ فارس مسدور
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	أستاذ محاضر ( أ )	د/ علي سنوسي

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten Arabic calligraphy in black ink on a white background. The text is written in a highly stylized, cursive script (likely Thuluth or similar). The words are arranged vertically, with the first line being the Basmala (Bismillah). The calligraphy features thick, bold strokes and intricate flourishes. Small numbers (1, 2, 3) and arrows are placed around the letters to indicate the direction and sequence of the pen strokes used in writing. The overall composition is balanced and aesthetically pleasing.

قَالَ تَعَالَى:

﴿إِن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ

فَاعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ ﴿الأنبياء: ٩٢﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"ليأتين على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدينار

والدرهم" رواه أحمد

# إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة  
وأزكى التسليم...  
أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى...  
روح والدي رحمه الله وطيب ثراه...  
والدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها...  
شريكة حياتي زوجتي العزيزة...  
شقيقتي العزيزتين...

الباحث لحلو بوخاري

# شكر وعرfan

من حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر...

فبعد شكر المولى عز وجل، المتفضل بجليل النعم، وعظيم الجزاء ... لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرfan إلى الأستاذ بوجلال محمد لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، والذي أبقى له مدينا بالكثير من الأفكار والمعلومات القيمة ونصائحه الثمينة، والتي كانت لي نبراسا في إنجاز هذا البحث... فدمت ذخرا للجامعة والعلم والوطن، ومتّعك الله بموفور الصحة والعافية وطول العمر إن شاء الله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ لعرbاني موسى من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا على مساعدته القيمة، و الذي منحني من وقته الكثير لأجل أن يرى هذا البحث النور..

كما أن شكري موصول أيضا إلى كل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ يحي سعيدي، الأستاذ جمّيل أحمد، الأستاذ زايري بلقاسم، الأستاذ سنوسي علي والأستاذ فارس مسدور، على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وتحملهم عناء قراءتها وتصحيح أخطائها، وتحملهم مشقة السفر، فجزاكم الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة المسيلة على احتضاني للقيام بهذا البحث.

كما لا أنسى كل من ساهم في مد يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا البحث، ولم يسع المقام لذكرهم هنا، فشكرا لكم جميعا.

الباحث لحلو بوخاري

# الفهرس

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
.....	الإهداء.....
.....	شكر وتقدير.....
I	فهرس المحتويات.....
V	فهرس الجداول.....
VI	فهرس الأشكال.....
أ-م	مقدمة.....
<b>01</b>	<b>الفصل الأول: النقود والأنظمة النقدية.....</b>
03	المبحث الأول: نشأة النقود ووظائفها.....
03	المطلب الأول: اقتصاد ما قبل النقود (المقايضة).....
06	المطلب الثاني: تعريف النقود.....
08	المطلب الثالث: وظائف النقود.....
10	المطلب الرابع: أنواع النقود.....
14	المبحث الثاني: الأنظمة النقدية.....
14	المطلب الأول: ماهية النظام النقدي.....
16	المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية.....
19	المطلب الثالث: مزايا نظام المعدنين و النقود المعدنية بصفة عامة.....
<b>22</b>	<b>المبحث الثالث: النقود قبل ظهور الإسلام.....</b>
22	المطلب الأول: نقود الحضارات القديمة.....
26	المطلب الثاني: النقود العربية قبل ظهور الإسلام.....
<b>28</b>	<b>المبحث الرابع: النقود بعد ظهور الإسلام.....</b>
28	المطلب الأول: النقود في صدر الإسلام.....
31	المطلب الثاني: النقود في العصر الأموي والعباسي.....
37	المطلب الثالث: نقود الدولة العثمانية.....

43	<b>الفصل الثاني: مسائل النقد في الاقتصاد الإسلامي.....</b>
45	<b>المبحث الأول: ثمنية النقود بين الحصر والاصطلاح.....</b>
45	المطلب الأول: تحديد الثمنية في الذهب والفضة.....
48	المطلب الثاني: تحديد الثمنية في الفلوس.....
50	المطلب الثالث: ثمنية النقود الورقية والمصرفية.....
54	<b>المبحث الثاني: قيمة النقود وأحكام تغييرها.....</b>
54	المطلب الأول: ماهية قيمة النقود وتغييرها.....
57	المطلب الثاني: أسباب تغير قيمة النقود.....
61	المطلب الثالث: أحكام تغير قيمة النقود.....
63	<b>المبحث الثالث: المحافظة على النقود وعلة الربا فيها وجهة الإصدار.....</b>
63	المطلب الأول: المحافظة على النقود.....
66	المطلب الثاني: علة الربا في النقود.....
69	المطلب الثالث: الجهة المختصة بإصدار النقود.....
73	<b>الفصل الثالث: الذهب ودوره في إرساء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية.....</b>
75	<b>المبحث الأول: التطور التاريخي لدور الذهب كنقد.....</b>
75	المطلب الأول: دور الذهب كنقد في الحضارات القديمة.....
80	المطلب الثاني: الذهب في العصور الوسطى وهيمنة الدينار الذهبي على العلاقات النقدية الدولية.....
86	المطلب الثالث: دور الذهب في العصور الحديثة.....
88	<b>المبحث الثاني: دور الذهب بعد قيام النظام النقدي الدولي وانتهائه.....</b>
88	المطلب الأول: نظام قاعدة الذهب: 1870-1914.....
93	المطلب الثاني: فترة ما بين الحربين 1919-1939.....
95	المطلب الثالث: دور الذهب في ظل نظام بريتون وودز.....
98	المطلب الرابع: دور الذهب بعد انهيار النظام النقدي الدولي.....
101	<b>المبحث الثالث: ثبات القوة الشرائية للذهب.....</b>

101	المطلب الأول: القوة الشرائية للذهب قبل 1971.....
106	المطلب الثاني: القوة الشرائية للذهب بعد 1971.....
115	المطلب الثالث: علاقة أسعار الذهب ببعض المتغيرات الاقتصادية.....
<b>119</b>	<b>المبحث الرابع: النظام النقدي الدولي الراهن: الخصائص، مكان الخل والتحديات.....</b>
119	المطلب الأول: خصائص ومكان الخل في النظام النقدي الدولي الراهن .....
126	المطلب الثاني: التحديات .....
<b>132</b>	<b>المبحث الخامس: أهمية ومستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي الراهن..</b>
132	المطلب الأول: أهمية الذهب في النظام النقدي العالمي.....
136	المطلب الثاني: مستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي.....
<b>144</b>	<b>الفصل الرابع: التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية..</b>
<b>145</b>	<b>المبحث الأول: مقومات ومعوقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.....</b>
146	المطلب الأول: نظرية التكامل الاقتصادي.....
150	المطلب الثاني: مبررات ومقومات التعاون والتكامل.....
153	المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.....
<b>155</b>	<b>المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية.....</b>
155	المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.....
162	المطلب الثاني: التعاون النقدي ومحاولات توحيد العملة بين الدول الإسلامية.....
171	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إنجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي.....
<b>175</b>	<b>المبحث الثالث: التجارة البينية للدول الإسلامية.....</b>
175	المطلب الأول: تطور التجارة العالمية وواقع تجارة الدول الإسلامية فيها.....
179	المطلب الثاني: تطور التجارة البينية للدول الإسلامية.....

184	<b>الفصل الخامس: الدينار الذهبي أداة تسوية للمدفوعات: دراسة تحليلية</b>
186	<b>المبحث الأول: ظهور الدينار الذهبي الحديث</b> .....
186	المطلب الأول: جذور الدينار الذهبي الحديث.....
189	المطلب الثاني: تجربة الدينار الذهبي في ماليزيا واندونيسيا.....
193	المطلب الثالث: المبادرة الماليزية لتسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي.....
196	<b>المبحث الثاني: آليات تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي</b> .....
196	المطلب الأول: ترتيبات الدفع الثنائية: (BPAs) .....
199	المطلب الثاني: ترتيبات الدفع متعددة الأطراف: (MPAs) .....
201	المطلب الثالث: آلية استخدام الدينار الذهبي في إطار التجارة الدولية.....
202	<b>المبحث الثالث: آثار الدينار الذهبي على الدول الإسلامية والنظام النقدي الدولي</b> .....
202	المطلب الأول: أثر الدينار الذهبي على الدول الإسلامية.....
209	المطلب الثاني: أثر الدينار الذهبي على النظام النقدي الدولي.....
216	<b>الفصل السادس: الدينار الذهبي أداة تسوية للمدفوعات: دراسة تطبيقية</b> .....
218	<b>المبحث الأول: الاستمثال الرياضي (I'optimisation) وبرنامج (NIMBUS) ..</b>
218	المطلب الأول: ماهية الاستمثال الرياضي
221	المطلب الثاني: برنامج (NIMBUS) .....
223	<b>المبحث الثاني: البناء النظري للنموذج</b> .....
223	المطلب الأول: في حالة ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف.....
226	المطلب الثاني: في حالة ترتيبات الدفع متعددة الأطراف.....
227	<b>المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية والنتائج العملية</b> .....
227	المطلب الأول: نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف.....
233	المطلب الثاني: نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف.....
239	<b>خاتمة</b> .....
248	<b>قائمة المراجع</b> .....
262	<b>الملاحق</b> .....

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
114	تطور الطلب على الذهب بين 2000-2011	(01)
121	أنظمة الصرف بحكم الواقع في النظام النقدي الدولي	(02)
170	حصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي	(03)
198	مزايا نظام الدينار الذهبي لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف ونظام الدينار الذهبي الالكتروني (E- Dinar)	(04)
199	الجدول رقم ترتيبات الدفع متعددة الأطراف (MPA)	(05)
199	المدفوعات الصافية	(06)
227	قيمة المنتجات المتبادلة بالدولار الأمريكي (سنة 2011)	(07)
228	قيمة المنتجات المتبادلة بالدينار الذهبي (سنة 2011)	(08)
228	الواردات الحد الأقصى 1000 طن، 100000 برميل	(09)
229	الحد الأدنى للواردات	(10)
229	الصادرات	(11)
231	نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف (مشفرة)	(12)
232	نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف	(13)
233	تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف	(14)
234	نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف (مشفرة)	(15)
235	نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف	(16)
235	تسوية المدفوعات متعددة الأطراف	(17)

## فهارس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
103	تطور أسعار الذهب وأسعار السلع الأساسية والقوة الشرائية للذهب في إنجلترا من سنة 1560 إلى غاية 1970	(01)
105	تطور أسعار الذهب والمستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من سنة 1800	(02)
111	تطور القوة الشرائية للدولار الأمريكي منذ 1833	(03)
112	تطور القوة الشرائية للدولار الأمريكي مقابل الذهب	(04)
116	العلاقة بين سعر صرف الدولار والذهب خلال الفترة (1973-2009).	(05)
118	علاقة سعر الفائدة بأسعار الذهب	(06)
122	تقلبات سعر صرف المارك الألماني (اليورو منذ 1999) مقابل الدولار	(07)
129	نسبة الناتج المحلي الصيني في الاقتصاد العالمي	(08)
130	موازن القوى الاقتصادية العالمية (1870-2050)	(09)
133	تحول البنوك المركزية إلى الذهب	(10)
138	توقعات المجلس العالمي للذهب لنمو احتياطات الذهب للصين	(11)
176	تطور التجارة العالمية بين 1990-2012	(12)
177	إجمالي صادرات وواردات الدول الإسلامي	(13)
178	حصة الدول الإسلامية في التجارة العالمية	(14)
180	تطور التجارة البينية للدول الإسلامية	(15)
200	نموذج الدينار الذهبي في التجارة الدولية	(16)
205	دور الدينار الذهبي في زيادة حجم التجارة البينية	(17)

مقدمة

## مقدمة عامة:

احتلت النقود مكانة هامة في تاريخ البشرية وكل الحضارات المتعاقبة، فقد كانت جزءا من الحضارة الإنسانية، وقد ظهرت النقود بعد عجز نظام المقايضة والصعوبات التي واجهته كنظام غير عملي، فنمو النشاط الاقتصادي وازدياد متطلبات الحياة وتعدد السلع وانتشار ظاهرة التخصص واتساع نطاق المبادلة ساهم في اهتداء الإنسان إلى استخدام وسيط في عملية المبادلة، وظهر الشكل الأول للنقود وهي النقود السلعية، وبدأ العلماء والفلاسفة بدراسة النقود والظواهر النقدية المختلفة ومالها من آثار على الاقتصاد، كما حظيت النقود باهتمام الملوك والحكام والدول على مر العصور باعتبارها المقياس المفضل والمناسب لقوة الدولة.

لم يكن اكتشاف النقود دفعة واحدة، فقد تحول النشاط الاقتصادي تدريجيا إلى الاقتصاد النقدي، بعد أن حاول الإنسان في بعض المناطق استخدام أدوات بعينها كوسيلة تبادل مثل الحيوانات والحبوب حسب خصوصية كل منطقة، ولكن هذه الأدوات صاحبها صعوبات كثيرة كصعوبة التجزئة، وعدم مرونتها في تلبية رغبات المتعاملين بها، كما أن فترة حياتها قصيرة نسبيا، ثم تطور الأمر فظهر استخدام النقود المعدنية فكانت سبائك ذات وزن معين، ثم صار منها أجزاء معينة لتسهيل عملية التبادل، ويمرور الوقت تعود الناس على التعامل باطمئنان بهذه النقود المعدنية، فزادت ثقتهم فيها واكتسبت صفة القبول العام، ثم أخذ المتعاملون يبحثون عن الاحتفاظ بممتلكاتهم الثمينة في أماكن آمنة، لذلك كانوا يلجؤون إلى الصاغة لحفظ العملات الذهبية والفضية لديه مقابل حصولهم على شهادات إيداع تثبت ملكيتهم لهذه الودائع، وبعدما اكتسبت هذه الأوراق ثقة بين المتعاملين أصبحت تستخدم مباشرة كوسيط في عملية التبادل، وهذا ما سمح بظهور الشكل الأول للأوراق النقدية، وذلك على شكل شهادات إيداع والتي يمنحها الصاغة للمودعين ثم ظهرت النقود الورقية النائية عن الذهب والفضة، ولما لاحظ الصاغة استخدام الأفراد لشهادات الإيداع كوسيط للتبادل وعدم سحبهم لأموالهم في الوقت نفسه، قرروا استثمار هذه العملات وحصولهم مقابل ذلك على فوائد، وهو ما ولد دخولا للصاغة بحيث أصبح عدد شهادات الإيداع في التداول أكبر من مخزون الذهب والفضة لديها، وقد أدت هذه الآلية إلى تغيير دور الصاغة من حراس فقط للسبائك الذهبية والفضية يتلقون عوائد على هذه المهمة، إلى مقرضين يتلقون الفوائد نتيجة إقراضهم لهذه الأموال، وهو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بنظام الاحتياطي الجزئي، والذي يقوم عليه النظام المالي العالمي الراهن.

ومن هنا بدأ الانحراف بشكل تدريجي، فبعد أن كانت الأوراق النقدية تنوب نيابة تامة عن الذهب والفضة، انتهى الأمر إلى انفلات تام واستبعاد كلي للنقود ذات القيمة الذاتية أو النقود المعدنية، فأصبحت النقود مجرد أوراق نقدية تطبع دون أن تكون لها قيمة حقيقية وتم سحب الذهب والفضة من التداول، كما

أصبحت النقود سلعة للتجار فيها وما ترتب على هذه التجارة من تبرير للربا، فما هو موقف الشريعة الإسلامية والعالم الإسلامي من هذا النظام القائم على الفائدة أخذًا وعطاءً؟

أولى الإسلام أهمية بالغة لقضية النقود نظرا للعنبر دور الحكم بين الناس، وقد أقر الإسلام الحقيقة النقدية للذهب والفضة، والتي اكتشفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فاتخذ النقيدين الدينار الذهبي والدرهم الفضي واعتبرهما النقيدين المعترف بهما مما جعل الفقهاء يقبلون بالذهب والفضة بصفتها نقيدين رسميين للدولة الإسلامية. ولم يكن الذهب حكرًا على الدولة الإسلامية فقط، وإنما استطاع الذهب لعب دور النقد وأداء وظيفته النقدية في جميع الحضارات التي تعاقبت على مر العصور، وقد استخدم الذهب كنقود باعتباره أهم وسيط للتبادل، ومخزنا للقيم، ومقياسا لمختلف القيم. وكان الذهب أهم النقود منذ حقب متطاولة في التاريخ لما تميّز به هذا المعدن من ثبات القيمة وحفاظه على القوة الشرائية بالإضافة إلى عدم تعرضه للتآكل وعدم التأثير بالمؤثرات المناخية ونحوها، وقد اكتسب الذهب تلك الأهمية بالإضافة إلى الصفات التي يتمتع بها لكونه يعلو فوق كل فلسفة إيديولوجية أو جماعة دينية أو إثنية أو تيار سياسي، فربط النقد بالذهب سيكون بمثابة سد منيع ضد أي تصرف لمحابة بعض الشرائح الاجتماعية على حساب الطبقات الأخرى، وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين لاعتباره رمزا للحرية، فالذهب لا يحتاج إلى فائض من الإنتاج كتغطية له، ولا يحتاج إلى نفوذ سياسي يستند إليه، وإنما الدول الغنية والفقيرة والجماعات والأفراد لديه سواء لثبات قوته الشرائية، فلا يحتاج إلى قوة القانون ولا إلى ضمانة دولية، وفي كل هذا ضمان وأمان من التلاعب بأسعار الصرف وضمان وأمان من حدوث الأزمات وهذا ما يساعد على إرساء الاستقرار في المبادلات التجارية الدولية بصفة خاصة والنظام النقدي الدولي بصفة عامة.

يشهد النظام المالي العالمي اليوم فوضى نقدية وانتشار الأزمات بصفة دورية، نتيجة استبعاد الذهب من التداول الرسمي ونزع الصفة النقدية عنه، بعد أن أدى هذه الوظيفة لأزيد من 5000 سنة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وُضع نظام يعتمد على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتوفير السيولة الدولية من خلال إنشاء الصندوق النقدي الدولي. وفي ظل هذا النظام ربطت معظم العملات بالدولار الأمريكي، القابل للتحويل إلى ذهب بسعر 35 دولار للأونصة. وبعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة بين الاقتصادات المتقدمة ابتداء من سنة 1973، تم إلغاء الذهب من النظام النقدي الدولي وانتزعت الصفة النقدية عنه.

أصبح من الواضح أن استخدام الدولار الأمريكي أو أي عملة ورقية أخرى (في المعاملات الدولية) لا يصح أن يوضع موضع الذهب أو أن يقوم بالدور الذي يقوم به الذهب، قد لا يكون هناك مبررا كافيا لأن يصبح الدولار الأمريكي قاعدة النظام النقدي الدولي في ظل العجز المتنامي في ميزان المدفوعات الأمريكي والأزمات الدورية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، فهل يستطيع الدولار أن يقف موقف الذهب في عالميته، وعدم تحيزه واستمراره وقوته الذاتية التي منحها له القرون الطويلة، ويتضح جليا أن النظام

النقدي العالمي بلامحه الراهنة هو نظام هش جرد النقود من قيمتها الفعلية وأصبحت أوراق تطبع دون وجود قيمة فعلية لها، فضلا عما تقوم به الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ اتفاقيات بروتون وودز سنة 1944 من ابتكار وسائل وخطط للهيمنة على النظام المالي العالمي من خلال فرض الدولار كعملة مرجعية وكمخزن للقيمة دون وجود مقدرة حقيقية للدولار للقيام بهذا الدور.

ينادي اليوم الكثير من المفكرين وصناع القرار على اختلاف توجهاتهم بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي، وبمرور الوقت تزايد عددهم وذلك كحل للمشاكل المختلفة التي نجمت عن استخدام النقود الورقية، كموريس آليه (Maurice Allais)، ورون بول (Ron Paul) العضو في الكونغرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري والمرشح السابق للرئاسيات الأمريكية عن الحزب سنة 2008 والذي يعتبر من أشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بسياستها النقدية والدولار. كما توقع روبرت مندل (Robert Mundel) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999 بالعودة مرة أخرى إلى الذهب في القرن 21 لكن بصيغة جديدة. وحديثا بدأت الأصوات في العالم الإسلامي تدعو إلى استخدام الدينار الذهبي وعقدت من أجل ذلك العديد من الملتقيات الدولية لدراسة الفكرة وإخراجها إلى أرض الواقع.

### إشكالية الدراسة:

بعد أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 وما تركته من آثار مدمرة على اقتصادات جنوب شرق آسيا، ارتفعت الأصوات من العالمين الغربي والإسلامي المنادية بالعودة إلى الذهب مرة أخرى، وهو ما قام به رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بعد فهمه للاستغلال الكامن في النظام النقدي الذي صنعه الحضارة الغربية الرأسمالية بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي كبديل عن الدولار الأمريكي كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة، والتخلص من الاضطهاد المالي والاقتصادي الذي تتعرض له. ومن هنا تبرز الإشكالية التالية:

هل يمكن للدينار الذهبي أن يكون أداة فاعلة في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية والتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي والنظام المالي العالمي القائم على النقود الورقية وإرساء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية؟ وما هي المنافع والمزايا التي يحققها الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات؟

من خلال الإشكالية أعلاه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي صفة النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، وكيف عالج الفقهاء مسألة تغير قيمة النقود؟

- ما هو موقف الشريعة الإسلامية من النقود الذهبية والفضية والنقود الورقية؟
- إلى أي مدى ساهمت النقود المعدنية -ذهب وفضة- في إرساء الاستقرار في النظام النقدي الدولي؟
- ما هو واقع التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية في ظل النظام المالي العالمي الراهن؟
- ماذا نعني بنظام الدينار الذهبي؟ وما هي مبررات الدعوة لعودته إلى النظام الاقتصادي العالمي؟
- كيف يعمل نظام الدينار الذهبي الذي اقترحته ماليزيا لتسوية المدفوعات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول الإسلامية؟
- هل يمكن لنظام الدينار الذهبي إعادة الاستقرار إلى النظام النقدي والمالي الدولي والقضاء على مخاطر الصرف والمضاربة على العملات؟
- هل سيساهم الدينار الذهبي في تعزيز التجارة البينية للدول الإسلامية وتوحيد العملة النقدية بينها؟
- ما مدى فعالية نظام الدينار الذهبي في تقليص حجم الذهب المطلوب لتسوية المدفوعات في حالة ترتيبات ثنائية الأطراف وفي حالة ترتيبات متعددة الأطراف؟

#### فرضيات الدراسة: يضع الباحث الفرضيات التالية للاختبار في هذه الدراسة.

- ارتبطت النقود ذات القيمة الذاتية -ذهب وفضة- لأكثر من 3000 آلاف سنة بتحقيق الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية والنظام النقدي الدولي.
- لا يرقى مستوى التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية إلى مستوى التحديات التي تواجهه، وقد دفع المسلمون ثمنا باهظا نتيجة تخليهم عن النقود ذات القيمة الذاتية.
- إن عودة الاهتمام بالدينار الذهبي على المستوى الدولي سببها فشل النظام النقدي والمالي العالمي على تحقيق الاستقرار النقدي نتيجة استبعاد الذهب.
- يحوز الدينار الذهبي على خصائص العملة الجيدة، فهي تتمتع بالاستقرار والثبات النسبي.
- يتميز نظام الدينار الذهبي الذي اقترحته ماليزيا لتسوية المدفوعات الدولية بالسهولة والبساطة والفعالية.
- سيساهم الدينار الذهبي في إرساء الاستقرار في النظام النقدي والمالي العالمي وتوفير الاحتياطات النقدية للدول الإسلامية وزيادة التجارة البينية ومساعدتها على تحقيق الوحدة النقدية.

## أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى وذلك لعدة أسباب منها: المنحى العالمي المتزايد للمطالبة بضرورة استعادة الذهب لدوره على مستوى النظام النقدي الدولي نتيجة الفوضى السائدة في العلاقات النقدية الدولية. يرى الاقتصاديان روبرت مندل (Robert Mundel) وموريس آلييه (Maurice Allais) الحائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد ضرورة إجراء إصلاح مناسب للنظام النقدي الدولي جدير بأن يسهم في المستقبل بتحقيق التوازنات الكبرى، ويرى موريس آلييه أن هذا الإصلاح يتطلب توفر مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التخلي بصورة كاملة عن الدولار بوصفه وحدة حساب وأداة تبادل ومخزن قيمة على الصعيد الدولي، وضرورة استعادة دور الذهب في النظام المالي العالمي.
- التخلي بصورة كاملة عن نظام الصرف العائم والأخذ بنظام صرف ثابت قابل للمراجعة عند اللزوم.
- وأخيرا التوجه التدريجي نحو إنشاء وحدة نقد حسابية مشتركة على الصعيد الدولي. وهي الخصائص التي تتوفر في الدينار الذهبي.

ولا شك أن قيام الدول الإسلامية بإصدار عملة الدينار الذهبي سيكون سابقة مهمة قبل الانهيار المرتقب للنظام النقدي الدولي كما تتبأ به الكثير من الخبراء والاقتصاديين، إذ سيؤدي إلى توفير الاحتياطات النقدية لدول العالم الإسلامي، وزيادة التجارة البينية للدول الإسلامية وتحريرها من التبعية للدولار الأمريكي.

كما تبرز أهمية الموضوع في عدم إدراك الكثير من المختصين والباحثين من الدول الإسلامية لأسباب الحقيقية للأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، فنجد الكثير من الدراسات والأبحاث والمؤلفات تحاول إيجاد حلول للأزمة من داخل النظام الرأسمالي، دون الالتفات والبحث عن الأسباب الحقيقية للأزمات المتكررة، فالأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي اليوم هي أزمة نظام وليست أزمة داخل النظام، ونظرا لخطورة هذا الموضوع نجد أن هناك تعنينا إعلاميا شبه كلي عليه، ومثال ذلك المؤتمر الدولي حول اقتصاد الدينار الذهبي سنة 2007، والذي عقد برعاية رئيس الوزراء السابق لماليزيا محمد مهاتير، والأسوأ بكثير من ذلك، هو أن علماء الإسلام يبدو أنهم يشاركون عامة المسلمين في هذه الغفلة الغربية والمحرجة جدا، والصمت تجاه الاحتيال الكامن في نظام النقود الحديثة، ولعل أبرز من تصدى لذلك ورفع راية الإصلاح وإدانة هذا النظام القائم على الاحتيال والظلم، والدعوة إلى تبني النقود ذات القيمة الذاتية ونظام الدينار الذهبي هم من المفكرين الغربيين ذوي المنشأ والتعليم الغربي والذين اعتنقوا الإسلام وأدركوا حجم الظلم والاحتيال الذي يقوم عليه النظام المالي العالمي، ولعل أبرزهم المفكر

والفيلسوف الاسكتلندي (Ian Dallas) المعروف بالشيخ عبد القدير الصوفي مؤسس منظمة المرابطين العالمية والتي لها أتباع في كل بقاع العالم، وتلميذه الاسباني الشيخ عمر إبراهيم فاديلو رائد حركة الدينار الذهبي.

### حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة بمجموعة من الدول الإسلامية، في حين أن الحدود الزمنية للبحث فتمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2012 وذلك فيما يتعلق بالطلب على الذهب.

### أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:
- العمل على الإجابة على الإشكالية المطروحة وهي: هل يمكن للدينار الذهبي أن يكون أداة فاعلة في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية والتخلص من هيمنة الدولار الأمريكي والنظام المالي العالمي القائم على النقود الورقية وإرساء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية؟ وما هي المنافع والمزايا التي يحققها الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات؟
  - العمل على إحياء أحد موروثات الحضارة الإسلامية العظيمة والمتمثلة في الدينار الذهبي الإسلامي كأداة لتسوية المبادلات التجارية بين مختلف الدول الإسلامية وهو ما يسمح باستعادة الاستقلالية النقدية للأمة الإسلامية وتقليص الهيمنة والتبعية الاقتصادية.
  - إبراز فوائد إقبال الدول الإسلامية على الدينار الذهبي الإسلامي، من خلال التعامل في نظام نقدي دولي مستقر.
  - محاولة إيجاد حل للفوضى التي يعيشها النظام النقدي الدولي، نتيجة المضاربات المختلفة في سوق العملات، وذلك لغياب عملة تقوم على قيمة حقيقية في التعامل وتسوية المبادلات التجارية.
  - العمل على نشر الوعي حول موضوع الدينار الذهبي والنقود ذاتية القيمة، وفهم الواقع الخطير للنقود المعاصرة، وضرورة استعادة النقود الذهبية والفضية لدورها في النظام النقدي للدول الإسلامية بصفة خاصة والنظام النقدي الدولي بصفة عامة.
  - محاولة فهم الاستغلال الكامن في النظام النقدي الدولي الراهن القائم على نظام النقود الورقية المجردة من أية قيمة ونظام الاحتياطي الجزئي.
  - المساهمة في تحقيق الوحدة النقدية الإسلامية، من خلال تبني الدينار الذهبي على الأقل في تسوية المدفوعات الدولية.

## منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة للدراسة، تم اعتماد عدة مناهج، فاستخدم المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي. حيث سنعتمد في دراسة النقود والأنظمة النقدية ومسائل النقود في الاقتصاد الإسلامي، قيمة النقود وأحكام تغييرها وغيرها على المنهج الوصفي-التحليلي، أما عند التطرق إلى التطور التاريخي للنقود قبل وبعد ظهور الإسلام، ودور الذهب في الحضارات القديمة والحديثة سنعتمد على المنهج التاريخي، في حين سنعتمد على المنهج القياسي في الدراسة التطبيقية وذلك بغية تحديد المصفوفة المثلى للتجارة، أي الكميات المثلى للذهب المطلوب لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية.

## الدراسات السابقة:

بالرغم من حداثة الموضوع إلا أن هناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي تم نشرها، سواء على شكل أوراق بحثية في مجلات دولية محكمة أو مداخلات في مؤتمرات خاصة بالدينار الذهبي أو كتب، وسنركز في الدراسات السابقة على الدراسات التي لها صلة مباشرة بالموضوع، وقد عثرنا على العديد من الدراسات إلا أنه ارتأينا أن نكتفي بالدراسات التالية:

**1.** دراسة (Umar Ibrahim Vadillo, 1996)<sup>1</sup> وهي من أولى الدراسات التي عالجت مسألة الدينار الذهبي والدرهم الفضي في العصر الحديث، ومن الدراسات التي كان لها أثر في إقناع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بأهمية الدينار الذهبي بعد أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، وهي دراسة للنقود في ضوء الشريعة الإسلامية، حيث تطرق فيها الباحث إلى مفهوم النقود في الشريعة الإسلامية، وما يجب أن تكون عليه، كما ترى الدراسة ضرورة استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تفادي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات، بعد أن بلغ حجم النقود الورقية أو الاصطناعية أرقاماً فلكية، وصار النظام النقدي قائماً على النقود مجردة القيمة يتحكم فيه الساسة ورجال المصارف ويخضع لسلطتهم، حيث يعتبرهم الباحث من المساهمين الرئيسيين في البؤس الاقتصادي العالمي، ويستعين الباحث بمقولة الرئيس الأمريكي جفرسون للتوعية بمدى خطورة البنوك<sup>2</sup>، حيث يرى الباحث أن وضع قيود على إصدار النقود الورقية وحظر التعامل بالفائدة سيساهم في تقديم الحلول لمجتمعنا الإسلامي والعالم، ويرى أن البنوك الإسلامية بما هي عليه اليوم لا تقل سوءاً من البنوك التقليدية لأنها تمنع المسلمين من تقديم إجابات حقيقية لمشاكل اليوم. كما أن استعادة التعامل

<sup>1</sup> Umar Ibrahim Vadillo, *Return of the Gold Dinar: Study of Money in Islamic Law*, Bookwork, USA, 1996.

بالدينار الذهبي والدرهم الفضي سيساهم في استعادة العدالة الاجتماعية، وهي الكفيلة بلعب دور النقود في الشريعة الإسلامية، فالناس أحرار في اختيار وسيلة التبادل بينهم، كما أن نقود العالم اليوم هي عبارة عن ديون والديون لا يمكن أن تكون وسيلة تبادل وتؤدي دور النقود في الشريعة الإسلامية، ويقترح الباحث لاستعادة الدينار والدرهم في المجتمع الإسلامي البداية بالإصلاح من أسفل إلى أعلى وليس العكس، أي الانطلاق من القاعدة الجماهيرية الواسعة. تجدر الإشارة إلى أنه بعد صدور هذه الدراسة وجهود امتدت لسنوات طويلة تمكن الشيخ عمر إبراهيم فاديلو من تجسيد هذا الهدف بعد أن أقتنع العديد من المحافظات في ماليزيا بتبني الدينار والدرهم الفضي.

2. دراسة: (Robert Mundel 1997)<sup>1</sup> قام مندل بدراسة مستفيضة حول النظام النقدي الدولي ودور الذهب والعملات الرئيسية في العالم، حيث توصل الباحث إلى أن الذهب سيكون طرفاً مهماً في النظام النقدي الدولي في القرن الواحد والعشرين، وسوف لن يتم استخدام الذهب كما في السابق، فالدراسة لا تتوقع أن يتم تثبيت العملات الرئيسية اليورو والدولار مقابل الذهب إلا أنه سوف يحظى باهتمام خاص بعد عشر أو خمسة عشر سنة، حيث يستخدم الذهب كأداة للتسوية بين البنوك المركزية المختلفة، لكن دون أن يتم تثبيت سعره حيث سيخضع لسعر السوق. ويشير الباحث إلى أن هناك دولا بدأت تستخدم أسعار الذهب كمؤشرات على التضخم. ويرى مندل أن السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008<sup>2</sup> يكمن في تقلب أسعار الصرف بشكل كبير جداً، ولعل أن توقعات مندل بشأن مستقبل ودور الذهب قد بدأت تتحقق بالفعل وهو ما يلاحظ من اتجاه البنوك من خلال انتعاش تجارة الذهب بين البنوك المركزية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

3. دراسة (Abu Bakr Ben Mohd Yusuf and all, 2002)<sup>3</sup> ناقش هذا البحث فكرة مفادها أن استخدام الدينار الذهبي كعملة دولية (عالمية) في النظام النقدي الدولي سيؤدي إلى إضعاف الهجمات المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي وذلك للاستقرار النسبي والثقة التي يحوزها الدينار الذهبي على عكس العملات الورقية التي تتعرض باستمرار لتغيرات حادة في قيمتها. وحسب الدراسة سيؤدي تبني الدينار الذهبي إلى تحدي الدول الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي، ويرتبط نجاح الدينار الذهبي حسب الدراسة بثلاثة عوامل أساسية، وهي: أولاً: تحقيق الوحدة الإسلامية، حيث تشكل 30% من حجم التجارة العالمية، ثانياً: مستوى القابلية الذي سيحظى به الدينار الذهبي في التعامل بين الدول الإسلامية والتي تتجاوز 57 دولة (عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي)، وبالتالي يمكن تصور كم سيكون حجم التعامل بالدينار الذهبي

<sup>1</sup> Robert Mundel, **The international monetary system in 21st century: could gold make a comeback?** St. Vincent College, Letrobe, Pennsylvania, March 12, 1997.

<sup>2</sup> هذا في دراسة حديثة سترد لاحقاً.

<sup>3</sup> Abu Bakr Ben Mohd Yusuf and all' **implementation of gold dinar: is it the end of speculative measures?** Journal of economic cooperation 23, 3 (2002).

والاستغناء عن الدولار الأمريكي. **ثالثاً:** استقرار أسعار الذهب، فقد ذهب الباحث للاستشهاد بأن الذهب كان بين سنتي 1833-1923 مستقراً عند 20 دولار للأونصة، قبل أن يرتفع تدريجياً إلى 35 دولار للأونصة بعد سنة 1935 واستقر الحال على ذلك بعد انعقاد مؤتمر برينتون وودز، ويعزو الباحث أن سبب ارتفاع الذهب بعد 1971 إلى قرار نيكسون التاريخي ونزع الصفة النقدية عن الذهب، وظهور الموجات التضخمية نتيجة الاعتماد على النقود الورقية. ويصل البحث في خلاصته إلى أن استخدام الدينار الذهبي كعملة دولية سيخفض من الحركات المضاربية إلى حد بعيد جداً. صحيح أن الذهب سيتأثر بظروف العرض والطلب إلى أنه سوف يتمتع باستقرار نسبي لكونه يحمل قيمته في ذاته، وذلك على خلاف النقود الورقية التي لا تحمل أي قيمة ذاتية إلا تلك التي تستمدتها من القانون وثقة المتعاملين بها، وهو ما سيجعلها دائمة التعرض إلى التغير في قيمتها، ولعل أزمة جنوب شرق آسيا خير مثال على ذلك.

4. دراسة (Nurdali and Nor Hayati, 2004)<sup>1</sup> انطلق الباحثان على خلفية الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا والتي مست الاقتصاد الماليزي ودول جنوب شرق آسيا، وكانت أحد الحلول التي اقترحتها ماليزيا لتلافي هذا النوع من الأزمات في المستقبل استخدامها للدينار الذهبي الإسلامي في تجارتها الخارجية، وتم اقتراح طريقتين لاستخدام الدينار الذهبي في الاقتصاد الماليزي. **تقضي الطريقة الأولى** باستخدام الدينار الذهبي كأداة لتسوية المبادلات الدولية مع بقاء العملة المحلية (الرينجيت) للاستخدام المحلي، وذلك على غرار النظام المزدوج للنظام المصرفي التي تبنته ماليزيا حيث يتماشى النظام المصرفي الإسلامي جنباً إلى جنب مع النظام المصرفي الربوي. أما **الطريقة الثانية** وهي أقل احتمالاً وهي استبدال النقود الورقية في النظام الاقتصادي بالدينار الذهبي، ويرى الباحثان أن استخدام الدينار الذهبي سيساهم في تخفيض الإسراف والتبذير وبعض الظواهر السلبية الأخرى التي لا تتماشى مع روح الشريعة الإسلامية، كما ستكون له آثاراً إيجابية كالتشجيع على التكوين التراكمي للثروة وتقليل اللجوء إلى الاقتراض الربوي، والمساهمة في تحسين حوكمة الشركات من خلال إضفاء مزيد من الشفافية عليها، خصوصاً في مجال الاستثمار. ويرى الباحثان أن النظام النقدي الدولي الراهن يتميز بانتشار عمليات المضاربة والمراجحة في أسواق الصرف، مما يجعل استخدام الدينار الذهبي كعملة موحدة يلغي تعدد أسعار الصرف مما يساهم في القضاء على التقلبات والاستقرار في سوق الصرف، كما يرى الباحثان أن استخدام الدينار الذهبي سيساهم على تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

<sup>1</sup> Nurdali Ridzwan Mohd Dali and Nor Hayati Mat Husin , **the gold dinar: the impacts on the economic social order**, The Colloquium on Economic and Business Issues, organized by Faculty of Business Management University Technology Mara on 18th May 2004, Annexe Dewan Sri Budiman University Technology Mara, Shah Alam, Malaysia.

5. دراسة شعبان محمد إسلام البرواري (2006)<sup>1</sup>، حيث قام الباحث ببيان مقومات ومعوقات التكامل النقدي بين البلدان الإسلامية، وبيان إيجابيات وسلبيات توحيد العملة، وعرض لمحاولات توحيدها على المستوى الإقليمي والعالمي. ثم بيان أثر توحيد العملة على سوق الصرف والحقوق والالتزامات في الفقه الإسلامي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن النقد هو أي شيء يتوفر فيه شروط يؤهله للقيام بوظائفه بصورة تسهل عملية التبادل الاقتصادي. وأن عوائق التكامل الاقتصادي والنقدي قد تراكمت بفعل عوامل متعددة سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها، وتعتبر الدراسة فكرة الدينار الذهبي المعدني غير عملية في حال عدم وجود تنمية شاملة ووحدة حقيقية بين المسلمين، وعدم تبنيتها على المستوى الدولي. كما أن طرح ماليزيا للدينار الإسلامي فكرة جادة من حيث الأساس لو بدأت الدول بتنفيذها. كما تعتبر محاولة توحيد العملة بين دول الخليج العربي هي الأقرب إلى التطبيق على المدى القريب من بين المحاولات الأخرى سواء على المستوى الإسلامي أو العربي. وإن السعي إلى إصدار عملة موحدة بين بلداننا الإسلامية بسياسة نقدية إسلامية ونظام نقدي إسلامي ستقود إلى تعديل العلاقات النقدية الدولية في اتجاه خلق نظام نقدي عالمي أكثر عدلا وتوازنا وستكفل بحل مشاكل التضخم وتغيير قيمة النقد وبيجاد الاستقرار في معاملتنا والتزاماتنا المالية.

6. دراسة (Mohd Masum billah, 2007)<sup>2</sup> حاول الباحث أن يبرز الأثر السلبي الذي يتركه استخدام النقود الورقية، والتي لا تستند في الحقيقة إلى شيء يحفظ قيمتها، وهو ما يجعلها غير ملائمة كأداة لتسوية المبادلات الدولية وهو ما يجعل استخدامها مرفوضا، ومن جهة أخرى حاول الباحث أن يبرز الآثار الايجابية التي ستركها استخدام الدينار الذهبي الإسلامي، حيث أن دخول الدينار الذهبي إلى التداول الدولي سيجعله مقبولا لدى الجميع دون الخوف من تغيير قيمته لأن المعدن النفيس يحمل قيمته في ذاته، وهذا ما سيشجع على زيادة المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نفسها وبين بقية دول العالم، كما أن استخدام الدينار الذهبي سيقوي من الشعور بروابط الأخوة بين المسلمين وهو ما سيشجع على التقريب بين المسلمين في العالم وزيادة حجم التبادل بينهم، كما سيساهم في فك الارتباط بالدول غير الإسلامية أي التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية للغرب، كما يشير الباحث إلى نقطة مهمة وهو كون أغلب الدول العربية تصدر النفط وتحوز على معظم الاحتياطي العالمي منه، وبالتالي فإن مطالبة هذه الدول تقويم النفط بالدينار الذهبي سيجعلها في وضع أقوى في التجارة الدولية، كما سيؤدي بالدول الأخرى غير الإسلامية إلى استخدام هذه العملة لشراء النفط نتيجة أهمية هذه المادة الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> شعبان محمد إسلام البرواري، توحيد العملة بين البلدان الإسلامية، المقومات-المعوقات- الآفاق، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006.

<sup>2</sup> Mohd Masum billah, **Islamic gold dinar: economic and regulatory analysis**, journal of Islamic finance and banking, Vol 24 No.3, (July-sept) 2007.

7. دراسة (Luthfi Hamidi, 2009)<sup>1</sup> على ضوء تقديم الدينار الذهبي كبديل للدولار الأمريكي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، وانخفاض معدل التجارة البينية بينها، حيث يرى الباحث أن أحد أسباب انخفاضها هو التقلب الكبير في أسعار صرف العملات الورقية، خصوصا عملات الدول الإسلامية، مما يضطرها إلى إجراء التسوية بالدولار الأمريكي، والذي بدوره يتعرض لتقلبات في سعر صرفه وتدهور قيمته بمرور الوقت، وقد حاولت الدراسة معرفة ما إذا كان تبني الدينار الذهبي بين الدول الإسلامية سيؤثر على التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، باعتبار أن الدينار الذهبي العملة الأكثر استقرارا وأقل مخاطرة من النقود الورقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الدولار الأمريكي والنقود الورقية عموما لها آثار سلبية على صادرات الدول النامية، كما توصل إلى أن كتلة الدول التي تستخدم الدينار الذهبي لتسوية مدفوعاتها سترتفع تجارتها البينية بـ 2%، كما توصلت الدراسة أيضا أن تسوية المدفوعات بالدينار الذهبي سيوفر حوالي 76,68 % من الذهب المطلوب لتسوية المدفوعات، أي أنه إذا كان حجم التجارة الفعلية 100 دينار ذهبي فإنه يتطلب فقط 23,32 دينار ذهبي فقط، والبقية يتم توفيرها واستخدامها لأغراض أخرى.

8. دراسة (Larhani and Merra, 2009)<sup>2</sup> عالجت الدراسة قضية النقود الورقية والدينار الذهبي ومدى تماشيها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، خصوصا فيما يتعلق بحفظ المال، ويرى الباحثان أن النظام النقدي الراهن القائم على النقود الورقية لا يمكن أن يلبي مقصد حفظ المال، وباعتبار المال عصب الحياة سيؤثر ذلك على بقية المقاصد الأخرى، في حين أن النقود السلعية كالدينار الذهبي والدرهم الفضي تتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي، نظام مقايضة ( ليس نظام المقايضة بمعنى مبادلة سلعة مقابل سلعة أو مقابل خدمة) وإنما يقصد بذلك أنه نظام يقوم على مبادلة القيم (قيمة مقابل قيمة)، مع تجنب سلبيات نظام المقايضة التقليدي من خلال استخدام وسيط في عملية المبادلة، كالذهب، حيث اعتبرته الدراسة أحسن نقد يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

9. دراسة (Grace H.Y.Lee, 2011)<sup>3</sup> حاول الباحث دراسة إمكانية قيام دول منظمة التعاون الإسلامي بتبني الدينار الذهبي كعملة مشتركة، مستخدما نظرية التكامل النقدي التقليدية، وسلطت الدراسة الضوء على ما إذا كانت دول المنظمة تشكل منطقة عملة مثلى، واستخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد (VAR) لتقييم الاضطرابات الاقتصادية الكلية لبلدان المنظمة، كما قام بدراسة مدى استجابة الأسعار والنواتج للصدمات الهيكلية لمعرفة مدى ملائمة بلدان المنظمة للاتحاد النقدي، وقد توصلت

<sup>1</sup> Luthfi Hamidi, **Would implementation of the gold dinar affect trade among OIC countries**, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009.

<sup>2</sup> Larhani Moussa, Ahmad Kameel Merra, **Seigniorage of fiat money and the maqasid Alshariah, the compatibility of the gold dinar with maqasid**, Journal Muamalat, (2). pp. 93-116. ISSN: 1985-6156.

<sup>3</sup> Grace H .Y .Lee, **Gold Dinar for the Islamic countries**, Economic Modelling 28 (2011).

الدراسة إلى عدم وجود صلات كبيرة بين بلدان المنظمة، كما توصلت أيضا إلى إمكانية قيام وحدة نقدية بتبني الدينار الذهبي بين بعض الكتل الصغيرة من الدول الإسلامية نظرا لتشابه الدورة الاقتصادية فيها.

10. دراسة (Salmy Edawati Yaacop and All, 2012)<sup>1</sup> هدفت هذه الدراسة إلى تحليل امتيازات الدينار الذهبي وسيادته خلال فترة الخلافة الإسلامية، بناء على بيانات من تاريخ الحضارة الإسلامية، منذ مجيء الإسلام إلى غاية إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924، وقد أشار الباحث أن الدينار الذهبي يستجيب لمتطلبات الشريعة الإسلامية، فهو يحوز على خصائص النقد الجيد، كما اعترفت الشريعة الإسلامية في القرآن والحديث النبوي به كعملة نقدية، ثم أصبحت النقود أكثر أهمية فيما بعد، وبالذات في عصر عبد الملك بن مروان، فقد تم إصدار الدينار الذهبي الإسلامي لأول مرة لإعلان الاستقلال النقدي وإنهاء التبعية للعملة الأجنبية لما في ذلك من خطورة كبيرة على المسلمين، وتوحيد جميع المسلمين تحت عملة واحدة لتجنب الفوضى النقدية خصوصا بعد أن أصبح الولاة والأمرء يصدرن عملاتهم الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن الدينار الذهبي قد حاز على تاج العملة الأولى للمسلمين وأصبح رمزا للقوة والهوية الإسلامية، كما تمكن الدينار الذهبي من القضاء على كل العملات المنافسة نتيجة قوته واستقراره، حتى عرف عصر الدينار الذهبي بالعصر الذهبي للعملة نتيجة الاستقرار الذي هو من طبيعة الذهب.

11. دراسة (OMFIF, 2013)<sup>2</sup> وهي دراسة للمنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية، حاولت الدراسة استكشاف مستقبل النظام النقدي الدولي والدور الذي سيلعبه الذهب فيه. ترى الدراسة أن النظام النقدي الدولي على حافة التغيير، حيث يواجه الدولار الأمريكي باعتباره العملة المهيمنة على النظام النقدي الدولي تحديات عديدة من جهات مختلفة، وهو ما جعل مناقشة هذه المسألة من أبرز القضايا المطروحة للنقاش بين الخبراء وصناع القرار. طرحت الدراسة عدة أسئلة حاولت الإجابة عنها، فهل سيتم استبدال الدولار بعملة احتياطية أخرى؟ هل سيصبح النظام النقدي الدولي نظام متعدد الأقطاب (العملات)؟ ما هي المكانة التي ستحتلها الصين في الاقتصاد العالمي؟ ما هو دور الذهب في النظام الجديد؟ وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: النظام النقدي الدولي يتجه نحو مستقبل مجهول يكون متعدد العملات، حيث سينتقم الدولار الهيمنة مع العملة الصينية واليورو، كما سيلعب الذهب دورا مهما وأساسيا في العشر سنوات المقبلة نتيجة عدم اليقين بخصوص قيمة الدولار واليورو والعملية الصينية، كما سيستمر تراجع الولايات المتحدة الأمريكية مع استمرار صعود الصين، وسيكون الطريق أمام الصين مليئا بالتحديات السياسية والاقتصادية، مما يجعل مرحلة التحول في النظام النقدي الدولي طويلا للغاية.

<sup>1</sup> Salmy Edawati Yaacop and All, **Gold dinar As a supreme currency review Based on the history of Islamic Civilization**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 348-356, 2012, ISSN 1995-0772.

<sup>2</sup> OMFIF, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, OMFIF, London, 2013.

## خطة الدراسة:

جاءت الدراسة في ستة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تطرقنا في **الفصل الأول** إلى النقود والأنظمة النقدية وتطورها التاريخي في أربعة مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى نشأة النقود ووظائفها المختلفة، في حين يستعرض المبحث الثاني الأنظمة النقدية، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة نقود الحضارات القديمة واستخدام النقود المعدنية، وتم التطرق في المبحث الرابع إلى النقود والأنظمة النقدية التي عرفتتها الدولة الإسلامية منذ عهد التشريع وإلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية، أما **الفصل الثاني** فقد تطرق إلى مسألة النقود في ظل الشريعة والاقتصاد الإسلامي، وذلك بداية بدراسة ثمنية النقود بين الحصر والاصطلاح في المبحث الأول، بعدها نتطرق إلى دراسة قيمة النقود وأحكام تغييرها في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى قضية المحافظة على النقود وعلو الريا فيها وجهة الإصدار في الدولة الإسلامية، أما **الفصل الثالث** فقد سلط الضوء على الذهب ودوره في إرساء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية، وذلك بدراسة الدور النقدي للذهب قبل قيام النظام النقدي الدولي في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني قمنا بدراسة دور الذهب بعد قيام النظام النقدي الدولي وإنهائه، أما المبحث الثالث فقد تناول ثبات القوة الشرائية للذهب، وفي المبحث الرابع عرجنا على النظام النقدي الدولي الراهن بدراسة كل من الخصائص ومكان الخلل والتحديات التي تواجهه، أما المبحث الخامس والأخير فقد تناول أهمية ومستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي الراهن، وقمنا في **الفصل الرابع** بدراسة التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مقومات ومعوقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني استعرضنا التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية، في حين يسلط المبحث الثالث الضوء على التجارة البينية بين الدول الإسلامية. أما **الفصل الخامس** فقد كان عبارة عن دراسة تحليلية للدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، حيث يستعرض المبحث الأول ظهور الدينار الذهبي الحديث، وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى آليات تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي، أما المبحث الثالث فيركز على آثار الدينار الذهبي على الدول الإسلامية والنظام النقدي الدولي. وأما **الفصل السادس** والأخير فهو عبارة عن محاولة للدراسة التطبيقية للدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، حيث يتطرق المبحث الأول إلى الاستمثال الرياضي وبرنامج (NIMBUS)، أما المبحث الثاني فيستعرض البناء النظري للنموذج الذي سنعمده في الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثالث فسيكون عبارة عن عرض للدراسة التطبيقية والنتائج العملية المتوصل إليها من خلال تطبيق النموذج على مجموعة من الدول المختارة. وبعدها قمنا في الخاتمة العامة باستعراض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث والاقتراحات المتعلقة بموضوع إعادة العمل بالدينار الذهبي.

# الفصل الأول

النقود والأنظمة النقدية

## الفصل الأول: النقود والأنظمة النقدية

عاشت المجتمعات البدائية ذات الاقتصاديات البسيطة في ظل نظام المقايضة، لكن نمو النشاط الاقتصادي وازدياد متطلبات الحياة وتعدد السلع وتنوعها وانتشار ظاهرة التخصص واتساع نطاق المبادلة، ساعد على اختراع النقود باعتبارها من مقتضيات النمو الاقتصادي، وقد اكتسبت النقود أهمية بالغة منذ القدم حيث اهتم العلماء والفلاسفة بدراسة الظواهر النقدية المختلفة ومالها من آثار على الاقتصاد، كما حظيت النقود كأداة اقتصادية باهتمام الحكام والدول على مر العصور باعتبارها المقياس الحقيقي لقوة الدولة الاقتصادية، فهي تعبر بصورة واضحة عما يصيب النظام الاقتصادي من قوة أو ضعف، فالدول التي تمتلك نظاما اقتصاديا قويا وثابتا تضرب نقودا جيدة العيار، وعلى وزن ثابت وتلقى رواجاً تجارياً كبيراً في أسواق التداول النقدي والتجاري، أما الدول ذات النظام الاقتصادي المضطرب والضعيف فإن نقودها تعكس هذا الاضطراب من خلال نقص عيارها واضطراب وزنها، وتفقد هذه النقود قبولها التجاري ويرفض الناس تداولها، فتعم الفوضى والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وما ينجم عن ذلك من إضرار بمصالح الناس.

لذلك جاء هذا الفصل ليتناول النقود والأنظمة النقدية وتطورها التاريخي، حيث ستم دراسة ذلك في أربعة مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى نشأة النقود ووظائفها المختلفة، وذلك بداية بمرحلة اقتصاد المقايضة أو اقتصاد ما قبل النقود، تليها مرحلة الاقتصاد النقدي، وذلك من خلال التعريف بالنقود ومختلف الوظائف التي تؤديها وصولاً إلى الأشكال المختلفة للنقود، في حين يستعرض المبحث الثاني الأنظمة النقدية، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية النظام النقدي وخصائص النظام النقدي الجيد بالإضافة إلى أنواع الأنظمة النقدية المختلفة، ومزايا نظام المعدنين والنقود المعدنية بصفة عامة. أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة نقود الحضارات القديمة واستخدام النقود المعدنية، فكل الحضارات القديمة تقريباً استخدمت الذهب والفضة كنقود مع اختلاف طريقة سكها وتداولها، ثم النقود التي كانت متداولة في شبه الجزيرة العربية. وأخيراً تمّ التطرق في المبحث الرابع إلى النقود والأنظمة النقدية التي عرفتتها الدولة الإسلامية منذ عهد التشريع وإلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية، ويتضمن كل من النقود في صدر الإسلام، نقود الدولة الأموية والدولة العباسية، وأخيراً نقود الدولة العثمانية.

## المبحث الأول: نشأة النقود ووظائفها

ظهرت النقود بعد تجربة نظام المقايضة التي انتهت بالفشل، وذلك نتيجة للصعوبات التي واجهتها وعدم قدرة هذا النظام على أداء الوظائف المختلفة للنقود. يتطرق هذا المبحث إلى نشأة النقود ووظائفها، وذلك بداية بمرحلة اقتصاد المقايضة أو اقتصاد ما قبل النقود، تليها مرحلة الاقتصاد النقدي، وهذا من خلال التعريف بالنقود ومختلف الوظائف التي تؤديها، وصولاً إلى الأشكال المختلفة للنقود.

### المطلب الأول: اقتصاد ما قبل النقود (المقايضة)

استخدم مصطلح المقايضة سابقاً للتعبير عن المبادلات التجارية غير النقدية، أي مبادلة سلعة بسلعة، لذلك سوف نتعرض في هذا المطلب إلى مرحلة اقتصاد ما قبل النقود وذلك بالتطرق إلى نشأة المقايضة وتعريفها، ثم الصعوبات التي واجهتها وأدت إلى اختفائها وظهور الشكل الأول من النقود السلعية.

#### 1-1 نشأة المقايضة:

عرف الإنسان التعامل الاقتصادي منذ بداية الخليقة، وكان يحاول تنظيم حياته الاقتصادية كلما ازدادت تعقيداً وتشابكاً،<sup>1</sup> وقد بدأ الإنسان حياته على وجه الأرض معتمداً على فطرته في الحصول على حاجاته وحاجات أسرته. وشهدت البشرية أول شكل من أشكال التعاون وهو التعاون الأسري. بدأت الأسرة الصغيرة تتوسع وتأخذ شكل القبيلة. وكانت مطالب الحياة بسيطة ومحدودة، لذلك كانت القبيلة تستهلك ما تنتجه لقلّة حاجاتها التي تريد إشباعها. وقد أدى تطور وسائل العمل إلى زيادة الإنتاج مما مهد الطريق لظهور التقسيم الاجتماعي للعمل، وبدأت تتكون جماعات تقوم بأعمال الصيد والرعي وجماعات تعمل في الزراعة حتى ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل بانفصال الزراعة عن الرعي والصيد.

أدى انفصال الحرف عن الأعمال الأخرى إلى تطور وسائل الإنتاج، فنتج عن ذلك زيادة الإنتاج وظهور فائض في الإنتاج نتج عنه ظهور التبادل بين القبائل والجماعات البشرية أو ما يعرف بالمقايضة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحيم سنقر، النقد وتطوره التاريخي، مؤسسة حسين عبيدي، دمشق، 1998، ص 38.

<sup>2</sup> عارف دليّة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1989، ص 13.

## 1-2 تعريف المقايضة:

تعرف المقايضة بأنها بيع العين بالعين، أي مبادلة مال بـمال غير النقدين،<sup>1</sup> ويقال المقايضة أو المبادلة، قابضته أو بادلته، إذا عاوضه بالبيع وهو بيع سلعة بسلعة. كما تعرف على أنها مبادلة سلعة بسلعة، أو خدمة بخدمة، أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام النقود، كمبادلة قمح بماشية مثلاً، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني.<sup>2</sup> كانت السلعة تبادل بسلعة أخرى دون أن يفصل فيها بين طرفي الشراء والبيع فاصل آخر، فكان الذي يحوز شيئاً لا يحتاج إليه أو حاجته إليه قليلة، ويريد شيئاً آخر بحوزة شخص ثانٍ يستطيع أن يقايض مع هذا الشخص الثاني. وبالتالي أصبحت المقايضة هي الصفة الأولى للمبادلة والتجارة، ومع تطور العلاقات بين الأفراد وظهور ما يسمى بالسوق بدأت تظهر أنواع من العيوب والصعوبات في المقايضة كأسلوب للتبادل.<sup>3</sup>

## 1-3 صعوبات المقايضة:

لشرح صعوبات المقايضة سوف نرجع إلى جعفر بن علي الدمشقي<sup>4</sup> والذي تحدث عن صعوبات المقايضة كما يلي: "فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض ولكن وقت حاجة كل منهم ليست وقت حاجة الآخر، حتى إذا كان واحد مثلاً تاجراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد، ولا مقادير ما يحتاجونه إليه متساوية، ولا يمكن أن يعلم ما فيه كل شيء من كل جنس وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء، فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع

<sup>1</sup> أحمد الشرباجي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجبل، بيروت، ص 435.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 11.

<sup>3</sup> خليفي عيسى، قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2010، ص 14.

<sup>4</sup> أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي أحد علماء القرن السادس الهجري في طرابلس الشام، عاش أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الميلادي. وهو من أبرز من عالج القضايا الاقتصادية بين المفكرين المسلمين والعرب الذين عاصروه، وعني بالشأن الاقتصادي كشأن مستقل قائم بذاته. فضلاً عن ذلك فأبو الفضل جعفر الدمشقي هو بحق، من أوائل العلماء الذين تكلموا في العروض التجارية وأسماء السلع فكان كلامه مرجعاً لغيره من المؤلفين والشراح وسبق ابن خلدون في تناوله لعلم الاقتصاد، وتفرد في معالجته لشؤون التجارة على نحو جعل كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة، نسخة على شكل مخطوطة متاحة على موقع جامعة الملك سعود تعود إلى سنة 1957) هذا يوصف بأنه "الدراسة الوحيدة في أصول مهنة التجارة". كان الشيخ أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي تاجراً حكيماً، يعيش في طرابلس الشام. وكان تفكيره الاقتصادي والتجاري مندمجاً بنزعة الدينية لعالم مسلم، واسع الاطلاع، وهذا واضح من كثرة عودته إلى القرآن والأحاديث النبوية، واستشهاده بمأثورات القول عن الإمام علي وعن كثير من العلماء والحكماء والفلاسفة والمصلحين، وحضه على التزام الأخلاق الكريمة والقناعة والسماحة والاستقامة في مزاولته التجارة، ونصح بالاعتدال في الإنفاق وتجنب المعصية، وذلك كله أمر يتضح بجلاء في كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة).

الأشياء، ويعرف به قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل لسائر الأشياء..... وإن وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق في أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذاك إلى أن يكون قيمته مقدار ما يحتاج إليه ذلك مما في يد هذا لا يزيد ولا ينقص فإنه قد تكون حاجة صاحب القمح مثلا إلى رطل زيت وحاجة صاحب القمح إلى زيت كثير وحاجة صاحب الزيت إلى قمح قليل فيقع الاختلاف بينهما إذ ذاك، فنظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما في أيدي الناس إما نبات أو حيوان أو معادن فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة لأن كل واحد منها مستحيل يسرع إليه الفساد.... ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب".<sup>1</sup>

ويمكن أن نستنتج من كلامه (رحمه الله) صعوبات المقايضة المختلفة:

- **صعوبة توافق رغبات المتبادلين:** أو صعوبة وجود اتفاق مزدوج وهذا ما عبر عنه بقوله: "ولم يكن وقت حاجة كل منهم وقت حاجة الآخر، فلو أن صاحب الزيتون احتاج إلى صوف فهنا ينبغي أن يجد من عنده صوف ليبادل به، فإذا وجد فقد يتفق أن صاحب الصوف غير محتاج إلى الزيتون، ولكنه يريد القمح، وهكذا تبدو صعوبة المقايضة".
- **اختلاف مقادير السلع والخدمات وعدم قابلية السلع للتجزئة:** وهذا ما عبر عنه بقوله: "ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، فقد لا تتجزأ السلعة كمن عنده شاة وهو محتاج إلى ثوب ولا يمكن تجزئتها لأخذ الثوب عوضا عن جزئها فتصعب المبادلة".
- **صعوبة وجود مقياس مشترك لسائر السلع والخدمات:** وهذا ما عبر عنه بقوله: "ولم يكن أن يعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس، من مقدار العوض من كل جزء بقية الأجزاء من سائر الأشياء"، ففي ظل المقايضة يصعب معرفة قيمة كل سلعة بالنسبة إلى بقية السلع، وقيمة كل خدمة في مقابل خدمة أو سلعة أخرى.<sup>2</sup>

وتضاف إلى هذه الصعوبات، صعوبة التخزين:

- **صعوبة التخزين:** قد تكون رغبة الفرد في الحصول على منتج أو سلعة لم تنتج بعد، لنفترض أن شخصا يملك محصول صيفي كالقمح، ويريد أن يبادل شخصا آخر بأحد المحاصيل الشتوية، في هذه الحالة سيضطر إلى تخزين سلعته مما قد يلحق بسلعته الضرر أو تعرضها للتلف، أو أن شخصا يعمل ويتلقى راتبه على شكل أحد المحاصيل الزراعية، فلن يكون بوسعه تخزين قوة عمله على المدى الطويل وذلك لمحدودية عمر هذه المحاصيل.

<sup>1</sup> أبو الفضل جعفر بن علي دمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، جامعة الملك سعود، 1957، ص 05. المخطوطة متاحة على

الرباط التالي: [http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/754/4#.VYQyZPI\\_Oko](http://makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/754/4#.VYQyZPI_Oko)

<sup>2</sup> أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002، ص 56-57.

## المطلب الثاني: تعريف النقود

لم يكن ظهور النقود نتيجة لاختراع فرد واحد ولم يكن تداولها نتيجة لعقد اجتماعي بين الأفراد وإنما كان وليد الحاجة إليها، وهذا ما يدفعنا في هذا المطلب إلى تعريف النقود لغة، ثم تعريفها عند الفقهاء والاقتصاديين.

**2-1 النقد في اللغة:** هو القبض خلاف النسيئة أي الأجل، قال ابن منظور النقد والتتقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها،<sup>1</sup> وفي حديث جابر رضي الله عنه وجمله، قال: ... فنقدني ثمنه. أي أعطانيه نقدا.<sup>2</sup> (صحيح مسلم)

## 2-2 تعريف النقود عند الفقهاء:

تأثر الفقهاء عند تعريفهم للنقود بمكانهم وزمانهم والعادات التي كانت سائدة في مجتمعاتهم، إلى أنه يبرز اتجاه عام في تعريفهم للنقود وتتمثل في كونها ذات قوة شرائية عامة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى: وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به، والدراهم والدينانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية أو الشرعية، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها، يحصل بها المقصود كيف ما كانت.<sup>3</sup>

ويقول الإمام الغزالي عن النقود: خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة، من ملكهما فكأنه ملك كل شيء. وربما نجد تعريف الغزالي للنقود من أدق التعاريف وأشملها حيث لا نجد تعريفا يناظره في كل المدارس الاقتصادية، يقول الغزالي عن النقود: هي كالمرآة لا لون لها وتحكي كل لون، فكذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض وهي كالحرف لا معنى له نفسه وتظهر به المعاني في غيره.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكر ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2003، ص 315.

<sup>2</sup> صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب بيع البعير واستثناء ركوبه.

<sup>3</sup> ابن تيمية، الفتاوى، ج 19، ص 251.

<sup>4</sup> أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، الجزء 4، ص 91. متاح أيضا على الرابط التالي:

<http://shamela.ws/browse.php/book-9472/page-1250#page-1250>

ويقول ابن القيم الجوزية: الأثمان أي الدراهم والدنانير لا تقصد لأعيانها بل يقصد بها التوصل إلى السلع، فإذا صارت في نفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات، ويقول في كتابه إعلام الموقعين (401-03) الدراهم والدنانير أثمان المبيعات والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدودا، مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض.<sup>1</sup>

أما فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف فيرى: "أن المراد بالنقود على ما تتعامل به الأمة وتقرره قوانين الدولة ثمن للأشياء سواء أكانت عملة نقدية من الذهب والفضة أو من أي معدات أخرى كالنحاس والبرونز أو من أي شيء آخر تتعارف الأمة اتخاذه نقدا كأوراق البنكنوت، وهي عملة وليست ديونا، وإن كانت في الصورة سندات ديون، والشارع ما أوجب الزكاة في الذهب والفضة لذاتهما أي الذهبية والفضية، وإنما أوجبهما فيهما لأنهما نقدان معدان للتنمية، فكل نقد يعد للتنمية يأخذ حكمها. ولا يخطر للناس وهم يتبادلون التعامل بأوراق النقد - البنكنوت - أنهم يتبادلون حوالات بديون."<sup>2</sup>

## 2-3 تعريف النقود عند الاقتصاديين:

اختلف الاقتصاديون في إيجاد تعريف موحد للنقود وذلك تبعا لاختلاف نظرتهم إلى الوظائف التي تؤديها النقود، وتعتبر التعاريف التالية الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين. "النقد هو شيء له صفة القبول العام ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون"<sup>3</sup>، "النقود هي الشيء الذي يلقى قبولا عاما في التداول ويستخدم وسيطا للتبادل ومقياس للقيم ومستودعا لها، كما يستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة"<sup>4</sup>، "النقود شيء يستطيع مالكة بواسطته دفع معين من الديون بكل تأكيد ودون تأخير أو أنها شيء تعامله عادات المجتمع كما لو كان إبراء قانوني". "النقود تمثل شهادات حق، أو شهادات دين يدين بها المجتمع لمن يملكها، وعندما يقوم الأفراد بإنفاقها والحصول مقابلها على كمية من السلع والخدمات، فإن التزام المجتمع حيالهم يسقط لينتقل إلى التزام في مواجهة الحائزين الجدد."<sup>5</sup>

<sup>1</sup> ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج 2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1968، ص 27.

<sup>2</sup> أبو بكر الصديق عمر متولي، شوقي إسماعيل شحاتة، اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي، دار التوفيق النموذجية، مصر، 1983، ص 47.

<sup>3</sup> وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، 2011، ص 28.

<sup>4</sup> كمال شرف، هشام أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994، ص 24.

<sup>5</sup> المرجع نفسه.

ومعظم الدارسين يثبتون التعريف الشائع القائل: بأن النقود هي ما تفعله النقود، وعرفها البعض بأنها: الأشياء التي لا تطلب لذاتها، وأنها تطلب لما تستطيع أن تفعله. وعرفها آخرون بأنها السلطة التي تمكن صاحبها من الحصول على ما لدى الغير من سلع وخدمات.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: وظائف النقود**

تؤدي النقود العديد من الوظائف، بل ومن الشروط التي يجب أن تتوفر في النقود هو أدائها لهذه الوظائف مجتمعة، لذلك سوف نتطرق لهذه الوظائف المختلفة في هذا المطلب.

### 3-1 النقد وسيط تبادل:

إن من صعوبات المقايضة اشتراط حصول التوافق في الرغبات للأطراف المبادلة، وباستخدام النقد وسيطا في التبادل تزول هذه العقبة، إذ العملية في كل صفقة انقسمت إلى عمليتين منفصلتين تماما لا علاقة لإحدهما بالآخرى، فإذا استغنى إنسان عن سلعة معينة أو خدمة حصل على النقود عوضا عن ذلك ثم بعد ذلك يبحث عن سلعته التي يرغب فيها ويبدل النقود عوضا لها فزالت صعوبة الرضا المتبادل بين المتعاملين لانتهاء الحاجة إليها.<sup>2</sup>

### 3-2 النقود مقياس للقيم:

النقود هي الأداة التي يمكن بواسطتها التعبير عن مختلف الأشياء، فكما يقاس الطول بوحدة ثابتة هي المتر وأجزائها وكذلك تقاس الأوزان بوحدة قياس ثابتة هي الغرام، كذلك لا بد أن تقاس قيمة أي شيء بوحدة معينة وهذه الوحدة هي النقود أو العملة.<sup>3</sup>

وتزداد أهمية هذه الوظيفة كلما كان هذا المقياس القيمي أكثر قبولا لدى أفراد المجتمع، وتزداد كذلك كلما كان هذا المقياس ذاته ثابتا في قيمته.<sup>4</sup>

### 3-3 النقود مخزن للقيمة:

تعتبر هذه الوظيفة امتدادا لوظيفة النقود كوسيط للتبادل فعندما يحصل الفرد على أموال نقدية نتيجة لعمليات البيع أو التأجير، فقد يستعمل هذه الأموال النقدية مباشرة في شراء سلع وخدمات أخرى، ويمكن للفرد أن يدخر جزءا من هذه المبالغ النقدية لإنفاقها كلها أو بعضها

<sup>1</sup> هلال درويش، اقتصاديات نقدية: تاريخ، حركة، تشريع، دار المعرفة، بيروت، 2008، ص 35-37.

<sup>2</sup> أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص 15.

<sup>3</sup> عبد الرحيم سنقر، مرجع سابق، ص 45.

<sup>4</sup> سيتم التطرق بالتفصيل إلى قضية ثبات قيمة النقود في الفصل الثاني.

على السلع والخدمات، وهذا يعني أن النقود في هذه الحالة يقوم بمستودع القيمة، إذ أن الفرد في الواقع لا يحتفظ بالنقود لذاتها، وإنما من أجل الحصول بواسطتها على سلع وخدمات في المستقبل، ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على أكمل وجه لا بد أن يتوفر فيها شرط الثبات النسبي في قيمتها.<sup>1</sup>

### 3-4 وجهة نظر الفقهاء في وظائف النقود:

تطرق الفقهاء والعلماء المسلمون إلى وظائف النقود بشكل ملفت للانتباه، فهذا الإمام الغزالي يستعرض وظائف النقود في كتابه إحياء علوم الدين<sup>2</sup> كما يلي:

أ- **من حيث دور النقود وسيط للتبادل:** "ولذلك أحب الناس الذهب والفضة من حيث أنهما وسيلة إلى المقصود إذ يتوصل بهما إلى كل جاه أو مال أو علم"، "كما أن ملك الدراهم وسيلة إلى بلوغ الأغراض"، "فكذلك النقد لا غرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض"، "فأما لا يؤثر إلا لغيره كالنقدين فلا يوصفان أنفسهما أنهما جوهران بل هما وسيلتان".

ب- **من حيث كون النقود كمقياس للقيم:** "فخلق الله تعالى الدينار والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال"، "فلا بد من حاكم عادل يتوسط بين المتبايعين يعدل أحدهما بالآخر فيتطلب ذلك العدل من أعيان الأموال".

ت- **من حيث كون النقود مخزن أو مستودع للقيمة:** "يحتاج إلى مال يطول بقاؤه لأن الحاجة إليه تدوم، وأبقى الأموال المعادن فاتخذت النقود من الذهب والفضة".<sup>3</sup> فهذا النص يستدل به على أن النقود ممثلة بالذهب والفضة تحتفظ بقوة شرائية تمكن من مواجهة الحاجة الآجلة، وأن المراد من قوله "مال يطول بقاؤه لا ينصرف إلى جنس المال على التحديد، وإنما يحتمل تفسير البقاء بالقوة الشرائية والصفة الاستبدالية التي تمتلكها النقود في عمليات التداول، ويؤيد هذا الاتجاه قوله في موضع آخر: "فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء لا كمن ملك ثوباً فإنه لا يملك إلا الثوب".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل إبراهيم البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004، ص 389.

<sup>2</sup> أبو حامد الغزالي، مرجع سابق، ص 91.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

## المطلب الرابع: أنواع النقود

تطورت أشكال النقود بتطور الحضارة الإنسانية، فقد بدأ الإنسان باستعمال النقود السلعية غير المعدنية، ثم انتقل إلى النقود السلعية المعدنية، وبعدها ظهرت النقود الورقية، وفي سياق التطور الذي عرفته النقود ظهرت النقود الكتابية وأخيرا النقود الالكترونية. وهو ما سيتم التطرق له في هذا المطلب تباعا.

### 4-1 النقود السلعية:

يمكن تقسيم النقود السلعية حسب تطورها التاريخي إلى النقود السلعية غير المعدنية والنقود السلعية المعدنية.

**4-1-1 النقود السلعية غير المعدنية:** أدت الصعوبات الناتجة عن المقايضة إلى التفكير في إيجاد سلعة معينة يتفق عليها الجميع لكي تقوم بدور الوسيط أثناء عمليات التبادل وتحمل قيمة استعماله بآن واحد، وفي هذا الإطار أدت العادات الاجتماعية والدينية دورا هاما في هذا الاختيار، فقد اختار الصينيون الأرز وأحيانا رزم الشاي<sup>1</sup>، واختار سكان السواحل الأسماك المجففة، واختار سكان الصحراء الجمال والمواشي واختار سكان الأقاليم الزراعية القمح أو الماشية.

احتلت النقود السلعية مكانة هامة في اقتصاديات المناطق والأقاليم، وشجعت على تطور التجارة وزيادة المنتجات الزراعية والحرفية، لكن الصعوبة التي واجهت هذه النقود الجديدة هي حاجتها إلى مخازن نظامية، وبالتالي أصبحت تكاليف حيازة المعادل العام (النقود السلعية) أكثر أحيانا من قيمتها وبالتالي بات من غير الممكن الاستمرار بهذه النقود لأنها تحتاج إلى العناية. أدى تفاوت أنواع المعادل العام للنقود (خراف، أقمشة) والحاجة إلى العناية بها إلى الإقلاع عن هذا النظام أو هذه النقود بحثا عن معادل عام أكثر استقرارا وأسهل في عمليات النقل والحيازة، مما أدى إلى ظهور معادل جديد وهو النقود المعدنية.

**4-1-2 النقود السلعية المعدنية:** أدى التطور اللاحق للإنتاج والتبادل إلى اتساع علاقات السوق بين المنتجين وتجاوز نطاق الأسواق المحلية وعدول الناس شيئا فشيئا عن استخدام السلع الآنف ذكرها كنقود ثم انتقال هذه الوظيفة للمعادن الثمينة وبالذات الذهب والفضة، وكان سبب اختيار الذهب والفضة من بين السلع النقدية كافة عن غيرها من السلع، فللذهب والفضة

<sup>1</sup> كان الصينيون يقومون بضغط الشاي على شكل الطوب وبأحجام مختلفة ويتم ختمها لتحديد قيمتها، كما أن سكان سيبيريا كانوا يفضلون الشاي كنفد على النقود المعدنية لأنهم كانوا يستخدمونها كدواء ضد نزلات البرد والسعال، أنظر:

Ken Bressert, *Tea money of China*, international primitive money society, Chicago, April 2010.

خصائص طبيعية لا تتوفر في غيرها كالتماثل والقابلية للتجزئة والتقسيم وقابلية الذوبان والسك سهولة الحفظ والقدرة على المقاومة وثبات القيمة.

تطرق الفقهاء إلى مسألة النقود المعدنية بشكل مفصل فقد أورد أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة) سبب تفضيل المعدنين كنفذ على سائر المعادن والأموال الأخرى، فيقول: " فنظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا أن ما في أيدي الناس إما نبات أو حيوان أو معادن.. فأسقطوا النبات والحيوان لأنهما يسرع إليهما الفساد... ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعة المواتاة في السبك والتشكيل وحسن الرونق وبقائهما على الدفن وثبات السمات التي تحفظها من الغش... فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة وجعلوها ثمناً لسائر الأشياء".<sup>1</sup>

**3-4 النقود الورقية:** تشير الدراسات التاريخية إلى أن الصين أول من استخدم هذا النوع من النقود، وهذا ما ذكره الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة فقال: " وأهل الصين لا يتبايعون بدينار ولا درهم. وجميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسبكونه قطعاً، كما ذكرناه، وإنما بيعهم وشراؤهم. بقطع كاغد، كل قطعة منها بقدر الكف، مطبوعة بطابع السلطان، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها، بالشت "ببأء موحدة وألف ولام مكسور وسين معجم مسكن وتاء معلوة"، وهو بمعنى الدينار عندنا. وإذا تمزقت تلك الكواغد في يد إنسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا، فأخذ عوضها جديداً ودفع تلك. ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء. وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شيء، لم يؤخذ منه، ولا يلتفت إليه، حتى يصرفه بالشت، ويشترى به ما أراد.<sup>2</sup>

كما أشار إلى ذلك الرحالة الأوروبي الشهير ماركو بولو في كتابه (رحلات ماركو بولو) لما عاد إلى البندقية سنة 1295م وهو يصف لنا كيفية استخدام الأوراق النقدية في الصين وكيف أصدرت حكومة قوبلاي خان نقوداً ورقية تحمل الختم الرسمي، وكانت إلزامية للجميع، وكان كل من يحاول تزويرها يحكم عليه بالإعدام، ولقد كان لكتاب ماركو بولو بالغ الأثر على الصيارفة الأوروبيين فقد شجعهم على استخدام ما يعرف بالسفتجة والصكوك، بدل حمل الذهب والفضة.<sup>3</sup>

أما ظهور النقود الورقية في أوروبا فيرجع إلى عادة الاحتفاظ بالنقود المعدنية كودائع لدى بعض التجار والصيارفة أو رجال الدين وذلك للصعوبات التي واجهت نقل النقود المعدنية

<sup>1</sup> أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي، مرجع سابق، ص 05.

<sup>2</sup> ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، مطبعة التراث، بيروت، 1968، ص 618.

<sup>3</sup> James Robertson, *the history of monies from its origins to our time*, Autrement, Paris, November 2007, p 08.

كالسرقة والضياع وقد كانت هذه الجهات تعطي صاحب الوديعة سندا أو صكا يبين كمية النقود التي أودعت لديه وكان هذا الصك اسميا في أول الأمر، فيكفي أن يعقد تاجر صفقة معينة أو يفي بأي التزام نقدي وذلك بأن يوقع على الصك أو الوثيقة بتنازله عن قيمته لشخص آخر ويستطيع هذا الأخير أن يذهب إلى البنك للحصول على قيمة الصك وعليه لم يكن هذا الصك سوى بديل عن النقود ووعده بالدفع بها.<sup>1</sup>

وقد مرت النقود الورقية بأربع مراحل مختلفة حتى أخذت الشكل الذي هو عليه اليوم، وهي: 1-3-4 المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة عندما بدأ الأفراد يعهدون بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة إلى التجار والصاغة والسيارة ليحتفظوا بها لهم في أماكن آمنة بعيدة عن مخاطر الضياع ويتلقون مقابل ذلك عمولة الحراسة، وكان هؤلاء الصاغة والتجار والسيارة يقومون بتحرير وثائق أو شهادات ورقية لصالح المودعين وذلك بإثبات حقهم في ودائعهم وإرجاعها إليهم متى طلبوا ذلك، وقد كانت هذه الشهادات اسمية في بداية الأمر أي أنها باسم صاحب الوديعة، وكان المودع إذا احتاج لماله تقدم وبحوزته شهادة الإيداع للحصول عليه، لكي تتم عملية الشراء، أما الشخص البائع الذي تلقى الذهب فإنه يتقدم إلى إحدى مؤسسات الإيداع المكونة من الصاغة والسيارة والتجار ليحتفظ بهذا الذهب مقابل حصوله على صك يثبت حق ملكيته في الذهب.<sup>2</sup>

2-3-4 المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تغيرت صيغة كتابة الصك، ففي المرحلة الأولى كان الشخص يودع النقود المعدنية ثم يتسلم الصك بالمبلغ المودع، ويكتب على الصك التعهد بالدفع لحامل هذا الصك، وهكذا تطور أمر هذه الأوراق فلم يعد التاجر بحاجة إلى التوقيع على الصك ليعطيه لتاجر آخر جراء عملية تجارية فإذا تسلم أي شخص هذا الصك يخول مباشرة استلام المبلغ المودع والمدون على الصك، فتيسر أمر هذه الصكوك أكثر وانتشر استعمالها بشكل أكبر.<sup>3</sup>

3-3-4 المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة ازدادت ثقة الناس في الأوراق التي يصدرها السيارة واطمأنوا إليها، وبدؤوا بالتخلي عن سحب الذهب لإتمام العملية التجارية وظهر ما يعرف بالتظهير أو الكتابة على ظهر شهادة الإيداع كطريقة لنقل ملكية هذه الشهادة، فانتبه السيارة إلى ذلك ولاحظوا بالتجربة أن القسم الأعظم من هذه الأوراق تبقى في التداول دون تحويله إلى نقود معدنية، فعلى سبيل المثال لو وجد السيارة أن من بين كل 20 ورقة يتم تحويل ورقة واحدة إلى نقود معدنية، فهذا يعني أن نسبة الاستبدال هي 5%، ويمكن أن يزيد الصيرفي هذه

<sup>1</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 151.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 14.

<sup>3</sup> أحمد حسن، مرجع سابق، ص 118.

النسبة للاحتياط وللحفاظ على ثقة الناس، يحتفظ بنسبة 10% من النقود المعدنية، لأنه يحتاج مقابل كل 10 قطع نقدية معدنية إلى 100 ورقة مصرفية، فازدادت كمية الأوراق النقدية التي لا يقابلها غطاء، وهو الشكل الأول لعملية خلق النقود التي تمارسها المصارف التجارية اليوم. لقد تغيرت طبيعة النقود الورقية في هذه المرحلة فبعد أن كانت تتوب نيابة تامة، أصبحت الآن نقودا في حد ذاتها يستخدمها الناس مباشرة لشراء السلع والخدمات ولم يكن مقابلها رصيد معدني تام.

4-3-4 المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة بالرغم من ظهور النقود الائتمانية فقد ظل البنك صاحب الإصدار ملزما بدفع قيمة كل ورقة قابلة للتحويل إلى العملة المعدنية، والبنك ملزما بقوة القانون بتحويلها كلما طلب ذلك منه، على الرغم من عدم احتفاظ البنك برصيد معدني كاف، غير أن بنوك الإصدار ما لبثت أن أعفيت من تحويل النقود الورقية إلى نقود معدنية، بأن فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت عندئذ أصبحت مجرد قصاصة ليس لها قيمة ذاتية كسلعة وإنما تعتبر قوة شرائية بناء على ثقة الأفراد فيها بحكم القانون، واليوم وقد بلغنا آخر مرحلة في تطور النقود الورقية أصبحت قيمة هذه النقود تتوقف على طريقة إصدارها والكمية التي تصدر منها، وليس على قابليتها للتحويل إلى ذهب كما كان الأمر من قبل، ومن ثم فقد وجب التدخل لتنظيم إصدار هذه النقود.<sup>1</sup>

#### 4-4 النقود الكتابية:

نقود الودائع أو النقود الكتابية، وتعرف بأنها مبالغ يودعها الأفراد في المصارف وتتحرك بواسطة الشيكات بين جمهور المودعين استنادا لعلاقات تجارية (البيع والشراء) أو تسوية المدفوعات حيث أن هذه المبالغ أو أكثرها تبقى في المصارف التي تقوم بإقراضها لأصحاب الفعاليات الاقتصادية أو المستهلكين، وتتميز هذه النقود بمجموعة من الخصائص:

- مبالغ يودعها الأفراد في المصارف بدلا من إبقائها في المنازل، وهناك إمكانية لاستخدامها من قبل أصحابها بسهولة ومن قبل المصرف نفسه.
- يمكن تحريكها بواسطة الشيكات لذلك سميت بالنقود الكتابية.
- تبقى النقود السائلة في البنوك وتتحرك بين المودعين أو المستفيدين في الحسابات فقط.
- تستفيد المصارف من هذه الأموال وتقوم بإقراضها للراغبين في إطار ما يسمى خلق النقود في المصارف التجارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 37.

<sup>2</sup> علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص 41-42.

#### 4-5 النقود الإلكترونية:

عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كومبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة،<sup>1</sup> وقد ظهر هذا النوع الجديد من النقود نتيجة التطور التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنت، فقد تم الاستغناء عن الشيكات وذلك من خلال استخدام بطاقات الاعتماد، حيث تسمح هذه البطاقات بإجراء مختلف العمليات، شراء وبيع السلع والخدمات، وذلك بالتحويل المباشر للأموال من حساباتهم المصرفية إلى حسابات التجار المعنيين.<sup>2</sup>

#### المبحث الثاني: الأنظمة النقدية

يستعرض هذا المبحث الأنظمة النقدية، وذلك من خلال التطرق إلى ماهية النظام النقدي في المطلب الأول من خلال تعريف وخصائص النظام النقدي الجيد، ويتطرق المطلب الثاني إلى أنواع الأنظمة النقدية المختلفة، أما المطلب الثالث والأخير فسيكون حول مزايا نظام المعدنين والنقود المعدنية بصفة عامة.

#### المطلب الأول: ماهية النظام النقدي

يعتبر النظام النقدي الركيزة الأساسية في أي اقتصاد، وذلك لما له من دور في تسهيل المبادلات الاقتصادية المختلفة وتوفير وسائل الدفع اللازمة، لذلك سنتعرض في هذا المطلب إلى تعريف النظام النقدي، وخصائص النظام النقدي الجيد.

#### 1-1 تعريف النظام النقدي:

يمكن أن نعرف النظام النقدي بأنه جميع أنواع النقود الموجودة في بلد ما وجميع المؤسسات ذات السلطات والمسؤوليات المتعلقة بخلق النقود وإبطالها وجميع القوانين والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تحكم هذا الخلق والإبطال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>European Commission, **Proposal for European parliament and council directives on the taking up, the pursuit and prudential supervision of the business of electronic money institution**, Brussels, 1998.

<sup>2</sup> Frederic Mishkin, **Monnaie, banques et marchés financiers**, Pearson education, 7ème édition, France, 2004, p.63.

<sup>3</sup> حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 25.

كما يعرف بأنه مجموعة من القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، وتلك التي تضبط إصدار أو سحب النقد الأساسي من التداول.<sup>1</sup>

ويعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التي يتم على أساسها إيجاد النقود وتديريها في دولة من الدول، والمحور الأساسي لكل نظام نقدي هو تعيين الوحدة النقدية الأساسية التي تنسب إليها قيم الأنواع الأخرى من النقود، فإذا تحددت مثلا الوحدة النقدية الأساسية بمقدار معين من الذهب كانت هذه الوحدة هي النقد الأساسي لهذا النظام، ويستمد النظام النقدي عادة تسميته من طبيعة النقد الأساسي المتخذ فيه. فإذا كان النقد الأساسي هو الذهب، أُطلق على هذا النظام نظام الذهب، أو قاعدة الذهب، وإذا كان النقد الأساسي هو الفضة، أُطلق عليه نظام الفضة، وإذا كان النقد الأساسي مكونا من وحدتين -ذهبا وفضة- أُطلق على هذا النظام بالنظام النقدي الإلزامي، سواء أكان متخذا من المعدن، كالنقود النحاسية أو متخذا من الورق كالنقود الورقية (بنكوت).<sup>2</sup>

وتكمن أهمية النظام النقدي في أن العلاقة الوثيقة التي تربط الاقتصاد بالنقود تجعل أي فساد في النظام النقدي يؤثر على حسن سير أداء النظام الاقتصادي لكل وظائفه.

## 1-2 أهم خصائص النظام النقدي الجيد:

إن النظام النقدي الجيد يتضمن الخصائص التالية:

1-2-1 أن تكون السلطات النقدية المختصة قادرة على إدارة كمية النقود المتداولة أي أن تكون قدرة تماما على إحداث التغييرات المطلوبة زيادة ونقصانا بالسرعة اللازمة.<sup>3</sup> أي إدارة التوسع والانكماش في كمية النقود المتداولة وذلك بغرض تحقيق رفاهية المجتمع، فيجب أن يكون في مقدرة السلطات النقدية أن تحدث تغييرات في رصيد النقود الموجودة في المجتمع وأن تحقق ذلك بسرعة.

1-2-2 المساواة في القوة الشرائية بالنسبة لجميع أنواع النقود: ومعنى ذلك أن القوة الشرائية لكل نوع من النقود يجب أن تكون معادلة للقوة الشرائية لنوع آخر من النقود، أما عدم المساواة في القوة الشرائية للأنواع المختلفة من النقود من نفس القيمة قد تؤدي إلى اختلال خطير في النظم الاقتصادية، كما أن حدوث مثل هذا يؤدي إلى اختفاء النقد الجيد من التداول أو ما يعرف بقانون جريشام، أي أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول.

<sup>1</sup> صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 13.

<sup>2</sup> عبد القديم زلوم، الأموال في دولة الخلافة، دار الأمانة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 2004، ص 191.

<sup>3</sup> نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات: تقدير اقتصادي إسلامي، دار النفائس، عمان الأردن، 2012، ص 41-42.

1-2-3 الاستقرار في القيمة: يعتبر مطلب الاستقرار في قيمة النقود إحدى الصفات المميزة للنظام النقدي الجيد، ويجب هنا أن تكون السلطات النقدية على استعداد لقبول هذه الصفة كأحد الصفات المرغوب فيها بدرجة كبيرة، هذا بالرغم أننا نعلم أن وظائف النقود كمقياس للقيمة وكوسيلة للمدفوعات المؤجلة وكمخزن للقيمة قد أصابها التصدع نتيجة لعدم استقرار المستوى العام للأسعار، ذلك لأننا نعلم أن استقرار الأسعار - الذي هو طريقة أخرى للتعبير عن استقرار قيمة النقود - هو أحد الأهداف الرئيسية لإدارة النقود.

1-2-4 الأمان: يمكننا أن ننظر إلى الأمان النقدي بمعنى أن تتمتع نقود الدولة بشيء من استقرار قوتها الشرائية، فمع قوة شرائية مستقرة فإن النقود تتصف بالأمان بمعنى هام هو أنها عند قبولها في التبادل مع السلع والخدمات فإنه يمكن مبادلتها نظير الحصول على كميات معقولة من هذه السلع والخدمات.

1-2-5 من خصائص النظام النقدي الجيد أن يكون مقبولاً بسهولة في الأسواق الخارجية لشراء وبيع السلع والخدمات، أو في القيام باستثمارات أو قبول استثمارات في الخارج في صورة مادية أو في صورة سندات، أو في دفع وقبول المنح والإعانات، والعملية الأجنبية المطلوبة للدفع في الخارج يجب أن يكون الحصول عليها ممكناً وذلك بمبادلتها بالعملية المحلية عند أسعار معقولة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أنواع الأنظمة النقدية

يمثل النظام النقدي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، أي تلك الإجراءات التي تضبط إصدار وسحب النقد من التداول، ويأتي هذا المطلب ليستعرض أنواع الأنظمة النقدية المختلفة، من نظام المعدن الواحد (نظام قاعدة الذهب، نظام قاعدة الفضة) إلى نظام المعدنين.

#### 1-2 نظام المعدن الواحد:

النظام المعدني هو النظام الذي تتكون وحدته النقدية الأساسية من المعدن، وهو إما أن تكون وحدته النقدية الأساسية مكونة من معدن واحد في هذه الحالة، وإما أن تكون مكونة من معدنين كما سنرى في نظام المعدنين.

<sup>1</sup> سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 73-77.

**2-1-1 نظام قاعدة الذهب:** يقصد بهذه القاعدة ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد المشرع فيه قيمة وحدة النقد بوزن معينة وعتار محدد من الذهب، ويتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة بميزات النقود الائتمانية وترتبط النقود الرئيسية بالذهب.<sup>1</sup>

وليس معنى الأخذ بقاعدة الذهب أن يكون التداول النقدي قاصراً على الذهب إذ يوجد إلى جواره في التداول أنواع أخرى من النقود، معدنية وورقية وكتابية، ولكن تعتبر كل هذه الأنواع من النقود أنواعاً تابعة أو مساعدة، وتتحدد العلاقة بين قيمتها وقيمة الذهب عن طريق ربطها بوحدة النقد،<sup>2</sup> وقد أخذت قاعدة الذهب أشكالاً متعددة في التطبيق العملي لها.

أ- **قاعدة المسكوكات الذهبية:** يعد نظام المسكوكات الذهبية أول تطبيق لقاعدة الذهب فقد سكت الدولة النقود الذهبية وجعلتها العملة الأساسية في التداول فظهرت على شكل قطع دائرية وظهرت إلى جانبها نقود أخرى مساعدة وقد حدد المشرع في هذه القاعدة وزن القطع الذهبية وعتارها وطرق التعامل بها داخلياً وخارجياً.<sup>4</sup>

وقد اتخذت الدولة الرومانية وحدة ثابتة من الذهب محددة الوزن والعتار أساساً لعملتها، وسكت على أساس هذه الوحدة قطعاً من النقود الذهبية على شكل معين، وطرز خاص نقشته بنقوش معينة، وجعلت هذه القطع الذهبية المسكوكة نقداً وعملة لها، طرحتها للتداول، وبذلك كانت قد اتخذت قاعدة الذهب في إصدار عملتها، وسارت فيها على نظام المسكوكات الذهبية.<sup>5</sup>

ب- **نظام السبائك الذهبية:** ويقضي هذا النظام بقيام الدولة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك لا يقل وزنها عن حد معين.<sup>6</sup> ويتسم هذا النظام أن النقود الذهبية لا تتداول في الداخل، وإنما يحل محلها نقود ورقية يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني، ويكون مستعداً لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقاً لهذا السعر، وفي هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصراً على تسوية المعاملات الخارجية، ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية استيراد وتصدير الذهب. وتعتبر إنجلترا وفرنسا من أول الدول التي تبنت قاعدة السبائك الذهبية عقب الحرب العالمية الأولى، ففي إنجلترا قصر القانون الصادر عام 1925،

<sup>1</sup> علي كنعان، مرجع سابق، ص 49.

<sup>2</sup> أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص 49.

<sup>3</sup> أخذ علم المسكوكات (Numismatics) منذ وقت طويل ميزة مستقلة كفرع خاص قائم بذاته في علم الآثار، وكلمة (Numismatics) أو علم النوميّات كما يقال في العربية أحياناً، جاءت من الكلمة اليونانية الأصل نومسما التي تعني عملة متداولة بموجب عرف أو قانون، والكلمة مشتقة في الأصل من كلمة نوموس وتعني دستوراً أو قانوناً وحتى في العربية يقال ناموسا. يعنى علم المسكوكات بدراسة أشكال العملة وتطورها عبر العصور منذ أن بدأت بشكل حلقات أو قضبان أو سبائك معدنية مدموجة برموز أو صور تعطيها قيمة حقيقية إلى أن سكت نقوداً حوالي 700 ق.م وما طرأ عليها من تطورات فنية ومادية خلال القرون المتعاقبة على ذلك التاريخ.

<sup>4</sup> عبد الرحيم سنقر، مرجع سابق، ص 56.

<sup>5</sup> عبد القديم زلوم، مرجع سابق، ص 198.

<sup>6</sup> خليفي عيسى، مرجع سابق، ص 33.

إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك على المبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني، أما في فرنسا لم يسمح قانون "بوانكاريه" الصادر عام 1928 بالتحويل إلا السبائك التي تبلغ قيمتها 225000 فرنكا فرنسيا. ونظرا لارتفاع سعر السبيكة، لم يعد بمقدور الأفراد الحصول على الذهب، ويتضح من هذا أن مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تم الحفاظ عليه و إنما بقيود كمية محددة، وأن تبني قاعدة السبائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى تجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وعن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية، الأمر الذي تمّ في إنجلترا عام 1931، وفي فرنسا عام 1936، و بالتالي تم حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية.

ت- **نظام الصرف بالذهب:** ظهر نظام الصرف بالذهب في الدول المتخلفة التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، وقد نشأ نتيجة العلاقات التجارية بين هذه الدول والدول المتخلفة، وللحفاظ على نمط معين ومستوى معين من التطور الاقتصادي في هذه الدول فرضت عليها الدول الأوروبية نظام جديد سمي بنظام الصرف بالذهب.<sup>1</sup> ويقضي هذا النظام بأن تحتفظ البنوك المركزية في البلاد المتخلفة التي تود إتباع نظام قاعدة الذهب في خزائنها بسندات أجنبية وأوراق نقد أجنبية كغطاء لنقدها الوطني المصدر على أن تكون هذه السندات والأوراق مسحوبة أو صادرة عن دول أجنبية تتبع قاعدة الذهب.<sup>2</sup>

2-1-2 **قاعدة الفضة:** يعرف الاقتصاديون قاعدة الفضة بأنها نظام نقدي يحدد فيه المشرع قيمة وحدة النقد من الفضة ومن عيار محدد، ويحدد بالمقابل إمكانية تبادل العملات الأخرى المساعدة بالنقود الفضية. كانت قاعدة الفضة هي السائدة في مختلف أرجاء العالم خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فألمانيا والنمسا وهولندا وإسبانيا وآسيا وقسم كبير من دول أمريكا الجنوبية والحبشة وكثير من الدول الإفريقية كانت تأخذ بهذه القاعدة، بينما لم يكن يأخذ بقاعدة الذهب في تلك الفترة إلا انكلترا والبرتغال والبرازيل والأورغواي، إلا أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تراجعا كبيرا من هذه القاعدة بين معظم دول العالم وتحولا إلى قاعدة الذهب، نظرا لتوافد الذهب بكميات كبيرة.<sup>3</sup>

2-2 **نظام المعدنين:** يعرف الاقتصاديون نظام المعدنين بأنه النظام النقدي الذي تتحدد في ظلّه قيمة الوحدة النقدية استنادا إلى الذهب والفضة معا، وحسب نسبة المعدن الأول إلى المعدن الثاني، فإذا كان المعدنين هما الذهب والفضة، فإن ذلك يعني أن ترتبط الوحدة النقدية الأساسية بالذهب كما ترتبط أيضا بالفضة على أن تقوم السلطة النقدية بوضع نسبة ثابتة

<sup>1</sup> عبد الرحيم سنقر، مرجع سابق، ص 60.

<sup>2</sup> كمال شرف، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 61-62.

قانونية بين المعدنين وقد اتبع نظام المعدنين في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان الدولار الفضي يعادل وزنه 16 مرة وزن الدولار الذهبي، وهكذا كانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة هي 16:1 وكان يمكن استبدال الفضة بالذهب في أي وقت طبقاً لهذه النسبة.

ولقيام نظام المعدنين يجب توفر بعض الشروط اللازمة للمحافظة على ثبات العلاقة بين قيمة الوحدة النقدية وبين قيمة كل من المعدنين، وهذه الشروط تتطلب حرية سك الذهب والفضة إلى نقود دون تكلفة تذكر وحرية تحويل هذه المسكوكات إلى سبائك وكذلك توافر حرية كاملة في استيراد هذه المعادن وتصديرها، ومن أجل بقاء المعدنين في التداول يجب أن تتعادل النسبة بين القيمة القانونية لكل من المعدنين مع النسبة بين القيمة السوقية، وأن أي اختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدي إلى اختفاء المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية من التداول.<sup>1</sup>

أما إذا اختلفت هاتان النسبتان فإن المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية على قيمته القانونية يميل إلى الاختفاء من التداول ويحل المعدن الرخيص بدلاً منه، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون (قانون غريشام) وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقريزي أول من أشار إلى هذه الظاهرة في كتابه (إغاثة الأمة بكشف الغمة) قبل غريشام بحوالي 150 سنة، فلقد لوحظ أنه مهما كان التناسب الذي تحدده الدولة فإنه سيتغير آجلاً أم عاجلاً، إذ أن السوق تحدد تناسبا آخر هو التناسب الفعلي وتبين الخبرة التاريخية أن النقود الذهبية والفضية لا يمكن أن تظل في حيز التداول بصورة متوازنة أمداً طويلاً، لأن هذه أو تلك لا بد أن تزاح من التداول فأية نقود هي التي تزاح، بالطبع تزاح النقود التي يحدد لها القانون قيمة منخفضة أقل من قيمة السوق.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: مزايا نظام المعدنين والنقود المعدنية:

عندما كان الذهب والفضة هما النقد المتداول في العالم لم تكن هناك مشاكل نقدية في العالم، والمشاكل النقدية لم تحصل إلا بعد أن تخلى العالم على نظام الذهب والفضة، ولما تفننت الدول الاستعمارية في أساليب الاستعمار الاقتصادي والمالي للتمكن من السيطرة على العالم، فاتخذوا النقد وسيلة من وسائل الاستعمار، وتخلوا عن قاعدة الذهب والفضة، وحولوا النقد إلى أنظمة أخرى، اعتبروا فيها الودائع المصرفية والنقود الإلزامية التي لا تستند إلى ذهب أو فضة من كمية النقود، وأخذوا يتلاعبون بنقد العالم وفقاً لمصالحهم، فخلقوا الاضطرابات النقدية وأوجدوا المشاكل الاقتصادية وزادوا من إصدار النقود الإلزامية مما أوجد هذا التضخم الكبير في

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص 102.

<sup>2</sup> كمال شرف، مرجع سابق، ص 62.

النقد، وأدى إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، وما ذلك إلا جراء التخلي عن قاعدة الذهب والفضة.

وتعتبر قاعدة الذهب والفضة وحدها القادرة على القضاء على هذه المشاكل النقدية، وعلى هذا التضخم الشديد الذي عمّ العالم، وعلى إيجاد استقرار نقدي، وثبات لأسعار الصرف وتقدم في التجارة الدولية، ذلك أن نظام الذهب والفضة يحمل مزايا اقتصادية عديدة، منها:

- تتميز نقود نظام المعدنين بثبات نسبي في قيمتها لندرته وارتفاع قيمتها، وعدم سهولة التحكم في إصدارها ويمكن تحويلها من سبائك إلى مسكوكات، ومن مسكوكات إلى سبائك دون أن تفقد شيئاً من قيمتها مما يجعلها نقوداً لا تقل قيمتها النقدية عن قيمتها السلعية، ويترتب على ذلك إمكانية التلاعب بإصدارها، لأن إصدارها خاضع لاستخراجها من باطن الأرض بعد عمليات تنقيب وتصفية وعلى العكس نجد أن عرض النقود الورقية يخضع لإرادة الحكومات، وخاصة إذا اتبعت سياسات نقدية طائشة ناهيك عن القول من أن استخدام نظام المعدنين يزيد من حجم القاعدة النقدية لمقابلة حاجات الأفراد من السلع والخدمات، ويحدث ثباتاً في مستوى الأسعار، وإثبات مرونة أكبر في النظام النقدي.<sup>1</sup>

- إن هذا النظام يسمح للدولة بالسيطرة على التضخم. فقد لعب من الناحية التاريخية دوراً مهماً في تقييد قدرة الحكومات على إصدار النقود، وكانت عملية خلق الائتمان مسألة بعيدة المنال بالنسبة لها، حيث يؤدي ربط النقود بالذهب والفضة إلى حماية النقود من أن يتم التلاعب بقوتها الشرائية من جانب الحكومات، ذلك أن نظام الذهب يمنع الحكومة من أن تسيء استغلال النظام النقدي، أو أن تتلاعب به، نتيجة للقيود التي يفرضها النظام على قدرة السلطات النقدية على إصدار النقود، والتي تتحدد بكمية الأصل الثابت الذي يمثل غطاء النقود. عندما تهجر الدولة نظام المعدنين تتحرر الحكومات من القيد التقليدي على قدرتها على إصدار النقود، وهو ما يقتضي ضرورة أن تتحول النقود إلى نقود إلزامية (Fiat money)، يفرض القانون تداولها وقوة إبراءها للذمم، هذا الوضع يغري الحكومات بإصدار مزيد من النقود، خصوصاً إذا كانت تواجه أزمات أو متاعب سياسية أو اقتصادية، ولقد شهد كثير من دول العالم موجات تضخمية، كان بعضها جامحاً، بسبب إفراط الحكومات في طبع النقود.<sup>2</sup>

- عندما تتبع دولة ما نظام المعدنين، فإنها ستجبر على القيام بعدد من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تقلل من حاجتها إلى خلق مزيد من النقود، بصفة خاصة، ستحرص الحكومات على توازن ميزانياتها ووقف برامج دولة الرفاه المسؤولة عن العجز الكبير في

<sup>1</sup> علي محي الدين القره داغي، تذبذب أسعار النقود الورقية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 50، القاهرة، 1988، ص 111.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم السقا، هل يعود العالم إلى نظام الذهب.. مزايا وعيوب النظام، مجلة الاقتصادية، مقال متاح على الرابط التالي:

http://www.aleqt.com/2010/11/26/article\_472706.html02 تاريخ الدخول 18-02-2014.

ميزانيات معظم دول العالم حالياً، ذلك أن نظام المعدنين لا يساعد الحكومات على اتباع سياسات مالية غير منضبطة تؤدي إلى نشوء أو استمرار العجز في ميزانيتها العامة، ومن ثم تكوين دين عام يتجاوز رصيد الذهب المتاح لديها. نظام الذهب في صورته المثالية إذن يعني أن الدول التي لديها عجز في ميزانياتها لن يكون أمامها من سبيل للتعامل مع هذا العجز سوى بزيادة الضرائب أو بتخفيض الإنفاق العام، وبدائل ذلك أن تواجه الدولة انخفاضاً في رصيدها الذهبي لتمويل هذا العجز.

- النقود الذهبية والفضية يراعى فيها الوزن لأن أي زيادة في الوزن هي زيادة في القيمة وهذا غير ملاحظ في النقود الورقية إلى أن الذهب والفضة هما المعياران اللذان يثمن بهما جميع الأشياء حتى النقود الورقية يقاس بارتفاع قيمتهما وانخفاضها بالنسبة للذهب.

- إن نظام الذهب والفضة لا يعرض العالم فجائياً لزيادة المتداول منه، كما يحصل في العملة الورقية، ولذلك يأخذ صفة الثبات والاستقرار، وتزداد الثقة به.

- إن نظام الذهب والفضة يسمح بتعديل ميزان المدفوعات تلقائياً، دون تدخل من البنوك المركزية، كالتدخل الحاصل الآن،<sup>1</sup> كلما اختلف سعر الصرف بين عملات الدول، حيث يتوازن الميزان التجاري للدول، ذلك أن أي دولة يتحقق لديها فائض مثل الصين في مواجهة الولايات المتحدة، ستحصل على قيمة هذا الفائض في صورة سبائك ذهبية، وعندما تدخل السبائك الذهبية إلى الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الصيني، فإن عرض النقود في الصين يتزايد نتيجة لذلك، وتؤدي زيادة عرض النقود في الصين إلى ارتفاع الأسعار لديها، وهو ما يقلل من قدرتها التنافسية، حيث سيقل الطلب في الولايات المتحدة على الصادرات الصينية، ويتلاشى الفائض مع الولايات المتحدة نتيجة لذلك. أما بالنسبة للدولة التي تواجه عجزاً في ميزانها التجاري (الولايات المتحدة) فإن دفع قيمة العجز بسبائك الذهب لا بد أن يتبعه سحب كمية من النقود الورقية بما يعادل قيمة السبائك التي تم إرسالها للصين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود في الولايات المتحدة. ويؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض الأسعار وهو ما يرفع من القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية فيزداد الطلب عليها ويقل العجز نتيجة لذلك.<sup>2</sup>

- إن نظام الذهب والفضة يتمتع بكون سعر الصرف بين عملات الدول المختلفة ثابتاً، حيث إن كل عملة منها مقدرة بوحدات معينة من الذهب أو الفضة، وبذلك فإن العالم كله سيكون له نقد واحد في الحقيقة من الذهب أو الفضة، مهما اختلفت العملات، وسيتمتع العالم حينئذ بحرية تجارية، وانتقال السلع والأموال بين دول العالم المختلفة، وتذهب صعوبات القطع والعملة النادرة، مما يترتب عليه تقدم في التجارة الدولي، لأن سعر الصرف ثابت.

<sup>1</sup> عبد القديم زلوم، مرجع سابق، ص 205.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم السقا، مرجع سابق.

## المبحث الثالث: النقود قبل ظهور الإسلام

يستعرض هذا المبحث النقود قبل مجيء الإسلام، وذلك بداية بنقود الحضارات القديمة المختلفة في المطلب الأول، ثم النقود التي كانت متداولة في شبه الجزيرة العربية في المطلب الثاني.

### المطلب الأول: نقود الحضارات القديمة

عرفت الحضارات القديمة استخدام النقود المعدنية، فكل الحضارات القديمة تقريبا استخدمت الذهب والفضة كنقود مع اختلاف طريقة سكها وتداولها، وهذا ما سيعرضه هذا المطلب بداية بالحضارة الليدية ثم الحضارة اليونانية والرومانية، ثم الحضارة الفارسية والصينية، وصولا إلى الحضارة الهندية.

**1-2 نقود حضارة ليديا:** تشير دراسات وأبحاث المؤرخين والأثريين أن بلاد ما بين النهرين (الحضارة الآشورية)<sup>1</sup> أول حضارة استخدمت (العملة النقدية المسكوكة)، وحضارة الليديين (مقاطعة في آسيا الصغرى أهلها يونانيون) كأول شعب ممن قام بسك النقود واستخدام القطع الذهبية والفضية،<sup>2</sup> في بداية القرن السابع قبل الميلاد كانت النقود الليديية تتألف من كتل بشكل حبة الفاصولياء تدعى (دامبس Dumps) وكانت ثقيلة لا يمكن تداولها بسهولة، كما أنها لم تكن منتظمة من حيث الحجم أو الوزن ولا تحمل حتى ما يبين قيمتها وبمرور الوقت أصبحت الدامبس أكثر انتظاما في حجمها بحيث أصبحت مستديرة ومنتظمة وذات دمغة واضحة.

<sup>1</sup> جاء في الشرائع العراقية القديمة ذكر المعادن في الكثير من النصوص الاقتصادية، فقد ذكرت شريعة أورنمو التي تعتبر أقدم الشرائع العراقية المعروفة، (2111-2003 ق.م)، وقد جاء في بعض نصوصها: " إذا طلق الرجل زوجته الأصلية عليه أن يدفع لها نصف منا من الفضة"، وفي مادة أخرى: " إذا كسر الرجل سن رجل آخر عليه أن يدفع (كغرامه) شيقلين من الفضة". وفي قانون إيشنونا تكررت لفظة الفضة في عدة مواد، فقد تم تحديد قيمة العديد من السلع بالفضة كما يلي: " كور شعير واحد (سعره) شيقل واحد من الفضة، و6 منا من الصوف سعره شيقل واحد من الفضة، و2 كور من ملح الطعام سعره شيقل واحد من الفضة".

الشيقل: من أقدم الوحدات للتعامل النقدي في التاريخ ويرجع تاريخ التعامل به إلى العهود السومرية الأكدية بحدود الألف الثالث قبل الميلاد وقد استمر التعامل بالشيقل تارة كوحدة للوزن وتارة أخرى كوحدة نقدية حتى عصور متأخرة، والمنا هي إحدى مضاعفات الشيقل، وترينا كتابة من سنحاريب (607-581 ق.م) أن الملك كان يقوم بضرب النقود المعدنية من قطع صغيرة، حيث ورد في مدونته التاريخية ما يأتي: " لقد أمرت بصنع قالب من الطين وأن يصب البرونز فيه لصنع قطع نصف شاقل"، اعتبر الشاقل أو الشيقل في العراق القديم بمثابة النقود طالما أدى وظائف النقود، ولقد كان الشيقل واسطة تبادل وأداة للوفاء المؤجل وكانت له قوة إبراء غير محدودة، وتمت بموجبه عقود البيع أو القرض أو العمل به على أساس الدفع بالشيقل باعتباره نقدا متداولاً، أنظر:

خلف فارس الطراونة، ناهض عبد الرزاق دفتر، **المسكوكات وقراءة التاريخ**، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 1994، ص 16.

<sup>2</sup> إحدى الابتكارات العيقرية لليديين هو استعمال الحجر الأسود الذي كان متوفرا في بلادهم وذلك لاختبار نقاء الكتلة الذهبية التي كانوا يتلقونها كمدفوعات في الصفقات التجارية، وقد أصبح هذا الحجر يعرف باسم محك الذهب لأن الصائغين كانوا يحكون به المصنوعات الذهبية.

استخدمت القطع الذهبية لتصبح مصدرا مريحا في مجال الصادرات كما كانت تستخدم للدفع لقاء الكثير من الواردات، وقد كانت الفئة الرئيسية المعروف من قبل الجميع في تلك المنطقة تدعى الدينار، وقد قسمت إلى فئات أصغر بقيمة الثلث والسدس والجزء من الاثني عشر، وقد جرى سك القطع بعناية فائقة وذلك للحفاظ على انتظام حجمها ووزنها.<sup>1</sup>

استخدم الليديون نظام المعدنين وحددوا نسبة الذهب إلى الفضة على أساس 10:1 لأنها كانت نسبة ملائمة بهذا الشأن.<sup>2</sup>

1-2 **نقود الحضارة اليونانية:** إذا كان الليديون هم أول من ابتكر قطع النقد واستعملها للإغريق هم أول من جعل من سك النقود شكلا من أشكال الفن، فقد كانت نقود أثينا أكثر نقود الإغريق احتراما في كل البلاد التي كانت تحت سيطرتهم، وكانت قاعدة النقود فيها الفضة التي ضربت منها قطعة الدراخما ومضاعفتها، 2 دراخما وقطعة 4 دراخما، وكانت الدراخما تجزأ إلى قطع صغيرة، منها النصف والسدس والثلث.<sup>3</sup>

وقد بدأ سك قطع العملات بمفهومها الحديث في بلاد اليونان حوالي منتصف القرن 7 ق.م عندما بدأت تظهر النقوش على القطع النقدية وأصبحت الدولة تحتكر إصدارها، وكان لزاما عليها أن تضع رمزها الخاص بها على نقودها، وفي أول الأمر غلب الطابع الديني على تلك الشعارات والرموز المضروبة على قطع العملة، وظل سائدا من مجيء الإسكندر المقدوني عام 333 ق.م، فكان الإسكندر أول حاكم في التاريخ تظهر صورته الآدمية على النقود.

ومع حلول القرن الخامس قبل الميلاد أصبحت النقود اليونانية لوحات فنية رائعة جدا وانتشرت في جميع أنحاء العالم القديم، وبعد ذلك التاريخ أصبحت النقود عملة حكومية رسمية، تحمل اسم الدولة وخاتمتها الرسمي، ضمن قانون النقد لتلك الدول والذي عرف بـ (نوموس) ومن هنا جاء الاصطلاح للمسكوكات بـ (نوميسما).<sup>4</sup>

كما كان للفلاسفة اليونانيين اهتمام بالقضايا النقدية ضمن كتاباتهم، فقد أشار اكرنوفون إلى الفائدة التي يجنيها أثينا من استغلال مناجم الفضة، وأوضح أن الفضة دون غيرها تتميز بثبات كبير في قيمتها.<sup>5</sup> كما أن أفلاطون قد اهتم بالنقود وهذا ما جعله يميز بين النقود كاملة القيمة (العالمية) والنقود ناقصة القيمة (المحلية)، كما يعتبر أفلاطون أول من نادى باستخدام النقود الصورية، أي بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية، كما وقف موقفا صريحا

<sup>1</sup> أدى تقسيم الدينار إلى أجزاء رقمية إلى ظهور الأونصة مقياس الذهب الخالص.

<sup>2</sup> بيتر برنشتاين، **سطوة الذهب**، تعريب مها حسن بحبوح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 56-63.

<sup>3</sup> فيكتور مورجان، **تاريخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1993، ص 15.

<sup>4</sup> عزت زكي حامد قادوس، **العملات اليونانية والهيلينية**، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 6-10.

<sup>5</sup> أنيس حسن يحي، **تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003، ص 35-36.

ضد الربا وكتب يقول: "لا يجوز إعطاء المال بفائدة وفي مثل هذه الحالات من الجائز أن لا يعيد المدين إلى الدائن الفوائد ورأس المال".<sup>1</sup>

أما أرسطو فنجد أنه قد تبنى موقفا معارضا لأستاذه أفلاطون في اعتقاده أن النقود تقوم بوظيفة الوسيط وتعتبر مقبولة بالنظر إلى المادة المصنوعة منها، أي من الذهب والفضة، تناول أرسطو وأوضح أنها نشأت لمواجهة احتياجات التجارة والتبادل، فهي الوسيلة التي يتم التبادل بها بين السلع وفي الوقت نفسه مقياس للقيمة، وبين أرسطو أن النقود تخضع في قيمتها للقوانين التي تحكم القيمة العادية.<sup>2</sup>

**1-3 نقود الحضارة الرومانية:** استخدم الرومان الماشية وسيلة تبادل في بداية حكمهم، ثم استخدموا قضبان من البرونز وكانت عندهم مساوية لرأس الماشية، أما أول من ضرب النقود الرومانية فهو نوما أوسرقيوس ثليوس، وكانت نحاسا، ثم صارت فضة وذهبا، ولم تكن النقود واحدة في كل المملكة حتى أيام ديوكليسيان، لأن كل عائلة عظيمة ضربت دنانيرها لنفسها وكانت أول عملة فيها ذات شكل مستدير مصنوعة من البرونز،<sup>3</sup> ثم بدأوا في سك العملات الفضية واستخدامها منذ سنة 266 ق.م،<sup>4</sup> وقد تدرج الرومان على الاحتفاظ بثرواتهم في معبد جوبيتر توفيراً للحماية.<sup>5</sup>

يعتبر الرومان أول من قام بخفض قيمة العملة (dévaluation) فقد قام ديونسوس قيصر حاكم سيراكوزة (405-367) باقتراض مبالغ طائلة من مواطنيه ووجد نفسه في مأزق صعب لدى محاولة التفكير بكيفية الوفاء بديونه، أمر أن تحضر إليه كل القطع النقدية المتوفرة في المدينة تحت طائلة الموت، ثم قام بتغيير الختم الموجود على تلك القطع بحيث أصبحت قطعة النقد التي قيمتها دراخما واحدة تساوي 2 دراخما، مما سهل عليه دفع ديونه.<sup>6</sup>

**1-4 نقود الحضارة الفارسية:** قام الفرس بتقليد النظام النقدي بشكل جيد بعد تغلبهم على ليديا سنة 546 ق.م، وكانت النقود تسك من الذهب والفضة بنسبة تبادل بينهما 1:13,5،

<sup>1</sup> عارف دليبة، مرجع سابق، ص 26-28.

<sup>2</sup> سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة، مصر، 1993، ص 16.

<sup>3</sup> موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير، مكتبة الصدوق للنشر، طهران، 1382 هـ، ص 14.

<sup>4</sup> إسماعيل إبراهيم بدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004، ص 321.

<sup>5</sup> تروي الأسطورة بأنه في سنة 390 ق.م نبه صوت الإوز الذي كان يرعى حول المعبد الروماني إلى هجوم مباغت شنه الغاليون الذين كانوا يغزون إيطاليا في ذلك الحين، كان الرومان ممتنين لهذا الإنذار بالخطر الوشيك، حيث أنهم بنوا نصبا لملكة الإنذار لديهم واسمها مونيئا، وقد أصبحت كلمة مونيئا بدورها مصدرا لكلمتي نقود (Money)، ودار السك (Mint)، لمزيد من التفصيل أنظر:

Davies Glyn, *A history of money from ancient times to the present day*, University of Wales press, Cardiff, p 87.

كما قدم الرومان فئة الباوند النقدية (Libra)، وإلى هذا يعود السبب في أن رمز الباوند (الجنيه الأسترليني) هو £.

<sup>6</sup> بيتر برنشتاين، مرجع سابق، ص 83.

استخدم الفرس في بداية الأمر نقوداً مربعة الشكل، ثم تحولوا بعد ذلك إلى النقود المستديرة، وقد عمد الفرس إلى استخدام النقود المسكوكة ابتداءً من عهد دارا الأول وهي بالأصل مسكوكات منقولة من مملكة اللبيين، هذا على الرغم من أن أوزان وأقسام هذه المسكوكات هي الأقرب في التقسيم إلى الوحدات القياسية البابلية، وفي عهد داريوس تم استخدام بعض الوحدات النقدية الجديدة في بلاد فارس منها: مثاقيل الذهب التي جعلوا عيارها ما يعادل (14560) أي بما يساوي مثقال الفضة، وفي عهد داريوس الأول تم ضرب النقد وبخاصة السكة الذهبية الداريجة لكن بكمية قليلة جداً عرفت بالدريك<sup>1</sup>، وأما ضرب النقود الفضية فلم يعمد إلى سكها إلا في زمن متأخر نسبياً، وقد منحوا للمزارية في مناطقهم أن يسكوا مثلها وبأسمائهم، وفي عهد الإسكندر تم سك نقود من فئة المائة ألف مثقال في مدينة برسيوليس وحدها.<sup>2</sup>

**1-5 نقود الحضارة الصينية:**<sup>3</sup> لعل أقدم تاريخ للعملة المعدنية في الصين يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث حددت الحكومة الصينية الذهب عملة رسمية في عهد أسرة "شين" في حين كانت العملة الصغرى تصنع من المعادن الأخرى كالنحاس والقصدير، ونظراً لكثرة تداولها سرعان ما أخرجت العملة الذهبية من التداول.

ونتيجة التشريعات المتناقضة في الصين تعرضت العملة الصينية للتزييف، وعندما حاولت الدولة الاستعاضة عنها بشرائح من الجلد بلغ طول الواحدة منها قدماً، وقد أصبحت هذه الشرائح مقدمة لاستعمال النقود الورقية في الصين، مع أن العملة النحاسية لا تزال سائدة ومتداولة في بلاد الصين قديماً وحتى حديثاً.<sup>4</sup>

**1-6 نقود الحضارة الهندية:** تعتبر الهند إلى جانب بلاد الرافدين من أوائل الأمم وأسبقها في مجال سك النقود وتداولها وقد عثر على مسكوكات يعود تاريخها إلى حوالي 2900 ق.م أثناء حكم "موهنجور دارو" كذلك ظهر فضل الهند في وضعها نظاماً للتداول من قطع برونزية متفاوتة الوزن لكنها ظلت أبعد من أن تعوض عن العملة الذهبية، خاصة وأنه قد درج استعمال الدينار الذهبي في عهد الغويتا.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الدريك الفارسي هي عملة معدنية نقدية كانت مستخدمة في الإمبراطورية الفارسية وكانت قطعة ممتازة من الذهب، بنقاء ذهبي يبلغ 95.83%. ويبلغ معدل وزن إحداها قرابة 8.4 غرام، وكانت تحمل صورة الملك الفارسي أو محارب عظيم مسلح بقوس ونشاب، إلا أن التصوير غير معروف على وجه التحديد. وقد استحدث هذا النقد على يد داريوس الأعظم ملك فارس ما بين عامي 522 ق.م. و 486 ق.م. = وانتهت مع فتوحات الإسكندر الأكبر عام 330 ق.م. ومع غزو الإسكندر لإمبراطورية الفرس، تم صهرها وإعادة سكها كقطع نقدية خاصة لإمبراطورية الإسكندر. وهذا هو السبب الرئيس الذي يفسر ندرتها رغم سعة انتشار تداولها في ذلك الزمن.

<sup>2</sup> إسحاق محمد رباح، تطور النقود العباسية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 2008، ص 35.

<sup>3</sup> لمزيد من التفصيل حول النقود الصينية ارجع إلى المطلب الرابع في المبحث الأول من هذا الفصل.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 41.

<sup>5</sup> المرجع نفسه.

## المطلب الثاني: النقود العربية قبل ظهور الإسلام

كان العرب قبل الإسلام، يتعاملون بالنقود التي ضربتها الأمم المجاورة لهم، وتعد مملكة سبأ أولى الدول العربية الجنوبية التي سكّت نقوداً، وقلدت في بادئ الأمر العملات التي سبقتها، وتأثرت في الفترة المتأخرة بالعملة الرومانية، وكانت مراكز سك النقود السبئية، التي حفر بعض أسمائها على هذه النقود، وورثت الدولة الحميرية العملة السبئية، مضافاً إليها صوراً ورسوماً لبعض ملوك الحميريين، ونقوشاً بالخط العربي المسند الذي جعل الطابع العربي فيه أكثر وضوحاً من الطابع الأجنبي.

أما الدولة المعينية فقد سكّت نقوداً خاصة بها، وحفرت عليها نقوشاً عربية منذ نهاية القرن قبل الميلاد، ولكن هذه النقود جاءت محاكاةً للنقود اليونانية أيام الإسكندر المقدوني، وقد تميزت النقود المعينية والنقود النبطية عن العملات العربية الأخرى بسعة انتشارها، واستخدامها في داخل شبه الجزيرة العربية وفي خارجها.<sup>1</sup>

وسكّ الأنباط مسكوكات خاصة بهم تمثلت في المسكوكات النبطية (87-62) قبل الميلاد حيث قام بسكها الملك الحارث الثالث، كما سكّ الملك النبطي عبادة الثاني مسكوكات فضية.<sup>2</sup> وفي الفترة الممتدة من عام 50 إلى 150 ميلادية سكّت الدولة القنطانية نقوداً خاصة بها، وسكّت كذلك الدولة الحضرية في القرن الثالث الميلادي عملة خاصة بها، وكانت هذه العملة تحمل صورة وجه الملك على الجهة المحدبة، وصورة نسر على الجهة الأخرى المقعرة، إلى جانب صورة رأس ثور في بعض الأحيان، ويسجل عليها اسم الإله سن.

وسلكت مملكتا خاراكس وتدمر سبيل أخواتها العربيات وسكّتا نقوداً خاصة بهما، وكانت تدمر قد ضربت عام 270 للميلاد عملة في الإسكندرية تحمل على وجه اللات وصورة أورليان، ثم ما لبثت أن سكّت سنة 271 عملة جديدة في سوريا والإسكندرية، لم تعد تظهر فيها صورة الإمبراطور الروماني وظهر فيها وهب اللات متوجاً بالإكليل ذي الأشعة، وعليه نص "الإمبراطور وهب اللات" وتظهر الملكة الأم زنوبيا حاملة لقب أغسطس، ويروى أن دار سك العملة التابعة لمدينة خاراكس قد استمرت في صناعة النقود وضربها حتى العهود الإسلامية الأولى و تحديدا العهد الأموي.<sup>3</sup>

حسب المؤرخ جرجي زيدان، فقد كان العرب قبل الإسلام يتعاملون بنقود كسرى وقيصر، وهي الدراهم والدنانير، وكانت الدنانير على الإجمال نقوداً ذهبية، والدراهم نقوداً فضية بما يقابل الجنيه والريال عندنا وكانوا يعبرون عن الذهب بالعين وعن الفضة بالورق، وكان عندهم أيضاً

<sup>1</sup> علي معطي، تاريخ النقود العربية والإسلامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008، ص 15.

<sup>2</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد السادس، جامعة الدول العربية، 2004، ص 33.

<sup>3</sup> علي معطي، مرجع سابق، ص 17-18.

نقود نحاسية منها الحبة والدانق، على أن مرجع هذه النقود إنما هو إلى الوزن لأن المراد بالدينار قطعة من الذهب وزنها مثقال عليه نقش الملك أو السلطان الذي ضربه، والمراد بالدرهم وزن درهم من الفضة، ويسمونه أيضا الوافي.<sup>1</sup>

وقد كان التعامل بالنقود التي كانت ترد من الأمم المجاورة يتم وزنا لا عدا، كما كانت للعرب أوزان خاصة بهم، قال البلاذري في بعض رواياته: "كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهما، وتزن الذهب بوزن تسمية دينارا".<sup>2</sup> وفي هذا يذكر البلاذري: "كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية وترد عليهم دراهم الفرس البغلية فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر" وكان المثقال عندهم معروف الوزن ووزنه واحد وعشرون قيراطا وثلاثة أسباع، ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل وكانت قريش تزن بالفضة بوزن تسميه درهما وتزن الذهب بوزن تسميه الدينار فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير وكان لهم:

- وزن الشعيرة وهو واحد من الستين من وزن الدرهم.
- الأوقية وزن أربعين درهما.
- النواة وزن خمسة دراهم.

فكانوا يتبايعون بالتبر على هذا الأوزان (ما كان غير مضروب).<sup>3</sup>

ويذكر المقرئ: "ويسمى المثقال من الفضة درهما ومن الذهب دينارا ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في الجاهلية وكانوا يتبايعون بأوزان اصطلاحوا عليها فيما بينهم هي الرطل والأوقية والنص والنواة والدرهم الطبري والدرهم البغلي والجورقي والدانق، وكان الدينار يسمى لوزنه دينارا وإنما هو تبر ويسمى الدرهم لوزنه درهما وهو تبر، والمثقال زنة اثنين وعشرين قيراطا إلا حبة هو أيضا بزنة اثنين وسبعين حبة شعير وقيل أن المثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية أو إسلام ووزنه ستة آلاف حبة خردل".<sup>4</sup>

وقال جرجي زيدان في تاريخ العرب قبل الإسلام: "أما أهل الحجاز، فقد تعاملوا بالنقود الرومية والساسانية، تعاملوا بالدراهم، وتعاملوا بالدنانير، وتعاملوا بالدانق. ولعلمهم كانوا يتعاملون بنقود أهل اليمن كذلك، وينقود أهل الحبشة، فقد كان أهل مكة خاصة تجارا يتاجرون مع اليمن ويتاجرون مع العراق وبلاد الشام وتجارتهم هذه تجعلهم يستعملون مختلف النقود، خاصة أنهم كانوا في مكان فقير لا يساعد على ضرب النقد فيه وأغلب اعتماد العرب في الجاهلية، وفي صدر الإسلام قبل ضرب النقود الإسلامية بالحروف العربية على النقد الذهب المضروب عند

<sup>1</sup> المازندراني الحسيني موسى، مرجع سابق، ص 34.

<sup>2</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 32-33.

<sup>3</sup> أنستاس الكرمل، النقود العربية، ص 10.

<sup>4</sup> الخردل كما جاء في المنجد: الخردل نبات صغير جدا أسود مقرح، الواحدة منه خردلة.

الروم وهو الدينار، أما النقود المضروبة من الفضة فكان جل اعتماد العرب فيها على نقود الساسانيين".<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: نقود الدولة الإسلامية: من عهد التشريع إلى سقوط الخلافة

يتطرق هذا المبحث إلى النقود والأنظمة النقدية التي عرفتھا الدولة الإسلامية منذ عهد التشريع وإلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية، ويتضمن كل من النقود في صدر الإسلام في المطلب الأول، نقود الدولة الأموية والدولة العباسية في المطلب الثاني، وأخيراً نقود الدولة العثمانية في المطلب الثالث.

#### المطلب الأول: النقود في صدر الإسلام

أقر الإسلام النقود التي كان يتعامل بها أهل مكة في الجاهلية، واستمر التعامل بها أثناء فترة الخلفاء الراشدين، مع إدخال بعض التعديلات والكتابات على النقود كما حدث في زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

#### 1-1 النقود في عهد التشريع:

يظهر مما تقدم أن مكة بصورة خاصة كانت عند ظهور الإسلام تتعامل بمختلف أنواع العملة المضروبة في ذلك العهد، بعملة الروم وبعمة الفرس، ذلك لأن تجارها كانوا يقصدون مختلف الأسواق للتجار في أسواق الأريبيين الخاضعة للروم وأسواق البلاد الخاضعة لحكم الفرس ونفوذهم، فاضطروا بعامل تعاملهم هذا واتصالهم ببلاد ذات عملات مختلفة إلى التعامل بعملات تلك البلاد حتى في أسواقها الداخلية حيث كان من الصعب على أهل مكة وبقية أهل الحجاز ضرب النقود باسمهم، وإيجاد عملات خاصة بهم يتعامل بها في الأسواق، فكانوا يتعاملون بكل العملات من غير تفريق وبأسعارها الرائجة في السوق، ولم يرد في الأخبار ما يفيد قيام الأماكن الأخرى في الحجاز بضرب النقود فيها.<sup>2</sup>

أقر الرسول عليه الصلاة والسلام المسكوكات البيزنطية والساسانية التي كانت تتداوله قبل الإسلام على الرغم من أنها تحمل شعارات وصوراً تتعارض مع روح الإسلام، ولقد كان من بين الأغراض التي استهدفت ذلك هو تنظيم جباية الزكاة وتيسير التعامل بين الناس،<sup>3</sup> وكذلك تعامل الرسول صلى الله عليه و سلم نفسه بها، فقد روي أن قيصر الروم هرقل أرسل إلى الرسول عليه

<sup>1</sup> موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، ط3، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988، ص 35.

<sup>2</sup> موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير، مرجع سابق، ص 35.

<sup>3</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 34.

الصلاة والسلام دنانير فأخذها وقدمها غنيمة أو فيئاً، كذلك روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: " زوجني رسول الله (عليه الصلاة والسلام) فاطمة عليها السلام على أربعمائة وثمانين درهماً وزن ستة".

وكانت الدنانير الذهبية البيزنطية المتداولة أيام الرسول تحمل في وجهها صورة هرقل وفي قفاها نقوشاً بيزنطية دعائية ونصوصاً تذكر مكان الصك بالحروف اللاتينية وقد وصلتنا دنانير عديدة من هذا النوع.

أما الفلوس النحاسية البيزنطية التي كانت متداولة أيام الرسول فقد حملت صورة الإمبراطور البيزنطي الحاكم (هرقل) ثم قسطنطين الثاني.

أما الدراهم الساسانية التي كانت متداولة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم فقد حملت على أحد الوجهين صورة نصفية بوضع جانبي للملك كسرى الثاني (590-638 م) وهو يعتمد التاج الساساني ونصوصها باللغة الفهلوية تذكر اسم الملك وعبارات دعائية أما الوجه الآخر فقد حمل دكت النار المجوسية وبجانبتها حارسان ونصوص تذكر مكان الصك، وقد توزعت على طوق المسكوكة شكل هلال ونجمة على الجهات الأربع.<sup>1</sup>

الفلوس النحاسية التي كانت تتداول في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم فهي على أربع فئات: منها ما حمل حرف (M) ويساوي أربعين نمياً، وحرف (K) عشرين نمياً، وحرف (E) خمس نميات، وبعضها يحمل صورة السيد المسيح وبعضها يحمل الصليب.<sup>2</sup>

## 1-2 أصل كلمتي الدرهم والدينار:

صرح أكثر اللغويين بأن كلمتي الدرهم والدينار معربتان دخيلتان في كلام العرب ولكنهم اختلفوا في أصلهما.

أما الدرهم فذهب جمع منهم إلى أنه: فارسي معرب كالجوهري في الصحاح، وابن منظور في اللسان والطريحي في المجمع.

وأما الدينار: فمنهم من صرح بأنه فارسي معرب كابن دريد في الجمهرة والجواليقي في المعرب، وابن مكرم في لسان العرب، والشرتوني في أقرب الموارد، وقال الراغب في مفرداته في غريب القرآن وقيل: أصله بالفارسية - دين آر - أي الشريعة جاءت به.

ومنهم من نسب إليه القول بأنه عربي، لكننا لم نجد من أرباب المعاجم من يصرح بذلك فيما بأيدينا من كتبهم، ومنهم من احتملها مما قال في محيط المحيط: الدينار ضرب من المعاملات القديمة. وعن الزمخشري: الدينار قطعة من الذهب، والقطعة من الفضة هي

<sup>1</sup> إلياس بيطار، تطور الكتابات والنقوش على النقود العربية من الجاهلية حتى العصر الحديث، دار المجد، دمشق، 1997، ص 45-46.

<sup>2</sup> ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 36.

الدرهم.. واختلف فيه فقيل: أصله فارسي أو قيل: عربي وكلاهما محتمل. ومنهم من نص على أنه لاتيني كالعميد وصاحب المنجد، وطوبيا الغيسي قال: دينار لاتيني... معناه عشري وهو نقد روماني قديم يشتمل على عشر وحدات، وكان الدينار عشرة دراهم عند العرب...<sup>1</sup>

ومنهم من اقتصر على أنه معرب فقط كالفيروز آبادي في القاموس، والزبيدي في تاج العروس. هذه آراء اللغويين وما ذكروه فيما حضرنا من مؤلفاتهم. وقال جرجي زيدان في التمدن الإسلامي: الدينار لفظ لاتيني، والأصل فيه الدلالة على قطعة من الفضة تساوي عشرة آسات، والأس من دراهم الروم. والدينار أي عشرة، وكان وزنه سبع (Deni) ضرب أولاً لهذه الغاية وهو مشتق عندهم من الأوقية الرومانية أو جزء من مئة من الرطل اللبيرة أي أنهم كانوا يقسمون اللبيرة من الفضة إلى مئة دينار ثم ضربوه من الذهب فصار عندهم ديناران: الواحد من الفضة والآخر من الذهب وعنهم أخذ الفرس فضربوا نقوداً مثلها وسموها باسمها.<sup>2</sup>

## 1-2 النقود في عهد الخلفاء الراشدين:

استمر تداول المسكوكات الأجنبية في عهد الخليفة أبي بكر رضي الله عنه وهذا نظراً لكونه مشغولاً بإخماد حركات الردة. وفي عهد عمر الخطاب رضي الله عنه استمرت المسكوكات الأجنبية (الدنانير والفلوس النحاسية البيزنطية والدرهم الساسانية) في التداول في بداية خلافة عمر، لكن توسع الدولة العربية الإسلامية بفتح بلاد الشام والعراق ومصر في مدن الشرق جعل واردات الدولة العربية الإسلامية تزداد، كما أن فتح العراق خاصة والتوغل في مدن الشرق مثل نهاوند وأصبهان وأذربيجان نال من هيبة الإمبراطورية الساسانية فضعف سلطانها.

وقد انعكست تلك الانتصارات العربية على مسكوكاتها التي اعتبرت منذ أقدم الأزمنة رمز لجبروتها لذلك لم تكن تتهاون مع أي تلاعب أو تغيير في هيئة نقودها، فأضاف عمر بن الخطاب ابتداءً من 18هـ عبارتين إلى الدرهم الساساني الفضي الذي كان يسك في المدن الإسلامية هما "بسم الله وجيد" وكان درهم عمر بن الخطاب أول نقد حمل الخط العربي، كذلك ضرب عمر بن الخطاب فلساً على طراز عملة هرقل سنة (17 هـ/638 م) عليه صورة كل من الإمبراطورين هرقل الأول وقسطنطين الثاني لكنه نقش عليها اسمه، وهو أقدم فلس نقش عليه حروف عربية وصلنا حتى الآن.<sup>3</sup>

وبهذا تكون الفلوس النحاسية أسبق من المسكوكات الذهبية والفضية في حمل كلمات وأسماء عربية مثل (طيب وجائز وواف) وكانت الفلوس تضرب في (سورية) قبل الإسلام في أنطاكية ثم أسست دور للضرب بعد الإسلام في مدن متعددة مثل دمشق وحلب.

<sup>1</sup> موسى الحسيني المازندراني، تاريخ النقود الإسلامية، مرجع سابق، ص 05.

<sup>2</sup> موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير، مرجع سابق، ص 05-06.

<sup>3</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 47-50.

وفي عهد عثمان رضي الله عنه توسعت في بداية خلافته رقعة الدولة العربية، فتحت تونس بإفريقيا وأرمينية، فانعكست انتصاراته هذه على النقود أيضاً، فأضاف إلى درهم عمر الفضي أربع عبارات هي (بسم الله ربي) و(بسم الله الملك) و(الله) و(بركة). وحافظت المسكوكات الإسلامية في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب على الطراز الذي كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين الذين سبقوه لكنه زاد على درهما الفضي كلمة (محمد) ولقباً جديداً هو (ولي الله).<sup>1</sup>

تعد فترة الخلفاء الراشدين فترة مهمة في تاريخ النقود العربية، لأن وجود كلمات عربية على المسكوكات المضروبة على الطراز الساساني تعبير قوي على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة العربية الناشئة من جهة ولتراجع النفوذ الساساني الذي كان مهيمناً على بعض الأقاليم العربية من جهة أخرى.

ولو كان للساسانيين النفوذ السابق لرفضوا وضع أي حرف أو كلمة عربية على مسكوكاتهم ولأجبروا العرب على استعمالها كما هي، لكن بالمقابل بقي الدينار البيزنطي المتداول في المناطق العربية على حاله طوال عهد الخلفاء الراشدين دون أن يمس أو يلحق به أي إضافة أو تعديل، وهذا علامة واضحة على قوة بيزنطة وجبروتها حتى تلك الفترة، وكان علينا أن ننتظر حتى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (65-68 هـ/684-705 م) والذي قام بالتعريب الكامل للدينار البيزنطي الذهبي.

### المطلب الثاني: النقود في العصر الأموي والعباسي:

تحقق الاستقلال النقدي للمسلمين عن الدولة البيزنطية بشكل كامل في عهد عبد الملك بن مروان، وهو ما يعتبر إنجازاً غير مسبوق في تاريخ الدولة الإسلامية، وبعد سقوط الدولة الأموية استمر التعامل بنفودها في عهد الدولة العباسية فترة من الزمن، كما ظهرت أثناء حكم الدولتين نقود للقادة والولاة وزعماء الحركات الانفصالية.

### 1-2 الدولة الأموية:

تعد فترة الدولة الأموية مهمة في تاريخ نقود الدولة العربية الإسلامية، فقد شهدت تحقيق الاستقلال النقدي عن بيزنطة في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.

<sup>1</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق.

## أ- النقود في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان

يعد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أول الخلفاء للدولة الأموية الذي أعطى للنقد أهمية كبيرة حيث استعمله كسلاح سياسي يرمز للقوة ويشعر الجميع أنه هو الخليفة الشرعي، فكان أول من حفر صورته على النقود ونقش عليها عبارة معاوية أمير المؤمنين بالخط الفهلوي وكان قد سك نوعين من الدراهم الفضية ونوعاً من الدنانير الذهبية:

- النوع الأول: من الدراهم الفضية، أضاف معاوية على الدراهم الساسانية عبارتين: (بسم الله ربي) و(الحمد لله بركته).

- النوع الثاني: كان على الطراز الساساني وكتب عليه بالحروف الفهلوية أمام وجه كسرى والثاني معاوية أمير ورشكان أي معاوية أمير المؤمنين وقد سكت في السنة الأولى من حكمه (41هـ-661م).

كما يذكر المقرئ أن الخليفة معاوية ضرب أيضاً دنانير ذهبية بيزنطية ونقشت عليها صورته وهو متقلداً سيفه غير أنه لم يعثر على هذا الدينار لحد الآن، وقد عزي ذلك إلى عبد الملك بن مروان الذي قام بعملية صهر هذه المسكوكات أثناء إصلاحه النقدي الشهير غير أن هذا الاحتمال هو استبعاد ظهور مثل هذه الدنانير لأنها لو ظهرت لكانت مثار نزاع بين معاوية والبيزنطيين،<sup>1</sup> كما تشير المصادر إلى أن النقد الذي ضرب في عهد معاوية كان مزيجاً من النمط الساساني والبيزنطي حيث أخذ وجه العملة الشكل الساساني، وأخذ ظهرها النمط البيزنطي، ويذكر المقرئ أن معاوية رضي الله عنه في أول حكمه ضرب الدراهم بمشورة زياد بن أبيه، وسميت الدراهم السوداء الناقصة وجعل وزنها ستة (دوانق)، أما المعادن التي ضربت منه تلك الدراهم فقد كانت من النحاس والفضة والذهب.<sup>2</sup>

## ب- نقود الولاة و زعماء الحركات الانفصالية في الدولة الأموية :

- عبد الله بن الزبير رضي الله عنه: إن أهم ما يميز عمل عبد الله بن الزبير في النقود هو أنه غير شكلها وجعلها مدورة ونقش على أحد الوجهين (محمد رسول الله) وعلى الوجه الآخر (أمر الله بالوفاء والعدل).<sup>3</sup>

كذلك ضرب مصعب بن الزبير والي العراق بأمر من أخيه عبد الله بن الزبير دراهم فضية، وكتب عليها اسمه وكان الاثنان قد أعلنوا انفصالهما عن الدولة الأموية، كما ذكر

<sup>1</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 53-54.

<sup>2</sup> محمود علي عامر، المكايل، الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1997، ص 84.

<sup>3</sup> المقرئ، النقود الإسلامية (المسمى شذوذ العقود في ذكر النقود)، المكتبة الحيدرية، مصر، 1967، ص 9.

البلاذري وأيده ابن خلدون أن مصعب بن الزبير ضرب دنانير ذهبية أيضاً مع الدرهم الفضي في العراق سنة سبعين بأمر أخيه عبد الله، وكتب على أحد وجهي الدينار الذهبي (بركة) وعلى الوجه الآخر (اسم الله).

ثم غير الحجاج هذه الدنانير الذهبية بعد ذلك بسنة وكتب عليها (بسم الله) إلا أن هذه الدنانير لم يعثر عليها.

وقد بقيت الدراهم الفضية التي ضربها مصعب بن الزبير حتى قدم الحجاج بن يوسف إلى العراق من قبل أمير المؤمنين عبد الله بن مروان فغيرها وكانت له سلطة كبيرة على أقاليم الشرق فسك مسكوكات في السنوات (77-79هـ) كتب فيها اسمه في وسطها بالحروف العربية الحجاج بن يوسف وكتب على الطوق (بسم الله لا إله إلا الله وحده محمد رسول الله).

- قطري بن الفجاءة: استطاع قطري بن الفجاءة زعيم الخوارج إعلان عصيان على الخلافة الأموية وسك مسكوكات فضية خاصة به حملت صورة الملك الساساني وإلى اليمين من وجهه عبارة بالفهلوية (عبد الله قطري أمير المؤمنين)، بينما نقش على الطوق شعار الخوارج (لا حكم إلا لله) وقد بقيت هذه النقود مستعملة حتى قضى عليها عبد الملك بن مروان.

### ج - النقود في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان وتعريب النقود (56-86هـ) (684-705م):

تجمع المصادر على أن عبد الملك بن مروان استطاع أن يخضع المشرق العربي لخليفة واحد أموي بعد أن قضى على جميع الحركات المناهضة لسلطانه فعرب الدواوين ثم تلاها بتعريب النقود فخلصها من التبعية الفارسية والبيزنطية وكان لهذين القرارين أثر عظيم في تاريخ الحضارة العربية.<sup>1</sup>

فعبد الملك بن مروان هو أول من ضرب النقود العربية الخالصة وجعلها متداولة بين الناس بصورة رسمية وسحب النقود التي كان يجري بها التعامل من قبل فأبطل العملة الفارسية والرومانية ورفعها من الأسواق وصارت العملة موحدة في جميع الأقطار وأمر بضرب النقود المعربة سنة 74هـ.<sup>2</sup>

وقد كان تعريب الدرهم والدينار على مراحل بدأت عام 75هـ وانتهت عام 77هـ عندما خلص الدراهم والدنانير من أي صورة وكتابة غير عربية أما بالنسبة لأوزان الدراهم والدنانير في

<sup>1</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 55-57.

<sup>2</sup> محمود علي عامر، المكايل الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1997، ص 85.

زمن عبد الملك بن مروان فقد كانت متوافقة لما استقرت عليه في بداية الإسلام فاتخذ المتقال كمعيار للدنانير الجديد وهو يزن 4,25 غرام من الذهب.

وقد جعل حق إصدار العملة مقصوراً على دور الضرب الحكومية، وكانت الدولة شديدة العناية بجودة العملة وتعاقب من يعبث بها عقاباً شديداً، أما عن الأسباب التي جعلت عبد الملك بن مروان يقدم على ضرب النقود العربية الإسلامية فقد اختلفت المصادر التاريخية فيها، وهي تعود إلى أسباب دينية وسياسية واقتصادية ويمكننا أن نذكر منها:

1- سبب ديني يعود إلى تهديد ملك الروم بالإساءة إلى الرسول عليه الصلاة والسلام في دنانيرهم فعظم ذلك على عبد الملك بن مروان واستشار الناس فأشاروا عليه بضرب السكة وترك دنانيرهم ففعل.<sup>1</sup> قال ابن الأثير في حوادث سنة 76 هـ: (وفي هذه السنة ضرب عبد الملك ابن مروان الدنانير والدرهم وهو أول من أحدث ضربها في الإسلام، فانتفع الناس بذلك، وكان سبب ضربها أنه كتب في صدور الكتب إلى الروم (قل هو الله أحد)، وذكر النبي صلوات الله عليه وآله وسلم مع التاريخ، فكتب إليه ملك الروم إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فتركوه وإلا أتاكم في دنانيرنا من ذكر نبيكم ما تكرهون، فعظم ذلك عليه فأحضر خالد بن يزيد بن معاوية، فاستشاره فيه فقال، حرم دنانيرهم واضرب للناس سكة فيها ذكر الله تعالى، فضرب الدنانير والدرهم.<sup>2</sup>

2- اتساع رقعة الدولة الإسلامية بعد نصف قرن من أيام الفتح الأولى فكانت لا تستطيع أن تظل معتمدة في نشاطها الاقتصادي المتزايد على النقد الأجنبي المحدود الكمية والباقي من أيام الجاهلية والوارد إليها من بلاد العدو بفضل التجارة الضئيلة والمهددة على الدوام بالانقطاع نظراً للحروب التي تستعر بين الحين والحين.<sup>3</sup>

3- كانت الكثير من العملات ولا سيما الفارسية منها مغشوشاً أو مدغولاً، كما أنها أيضاً مختلفة الأوزان والقيم مما جعل المسلمين يواجهون حرجاً كبيراً عند إيفائهم فريضة الزكاة وكذلك كانت الدولة بدورها تواجه صعوبة بالغة عند استيفاء حقوقها من الجزية والخراج، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الخليفة عبد الملك بن مروان إلى القيام بإصلاح جذري حاسم حيث حدد معياراً ثابتاً لكل من النقيدين وأصدر العملة الرسمية ذات الطابع الخاص المستقل جاعلاً حق إصدارها مقتصرًا على دور الضرب الحكومي.

<sup>1</sup> المقرئزي، النقود الإسلامية (المسمى شذور العقود في ذكر النقود)، المكتبة الحيدرية، مصر، 1967، ص 11.

<sup>2</sup> موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي: النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، 1989، ص 70.

وهكذا يعتبر ما قام به الخليفة عبد الملك بن مروان أول إصلاح نقدي حقيقي يمكن

تلخيص بما يلي:

- أصدر نقداً عربياً إسلامياً مكوناً من الدينار العربي الذهبي والدرهم الفضي.  
- قصر إصدار النقد على دور الضرب الحكومية والهدف هو إرساء سلطة الدولة الإسلامية وقوتها بعد اتساع رقعتها وعدم كفاية النقود الأجنبية لحاجات التداول كما أن معظمها كان مغشوشاً.

- ألغى التعامل بالنقود الرديئة والمغشوشة وهذا يدل على فهم إسلامي قديم لقانون غريشام (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول).

- تحديد قاعدة سعر للصرف بين العملات: حيث قام بفحص أمر الدراهم والدينار وحدد عياراً ثابتاً لكل من النقيدين بنسبة معينة بينهما، ويذكر أن سعر الصرف بين الذهب والفضة كان متغيراً حسب وفرة كل منهما.

يمكن القول أن تعريب النقود في عهد عبد الملك بن مروان لا يرتبط فقط بالأسباب السابقة والتي أشارت إليها المصادر التاريخية، وإن كان لا يمكن إنكار وجودها كأحد الأسباب التي دفعت عبد الملك بن مروان إلى قرار التعريب ليست بالسهولة أو البساطة التي يمكن أن تبني على سبب واحد من الأسباب، ولكنها سياسة دولة إسلامية مترامية الأطراف، يقودها سياسي محنك، وهو عبد الملك ابن مروان، والذي رسم سياسة جيدة لدولته لصبغها بالصبغة العربية الإسلامية، ووضعها على الخريطة العالمية في ذلك الوقت، وما كان ذلك ليتحقق وأجهزة الدولة الإدارية والنقدية لا تزال تدور في الفلك البيزنطي والفارسي، ومن هنا كان تعريب النقود أمراً ضرورياً لكيان الدولة الإسلامية، نظراً لما تمثله النقود من أهمية سياسية وعقائدية في تلك الفترة، وهو الأمر الذي فطن إليه عبد الملك ابن مروان، مما جعله يسير بخطى ثابتة ومنظمة من أجل إصدار النقود العربية الإسلامية، وهو الأمر الذي استغرق عدة سنوات منذ سنة 72هـ وحتى 77هـ، ومن هنا فلم يكن قرار التعريب قراراً سريعاً بناءً على أي من الأسباب السابقة، ولكن كما سبق القول فهو أمر يتعلق بكيان الإمبراطورية الإسلامية وسيادتها السياسية والنقدية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2002، ص55-56.

## 2-2 النظام النقدي في العهد العباسي (127-745هـ / 751-1353م):

لم يبطل خلفاء بني العباس في البداية نقود العهد الأموي وقبلوا التعامل ببعض منها من قبيل التجاهل والإهمال وعدم الاكتراث، فاستمر تداولها بين الناس إلى جانب النقود العباسية غير أن حقد العباسيين على الأمويين جعل الخليفة أبو جعفر المنصور يطلق عليها اسم النقود المكروهة رغم أنها كانت أجود العملات، وسمح العباسيون باستمرار سكها في دمشق والقاهرة حتى سنة 198هـ، وبنفس الشكل والتأثيرات التي كانت عليها في زمن الأمويين مع حذف أسماء الخلفاء والولاية التي ضربت في عهدهم، ومن المعروف أن علي بن سليمان بن علي العباسي والي مصر كان أول من قام بهذا العمل، ووضع اسمه بدلاً عن أسماء الخلفاء الأمويين وولاتهم.

وضرب محمد المهدي اسمه المصري على النقود عندما كان والياً ثم استبدلت بالخليفة المهدي بعد اعتلائه العرش، وسك هارون الرشيد اسمه واسم ولي العهد الأمين على الدنانير الذهبية إلى جانب آيات القرآنية كما سمح لوزرائه وعماله في بغداد والولايات بضرب النقود بأسمائهم وأسماء مدنهم دون الرجوع إليه وغض الطرف عنها.<sup>1</sup>

ويعد هارون الرشيد أول خليفة ترفع عن مباشرة العيار بنفسه، وكان الخلفاء من قبله يتولون النظر في عيار الدراهم والدنانير بأنفسهم.

انتشرت الفوضى وعم الاضطراب النقدي في الدولة العباسية أثناء صراع الأخوين الأمين والمأمون وضربت نقود كثيرة بأسماء الولاة وعمال الخراج أثناء الثورات وتناحر الأحزاب وبعض القيادات الشعبية، ولجأ خلفاء بني العباس إلى تقليد الساسانيين والبيزنطيين بضرب صورهم على وجوه النقود وضرب صور الحيوانات على الوجوه الأخرى، ولم يكن الوزراء والولاة بأقل مالا من خلفائهم فنجد أن جعفر البرمكي وزير هارون الرشيد ضرب الدنانير الذهبية بصورته، ومن المعروف أن دخول العناصر غير العربية إلى الدولة العباسية كالفرس والترك جعل الفوضى تعم ضرب النقود كما جعل السلاجقة وغيرهم ممن قام في أيامهم بمنعون الخلفاء من سك النقود بأسمائهم، ونتيجة لضعف السلطة المركزية في عهد الدولة العباسية المتأخرة والذي صارت الهيمنة فيها لغير العرب وقام الولاة الأطراف باستغلال هذه الحالة لصالحهم الشخصي فكثرت غش النقود والعبث بخلائطها وتزوير ضربها خصوصاً أمام سيطرة بني بويه وبني سلجوق على سلطة الخلافة والخلفاء في بغداد،<sup>2</sup> وبكفي القول أن دور ضرب النقود من العباسيين قاربت المائة والخمسين مركزاً وجميعها لا تدين بالولاء للعباسيين.

<sup>1</sup> قتيبة الشهابي، نقود الشام، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000، ص 101-102.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 17.

والجدير بالذكر أن الولايات المستقلة التي ظهرت في العهد العباسي وهي: الطولونية والإخشيدية والبويهية والحمدانية والفاطمية لم تختلف كثيراً عن النقود العباسية فقد كانت تختلف في الغالب في الكتابات والزخارف والنقوش.

ومن الطريف أن نذكر بأن الدولة الفاطمية التي وجدت نفسها في بعض المراحل وعلى الأخص في عهد الحاكم بأمر الله محتاجة إلى المال، عمدت إلى إصدار نقود زجاجية تعتبر الأولى من نوعها في التاريخ، وذلك بسبب قلة توفر معدني الذهب والفضة لدى الدولة آنذاك وقد استمرت النقود الزجاجية متداولة إلى أن ألغتها الدولة الأيوبية في عصر صلاح الدين.<sup>1</sup> وفي زمن الدولة الأيوبية كان هناك نقص شديد في معدن الذهب وبسبب اكتناز السلاطين الأيوبيين وخروج قسم كبير كنفقات حربية خصتها الدولة، فضرب صلاح الدين الأيوبي الدراهم الناصرية التي كان نصفها من الفضة ونصفها من النحاس.

### المطلب الثالث: نقود الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية بالفعل دولة إسلامية يحكمها نفس المنطق الذي حكم غيرها من الدول الإسلامية، لكنها تختلف عنها في كونها إمبراطورية عالمية أثرت في مجريات التاريخ العالمي بقدر ما تأثرت بها، ولم تكن لتستمر طوال ستة قرون لولا توافرها على جملة من الخصوصيات وعلى ما يكفي من مقومات تجديد ذاتها وقدرة على مسايرة ما كان يعرفه العالم المتوسطي من تقلبات رغم الأزمات، الحادة أحياناً التي كان عليها مواجهتها. أدخل العثمانيون عدة تعديلات على النقود التي كانت متداولة في الدولة الإسلامية، فقد ألغوا من القطع النقدية صيغة الشهادتين والآيات القرآنية واكتفوا بألقاب التفخيم التي كانوا يطلقونها على سلاطينهم، وكانت النقود العثمانية لا تؤرخ في السنة التي سكنت فيها وإنما بتاريخ تولي السلاطين مدة الخلافة. وكان أول نقد أصدره العثمانيون يعود إلى أورخان باي سنة 1326 م.

ولقد أصدر السلطان سليم الأول أمره بضرب النقود باسمه منذراً بفتوى أصدرها المفتي علي الجمال الحلبي، وتقضي بعدم جواز الآيات القرآنية على النقود.<sup>2</sup> وتمركزت أهم دور الضرب في مدينة إسطنبول العاصمة ثم في مدينة بورصة لكن العثمانيين أنشؤوا دوراً أخرى أقل أهمية في مدن دمشق وحلب وبغداد والموصل ومصر والجزائر

<sup>1</sup> فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> قتيبة الشهابي، مرجع سابق، ص 146.

وطرابلس الغرب وتونس وفلسطين لسك العملات، وكان الفرمان العثماني من الباب العالي يحدد لهذه الدور اسم النقد ونوع المعدن أو الخليطة المعدنية والعيار والوزن.<sup>1</sup>

وفيما يتعلق بدور ضرب النقود وإدارتها، فبالموازاة مع توسعهم في البلقان وفي وسط الأناضول خلال القرن الخامس عشر اتبع العثمانيون النموذج السلجوقي والإلخاني، فأسسوا عددا كبيرا من دور الضرب في المراكز التجارية الهامة القريبة من المناجم الأساسية، الأمر الذي يبرز مدى اهتمام العثمانيين بالمعادن النفيسة وتوفير النقود على المستويات المحلية في وقت كان من الصعب فيه، من الناحية التقنية والإدارية، جمع السبائك في مراكز محددة ثم إعادة توزيعها على المقاطعات. وإذا كانت دور الضرب تسير بإحكام من طرف السلطة المركزية من خلال أنظمة مراقبة متعددة، فإن تقنيات ضرب النقود العثمانية، أكانت ذهبية أو فضية أو نحاسية، ظلت بسيطة إلى حدود نهاية القرن السابع عشر. كما أولى العثمانيون حرصا كبيرا على زيادة إنتاج المعادن النفيسة لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسواق العثمانية من "الأقجة" من خلال العمل على زيادة إنتاج مناجم الفضة<sup>2</sup> على الخصوص التي كان أغلبها يقع في القسم الشرقي من الأناضول وفي شرق أوروبا (في كل من مقدونيا وصربيا والبوسنة). وهذا ما يفسر حسب بعض المؤرخين تلك الحملات التي قادها العثمانيون في اتجاه هذه المناطق والتي كانت من بين أهدافها الأساسية السيطرة على مناجم المعادن النفيسة وتأمين احتكار السلطة المركزية لمنتجاتها.<sup>3</sup>

تدخلت الدولة العثمانية في المسائل النقدية واعتمدت سياسة تخفيض العملة على عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481). فقد شكلت فترة حكم هذا الأخير عهدا خاصا في التاريخ النقدي العثماني سواء فيما يتعلق بالسياسة الاستثنائية للدولة في المجال النقدي، أو فيما يتعلق بالسياسة التي سارت عليها في تخفيض قيمة العملة العثمانية. وهذه من الإشكاليات التي تتصل بتداول النقود في العالم القديم في أواخر الفترة الوسيطة، وبالندرة الدورية للمعادن النفيسة في مجموع الشرق الأدنى. إلى أن تخفيض قيمة العملة العثمانية كان أقل بكثير مما عرفته أوروبا خلال نفس الفترة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 158.

<sup>2</sup> لإبراز أهمية هذه المناجم يورد المؤرخ شوكت باموك في كتابه التاريخ المالي للدولة العثمانية نموذج منجم "سيدركابسي" في مقدونيا الذي أصبح خلال النصف الأول من القرن السادس عشر أهم مناجم إنتاج الفضة. فقد كان يشغل حوالي 6000 عامل منجمي وينتج ما لا يقل عن 6 أطنان في السنة، في وقت يقدر فيه مجموع الإنتاج السنوي للفضة في منطقة البلقان بما يناهز 26 أو 27 طنا في السنة.

<sup>3</sup> شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005، ص 54-88.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

إن عملية تخفيض العملة طالت آثارها كل فئات المجتمع العثماني التي كان لكل منها موقف خاص من التخفيض، وأن أكثر الفئات المتضررة من سياسة التخفيض هي الفئات التي كانت تتلقى رواتب ثابتة بـ"الأقجة"، وفي مقدمة هذه الفئات عناصر الإنكشارية. وقد عارضت الإنكشارية والمجموعات الأخرى لسياسة التخفيض، وهو ما ساهم في الواقع على المدى البعيد، في استقرار "الأقجة" بحجة أن وزنها وعيارها الفضي بقي بدون تغيير كبير بعد وفاة محمد الفاتح سنة 1481 وإلى حدود سنة 1585م.

خلال مائة وخمسين سنة من عمر الإمبراطورية العثمانية كانت الأقجة الفضية مسايرة لأهدافها الاقتصادية ووسيلة أساسية للتبادل وللداء في المعاملات المالية المحلية. إلا أن توسع المجالات العثمانية وتوسع معاملاتها الاقتصادية فرض على الدولة إصدار عملة يكون معترف بها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مما اضطر العثمانيين إلى التحول إلى العملة الذهبية، وهو ذات التوجه الذي كانت تسير عليه مختلف الدول الأوروبية، كما اضطرت مصر المملوكية تبنيه حين أصدرت عملة ذهبية تحمل اسم "الأشرفي" سنة 1425م على نفس معايير "دوكا" البندقية لتسهيل معاملاتها مع التجار الإيطاليين أساساً.

أصدر العثمانيون أول قطعة نقدية ذهبية في إسطنبول سنة 1477 تحمل اسم "السلطاني" أو "حسني سلطانيه" وكانت تحاكي مقاييس "دوكا" البندقية. وينم تبني العثمانيين لمعايير هذه الأخيرة، رغم أن البندقية كانت من أشد أعدائهم، عن إدراكهم بكون مقاييس الدوكا أصبحت مقاييس عالمية معترف بها في التجارة العالمية في البحر الأبيض المتوسط وما وراءه، وأن أي نقد آخر بمقاييس مغايرة لن يتمكن من الاستمرارية. لكن، وكما هو الحال في الدول المعاصرة، كانت المجالات العثمانية تعرف انتشار تداول مجموعة من النقود الأجنبية التي أضحت تشكل جزءاً من المنظومة النقدية العثمانية، مثل: دوكا البندقية الذهبية، والأشرفي المصري الذهبي، والأنغوروسية الهنغارية الذهبية، وثمان ريالات الإسبانية الفضية، والدينار الأسدي الهولندي الفضي.<sup>1</sup>

وقد تدهورت قيمة العملة بشكل كبير بين عامي (1774م و1839م) وخصوصاً في فترة الثلاثينات من القرن التاسع عشر حيث انخفضت قيمة العملة التركية بثلاث مرات خلال اثني عشر عاماً بالنسبة إلى العملة الألمانية.

وقد ازدادت مشكلة العملة التركية تعقداً فقد صدرت أول قائمة (عملة جديدة) بسندات الخزينة عام 1839م بفوائد تتراوح بين 9% و13%، وكان هذا الإصدار لأول مرة يفى بوظيفة تشبه وظيفة العملة الورقية ثم إن الفائدة خفضت بعد ذلك ورغم أنها كانت تدفع في المواعيد

<sup>1</sup> شوكت باموك، مرجع سابق، ص 89-118.

المحددة إلا أن القيمة السوقية لقائمة الشركات الحكومية انخفضت وفي عام 1843 حصر استخدام العملة الورقية في القسطنطينية وضواحيها.

وقد حاولت الحكومة العثمانية أن تدعم العملة باللجوء إلى المصارف المحلية، وذلك قبل أن تنتشر شبكة المصارف الأجنبية في الإمبراطورية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكان هذا الدافع الحكومي وراء إنشاء مصرف القسطنطينية عام 1844م ولكن سرعان ما أفلس هذا المصرف قبل أن تنقضي عشرة سنوات من تأسيسه فكلف إفلاس الخزينة العثمانية مبلغ 600 ألف جنيه تركي.

وفي عام 1844م أدخل نظام جديد للعملة في تركيا، فقد استبدلت العملة الفضية القديمة التي فقدت رصيدها بالريال المجيدي الجديد وبعملات معدنية من فئات أقل قيمة، ومع ذلك فإن قائمة السندات بقيت موضوعة في التداول غير أن انخفاض قيمتها هز الهيكل النقدي بأكمله عندئذ حاولت الحكومة الحصول على قرض من أحد المصارف البريطانية عام 1858م لشراء القائمة (عملات القائمة) وبهدف المحافظة أيضاً على ثبات العملة المعدنية ولكن هذه العملية لم تتم إلا عام 1862م وبالتالي لم يكن القرض كافياً، وكان لابد من الحصول على قرض بريطاني آخر، بحيث أنه تم سحب السندات الورقية الشهيرة في مطلع عام 1863م.

وبعد تقدم الطباعة ونزوح أوروبا إلى استعمال العملة الورقية تبني العثمانيون هذا النوع في أواخر أيامهم،<sup>1</sup> ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة نتيجة الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية أواخر أيامها، خصوصاً الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) أدت إلى انخفاض احتياطياتها من الذهب والفضة الأمر الذي جعلها غير قادرة على ضرب نقودها من هذين المعدنين واستبدالها بإصدار أوراق مالية كانت في بدايتها وحيدة الجانب بمعنى أنها ذات وجه مطبوع وخلفية بيضاء،<sup>2</sup> وبعدها صار العثمانيون يطبعون عملاتهم على الوجهين كما في العملات الحديثة التي تستعمل اليوم في جميع أنحاء العالم.<sup>3</sup>

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى قامت الحكومة التركية بطبع الأوراق النقدية فارتفع حجم المعاملات المتداولة وبلغ في نهاية الحرب 1600 مليون جنيه تركي من النقود الورقية و40 مليون جنيه تركي من النقود المعدنية الذهبية والفضية وقد نجم عن ذلك انخفاض قيمة الجنيه بالنسبة إلى الذهب والعملات الأجنبية، وعندما وضعت معاهدة لوزان كانت قيمة الجنيه التركي لأغراض الجمارك تحسب على أساس 10 مقابل الجنيه الإسترليني، وفي ظل الجمهورية أقيمت العملة بصورة مؤقتة على أساس 1033 قرشاً للجنيه الإسترليني وذلك بمقتضى قانون

<sup>1</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 141.

<sup>2</sup> قنينة الشهابي، مرجع سابق، ص 158.

<sup>3</sup> إلياس بيطار، مرجع سابق، ص 143.

حماية العملة الذي صدر في 25 فيفري 1930 والذي يشكل إحدى ظواهر النظام الاقتصادي الجديد للجمهورية.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص المراحل المختلفة التي مرَّ بها النظام النقدي العثماني والتطورات التي عرفتھا النقود العثمانية كما يلي:

- **المرحلة الأولى: 1300-1477:** عملة ثابتة نسبياً تشكل "الأقجة" الفضية عنصرها الأساسي لدولة ناشئة عند ملتقى الطرق التجارية للأناضول والبلقان.

- **المرحلة الثانية 1477-1585:** نقود ذهبية وفضية ونحاسية خلال فترة الازدهار الاقتصادي والمالي والتجاري والسياسي؛ توحيد النقود الذهبية، الرمز المطلق للسيادة، ظهور مناطق عملات فضية مختلفة داخل الإمبراطورية، تطوير شبكات القروض المالية بكيفية كثيفة داخل المراكز الحضرية وحولها.

- **المرحلة الثالثة 1585-1690:** تميزت بعدم استقرار نقدي ناتج عن صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية، تقاوم متأثراً بحركات المعادن النفيسة داخلياً، اختفاء "الأقجة" وتزايد تداول النقود الأجنبية ونسخها المنتقصة القيمة في الأسواق العثمانية.

- **المرحلة الرابعة 1690-1844:** وأهم ما ميزها إصدار وحدة فضية جديدة، تقوية الروابط المالية بين المركز والأطراف، الاستقرار النسبي للقرش الجديد حتى سنة 1780، تلتها أزمات مالية خطيرة وتخفيض سريع للنقد.

- **المرحلة الخامسة 1844-1918:** وأهم ما ميز هذه المرحلة: التكامل مع الأسواق العالمية بعد الثورة الصناعية، نظام نقدي جديد، ثنائي المعدن، قائم على القرش الفضي والليرة الذهبية، التخلي عن التخفيض النقدي كوسيلة للحصول على عائدات مالية وازدياد الدين الخارجي، الاعتماد على قاعدة الذهب "العرجاء" عام 1880؛ تطوير المصارف التجارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 80-85.

<sup>2</sup> شوكت باموك، مرجع سابق، ص 21-54.

## خاتمة الفصل الأول:

استخدم الإنسان نظام المقايضة في بادئ الأمر، وذلك بعد ظهور أول أشكال التعاون الأسري، لكن مع تطور العلاقات الاقتصادية وتشعبها وظهور ما يسمى بالسوق أدت إلى ظهور عيوب هذا النظام كأسلوب للتبادل، مما أفسح المجال لظهور النقود نتيجة عجز نظام المقايضة عن تلبية متطلبات النمو الاقتصادي، وقد أدى دخول النقود إلى حيز الوجود إلى أدائها عدة وظائف كوسيط في عملية التبادل وكمقياس للقيم ومخزن للقيمة، وتجدر الإشارة إلى أن الفقهاء والعلماء المسلمين قد أشاروا بدقة متناهية إلى صعوبات المقايضة ووظائف النقود المختلفة، وقد تطورت أشكال النقود بتطور الحضارة الإنسانية فظهرت في البداية النقود السلعية غير المعدنية، ثم النقود السلعية المعدنية، وبمرور الزمن ظهرت النقود الورقية بمختلف مراحلها، ثم النقود الكتابية وأخيرا النقود الالكترونية. كما توصلنا إلى أهمية النظام النقدي باعتباره الركيزة الأساسية في أي اقتصاد وخصائص النظام النقدي الجيد، خصوصا فيما يتعلق باستقرار قيمة النقد، وقد عرف العالم عدة أنواع من الأنظمة النقدية لعل أشهرها هو نظام المعدن الواحد (نظام قاعدة الذهب، نظام قاعدة الفضة) ونظام المعدنين (الذهب والفضة)، وقد توصلنا إلى أن المشاكل النقدية الحادة في العالم لم تظهر إلى بعد التخلي عن النقود المعدنية، ولكي نبين أهمية ومكانة النقود المعدنية في التاريخ النقدي، درسنا النقود التي تداولتها الحضارات القديمة، بداية بالنقود المتداولة قبل ظهور الإسلام، كنقود الليديين ونقود الحضارة اليونانية والرومانية والفارسية والصينية والهندية، بالإضافة إلى نقود الحضارة العربية، وقد توصلنا إلى أن كل هذه الحضارات قد استخدمت النقود المعدنية (الذهب والفضة) كعملة لها وأولتها عناية واهتماما شديدين، كما قمنا بدراسة نقود الدولة الإسلامية منذ ظهور الإسلام وإلى غاية سقوط الخلافة الإسلامية، والمكانة التي احتلتها النقود المعدنية في النظام النقدي للدولة الإسلامية، حيث بقيت عملة الدولة إلى غاية سقوط الخلافة سنة 1924م، كما أولت الدولة الإسلامية حق إصدار النقد أهمية خاصة فجعلته مقصورا في يد الدولة، كما كانت العناية بجودة العملة تحتل مكانة مميزة، وقد انتهت الدولة الإسلامية في زمن مبكر لخطورة مسألة النقد والتبعية النقدية مما دفعها إلى إعلان الاستقلال النقدي وضرب النقود العربية الإسلامية الخالصة في زمن عبد الملك بن مروان. وسنحاول في الفصل الثاني تسليط الضوء أكثر على مسائل النقد في الاقتصاد الإسلامي وكيف أن الإسلام قد أولى هذه القضية أهمية كبيرة وعناية خاصة.

# الفصل الثاني

مسائل النقد في الاقتصاد

الإسلامي

## الفصل الثاني: مسائل النقد في الاقتصاد الإسلامي

عرف الإنسان استخدام النقود كأداة اقتصادية منذ آلاف السنين، وقد جاءت لتكون وسيطا للمبادلة بين الناس وتسهيلا للمعاملات التجارية بين الأفراد والجماعات، وذلك بعد أن عجزت المقايضة عن مسايرة متطلبات النشاط الاقتصادي، لذلك كانت النقود عصب الحياة في العالم وفي جميع الحضارات المتعاقبة، ولم تقتصر النقود على وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلات أو كمخزن للقيمة فحسب، بل أصبحت رمزا من رموز الدولة، تعكس جوانب الحياة المختلفة فيها من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية وغيرها.

أولى الإسلام قضية النقود أهمية بالغة نظرا للعبها دور الحكم بين الناس، وقد أقر الإسلام الحقيقة النقدية للذهب والفضة، والتي اكتشفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فاتخذ النقادين الدينار والدرهم من الفضة واعتبرهما النقادين المعترف بهما مما جعل الفقهاء يجمعون على أن الذهب والفضة هما النقدان الرسميان للدولة الإسلامية، لكنهم يختلفون في كون الذهب والفضة هل هما أثمان بالخلقة أم بالاصطلاح، وهل تقتصر الصفة النقدية على النقادين فقط أم أنها تمتد إلى غيرهما من النقود كالفلوس والأوراق النقدية. تكتسي قيمة النقود أهمية بالغة جدا، وذلك للمهام التي يؤديها النقد والمتمثلة في قياس القيم المختلفة، فالنقد أكثر وحدات القياس أهمية، فإذا كان الكيلوغرام يقيس الوزن فقط والمتر يقيس المسافة فقط، فإن النقود تقيس جميع القيم، لذلك يترتب عن تغير قيمة النقود الإضرار بمصالح الناس ومعيشتهم، لذلك فقد أولى الفقهاء والعلماء المسلمين أهمية كبيرة لقيمة النقود وأحكام تغييرها. كما أولى الإسلام الحفاظ على النقود أهمية خاصة، لكونها أداة قياس القيم والحفاظ على الحقوق من أن تهضم، فقد تطرق القرآن الكريم إلى هذه المسألة وأفردها عناية خاصة، وكغيره من الديانات السماوية حرم الإسلام التعامل بالربا في النقود وجعل ذلك من أكبر الكبائر لما له من تأثير هدام على الاقتصاد والمجتمع، كما جعلت مسألة تنظيم عرض النقود في الدولة الإسلامية مقتصرًا على الدولة وحدها ممثلة في الحاكم أو ولي الأمر دون الأفراد والمؤسسات الخارجية.

يأتي هذا الفصل ليسلط الضوء على مسألة النقود في ظل الشريعة والاقتصاد الإسلامي، وذلك بداية بدراسة ثمنية النقود بين الحصر والاصطلاح في المبحث الأول، بعدها نتعرض إلى قضية أخرى لا تقل أهمية عن الثمنية وهي قيمة النقود وأحكام تغييرها في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى قضية المحافظة على النقود وعلة الربا فيها وجهة الإصدار في الدولة الإسلامية.

## المبحث الأول: ثمنية النقود بين الحصر والاصطلاح

أقر الإسلام الحقيقة النقدية للذهب والفضة، والتي اكتشفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فاتخذ النقيدين الدينار والدرهم من الفضة واعتبرهما النقيدين المعترف بهما،<sup>1</sup> مما جعل الفقهاء يجمعون على أن الذهب والفضة هما النقدان الرسميان للدولة الإسلامية، لكنهم يختلفون في كون الذهب والفضة هل هما أثمان بالخلقة أم بالاصطلاح، وهل تقتصر الصفة النقدية على النقيدين فقط أم أنها تمتد إلى غيرهما من النقود كالفلوس والأوراق النقدية.

### المطلب الأول: تحديد الثمنية في الذهب والفضة

ينقسم الفقهاء بالنسبة لتحديد الثمنية في الذهب والفضة إلى قسمين:

**الفريق الأول:** ذهب فريق من العلماء إلى أن النقود مسألة شرعية لم يتركها الله سبحانه وتعالى لإرادة البشر بل حددها وبينها وجعل الذهب والفضة هما الأثمان والنقود التي يجب تداولها ولم يجروا أحكام النقود على غيرها، وممن ذهب إلى هذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف، والفتوى عند الحنفية على غير قولهما، والمالكية في القول مقابل المشهور والشافعية في الأصح والحنابلة في أحد قوليهما، كما ذهب إليه النخعي ومجاهد، ونادى به بشدة المقريري حيث يقول: "النقد هو ما كان من الذهب والفضة سواء كانا مضروبين أو غير مضروبين" ويجعلها حقيقة ثابتة غير متحركة، ويرى أن الوقوف مع هذا ومع حذافير هذه النظرية هو المخلص من الأزمات الاقتصادية ويعزز رأيه بشواهد نقلية وأخرى عقلية فيقول إن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال إنما هي الذهب والفضة فقط، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديث نقدا غيرهما، حتى قيل: أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه السلام، وقيل لا تصلح المعيشة إلا بهما، رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق".<sup>2</sup>

ثم يردف المقريري نقلا آخر فيقول: "إن الدراهم التي كانت نقد الناس على وجه الدهر ما زالت حتى قيل: إن أول من ضرب الدنانير والدراهم وصاغ الحلبي من الذهب والفضة: فالغ بن غابر بن شالح بن أرفشاذ بن نوح عليه السلام".

ويرى المقريري أن تردي الأوضاع في مصر يومئذ وسبب ما ترزح تحته من حاجة وإقلال هو عدولهم عن النقيدين واتخاذهم للفلوس إضافة إلى ما يراه من سوء تدبير الحكام. وينتهي المقريري إلى أن الخلاص من الأزمات الاقتصادية والتضخم النقدي يكون بالرجوع إلى هذين النقيدين، فهو

<sup>1</sup> محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت ومتى اختفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص 33.

<sup>2</sup> هلال درويش، مرجع سابق، ص 133.

يرى فيهما قوة عظيمة لها سلطتها على الناس، إذ أن كل شيء يشتري بالنقد، ويقول أيضا: "إن النقود المعتبرة عقلا وشرعا عادة إنما هي الذهب والفضة فقط، وما عداهما لا يصح نقدا وكذلك لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير.<sup>1</sup>

وعلى ذلك كانت أقوال علماء الإسلام في هذا الجانب، وقد استدلو بما يلي:

- حرم الإسلام اكتناز الذهب والفضة وذلك دون غيرهما من صور الأموال، يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾<sup>2</sup> واختصاص الذهب والفضة بتحريم الاكتناز دون غيرهما من الأموال يقضي بها إلى وظيفة الثمنية (قياس القيمة)، وهذا دليل على كونهما أثمانا بالخلقة لا بالاصطلاح.

- حرم الإسلام اتخاذ الأواني من الذهب والفضة وفي ذلك يقول الإمام الغزالي: "كل من اتخذ من الدراهم (الفضة) أو الدنانير (الذهب) آنية فقد كفر النعمة (أي سترها وأخفاها). وقد جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم"، وفي رواية: "إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب، وفي رواية: "من شرب في إناء من ذهب أو فضة فإنما يجرجر في بطنه نارا من جهنم".<sup>3</sup>

- فطر الناس على حب الذهب والفضة: فطر الناس في كل زمان ومكان على حب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة نظرا لأنهما أصل للأثمان بالخلقة ومن ثم قابليتها إلى التحول الفوري وبدون تردد إلى شتى صنوف المال،<sup>4</sup> وقد جاء في الآية الكريمة: ﴿زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب﴾.<sup>5</sup>

**الفريق الثاني:** وهم يرون أن النقود والأثمان مسألة عرفية اصطلاحية، وليست محصورة في مادة معينة ومن ثم فهي تشمل الذهب والفضة والفلوس والنقود الورقية وغير ذلك.

والى هذا ذهب جمهور الفقهاء ومنهم، محمد بن الحسن من الحنفية والفتوى على قوله، والمالكية في المعتمد عندهم وهو ما رجحه ابن تيمية وابن القيم وبه قال أكثر الفقهاء المعاصرين وأقرته المجامع الفقهية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 134.

<sup>2</sup> سورة الشورى، الآية رقم 34.

<sup>3</sup> الحديث في صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة "باب تحريم استعمال أواني الذهب والفضة في الشرب وغيره على الرجال والنساء".

<sup>4</sup> محمد الملقط، مرجع سابق، ص 35.

<sup>5</sup> سورة آل عمران، الآية 14.

وقد قال الإمام مالك في المدونة: "لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لهم سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة".<sup>1</sup>

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الدينار والدرهم، فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى المادة والاصطلاح لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعلق به، والدرهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثمانا".<sup>2</sup>

كما يروى عن سيدنا عمر ابن الخطاب أنه قال: "هممت أن أجعل الدراهم من جلود الإبل فقيل له لا بعير فأمسك".

ويستخدم أصحاب هذا الرأي الحجج التالية:

- رواية عمر ابن الخطاب بعزمه على جعل الدراهم من جلود الإبل، فقيل له إذن لا بعير فأمسك، واستنبطوا من هذا الحكم أنه لو كانت النقود أمرا شرعيا لما فكر عمر بن الخطاب في ذلك ولما وافقه الصحابة على ذلك ولكنهم أيدوا، وإنما كانوا يتخوفون من فقدان الإبل نتيجة إقبال الناس على تحويل جلودها إلى نقود.

- إن القول بحصر النقود في الذهب والفضة يؤدي إلى الحرج والمشقة، ومن قواعد الشريعة الإسلامية (رفع الحرج والمشقة)، قوله تعالى: "وما جعل عليكم في الدين من حرج".<sup>3</sup>

- إن مسألة النقود تدخل في باب المعاملات وأن للعرف المتداول بين الناس دور كبير في ذلك والقاعدة الشرعية تقول (العادة محكمة) بمعنى يجب تطبيق عرف الناس طالما هذا العرف لا يخالف دليلا شرعيا.

- من القواعد الشرعية (الأصل في الأشياء الإباحة) ولذلك فنحن نبحث عن حكم مسألة ما، يبحث عن الدليل المحرم لا المبيح، وفي مسألتنا هذه أين الدليل المحرم لاستخدام نقود غير الذهب والفضة، هذا الأصل يسري على أمور العادات وأما العبادات فلا يثبت إلا بالشرع.

- إن مسألة النقود تقع تحت باب المصالح المرسله، فكل ما فيه منفعة للناس ولم يخالف دليلا شرعيا فهو مصلحة، ومن ثم فاتخاذ النقود من غير النقدين طالما فيه منفعة للناس في تسيير أمور حياتهم من بيع وشراء وإجارة وغير ذلك، ولم يأت الدليل الشرعي بالإلغاء ولا الاعتبار فهو مصلحة مرسله، والمصلحة المرسله دليل من أدلة التشريع الإسلامي عند أكثر الفقهاء.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، كتاب الصرف، دار الكتب العلمية، مصر، 1995، ص 5.

<sup>2</sup> ابن تيمية، مجموع الفتاوي، ج 19، ص 251.

<sup>3</sup> سورة الحج، الآية 78.

<sup>4</sup> زكي حسين زيدان، مرجع سابق، ص 36-37.

## المطلب الثاني: تحديد الثمنية في الفلوس

الفلوس عملة معدنية مضروبة من النحاس أو الحديد أو البرونز (وهي تعني منذ فجر الإسلام السكة النحاسية التي استعارها العرب من البيزنطيين)، وقد وقع فيها الخلاف، هل تنطبق أحكام النقود الشرعية على الفلوس (الزكاة، الربا، الدية) أم لا تعتبر نقوداً شرعية لا يتعلق بها أحكام النقدين.<sup>1</sup>

وقد حظيت الفلوس بالاهتمام والعناية، منذ فجر السكة الإسلامية، أي من القرن الأول، ومما يدل على وجودها في هذه الحقبة ما جاء: "عن إبراهيم النخعي، قال: "لا بأس بالسلف بالفلوس"، ويعلق السيوطي بعد هذا الأثر فيقول: "وهذا يدل على وجودها في القرن الأول" وفي موضع آخر يقول: "والتعامل بالفلوس قديم، ثم يورد قول الجوهري في الصحاح بكلمة فلس ثم يعلق قائلاً: "وهذا يدل على وجودها في زمن العرب" ولا تعارض بين الإيرادين إذ أن النص على وجودها في القرن الأول لا ينفي وجودها عند العرب.<sup>2</sup>

وأول ما ظهرت الفلوس أنها كانت نقوداً مساعدة للعملة الرئيسية، وذلك من أجل تسهيل مهمة الناس في معاملاتهم الصغيرة، والتي لم تبلغ قيمتها درهماً، ولذلك كانت كمياتها في البدء ضئيلة، وليس لها منزلة النقد الثمين. يقول المقرئزي: "إنَّ الفلوس لم يجعلها الله سبحانه نقداً في قديم الدهر وحديثه، حتى راجت في أيام الناصر فرج بن برقوق 808 هـ، وكان قبيح السيرة، وقد حدث من رواج الفلوس خراب الإقليم وذهاب نعمة أهل مصر، فإنَّ الفضة هي النقد الشرعي، أما الفلوس فهي أشبه شيء بلا شيء، فيصير المضاف مضافاً إليه... إلى أن يقول: "ولا يُعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم اتخذوا نقداً غير الذهب والفضة، أما السفاسف والمحقرات والتوافه فقد احتاج الناس لشرائها بأقل من الدرهم وأجزائه، فكانت الفلوس وسيلةً هذه المبادلات، ولكنَّها لم تكن نقداً البتة، ولم يوجد منها إلا اليسير، ولم تقم في إقليم ما بمنزلة النقدين.<sup>3</sup>

اكتسبت الفلوس في بعض فترات التاريخ الإسلامي أهمية متزايدة إلى أن أصبحت نقوداً مطلقاً، فأزاحت الذهب والفضة من التداول وانفردت بالمعاملة كما حدث في عهد المماليك، إذ أن الدولة انتهجت سياسة المعدن الواحد (النحاس) ولم يُعترف وقتها بالدنانير الذهبية والدرهم الفضية بأنها عملة رئيسية، حيث أن الفلوس أضحت المعيار الأساسي الذي تُقوَّم به أسعار الحاجيات المعاشية، ومرتببات الموظفين، وبه تدفع العشور وإلى هذا يشير المقرئزي: "إن الذي استقر أمر الجمهور بإقليم مصر عليه من النقد: الفلوس خاصة، ويجعلونها عوضاً عن المبيعات كلها من

<sup>1</sup> محمود الخالدي، زكاة النقود الورقية المعاصرة، شركة الشهاب، الجزائر، 1989، ص 24.

<sup>2</sup> هلال درويش، مرجع سابق، ص 203-205.

<sup>3</sup> انتستاس الكرمل، مرجع سابق، ص 67.

أصناف المأكولات وأنواع المشروبات وسائر المبيعات يأخذونها في خراج الأرض وعشور أموال التجارة، وعامة مجابي السلطان، ويصيرونها قِيماً عن الأعمال جليلها وحقيرها لا نقد لهم سواها ولا مال إلا إياها.<sup>1</sup>

اختلفت قيمة الفلوس وأوزانها باختلاف الأقاليم التي ضربت فيها، لذا كان لها قوة شرائية متباينة، وإن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدرهم تساوي (1/48)، والنسبة بين الدينار والدرهم (1=10). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التآرجح للفلوس مقابل الدينار والدرهم غلاء ورخصا مرتفعة جدا، على خلاف النسبة بين الدرهم والدينار حيث يكون التآرجح القيمي قليلا نسبيا، لأن الذهب والفضة من المعادن الموغلة في الثمنية، وبمعنى آخر: أن ثمنيتها نابعة من ذاتيتها لا من اصطلاح الناس.

وقد اختلف الفقهاء في ثمنية الفلوس، فيذهب المالكية والحنفية إلى أنها أثمان بالاصطلاح والتعارف ما دامت رائجة، وتلحق بالنقود الذهبية والفضية وفيها الزكاة، ويجري فيها الربا. أما الشافعية والحنابلة فقالوا: "لا تعطى صفة الثمنية ولا تلحق بالذهب والفضة، فلا زكاة ولا ربا فيها"<sup>2</sup>، إلا عند بعض المتأخرين والفقهاء، وسنأتي لمناقشة هذين الرأيين بالتفصيل: **الرأي الأول:** الفلوس أثمان تأخذ أحكام النقدين أي أن الفلوس تأخذ حكم النقدين في كل المعاملات ومن النصوص التي تبين ذلك:

جاء في المبسوط: "فإذا باع فلسا بفلسين بأعيانها وعلله بأن ثمنية الفلوس قد ثبتت بالاصطلاح وبالتالي تلحق بالدرهم والدنانير"<sup>3</sup>.  
كما جاء بالمدونة الكبرى: "الفلوس بالفلوس بينهما فضل، فهو لا يصلح في عاجل بآجل، وهو لا يصلح بعض ذلك ببعض إلا هاء وهاء...."<sup>4</sup>.  
وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالأدلة التالية:

- قياس الفلوس على النقدين، وحكم النقدين ثابت بالنص وعله الربا فيهما الثمنية، والثمنية متوافرة في الفلوس فيجري فيها الربا كما يجري في النقدين سواء بسواء.
  - إن الفلوس ثمن بالاصطلاح والعرف فلا تبطل إلا باصطلاح الجميع.
- الرأي الثاني:** الفلوس لا تأخذ حكم النقدين:

يرى أصحاب هذا الرأي أن الثمنية محصورة بالذهب والفضة فقط، حيث لم يعطوا الفلوس حكم الأثمان، ولهذا فقد أجازوا مبادلة الفلوس بالفلسين بأعيانها وهذا يعني عدم جريان الربا في الفلوس

<sup>1</sup> هلال درويش، مرجع سابق، ص 206.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 154.

<sup>3</sup> يراجع في ذلك: تحفة الفقهاء، ج 03، شرح الفتح القدير، ج 6، ص 162، رد المختار، ج 5، ص 281

<sup>4</sup> المدونة الكبرى، ج 3، ص 395.

عندهم وعدم اعترافهم بثنيتها فقد جاء في شرح فتح القدير: "يجوز بيع الفلوس بالفلسين بأعيانها عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنهما .... أبطلا الثمنية فأصبحت كالعروض فيجوز التفاضل فيهما حينئذ."

كما جاء في بدائع الصنائع: "يجوز بيع المعدودات المتقاربة من غير المطعومات لحيثها متفاضلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف بعد أن يكون يدا بيد كبيع الفلوس بالفلسين بأعيانها"<sup>1</sup>. وأجاز الشافعي السلف بالفلوس لأن ذلك ليس مما فيه الربا، ووافقه في ذلك ابن حزم في المحلى: "والربا لا يجوز في البيع والسلم إلا في ستة أشياء فقط: التمر، واللحم، والشعير والملح والذهب والفضة"<sup>2</sup>. أدلة أصحاب هذا الرأي:

- أن ربط الإسلام للأحكام الشرعية بالذهب والفضة بوصفهما نقدين وعملة للتداول وأثمانا للمبيعات هو إقرار لجعلهما الوحدة القياسية النقدية، وهو يدل على أن النقد في الإسلام هو الذهب والفضة.
- إن الرسول صلى الله عليه وسلم لو كان يريد أن يلحق بالذهب والفضة كل ما يمكن أن يجعله الناس ثمنًا لقالها بعبارة صريحة واضحة.
- إن الفلوس ليست بذهب ولا فضة فلا تنطبق عليها النصوص الواردة بمنع المراباة في الذهب والفضة بل هي باقية على حكم الإباحة الأصلية.
- إن الفلوس في حكم عروض التجارة، وعروض التجارة لا ربا فيها لأنه يجوز فيها التعامل سواء كان ذلك في الحال أو مع التأخير.

### المطلب الثالث: ثمنية النقود الورقية والمصرفية

ظهرت النقود الورقية والمصرفية في العصور الحديثة، وقد أدت التطورات الحاصلة في النظام النقدي الدولي إلى استبعاد الذهب والفضة من التداول النقدي ونزع الصفة النقدية عنهما، وهذا ما أدى إلى ظهور إشكالية ثمنية هذه النقود، إذ لم يسبق وأن واجه الفقهاء والعلماء مثل هذا الوضع تماما من قبل.

<sup>1</sup> يراجع في ذلك: شرح الفتح القدير، ج 07، ص 20.

<sup>2</sup> المحلى، ج 07، ص 467.

### 3-1 النقود الورقية:

لم تكن الأوراق النقدية التي تتداول اليوم معروفة لدى قدماء علماء الإسلام، لذلك لم يكن لعلماء السلف فيها حكم، ولأن الذهب والفضة بقيا هما النقود المتداولة منذ قيام الدولة الإسلامية سنة 622م حتى سقوط الخلافة الإسلامية سنة 1924م.<sup>1</sup>

مما جعل علماء الإسلام وفقهائه أمام قضية جديدة وهي الأوراق النقدية، مما دفعهم إلى البحث عن حقيقتها وفرعوا عن بحوثهم مسائل في حكم زكاتها والبيع بها، وقد انقسموا بشأن ثمنية الأوراق النقدية إلى خمسة آراء نعرضها كما يلي:

3-1-1 النقود الورقية سندات ديون: وقد قال بهذه النظرية مجموعة من أهل العلم وكانت عليها الفتوى لدى مشيخة الأزهر، كما يتضح ذلك من مجموع فتاوي رصدها مجلة الأزهر في كثير من أعدادها، ويستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

- التعهد المسجل على كل ورقة نقدية بتسلم قيمتها لحاملها عند طلبه.
  - ضرورة تغطيتها بالذهب والفضة أو بواحد منهما في خزائن مصدريها.
  - انتفاء القيمة الذاتية لهذه الأوراق حيث إن المعتبر ما تدل عليه من العدد، لا في قيمتها الورقية، بدليل التقارب في الحجم بين فئات الخمسة والعشرة مثلا مع الفارق في القيمة الثمنية.
  - ضمان سلطات إصدارها قيمتها وقت إبطالها وتحريم التعامل بها.<sup>2</sup>
- لقي هذا الرأي معارضة من العديد من الفقهاء كالدكتور وهبة الزحيلي: "ولا يصح قياس هذه النقود على الدين، لأن الدين لا ينتفع به صاحبه، وهو الدائن ولم يوجب الفقهاء زكاته إلا بعد قبضه لاحتمال عدم القبض، أما هذه النقود فينتفع بها حاملها فعلا كما ينتفع بالذهب الذي اعتبر أثمنا للأشياء".

ويقول البريلوي: "ومن الظن توهم أنه سند من قبيل الصكوك أي أن السلطنة التي تروج هذه القراطيس تستدين من أخذها الدراهم وتعطيهم هذه تذكرة لديونهم ولمقاديرها، فإذا جاؤوا بها إلى السلطنة قضت ديونهم وأخذت قراطيسها، وإن أعطوها غيرهم من الرعايا فهم يستدينون من أولئك الآخرين ويحيلونهم على السلطنة ويعطونهم تلك التذكرة كي يتوصلوا بها إلى أخذ مثل ديونهم من السلطنة المديونة لمدينهم، وهكذا كلما تداولت الأيدي تكررت الإدانات والحوالات هذا معنى كونه سندا، وكل طفل عاقل يعلم أن هذه المعاني لا تخطر ببال أحد من المتعاملين بها ولا يقصدون قط بهذا التداول إدانة ولا استدانة، ولا حوالة، ولا يذهب خاطرهم إلى شيء من ذلك أصلا."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمود الخالدي، مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup> أحمد منيع، النقد الورقي: حقيقته، تاريخه، قيمته، حكمه، ط 2، د.ب.ن، 1984، ص 45-46.

<sup>3</sup> أحمد حسن، مرجع سابق، ص 171-172.

### 3-1-2 الأوراق النقدية عرض من عروض التجارة: يرى أصحاب هذه النظرية أن الأوراق

النقدية عرض من عروض التجارة لها ما لعروض التجارة من الخصائص والأحكام.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: "الأوراق النقدية عروض تجارة يثبت لها ما يثبت لسائر العروض من الأحكام... وأدلة التحريم جريان الربا إنما تدل على جنس الذهب والفضة ولا تتناول هذه الأوراق"، وقال محمد تقي الدين النبهاني: "أما إذا كان النقد لا يستند إلى الذهب والفضة كالنقود الورقية الإلزامية فلا يعتبر"، وقال محمد باقر الصدر: "الأوراق النقدية لا تمثل ذهباً ولا فضة ولا تدخل في المكيل أو الموزون ولا يجب أن تطبق شروط التعامل بالذهب على النقود الورقية المتداولة من التساوي في عمليات الصرف".<sup>1</sup>

وأورد فضيلة الشيخ علي هندي تأييداً لرأيه في الأوراق النقدية فتوى<sup>2</sup> نسبها لفضيلة الشيخ سليمان بن حمدان باعتبارها عروض تجارة: "وأشبه المنصوص عليه بالورق في التعامل عروض التجارة، لأنهم قد عرفوا العروض بأنها الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن وليست بحيوان ولا عقار، إلا أن العرض أعيان مالية متقومة، والورق أعيان معتبرة القيمة في التعامل بمقتضى الأمر الحكومي، إلى أن قال: لأن ما كتب عليها من أنها ريال أو دينار أو جنيه أو غير ذلك، هي أسماء اصطلاحية مجازية، وليست أسماء حقيقية، وعلامة المجاز فيها صحة نفيه، تقول هذه ورقة وليست بريال فضة وهذه ورقة وليست بجنيه ذهب، وهذه ورقة وليست بدينار ذهب، والحقيقة لا يصح نفيها والأسماء المتعارف عليها من غير أن يكون لها اعتبار في الشرع لا يجوز أن تجعل أصلاً تبني عليه الأحكام الشرعية في مسائل الحضر والإباحة ولا تعبر الأشياء عن حقائقها".<sup>3</sup>

إن الأخذ بهذا الرأي وهو أن النقود عرض من عروض التجارة يستلزم إهمالاً تاماً للوظائف الأساسية للنقود التي استطاعت هذه الأوراق القيام بها، وهذا ما يضعف هذا الرأي وعدم صلاحيته ووسطحيته.

### 3-1-3 إلحاقها بالفلوس: ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الأوراق النقدية كالفلوس فتأخذ

حكمها ووجه هذا التكييف أن الأوراق النقدية عملة رائجة، بها تقوم الأشياء وليست ذهباً ولا فضة، وأقرب الأشياء شبهها بها الفلوس، فكلاهما نقد اصطلاحى.<sup>4</sup>

يقول الشيخ أحمد رضا البريلوي: "والرابع: ما هو سلعة بالأصل وثن بالاصطلاح كالفلوس فما دام يروج كثن وإلا عاد لأصله، إذا علمت هذا فالنوط (الأوراق النقدية) من القسم الرابع سلعة

<sup>1</sup> فؤاد محمد عبد الكبيسي، حكم العملة الورقية في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (21، 1)، ص 16.

<sup>2</sup> نشرت في جريدة البلاد السعودية في عددها: 2917، بتاريخ، 22 جمادى الأولى عام 1378.

<sup>3</sup> ابن منيع، مرجع سابق، ص 58-59.

<sup>4</sup> خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي، كتاب منشور على موقع الدكتور خالد بن عبد الله المصلح، www.almosleh.com،

بأصله وثن بالاصطلاح لأنه يعامل بمعاملة الأثمان وهذه الرقوم المكتوبة عليها تقديرات ثمنية، وتجدر الإشارة إلى أنه أوجب فيها الزكاة ولم يجعلها محلا للربا.<sup>1</sup>

**3-1-4 الأوراق النقدية بديل عن الذهب والفضة:** ذهب بعض أهل العلم إلى أن الأوراق النقدية بدل لما استعيض عنه أي أنها قامت مقام الذهب والفضة وحلت محلها فهي بدل عنهما، ويستدل العلماء بأن الأوراق النقدية تكسب قيمتها بما أسندت إليه من غطاء الذهب أو الفضة. بالرغم من كون هذه النظرية أقرب النظريات إلى الصواب، إلا أن الواقع أصبح مختلفا تماما عما كان عليه في الماضي حيث تم إلغاء الغطاء من الذهب والفضة من زمن بعيد ولم تعد النقود الورقية مستندة إليه.

**3-1-5 الأوراق النقدية نقد قائم بحد ذاته:** وهذا ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس، ويعتبر الورق النقدي نقدا بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة وغيرهما من الأثمان كما يعتبر الورق النقدي أجناسا مختلفة، تتعدد بتعدد جهات الإصدار في البلدان المختلفة، بمعنى الورق النقدي السعودي جنس، وأن الورق النقدي الأمريكي جنس وهكذا كل عملة ورقية جنس مستقل بذاته، وبذلك يجري الربا بنوعيه في النقيدين الذهب والفضة وفي غيرهما من الأثمان.<sup>2</sup>

### 3-2 ثمنية النقود المصرفية:

انقسمت الآراء إلى ثلاثة أقسام بشأن النقود المصرفية، فالأول يتبنى المنع والفريق الثاني يبني السماح للمصارف التجارية بتوليد النقود، وهناك فريق ثالث أجاز السماح بتوليد النقود بشرط أن توجه أرباح التوليد إلى الرفاه الاجتماعي.

يذهب الفريق الأول إلى أنه يجب إجبار المصارف بالعمل على احتياط 100 بالمائة، وأنه لا يجوز للدولة أن تنتازل عن هذا الحق لأي فرد أو مؤسسة في أي حال من الأحوال، وإذا وجدت ضرورة للمزيد من النقود لمصلحة الاقتصاد القومي، فإن الأسلوب الصحيح هو قيام البنك المركزي بإصدار النقود الورقية التي يمكن للحكومة مراقبتها بدقة.

حسب هؤلاء تساهم هذه النقود في إلحاق أضرار كبيرة بالاقتصاد فهي تساهم في رفع معدلات التضخم، واقتران النقود كمقياس عام للقيمة، وزيادة كلفة إنتاج النقود الحقيقية، ويجعل الاقتصاد أقل استقرارا، وأقل عدالة كما أنها تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وهو أساس المصاعب الاقتصادية المعاصرة... بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى الإثراء غير المشروع.

<sup>1</sup> أحمد حسن، مرجع سابق، ص 181.

<sup>2</sup> علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الجزء الأول، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، قطر، 1998، ص 545-546.

أما حجج الفريق الثاني: إن الوديعة المصرفية هي قرض وهذا يتضمن تملك هذه الودائع للمصرف بحيث يحق له التصرف بها كما يشاء، كما أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية لضمان المصرف الودائع الجارية حسب القاعدة الشرعية "الخارج بالضمان"، وأن فرض 100 بالمائة كاحتياط على البنوك سيوجد جموداً لا داعي له يعيق النظام بأكمله، وأن المصارف الإسلامية سوف تعالج ذلك الميل للإفراط في خلق السيولة كونها تربط عمليات التمويل بالمعدل المتوقع من الربح، لأن الممول شريك لا دائن.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: قيمة النقود وأحكام تغييرها

تكتسي قيمة النقود أهمية بالغة جداً، وذلك للمهام التي يؤديها النقد والمتمثلة في قياس القيم المختلفة فالنقد أكثر وحدات القياس أهمية، فإذا كان الكيلوغرام يقيس الوزن فقط والمتر يقيس المسافة فقط، فالنقد تقيس جميع القيم، لذلك يترتب عن تغير قيمة النقود الإضرار بمصالح الناس ومعيشتهم، لذلك فقد أولى الفقهاء والعلماء المسلمين أهمية كبيرة لقيمة النقود أحكام تغييرها.

### المطلب الأول: ماهية قيمة النقود وأحكام تغييرها

تكتسي قيمة النقود أهمية كبيرة لدى الفقهاء والاقتصاديين، وذلك لما يلعبه النقد من وسيط بين سائر الأشياء والقيم. ونتيجة لذلك تولدت دراسات مستفيضة، وبرزت نظريات عدة تفسر ماهية القيمة.

#### أ- المعنى اللغوي للقيمة:

- جاءت كلمة القيمة في المعاجم بأن لها معنيين:
- التعديل، ومنه قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾<sup>2</sup>.
- تقدير السلعة: أقيمت الشيء وقومته فقام بمعنى: استقام، والاستقامة اعتدال الشيء واستواؤه.
- وتشير كلمة قيمة باللغة الانجليزية (Value) وباللغة الفرنسية (Valeur) وباللغة اليونانية (Axios) إلى الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية فهي مشتقة أصلاً من قام بمعنى وقف واعتدل وانتصب، وبلغ واستوى.

<sup>1</sup> نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات، تقدير اقتصادي إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 56-60.

<sup>2</sup> سورة التين، الآية 4.

- وتستخدم كلمة القيمة للتعبير عن ثمن الشيء، يقول ابن منظور عن القيم: "جمع قيمة، والقيمة ثمن الشيء، يقال: كم قيمت ناقتك، أي كم بلغت".<sup>1</sup>
- وفي المعجم الوسيط: القيم تعني: "قيمة الشيء وقدره وقيمة المتاع، أي ثمنه، وقوم الشيء أي أصلحه وقيم الشيء أي أظهر ما فيه من إيجابيات وسلبيات".<sup>2</sup>
- ب- القيمة عند الفقهاء:**
  - عرفه صاحب معجم لغة الفقهاء بقوله: "تقويم السلعة: تحديد البديل العادل منهما".
  - وهي: "ما يقدر به الشيء حسب سعره في السوق".
  - وبعبارة أخرى: "هي الثمن الحقيقي للشيء" أو "الثمن الذي يقدره للسلعة أو الشيء".<sup>3</sup>
  - وعرفه محمد الخضير بقوله: "التقويم هو: تقدير بدل نقدي معين أو منفعة يعادلها في حال المعاوضة به عنها حقيقة أو افتراضاً".
  - وعرفه رجائي الصفي بقوله: "القيمة هي ما توافق مقدار مالية الشيء وتعادله بحسب تقويم المقومين".<sup>4</sup>
- ت- قيمة النقود عند الاقتصاديين:**
  - تعني كلمة القيمة عند الاقتصاديين: "إمكانية تقييم البضاعة أو السلعة أو الخدمة ببضائع أو سلع أو خدمات أخرى، أو تحديد مبلغ من المال يعادلها أو يساويها".
  - وقد يراد بها قوتها الشرائية بالنسبة للذهب أي مقدار ما تساويه من ذهب، كما يقصد بها قيمتها الخارجية: وهي تعني قيمة وحدة النقد المحلية بوحدات النقد الأجنبية أي عملية مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية ويطلق عليها سعر المبادلة أو سعر الصرف.<sup>5</sup>
  - وتعني قيمة النقود أيضاً كميات المنتجات أو الخدمات التي يمكن الحصول عليها بالنقود، وهذا يعني أنه إذا أمكن بمبلغ نقدي معين أن تشتري كميات أكثر من المنتجات والخدمات، أو بعبارة أخرى إذا هبطت الأسعار، فإن معناه أن قيمة النقود قد ارتفعت، وعلى خلاف ذلك إذا أصبح من المتعذر الحصول بنفس المبلغ من النقود إلا على كميات أقل من المنتجات والخدمات أي إذا ارتفعت الأسعار فإن هذا معناه أن قيمة النقود قد انخفضت.

<sup>1</sup> ابن منظور، مرجع سابق، ص 1410.

<sup>2</sup> مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط4، مصر، 1994.

<sup>3</sup> معجم لغة الفقهاء.

<sup>4</sup> زكي زكي حسين زيدان، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004، ص 61.

<sup>5</sup> موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، 1993، ص 86.

تحدد قيمة النقود في النظام الرأسمالي تبعا لقانون العرض والطلب، وكذلك في الاقتصاد الإسلامي إلى حد بعيد فالعملة فيما سبق كانت مرتبطة بعيار مخصوص من الأثمان، كالنقود الذهبية والفضية ترتفع قيمتها وتخفض بالنسبة إلى ذلك المعيار المخصوص<sup>1</sup>، فقد كانت قيمة الدينار تتغير في مختلف العصور، فكان يساوي دينار واحد في بعضها سبعة دراهم. وفي بعضها سبعة ونصف، إلى اثنتي عشر، أو أكثر كما يظهر ذلك من بعض النصوص الواردة في الصرف وصرح به غير واحد من المؤرخين ويظهر من بعض آخر أيضا. قال جرجي زيدان عند الكلام على نقود العرب: إن الدينار كان عندهم عشرة دراهم، اختلفت قيمته إلى 13 وبين 10 و15 أو أكثر حسب الأحوال.<sup>2</sup>

أما النقود الورقية المتداولة اليوم غير مرتبطة بثمن خُلقي، وإنما هي تمثل قوة شراء مخصوص في الأثمان، وإنما تتفاوت قيمتها بالنسبة إلى عيار مخصوص من الأثمان، وإنما تتفاوت بغلاء الأشياء ورخصتها، فكلما غلت البضائع في السوق انتقصت قوتها الشرائية وهو ما يعني انتقاص قيمتها، وكلما رخصت البضائع زادت قوتها الشرائية، وهو ما يعني ارتفاع قيمتها.

قد يُطلق اصطلاح قيمة النقود على معان متعددة يختلف كل منها عن الآخر:

- فقد يراد به القيمة التنظيمية أو الشرعية للنقود. ويقصد بذلك قيمة النقود في النظام النقدي الداخلي. وهو مجرد تنظيم لوحداته الحسابية ومجرد أثر تاريخي لتطور أشكال النقود من نقود معدنية إلى نقود ورقية وائتمانية.
- وقد يراد به، القيمة الخارجية للنقود، أي نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملية الأجنبية. وهذا ما يعرف بسعر الصرف. وهذه القيمة الخارجية تحدد مقدرة النقود الوطنية على شراء السلع الأجنبية. ولا شك أن تدهور القوة الشرائية ينعكس على أسعار الصرف الحقيقية، وكلما تغيرت قيمة العملة الوطنية أو أسعار صرفها، انعكس هذا التغيير على كل من التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.<sup>3</sup> ترتبط العملة خارجيا في الوقت الراهن بالطلب الخارجي على العملة الوطنية والذي يعتمد على الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية، وعرض العملة الوطنية الذي يرتبط بالطلب الوطني على السلع الأجنبية.

<sup>1</sup> هلال درويش، مرجع سابق، ص 299.

<sup>2</sup> موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير، مرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، 238-239.

- كما يستخدم مصطلح القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للنقود والتي يقصد بها:
- **القيمة الاستعمالية:** وهي تعبر عن مدى المنفعة التي يحققها الشيء عند استخدامه أو استعماله، وهذه القيمة تختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر، فهي تتحدد وفق معيار شخصي، وبالتالي تعتمد على النظرة الشخصية.
  - **القيمة التبادلية:** وهي تعني قيمة الشيء عند مبادلتها بالأشياء الأخرى، ويعبر عنها بالنقود، وبالتالي فالقيمة التبادلية هي ما يمكن أن تتبادل به وحدات النقود. مما يعني أن قيمة النقود مشتقة من قدرتها التبادلية بسائر السلع والخدمات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب تغير قيمة النقود

الأصل أن تكون النقود ثابتة القيمة بحكم وظيفتها وبحكم التاريخ والواقع، إلا أننا في الواقع نشهد تغيراً رهيباً في قيمة النقود يصل في بعض الحالات إلى الانهيار، لذلك سنحاول التطرق إلى أسباب تغير قيمة النقود من وجهة نظر الفقهاء، ثم أسباب تغير النقود في العصر الحالي.

#### 2-1 أسباب تغير قيمة النقود من وجهة نظر الفقهاء:

- **كمية النقود:** تطرق المقريري في كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة حيث اقتفى فيه تاريخ المجاعات في مصر، وقد أرجع ذلك إلى عدة أسباب منها رواج الفلوس (كمية النقود المتداولة بين الناس)، أو بعبارة أخرى المبالغة في سك الفلوس بدرجة أدت إلى أن تكون هي النقود الأساسية بدلاً من الذهب والفضة، وبذلك يكون المقريري من الأوائل الذين وصلوا إلى النظرية الكمية للنقود واكتشاف العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ومن الأمثلة الواضحة في هذه النقطة هو تعامل المسلمين مع الدية، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم الدية على أهل القرى أربعمئة دينار أو عدلها من الورق، ويقومها على أهل الإبل إذا غلت، رفع قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها، فبلغت على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام، ما بين الأربعمئة دينار إلى ثمانمئة دينار أو عدلها من الورق، فنلاحظ أن الدية كانت متذبذبة حسب أسعار الإبل ترتفع وتنخفض حسب كمية النقود المتداولة، وفي عهد عمر رضي الله عنه قضى على أهل القرى اثني عشر ألفاً، فقد قام خطيباً فقال: " ألا أن الإبل قد غلت، قال: ففرضها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خليف عيسى، مرجع سابق، ص 74-75.

<sup>2</sup> رواه أبو داود ومالك، انظر: سنن أبي داود بشرح عون المعبود، ج 12، باب 18، ص 248.

وفي رواية أخرى أنه رضي الله عنه قال: " إني أرى الزمان تختلف فيه الدينة، فتتخضض قيمة الإبل وترتفع فيه وأرى أن المال قد كثر.... إلخ"، أي أن كثرة المال هي التي أدت إلى ارتفاع أسعار الإبل.

- **كمية الإنتاج:** وهذا ما ذهب إليه المقرئ في كتابه كشف الغمة، إذ ربط بين ارتفاع الأسعار وحالات القحط والجفاف، واحتكار السلع واختفائها، يقول المقرئ أنه في سنة 352هـ في زمن الدولة الإخشيدية، وقع غلاء بسبب قلة ماء النيل، فارتفعت الأسعار، فما كان بدينار صار بثلاثة وكان هذا من أسباب دخول الفاطميين إلى مصر، ويرجع المقرئ الغلاء إلى الأسباب الطبيعية وتراجع كمية الإنتاج نتيجة نقص مياه الأمطار والآفات التي تصيب الزروع والحيوانات، كما يضيف المقرئ مجموعة من الأسباب تؤثر في قيمة النقود ونسب الغلاء منها فساد الحكام وبالتالي عدم ثبات سياساتهم في إدارة شؤون الناس، تولي المناصب السامية بالرشوة دون النظر إلى الكفاءة، وهذا ما أدى إلى خراب الوضع الاقتصادي واضطراب الأحوال الأمنية وكثرة الجرائم المختلفة.

#### أ- أسباب تغير قيمة النقود عند الاقتصاديين:

تعتبر مشكلة تغير قيمة النقود أحد أبرز المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المعاصر، وذلك نظراً للتأثير الكبير والخطير الذي تتركه الظاهرة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وازدادت الظاهرة تفاقماً بعد ظهور النقود الورقية وما صاحبها من اهتزاز كبير وتقلب قيمتها الشرائية.

عادة ما يكون التغير في قيمة النقود نحو التدهور، وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بالتضخم، أما ارتفاع قيمة النقود بمرور الزمن فهي نادرة جداً، ويتفق الاقتصاديون المعاصرون على اختلاف أسباب التضخم باختلاف مدارسهم ويمكن تلخيص أسباب تراجع كمية النقود في العصر الحالي إلى ما يلي:

- **العامل النقدي:** تعتبر زيادة كمية النقود من أهم العوامل المسببة لزيادة الطلب عن العرض ومن حكم حدوث التضخم، إن زيادة كمية النقود مع ثبات المعروض من السلع والخدمات، تؤدي إلى نقصان قيمتها، لأنه يؤدي إلى غلاء الأسعار ونقصان القيمة الشرائية للنقود، أما نقصان كميتها، فإنه يؤدي إلى غلاء الأسعار ونقصان القيمة الشرائية للنقود، أما نقصان كميتها، فإنه يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض الأسعار وزيادة القيمة الشرائية للنقود بناء على قاعدة العرض والطلب، ويجب أن نلاحظ أننا ونحن نتحدث عن كمية النقود المتداولة نقصد مجموع النقود الورقية والنقود المصرفية.

وتؤدي زيادة كمية النقود المتداولة عن الوضع السليم الذي يناسب الوضع الاقتصادي للبلد، إلى أضرار اقتصادية كبيرة، والسياسة العادلة هي التي تجعل كمية النقود المطروحة للتداول

متناسبة مع الوضع الاقتصادي، وقد تصدر الدولة أحيانا النقود بكمية أكبر من حجمها الاقتصادي، والسبب هو رغبتها في زيادة الإنفاق، وسد العجز في ميزانيتها، وتلجأ الدولة في حالة عجز الميزانية إلى أحد أسلوبين:

الأول: الاقتراض الخارجي، ولهذا الأسلوب آثار سلبية، إذ يترتب على الدولة أعباء كبيرة في تسديد هذه القروض وفوائدها، خاصة إذا كانت قد أنفقت في مشروعات غير استثمارية، فضلا عن أن تكون قد استثمرت بطرائق غير سليمة، وهذه مشكلة تعانيها معظم بلدان العالم الثالث، ومن آثار هذا الأسلوب أنه يجعل الدولة محكومة في سياساتها لصالح الجهات الدائنة في كثير من الأحيان. أما الأسلوب الآخر، فهو الاقتراض الداخلي، عن طريق طرح السندات أو الإصدار النقدي غير المغطى الذي لا ينسجم مع كمية الناتج القومي وهذا يسهم في خفض قيمة النقود، وكثير من الدول تلجأ إلى هذا الإصدار النقدي لسهولته، إذ لا يترتب على الدولة فوائد، ولا تفرض عليها شروط مقابل ما تصدره من نقود، وهي ضريبة خفية لا يشعر بها المواطن إلا بعد أن يجد آثارها في حياته على شكل ارتفاع الأسعار. ومن الأمثلة التي تضرب في هذا السياق أنه في أمريكا وإبان الحرب الفيتنامية وفرت حكومة جونسون - بدل الفرض ضرائب على الناس، وما يترتب على ذلك من مشكلات داخلية- ما تحتاج إليه من نقود بالإصدار النقدي الكبير، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وبدأ الناس بالضجر، وعندما جاء نيكسون، أعلن أنه سيخفض هذه السيولة، وسيؤمن حاجة الدولة من النقود بطرق أخرى منها الضرائب، وعندما استلم الحكم، وجد أن خفض السيولة سيؤدي إلى البطالة و فرض الضرائب سوف يثير الناس، ولذلك وخوفا على مستقبله السياسي، عدل عن خطته وسار على خطة سلفه بالمزيد من الإصدار النقدي.

وقد أخذت معظم دول العالم المعاصر بهذه السياسة الاقتصادية، ولكنها لم تجن من ورائها إلا الأزمات الاقتصادية والانهيال النقدي، فأدى هذا إلى ظهور جيل جديد من الاقتصاديين يعارض الإنفاق بالعجز ويدعو إلى مواجهته بالحد من الإنفاق، ولكن حتى هذا التيار الجديد لم يلاق النجاح فزادت البطالة وانخفض الإنتاج واستمر التدهور النقدي.<sup>1</sup>

نظام الاحتياطي الجزئي (fractional reserve system): عادة ما تطلب المصارف المركزية من المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء من إجمالي الودائع في النظام المصرفي على شكل احتياط لمواجهة السحوبات غير المتوقعة التي قد تحدث مستقبلا، ويعتبر نظام الاحتياطي الجزئي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المصرفي المعاصر، فعلى سبيل المثال تقدر نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر والتي يفرضها بنك الجزائر بـ 4%، معظم الناس والعلماء (حتى المكونون تكويننا جيدا في الاقتصاد والمالية) يفهمون نظام الاحتياطي الجزئي بهذا الشكل، وبالتالي

<sup>1</sup> محمد عبد المنعم عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي، ج2، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، 1417هـ/1996م، ص 10.

الأمر طبيعي جدا، ومع ذلك فإنه لا يتم تطبيق نظام الاحتياطي الجزئي في الواقع كما تم تعريفه أو كما هو مفهوم، حيث يحق للبنك القيام بخلق نقود إضافية انطلاقا من لا شيء استنادا على ودائع زبائنه. يتم خلق هذه النقود عندما يقوم المصرف بمنح قروض لزبائنه، ويتمثل القيد الوحيد لخلق نقود جديدة في أن نسبة ودائع الزبائن إلى إجمالي النقود التي يمتلكها المصرف يجب أن تكون مساوية لمتطلبات الاحتياطي القانوني. إن القانون الذي يسمح للمصارف بإنشاء النقود من العدم يشبه أو يماثل القانون الذي يسوي أو يعادل بين شيء ليس له أي قيمة (أرقام منشأة في الكمبيوتر في حالة نظام الاحتياطي الجزئي)، مع شيء يمتلك قيمة قيمة، كالسلع والمجهود البشري، على سبيل المثال عند إنشاء الرقم 20000 من طرف المصرف عبر نظام الاحتياطي الجزئي كمدخلات في جهاز الكمبيوتر، سوف يجعل منه فورا قوة شرائية تساوي 20000 دولار، وهذا ما يعني أنه بإمكان قيام شخص ما بشراء أي شيء تعادل قيمته 20000 دولار في السوق بهذا الرقم، سيطرة على سبيل المثال، وهذا ما ينعكس على تدهور قيمة النقود، ونحن نؤمن بأن أي معاملة اقتصادية عادلة يجب أن تكون متكافئة، فمثلا قيمة مقابل قيمة، لذلك فإن أي معاملة تتضمن الأوراق النقدية أو نقود نظام الاحتياطي الجزئي غير عادلة لأن قيمة (السلعة أو الخدمة) تمت مبادلتها بالنقود الورقية أو نقود نظام الاحتياطي الجزئي التي لا تحمل أية قيمة جوهرية، تظهر عدم عدالة المبادلات في أوقات الأزمات، حيث وفي وقت قصير جدا يفقد عدد كبير من الناس ثرواتهم (التي تم تجميعها طيلة سنوات من العمل والخطر)، إذ يحتفظون بها في المصارف فتفقد قيمتها نتيجة التضخم في الفترات الطويلة، تفقد النقود الورقية قيمتها لأنه من السهل طباعتها أو عبر نظام الاحتياطي الجزئي بكميات معتبرة، إن من يقوم بإنشاء هذه النقود لأول مرة في أي شكل كانت، سيحقق مكسبا كبيرا نظرا للفرق الكبير بين قيمة 100 يورو المصدرة وتكلفة إصدارها، لذلك يجب على النقود الورقية أن تكون لها قيمة ذاتية أو جوهرية كالذهب أو الفضة، أما الطريق لإيقاف هذه الوضعية الجائرة والخطيرة هو تجريد المصارف من قدرتها على خلق النقود بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي، والعودة مرة أخرى إلى نظام الاحتياطي الكامل 100%<sup>1</sup>.

1. <sup>1</sup> Moussa Larbani, Ben Touhami Meftah, **Fractional Reserve Banking Perspective. Part 1, the Prohibition.** Archives Des Sciences, Journal (ISI). 2012 Volume 65, Issue 4. P 12-14.

### المطلب الثالث: أحكام تغيير قيمة النقود

تعرض قيمة النقود إلى التغير، وذلك بالارتفاع والانخفاض مما ينتج عنه اختلال وظيفة قياس القيمة، لذلك فقد تطرق الفقهاء إلى كل حالة من الحالات التي تواجهها النقود، سواء كانت هذه النقود ذهباً وفضة، أو نقوداً اصطلاحية.

#### 3-1 تغيير قيمة الدراهم والدنانير الخاصة:

تتميز النقود الذهبية (الدنانير) والفضية (الدراهم) بأن لها قيمة ذاتية أو قيمة سلعية أو حقيقية وكل ما كان يفعله السلطان والحاكم في عملية سك النقود هو أن يضيف الشرعية على وحدة النقود التي تتخذ وزناً محدداً ونقشاً مميزاً، وقد ميز الفقهاء في أحكام تغيير هذه النقود بين حالتين، حالة الكساد والغلاء والرخص وحالة الانقطاع.

#### 3-1-1 في حالة الكساد:

**الكساد في اللغة:** من كسد الشيء يكسد بالضم كساداً فهو كاسد وكسد، وسلعة كاسدة، وسوق كاسد، وأكسد الرجل: كسدت سوقه. كسدت السلعة: ركدت، لم ترج لقلة الرغبة فيها، يقول تعالى: ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾<sup>1</sup>، وفي الاقتصاد الحديث يقصد بالكساد فترة انخفاض شديد في الاقتصاد الوطني أو العالمي، تتسم بالبطالة وانخفاض النشاط التجاري والأسعار.

**الكساد عند الفقهاء:** جاء في مجلة مجمع الفقه الإسلامي: يعرف الأحناف كساد العملة بأنه ترك المعاملة بها في جميع البلاد،<sup>2</sup> وحدّ الكساد أن تترك المعاملة بها في جميع البلاد، فإذا كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعين إذا لم ترج في بلدهم فيتخير البائع إن شاء أخذه، وإن شاء أخذ قيمته.<sup>3</sup>

ذهب الفقهاء إلى أن الدين الثابت في الذمة إذا كان عملة ذهبية أو فضية خالصة أو مغلوبة الغش، فأبطل السلطان التعامل بها وهي موجودة، وارتفعت قوتها الشرائية أو انخفضت فلا يلزم المدين بأداء غيرها سواء أكان لدينا ناتجاً عن بيع أم قرض أم إجارة أم مهر مؤجل. أما في حالة الكساد فإنه وإن أبطل السلطان التعامل بها فلا تفقد ثمنيتها، لأنها أثمان خلقة إذ تستمد قوتها الشرائية من ذاتها.

<sup>1</sup> سورة التوبة، الآية 24.

<sup>2</sup> منذر قحف، كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: 01، ص 1133.

<sup>3</sup> هلال درويش، مرجع سابق، ص 325-326.

أما في حالة الغلاء والرخص فإنها ظاهرة طبيعية تتوازن تلقائياً، لأنه في ظل نظام القاعدة المعدنية تتوفر حرية تحويل النقود من مسكوكات إلى سبائك فمثلاً إذا انخفضت القوة الشرائية للدرهم والدنانير وهي حالة الرخص، فإن الأفراد سيحولون نقودهم إلى سبائك فيزداد عرض الذهب فينجم عن ذلك انخفاض سعر الذهب، حتى يتوازن سعره كسبائك مع النقد.<sup>1</sup>

### 3-1-2 انقطاع النقود الذهبية والفضية:

**الانقطاع لغة واصطلاحاً:** من القطع، وهو انفصال الشيء عن الشيء، والانقطاع اصطلاحاً أن يفقد النقد من أيدي الناس، ولا يتوفر في الأسواق لمن يريده، وإن وجد عند بعض الناس أو الصيارفة.

ويشترك الكساد والانقطاع، إذن، بأن كليهما يعني أن المعاملات بين الناس تعترضها مشكلات إذا أريد أن يتم تنفيذها بالنقد، إما لعدم توفره في السوق، أو لعدم رغبة الناس به عزوفاً منهم عنه، أو لمنع السلطان التعامل به، رغم وجوده في السوق في الحالتين الأخيرتين. فالكساد، إذن، ترك الناس التعامل بالنقد سواءً كان النقد قائماً موجوداً في أيدي الناس أو لا. وقد تنقطع العملة دون أن تكون كاسدة، وذلك بأن لا توجد في الأسواق، رغم أن الناس لم يتركوا التعامل بها برغبتهم، ولكن واقعة عدم وجودها تفرض عدم التعامل بها. وكذلك، قد تكسد العملة، دون أن تنقطع، بأن يرغب الناس عن التعامل بها، زهداً بها من أنفسهم، أو تنفيذاً لنهي السلطان عنها.<sup>2</sup>

في حال انقطاع النقود الذهبية والفضية فإنه يجب دفع القيمة من غير الجنس وذلك خشية الوقوع في الربا. أما جمهور الفقهاء فقد ذهبوا إلى أن الدين في الذمة، إذا كان ناشئاً عن بيع أو قرض أو إجارة أو مهر وكان دراهم ودنانير خالصة أو مغلوبة الغش ثم انعدمت فلم توجد إلا في الأسواق فالواجب قيمتها.

### 3-2-2 تغير قيمة النقود الاصطلاحية:

تتعرض النقود الاصطلاحية إما إلى الكساد العام أو انقطاع النقد أو حالة الغلاء والرخص.

**3-2-1 الكساد العام:** عند تغير النقود الاصطلاحية فإنها تقدر بالقيمة يوم التعامل، لأن النقود المغشوشة في هذه الحالة تستمد قوتها الشرائية فقط مما تحويه من معدن ثمين (ذهب، فضة) وإنما لها قيمة اصطلاحية تفوق قيمتها المعدنية، وتزداد قوتها الشرائية كلما راجت أكثر وزاد طلب للناس

<sup>1</sup> أحمد حسن، مرجع سابق، ص 341-342.

<sup>2</sup> منذر قحف، مرجع سابق، ص 1133.

عليها للتعامل بها، ويحدث العكس أي أنها تفقد قيمتها إذا ألغى تداولها، لذلك لا يقال بوجوب دفع المثل لأنها مثلية، فالمثلية انعدمت بالكساد، فينتقل إلى القيمة.

**3-2-2 انقطاع النقد:** ذهب المالكية والشافعية إلى أنه إذا انقطع النقد المترتب في الذمة وكان له مثل وجب مثله، وإن لم يكن له مثل فالواجب رد قيمته، في حين أن الإمام أبو حنيفة يرى أن العقد فاسد ووجوب رد المبيع إن كان قائماً، وإلا فمثله إن كان مثلياً وقيمه إن كان قيمياً، أما المعتمد عند الحنفية والحنابلة إلى وجوب دفع قيمة النقد المنقطع، وتقدر قيمته في آخر يوم تعامل الناس به لأنه وقت الانتقال إلى القيمة.

**3-2-3 حالة الغلاء والرخص:** يرى جمهور الفقهاء أن الديون الثابتة في الذمة سواء من قرض أو بيع أو إجارة أو مهر مؤجل في حال غلاء أو رخص النقود أن الوفاء يتم على أساس المثل وليس القيمة فلا يقوم المدين بدفع الدين إلا بالمثل، فإذا غلى أو رخص النقد المتفق عليه، وكان الدين من بيع فقد قدرت قيمة النقد يوم البيع، وإن كان من قرض فالقيمة يوم القرض وهذا هو المفتى به عند الحنفية.

### المبحث الثالث: المحافظة على النقود وعلّة الربا فيها وجهة الإصدار

أولى الإسلام الحفاظ على النقود أهمية خاصة، لكونها أداة قياس القيم والحفاظ على الحقوق من أن تهضم، فقد تطرق القرآن الكريم إلى هذه المسألة وأفردها عناية خاصة، وكغيره من الديانات السماوية حرم الإسلام التعامل بالربا في النقود وجعل ذلك من أكبر الكبائر لما له من تأثير هدام على الاقتصاد والمجتمع، كما جعلت مسألة تنظيم عرض النقود في الدولة الإسلامية مقتصر على الدولة وحدها ممثلة في الحاكم أو ولي الأمر دون الأفراد والمؤسسات الخارجية.

### المطلب الأول: المحافظة على النقود

جاء الإسلام ليحافظ على الحقوق وبناء النظام الاجتماعي والاقتصادي، لذلك نجده في أكثر من موضع يدعو إلى الحفاظ على النقود وعدم إفسادها، وإفساد النقود يأخذ عدة أشكال: الكسر، إنقاص الوزن والتزييف.

يقصد بكسر النقود صهرها وسبكها وأخذ مادتها التي صنعت منها والانتفاع بها في أغراض أخرى كتحويل الذهب أو الفضة إلى حلي،<sup>1</sup> وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكسر الدرهم فيجعل فضة ويكسر الدينار فيجعل ذهباً. فعن عبد الله بن عمرو المازني قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس"<sup>2</sup>، والحكمة في النهي ما

<sup>1</sup> إسماعيل إبراهيم البديوي، مرجع سابق، ص 489.

<sup>2</sup> (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه).

في الكسر من الضرر بإضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها قال ابن رسلان: "ولو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيرها جاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسببها لإخراج الفضة التي فيها، وقد يحصل في سببها وكسرها ربح كثير لفاعله". ولا يخفى أن الشارع لم يأذن في الكسر إلا إذا كان بها بأس، ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغي.<sup>1</sup>

كما أشار القرآن الكريم في أكثر من موضع لذلك، فقد ذهب أهل العلم في تفسير قوله تعالى ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾<sup>2</sup> إذ فسّر الفساد هنا بأنهم كانوا يكسرون الدراهم والدنانير ونفس الشيء ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾<sup>3</sup> قالوا الفساد هنا هو قطع الدراهم والدنانير.<sup>4</sup>

ولم يأذن الشارع في كسر النقود إلا إذا كان بها بأس، فإذا كان إبدالها بقصد نفع الناس فقد يفضي إلى إضرار كثير من العباد ولذا يكون محظورا.

أما إنقاص وزن النقود فكان يتم بقرضها وبردها وحكها، مما يؤدي إلى إخراجها عن السعر الذي يأخذونها به، وهذه الفعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب عليه السلام بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>5</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾<sup>6</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأُولِينَ﴾<sup>7</sup>.

يرى علماء التفسير أن شعيبا عليه السلام كان ينهى قومه عن قطع الدنانير والدراهم، إذ كانوا يقرضون من أطراف النقود الصحيحة، فيتخلف عن هذا إقرضه، وكانوا يتعاملون على الصراح عداءً، وعلى المقروضة وزنا، وكانوا يبخسون الوزن، ولكنهم: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾، يقصدون الدنانير والدراهم ﴿مَا نَشَاءُ﴾ من القرض، فنزل بهم أمر الله وقضاؤه، فقال سبحانه ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ﴾

<sup>1</sup> محمد بن علي الشوكاني، نيل الأوطار، دار الحديث، تونس، 1993، ص 264.

<sup>2</sup> سورة النمل، الآية 48.

<sup>3</sup> سورة الأعراف، الآية 56.

<sup>4</sup> داود هايل عبد الحفيظ يوسف، مرجع سابق، ص 90.

<sup>5</sup> سورة هود، الآية 58.

<sup>6</sup> سورة الأعراف، الآية 58.

<sup>7</sup> سورة الشعراء، الآية 183-184.

جَائِمِينَ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجِيبًا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا كَآنَ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلَا بُعْدًا لِمَدِينٍ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ ﴿١﴾

أما تزيف النقود فيقصد بها صنع نقود خالية من الفضة إن كانت النقود مصنوعة من الفضة، أو خالية من الذهب إن كانت النقود مصنوعة من الذهب، أو صنعها مخلوطة بنسبة مختلفة عما تصدرها الدولة، فالزيف هو ما لا توجد فيه فضة إن كانت دراهم بل هو مموه، أو ما لا ذهب فيه، إن كانت دنانير.<sup>2</sup>

وقد عد الفقهاء تزيف العملة من جملة الفساد في الأرض وحثوا أولياء الأمور على كسر النقود المزيفة حتى يتوقف العمل بها،<sup>3</sup> ويخبرنا التاريخ أن الخليفة عمر ابن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما أمرا بتحويل النقود المزيفة الموجودة في بيت المال إلى سبائك فضية.

ويرى الإمام الغزالي أن تزويج الزيوف من الدراهم أثناء النقد ظلم، إذ سيتضرر به المعامل إن لم يعرف، وإن عرف فسيروجه على غيره، فلكذلك الثالث والرابع، ولا يزال يتردد في الأيدي ويعمم الضرر ويشيع الفساد ويكون وزر الكل ووباله راجعا عليه فإنه هو الذي فتح هذا الباب، قال بعضهم: إنفاق درهم زيف أشد من سرقة مائة درهم، لأن السرقة معصية واحدة وقد تمت وانقطعت، وإنفاق الزيوف بدعة أظهرها في الدين وسنة سيئة يعمل بها من بعده فيكون عليه وزرها بعد موته إلى مائة سنة أو مائتي سنة، إلى أن يفنى ذلك الدرهم ويكون عليه ما فسد من أموال الناس بسببه.

### 1-1 عقوبة إفساد النقود:

لم تكن ظاهرة إفساد النقود جديدة ومقتصرة على العصور الإسلامية فقط، فقد كانت شائعة لدى الحضارات السابقة كما أشرنا إلى ذلك عندما تطرقنا إلى سيدنا شعيب عليه السلام وقومه، ومن الجدير بالذكر أن القانون الروماني اعتبرها جريمة ضد الحكم في عهد قسطنطين الثاني حيث أقر عقوبة الإعدام حرقا بالنار لكل من زيف العملة كما وردت العقوبة ذاتها على الجريمة في القانون اليوناني.<sup>4</sup> كما كان يعد تزيف العملة خيانة عظمى للمملكة المتحدة يعاقب عليها المجرم بالشنق والسحل وتقطيع الأوصال. فقد قام ملك إنجلترا هنري الأول سنة 1124م، بعد أن تدهور وضع القطع النقدية باستدعاء جميع القيمين على دور السك في المملكة، أي ما يقارب مائتي رجل، وعاقب نصفهم تقريبا ببتير أيديهم اليمنى.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سورة هود، الآية 94-95.

<sup>2</sup> إسماعيل إبراهيم البديوي، مرجع سابق، ص 492-493.

<sup>3</sup> شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، دون ذكر دار النشر، القاهرة، 1932، ص 458.

<sup>4</sup> أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبعة بيروت، د.س.ط، ج2، ص 473.

<sup>5</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، 133.

أما الإجراءات والعقوبات التي اتخذت في الدولة العربية الإسلامية بحق مزيفي العملة ومروجيها، فقد استندت إلى أحكام القرآن والسنة والنبوية الحافلين بتحريم التزييف والغش والإضرار بالناس وبأموالهم وأشخاصهم، وقد قرر الفقهاء ثلاث عقوبات زاجرة لمن يفسد النقود ويعتدي عليها وهي:

العقوبة الأولى: عدم قبول شهادته لأنه أتى كبيرة والكبائر تسقط العدالة دون الصغائر، وإن اعتذر بالجهالة لم يعذر لأن هذا ليس موضع عذر، فهو أمر لا يخفى على أحد، وإنما يقبل العذر إذا ظهر الصدق فيه، أو خفي الصدق فيه، وكان الله أعلم به من العبد.

العقوبة الثانية: التعزير، يعاقب من يفسد النقود بالجلد والتحليق والطواف به والتشهير به، فقد مر سعيد بن المسيب برجل قد جلد، فقال ما هذا؟ قيل رجل يقطع الدنانير والدراهم، قال سعيد: هذا من الفساد في الأرض، ولم ينكر جلده. وروي عن مثله عن سفيان وعمر بن عبد العزيز برجل يضرب على غير سكة وأتى السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار. العقوبة الثالثة: قطع اليد، عن ابن سيرين أن مروان ابن الحكم أخذ رجلاً يقطع دراهم فارس، فقطع يده، فبلغ زيد بن ثابت، فقال لقد عاقبه.

وأخذ عبد المالك بن مروان رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه، قال فرأيت من بالمدينة من شيوخنا حسنوا ذلك من فعله وحمدوه. وقد أنفذ القطع عبد الله بن الزبير فقطع يد الرجل في قطع الدنانير والدراهم ويعمل المالكية بأن الدنانير والدراهم خواتيم الله سبحانه وتعالى وعليهما اسمه، ومن كسر خاتم الله عز وجل استحق قطع اليد، لأن خاتم الله تقضى به الحوائج، وأما من يكسر خاتم سلطان عليه اسمه فإنه يؤدب، فلا يستويان في العقوبة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: علة الربا في النقود

لقد كان الربا منتشراً في عصر الجاهلية انتشاراً كبيراً، وقد عدّوه من الأرباح العظيمة - في زعمهم - التي تعود عليهم بالأموال الطائلة، فقد روى الإمام الطبري (رحمه الله) بسنده في تفسيره عن مجاهد أنه قال: "كانوا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل الدين فيقول: لك كذا وكذا، وتؤخر عني فيؤخر عنه".<sup>2</sup>

كما عرفت الأمم الأخرى التعامل بالربا، لذلك فقد حرمت جميع الديانات السماوية التعامل به بالرغم مما طالها من تحريف، فقد اتفقت جميع الكنائس النصرانية على تحريم الربا، واشتد

<sup>1</sup> إسماعيل إبراهيم البديوي، مرجع سابق، ص 501-502.

<sup>2</sup> سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الربا أضراره وآثاره، دار الإسلام، القاهرة، 2006، ص 10.

مارتن لوثر في هذا التحريم حتى وضع رسالة عن التجارة والربا. ولم تكن الديانات هي وحدها التي أجمعت على تحريم الربا، بل المفكرين من غير المسلمين قد أيدوا الديانات في نظرتها إلى الربا وضرره، فالفلاسفة اليونانيون استكروا الإقراض بالربا لكي لا تنتسج الفجوة بين الأغنياء والفقراء. **أ-تعريف الربا في اللغة:** الربا في اللغة هي الزيادة والارتفاع، يقال: ربا المال أي زاد. ويقال أيضاً: ربا فلان على الرابية أي علاها وارتفع إليها.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾<sup>1</sup>. أي زادت وانتفخت، وتهيات للإنبات.

وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>2</sup>. أي أكثر منها عدداً ومالاً.

وجاء في سورة المؤمنون: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾<sup>3</sup>. وقد قيل بأن الربوة المقصودة في الآية الكريمة هي أرض فلسطين، وقيل: هي دمشق، وقيل: هي بيت المقدس.

وجاء في سورة النحل: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>4</sup>. أي أكثر عدداً، أو عُدَّة<sup>5</sup>.

وفي سورة البقرة: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾<sup>6</sup>. أي ينميها ويزيدها.<sup>7</sup>

فالزيادة في المال أحد المعاني اللغوية للربا، وهذا جوهر المعنى الاصطلاحي للربا كما سنرى.

**ب-تعريف الربا شرعاً:** هو الزيادة في أشياء مخصوصة، وهو يطلق على شيئين ربا الفضل وربا النسبية.

وقد أتى الإسلام وللربا دلالاته العرفية عند العرب على الزيادة في مال الدين مقابل الأجل، وهو ما يعرف بربا الديون. يقول ابن هشام في سيرته حاكياً قول أحد عرب الجاهلية وهو عائذ بن عمران يوم واقعة إعادة بناء الكعبة: (يا معشر قريش، لا تدخلوا في بنائها من كسبكم إلا طيباً، لا يدخل فيها مهر بغي، ولا بيع ربا، ولا مظلمة أحد من الناس).

<sup>1</sup> سورة فصلت، الآية 39.

<sup>2</sup> سورة النحل، الآية 92.

<sup>3</sup> سورة المؤمنون، الآية 50.

<sup>4</sup> سورة النحل، الآية 92.

<sup>5</sup> أنظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: 3/191، جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: 14/167.

<sup>6</sup> سورة البقرة، الآية 276.

<sup>7</sup> زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي: 1/331.

ثم حرم الإسلام الربا بأن أنزل تحريمه في القرآن مستعملاً لفظ الربا، ولم يكن لهذا اللفظ حينئذ دلالة زائدة على ما عهده العرب منه في الجاهلية كما تذكر كتب التفسير.<sup>1</sup> ويعرّف الربا عند الفقهاء بأنه الزيادة على رأس المال في نظير تأخير أجل سداد الدين، أو زيادة جنس على جنسه في البيع لأجل أو لغير أجل، أو زيادة جنس على غير جنسه في البيع لأجل.

ومن هذا التعريف التقريبي للربا نجد أنه ينقسم إلى قسمين أساسيين هما:  
ربا النسئئة أو النساء، وربا الفضل.

أما ربا النسئئة فهو: الزيادة في الدين في مقابل الأجل، وذلك بأن يقول المدين للدائن إذا حان أجل السداد: أخرجني وأزيدك، أو يقول صاحب الدين: إما أن تقضيني ديني، وإما أن تزيد على رأس المال الذي اقترضته مني، أو يقول له عند إقراضه: لا أقرضك حتى تزيدني على ما تأخذه مني. وأما ربا الفضل فيقصد به الفقهاء الزيادة عند وجوب المماثلة، وأوضح حديث ينوب في ذلك ما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والتمر مثلاً بمثل، والبر بالبر مثلاً بمثل، والملح بالملح مثلاً بمثل، والشعير بالشعير مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد وبيعوا البر بالتمر كيف شئتم يدا بيد، وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدا بيد".<sup>2</sup>

و ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشقوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشقوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز". رواه البخاري ومسلم.

وعن أبي سعيد قال كنا نرزق تمر الجمع وهو الخلط من التمر وكنا نبيع صاعين بصاع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم" رواه البخاري.<sup>3</sup>

يقول ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين أنه لما كانت النقود هي المعيار الذي يعرف به تقديم الأموال والتمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن كالسلف، لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات بل الجميع سلف، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلاف، ويشتد الضرر، كما رأيت من

<sup>1</sup> عبد العظيم جلال أبوزيد، فقه الربا: دراسة مقارنة وشاملة، دون دار نشر، 2003، ص 31.

<sup>2</sup> محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 18-19.

<sup>3</sup> أبو الأعلى المودودي، الربا، دار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1987، ص 110-111.

فساد معاملاتهم، والضرر اللاحق بهم حين اتُّخِذَت الفلوس سلعة تعد للربح، فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمننا واحدا لا يزداد ولا ينقص، بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس، فلو أبيع ربا الفضل في الدراهم والدنانير، مثل أن يعطى صحاحا ويأخذ مكسرة أو خفافا ويأخذ ثقالا أكثر منها صارت مُتَجَرًا أو جر ذلك على ربا النسيئة فيها ولا بد، فالأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى السلع، وإذا صارت في نفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الجهة المختصة بإصدار النقود

إن إصدار وتنظيم عرض النقود في الدولة الإسلامية مقتصر على الدولة وحدها ممثلة في الحاكم أو ولي الأمر دون الأفراد والمؤسسات الخارجية، وذلك لحكمة شرعية، وهي تمييز النقود الخالصة وتحديد مقدارها، ومراقبة المتداول منها منعا للغش وحفظا للحقوق وتحقيقا لاستقرار الأسعار.

ومما يؤيد هذا أنه لما بويع عمر بن الخطاب رضي الله عنه انشغل بالفتوحات الإسلامية وأبقى النقود على حالها، حتى كانت سنة ثمانية عشرة، فضرب حينئذ عمر رضي الله عنه الدراهم على نقش الكسروية وشكلها بأعيانها، غير أنه زاد في بعضها "الحمد لله"، وفي بعضها "محمد رسول الله"، وفي بعضها "لا إله إلا الله وحده".

كما قام عبد الملك بن مروان سنة 76هـ بإصدار عملة إسلامية على طراز خاص ليس فيها إشارات بيزنطية أو فارسية، وبذلك يكون عبد الملك بن مروان أول من ضرب الدنانير والدراهم على طراز إسلامي خاص.<sup>2</sup>

ثم إن قصر إصدار النقد على الدولة وحدها ممثلة في ولي أمرها، فلأنه القادر على تحديد الكمية اللازمة من النقد لحسن سير النشاط الاقتصادي في الدولة، دون الإضرار بمصالح الأفراد أو الجماعة ولتحقيق أكبر قدر من التوازن بين كمية النقد المعروض والطلب عليها، مما لا يؤدي إلى التضخم أو الانكماش الذي يضر باقتصاديات الدولة، وبالمراكز المالية للأفراد، ويوقع الظلم ببعض الفئات ذات الدخل الصغيرة والثابتة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج 2، ص 52.

<sup>2</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010، ص 198-199.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

يقول الإمام النووي: "قال أصحابنا: يكره أيضا لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير إن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد"،<sup>1</sup> ويقول الإمام أحمد: "لا يصح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إذا رخص لهم ركبوا العظائم".<sup>2</sup> وجاء في المجموع: "ويكره لغير للإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد".

وجاء في روضة الطالبين: "يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة، ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام".

وجاء في فتح العزيز: "يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة، لئلا يغش بعض الناس بعضا، ويكره للرعية ضرب الدراهم وإن كانت خالصة فإنه من شأن الإمام".<sup>3</sup>

كما جاء في حاشية الشرواني: "ويكره لغير الإمام الضرب لدراهم أو دنانير، وينبغي أن يلحق بهما الفلوس للعللة الآتية، ولو ضرب ذلك خالصا لأنه من شأن الإمام، ولأن فيه افتئاتا عليه، وللإمام تعزيره".

إن هذه الأدلة مجتمعة تؤكد بكل وضوح أن الجهة المختصة بضرب النقود في الدولة الإسلامية هي من اختصاص دار الضرب للسلطان، فإذا ما خالف ذلك أحد الأفراد فقد ذكر في فتوح البلدان أنه كانت توقع على المخالف العقوبة الشديدة، ومن ذلك ما روي أن عمر بن عبد العزيز أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار.

يتضح جليا مما سبق أن إصدار النقد في الدولة الإسلامية من اختصاص ولي الأمر أو الحاكم لا يناعه في ذلك أحد ما دام يحرص على استقرارها وحمايتها من الزيف والتزوير والتلاعب بمختلف أنواعه، وذلك لأن النقود أثمان السلع والتمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون مضبوطا محددًا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن للناس ثمن يعتبرون به المبيعات، وفسدت الأحوال، مما يتطلب أن يكون المقياس ثابتا ليقوم هو بغيره، حتى لا يتعرض للزيادة أو النقصان، ولذلك وجب على ولي الأمر أن يحافظ على النقود ويتدخل لحمايتها في حالة الزيف أو التلاعب بقيمتها.

ما لا شك فيه أن تقلبات قيمة النقود تؤدي إلى نقص حقوق الناس واضطراب قيمة ممتلكاتهم وإشاعة الفوضى والظلم بينهم، إضافة إلى عرقلة التبادل التجاري وانعدام الثقة والتعاون والتسامح بين الناس، ومن ثوابت الشريعة الإسلامية أن الملكية مضمونة محترمة، وأن الناس مسطون على

<sup>1</sup> أنظر الإمام النووي: (المجموع)، 468/5.

<sup>2</sup> القاضي أبي يعلى، (الأحكام السلطانية)، طبعة مصطفى الحلبي، ص181، نقلا عن المكتبة الشاملة، متاح على الموقع:

<http://shamela.ws/browse.php/book-8356/page-14290>، تاريخ الولوج: 2014-04-10.

<sup>3</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 199.

أموالهم لا يجوز لأحد أن ينزعها منهم بغير وجه حق، لذا يجب على الجهة المختصة بإصدار النقد في الدولة الإسلامية أن تحرص على ضمان استقرار وثبات قيمة النقد، فلا يجب إصدار النقد دون قيود وضوابط محددة تكفل حماية حقوق الجميع للأفراد، فمسألة حد الإصدار النقدي من أعظم المسائل لما يترتب عنها من مشاكل تتعكس على جميع جوانب حياة الناس، فإذا أضاعها ولي الأمر أضاع حقا عظيما وأقام باطلا كبيرا، ووقع في أشد أنواع الظلم والفساد.

جاء في كشف القناع للبهوتي: " ينبغي للسلطان أن يضرب لهم (الرعية) فلوسا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم، كما أنه ينبغي عليه ألا يحرم عليهم الأموال التي بأيديهم ويضرب لهم غيرها، لأنه إضرار بالناس وخسران عليهم، كما أن التجارة فيها ظلم عظيم من أبواب ظلم الناس وأكل أموالهم بالباطل"<sup>1</sup>، فولي الأمر عليه واجب تجاه رعيته، وهو القيام بإصدار النقد ولكن في ظل سياسة شرعية عادلة، يدير بها شؤون الأمة ومتفقا مع روح الشريعة ونازلا على أصولها الكلية ومحققا لأغراضها الاجتماعية.

وبالنظر إلى واقع الدول الإسلامية اليوم يجب عليها إتباع سياسات صحية في المجالات النقدية والمالية وبالتحكم غير المباشر المناسب، كلما كان ذلك ضروريا، بما في ذلك التحكم بالأسعار والأجور لتقليل تآكل القيمة الحقيقية للنقود إلى حد أدنى، ومنع أي فئة من المجتمع من بخس حقوق الفئات الأخرى، كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد، ومنعها أيضا من انتهاك الآداب الإسلامية المتعلقة بالأمانة والعدالة في المقاييس.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كشف القناع للبهوتي، ص 222، نقلا عن محمد رشدي إبراهيم مسعود.

<sup>2</sup> محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص42.

## خاتمة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن النقود والمسائل المرتبطة بها قد احتلت مكانة هامة في الإسلام، سواء عند الفقهاء والعلماء أو الحكام الخلفاء وولاة الأمور، وهذا للدور المحوري الذي تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية، وذلك لاتصالها بجوانب مهمة في الشريعة الإسلامية من حيث المعاملات والعبادات والصدقات والديات والوقف والزكاة وغيرها. وقد أقرت الشريعة الإسلامية الحقيقة النقدية للذهب والفضة، إلا أن الفقهاء والعلماء انقسموا إلى صنفين في قضية تحديد الثمنية في الذهب والفضة، فذهب فريق منهم إلى اعتبار النقود مسألة شرعية لم يتركها الله سبحانه وتعالى لإرادة البشر، بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الثمنية مسألة عرفية اصطلاحية، وليست محصورة في مادة معينة، لكنهم يتفقون جميعا على ضرورة ووجوب استقرار وثبات قيمة النقود بما يصون مصالح الناس من الضياع، ولو رأى الفريق الثاني الواقع النقدي للأمة الإسلامية بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، وما تعيشه الأمة من اضطراب وفوضى في المعاملات النقدية بعد ظهور النقود مجردة القيمة، كرس مزيدا من الاستغلال للشعوب الإسلامية خصوصا والنامية عموما، تمارسه المصارف التجارية وتبعية نقدية للغرب لكان لهم رأي آخر في ثمنية النقود الاصطلاحية، ونتيجة لظهور النقود الورقية في زمن متأخر، إذ لم تظهر كبديل للنقود الذهبية والفضية إلا سنة 1914، فقد اختلف الفقهاء حول ثمنيتها، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الورقية التي لا تستمد قيمتها من ذاتها كما هو شأن الدينار والدرهم، وإنما نتيجة الثقة في الجهة التي أصدرتها. كما تطرق الفقهاء والعلماء إلى قضية قيمة النقود وأحكام تغييرها، وأولوها عناية خاصة فبحثوا عن أسباب تغير قيمتها، وتوصلوا إلى معرفة ذلك قبل ظهور علم الاقتصاد الحديث بقرون عديدة، فقد ربطوا بين كمية النقود وقيمتها، وبين الإنتاج وقيمة النقود وقدموا تحليلا دقيقا بهذا الخصوص، وقد نبهوا إلى أن استقرار قيمة النقود تمثل معيارا لكفاءتها وتعبّر عن مطلب شرعي على أعلى درجة من الجدية والخطورة حقوقيا واقتصاديا، وقد ميز الفقهاء بين الأحكام المختلفة لتغير قيمة النقود ارتفاعا وانخفاضا، وفي حالات الكساد أو الانقطاع. كما أولت الشريعة الإسلامية مسألة الحفاظ على النقود أهمية خاصة، فنجد في أكثر من موضع يدعوا إلى الحفاظ على النقود وعدم إفسادها إما بالكسر أو إنقاص الوزن أو التزييف حفاظا على حقوق الناس، فقد عد الفقهاء تزييف العملة من جملة الفساد في الأرض، وحثوا أولياء الأمور على كسر النقود المزيفة حتى يتوقف العمل بها، كما حرمت الشريعة الإسلامية الربا في النقود، لأن الأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى السلع، وإذا صارت في نفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، ونظرا لأهمية وخطورة إصدار النقود فقد جعلت في الدولة الإسلامية من اختصاص ولي الأمر أو الحاكم لا ينازعه في ذلك أحد ما دام يحرص على استقرارها وحمايتها من الزيف والتزوير والتلاعب بمختلف أنواعه، وذلك لأن النقود أثمان السلع والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون مضبوطا محددًا يتمتع بالثبات والاستقرار.

# الفصل الثالث

الذهب ودوره في إرساء  
الاستقرار في العلاقات النقدية  
الدولية

### الفصل الثالث: الذهب ودوره في إرساء الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية

استطاع الذهب لعب دور النقد وأداء وظيفته النقدية في جميع الحضارات التي تعاقبت على مر العصور، وقد استخدم الذهب كنقود باعتباره أهم وسيطاً للتبادل، ومخزناً للقيم، ومقياساً لمختلف القيم. وكان الذهب أهم النقود منذ حقب متطاولة في التاريخ لما تميز به هذا المعدن من ثبات القيمة وحفاظه على القوة الشرائية بالإضافة إلى عدم تعرضه للتآكل وعدم التأثير بالموثرات الجوية ونحوها، وقد اكتسب الذهب تلك الأهمية بالإضافة إلى الصفات التي يتمتع بها لكونه فوق كل فلسفة إيديولوجية أو جماعة دينية أو إثنية أو تيار سياسي، فربط النقد بالذهب سيكون بمثابة سد منيع ضد أي تصرف لمحاباة بعض الشرائح الاجتماعية على حساب الطبقات الأخرى، وهذا ما دفع بعض الاقتصاديين لاعتباره رمزاً للحرية، لذلك نجد المستبدين والأنظمة الشمولية من لينين وموسيليني وهتلر قد منعوا امتلاك الذهب أثناء حكمهم.

يشهد النظام المالي العالمي اليوم فوضى نقدية وانتشار الأزمات بصفة دورية، نتيجة استبعاد الذهب من التداول الرسمي ونزع الصفة النقدية عنه، بعد أن أدى هذه الوظيفة لأزيد من 5000 سنة، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وضع نظام يعتمد على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتوفير السيولة الدولية من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي. وفي ظل هذا النظام ربطت معظم العملات بالدولار الأمريكي، والذي كان بدوره مربوطاً بالذهب. وبعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 وانتشار نظم الصرف العائمة بين الاقتصادات المتقدمة ابتداء من 1973، تم إلغاء الذهب من النظام النقدي الدولي ونزعت الصفة النقدية عنه، وبالرغم من استبعاد الذهب بشكل رسمي من النظام النقدي الدولي إلا أنه لا يزال يحتل مكانة مهمة في العلاقات النقدية الدولية، حيث لا تزال المصارف المركزية تحتفظ به كاحتياطات، وارتفاع الطلب على الذهب بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الثقة بالعملات الورقية وخصوصاً الدولار الأمريكي، وزيادة الثقة والرغبة في الذهب نتيجة تمتعه بثبات القوة الشرائية، فقد أثبتت الدراسات ثبات القوة الشرائية للذهب لأكثر من خمسة قرون متواصلة.

## المبحث الأول: الدور النقدي للذهب قبل قيام النظام النقدي الدولي

لعب الذهب دوراً مهماً ومحورياً في جميع الحضارات التي تعاقبت. فعلى مدى التاريخ الإنساني ظل الذهب هو الأصل شبه المطلق للاحتفاظ بالثروة، وقد استخدم الذهب كنفود باعتباره أهم وسيط للتبادل وأداة الحساب الأساسية عبر التاريخ. واليوم يعيش العالم تحت الهيمنة الأمريكية حيث تم استبعاد الذهب من التداول الرسمي كنقد ونزع الصفة النقدية عن الذهب بعد أن أدى هذه الوظيفة لأزيد من 5000 سنة. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الدور الذي لعبه الذهب بداية من الحضارات القديمة وصولاً إلى قيام النظام النقدي الدولي وانتهائه.

### المطلب الأول: الدور النقدي للذهب في الحضارات القديمة

مثل الذهب على مر التاريخ الإنساني، قيمة روحية ومعنوية للإنسان، تطورت وأصبحت قيمة اقتصادية فيما بعد لاكتشاف الإنسان ندرة هذا المعدن الأصفر. لذلك فإن معرفة مدلول وأهمية الذهب في الحضارات القديمة ستزودنا بنظرة أكثر عمقاً للسلوك الاستهلاكي والدافع الوجداني والمعنوي لشراء الذهب في مختلف أنحاء العالم.

ظهرت أهمية الذهب، واستعماله كنقد عندما شعر الناس قبل أكثر من خمسة آلاف سنة أن المقايضة بالسلع والمعادن الأخرى لم تعد صالحة كمقياس سليم للقيم، وأن اتساع المبادلات بين الأفراد والمجتمعات يتطلب واسطة جديدة للبيع والشراء. وأصبح الطلب على الذهب بشكل نقد لا يعرف حداً، مما أدى عبر التاريخ إلى كل أنواع الدمار والخراب، فقد دفع بالرجال إلى المخاطرة وارتكاب أكثر الأعمال وحشية بحثاً عن مصادر جديدة للذهب، أو إلى نهب ممتلكات الغير. وقد أدى تحويل الذهب إلى نقد إلى جعله أكثر شعبية بمعنى ما، بفضل عملية سك النقد.

وما لبثت الأمم المختلفة أن أدركت تدريجياً بأن للذهب ميزات تكفل تفضيله كواسطة للتبادل ومقياس للقيم، تلائم الظروف الاقتصادية التي عجزت المقايضة عن مسايرتها، بعد أن انتقلت البشرية من حياتها البدائية إلى حياة أكثر تقدماً تقوم على تخصص الأفراد وتعاونهم في الإنتاج والمبادلات التجارية.<sup>1</sup>

نظراً لما يتمتع به الذهب<sup>2</sup> من صفات كثيرة كجمال منظره وسهولة حمله وتوزيعه عبر أنحاء العالم المختلفة وسهولة الحصول عليه جعلته يحتل مكانة هامة عند الشعوب القديمة والحديثة على

<sup>1</sup> حسن النجفي، الذهب ودوره في الأنظمة النقدية الدولية، مطبعة آفاق عربية، بغداد 1984، ص 6.

<sup>2</sup> يرمز للذهب في الموسوعات العلمية بـ (AU)، الحرف الأول والثاني للكلمة اللاتينية (AURUM)، وهو عنصر كيميائي في الزمرة الأولى من التصنيف الدوري لماندلييف، العدد الذري 79، الوزن الذري 196,9665، يتركب المعدن كيميائياً من عنصر الذهب ولو أنه غالباً يحتوي على كميات متفاوتة من الفضة (قد تصل إلى 40%)، وكذلك يحتوي على الحديد والرصاص.. الخ. ويعرف الذهب الذي يحتوي على كميات عالية من الفضة (من 20 إلى 40%) باسم الاليتروم. ينصهر المعدن بسهولة. درجة الانصهار (1063°م) ولا يذوب في الأحماض المختلفة ولكنه يذوب في الماء الملكي (مخلوط حمضي الهيدروكلوريك والنيتريك).

حد سواء، كما يتميز الذهب بمقاومته للصدأ من الهواء والماء ومعظم المواد، مما يجعل إمكانية تخزين الذهب لمدة طويلة جداً مع ثبوته على حاله، كما يتميز بقابليته للطرق إلى أن يصل سمكه إلى سمك الشعرة، كما يتميز بكثافته لدرجة لو أخذنا وزن إنسان ما من ذهب لكان حجمه بحجم قطة.<sup>3</sup> كما أن القيمة الذاتية للذهب أهم الميزات التي دعت إلى اعتباره أداة أساسية للتبادل، فقيمة الذهب لا تعتمد على تقدير وهمي أو إجراءات تفرضها القوانين، وإنما يرغب الناس في الذهب ولا يترددون في استبداله بالسلع والخدمات لأنهم يعرفون معرفة تامة في استواء الأفراد في تقديرهم للذهب كثروة يمكن اكتنازها وتداولها في كل مكان وزمان.

وللذهب ميزات أخرى ذكرها في تصوير رائع أبو الفضل الدمشقي في كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة)، عندما قال في معرض حديثه عن الذهب والفضة: "وقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة لسرعهما في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد مع حسن الرونق وانعدام الروائح والطعوم الرديئة وبقائهما على الدفن وقبولهما في المعاملات التي تصونها وثبات السمات التي تحفظها من الغش والتدليس، فطبعوهما وثمانوا بها الأشياء كلها، ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق والبقاء على طول الزمن وتكرار السبك في النار، فجعلوا كل جزء منه بعدة أجزاء الفضة، وجعلوهما ثمناً لسائر الأشياء."<sup>4</sup>

كان الذهب على الدوام أعلى من الفضة، مع بعض الاستثناءات القليلة والمحدودة زمنياً، وتقوم هذه النسبة على أن استخراج كمية محددة من الذهب يتطلب عملاً أكثر مما تتطلبه الكمية نفسها من الفضة، كما أن الطبيعة أبخل بالذهب منه بالمعدن الأبيض، مع ذلك فإن نسبة القيمة الدقيقة والمحددة بين المعدنين تتحدد بالكثير من العوامل: حجم عرض كلا المعدنين، انطلاقاً من المخزونات المختلفة، الطلب عليهما... الخ، ولقد كانت هذه النسب منذ القدم دليلاً هاماً لتداول النقد.

كانت نسب القيمة بين الذهب والفضة في دول الشرق القديم تتحرك بين 6:1 و 8:1، وبلغت في اليونان في زمن هيروودوت 13:1 أما في روما فكان الذهب في نهاية الجمهورية وفي زمن القيصر الأول يساوي 11 إلى 13 ضعف قيمة الفضة وأعقب ذلك غلاء نسبي للذهب، فبلغت نسبة القيمة بين كلا المعدنين في القرن الخامس الميلادي في أوروبا الغربية 18:1.<sup>5</sup>

<sup>3</sup> Omair Taibah, **Gold: a short history**, accessed 10 /03/2014, <http://t3rfde.com/gold-a-short-history/>.

<sup>4</sup> النجفي، مرجع سابق، ص 6.

<sup>5</sup> أندريه أنيكن، مرجع سابق، ص 31-32.

في نهاية القرن التاسع عشر كُثِفَ في تلّ العمارنة (مصر) أرشيف من الألواح الفخارية يتضمن مراسلات الفراعنة في القرنين الخامس والرابع عشر قبل الميلاد مع حكام بلاد آشور، بابل، الميثانيين ودول شرق أوسطية أخرى، وكذلك مع الدول التابعة للفراعنة في سوريا وفلسطين، ويدور الحديث في هذه الرسائل عن الذهب غالباً، فمصر كانت غنية به، بينما كانت الدول الأخرى تعاني باستمرار من تعطش له، وكان الحكام وأتباع الفراعنة يلتمسون على الدوام تقاسم هذه الثروة مع الفراعنة ويعرضون لقاء سلعهم وبضائعهم الخاصة، ولعل ذلك يعتبر أقدم الوثائق التي تبرز وظيفة الذهب كنقد عالمي وكعامل هام في العلاقات النقدية الدولية.<sup>1</sup>

كان أكثر الذهب في زمن العصور التوراتية ومصر القديمة منذ أربعة آلاف سنة تقريباً قبل الميلاد، يأتي من الأراضي الوعرة الجرداء في جنوب مصر والنوبة، وكان المصريون القدماء يسمون الذهب (nub)، وقد استمرت النوبة في تزويد العالم الغربي بالذهب حتى القرن السادس عشر.

بدأ المصريون بطرح سبائك الذهب كنقد اعتباراً من سنة 4000 ق.م، حيث كان اسم الفرعون مينا يدمج على كل سبيكة، وحتى أنهم وضعوا نسبة محددة بين الذهب والفضة، وخلال معظم مراحل التاريخ، كانت قيمة الفضة تقدر بما لا يزيد عن 5-8% من قيمة الذهب بنسب تتراوح ما بين 12-20 مرة، إلا أن المصريين كانوا يضعون الفضة بنسبة تعادل 10% من الذهب بالنظر إلى أنهم كانوا يفتقرون إلى مخزون محلي من الفضة.

ولدى تزايد الحاجة إلى النقود، ظهرت بسرعة فكرة ابتكار لجعل النقود تؤدي وظيفتها بشكل أكثر كفاءة وسهولة. كان الآشوريون والبابليون أكثر نشاطاً في مجال التجارة من المصريين، ومن ثم قاموا بتطوير سبائك ذهبية أكثر دقة وانتظاماً. وكانوا يدمجون السبائك الثقيلة، التي يقرب وزنها من ثلاثين بونداً بنقوش تمثل البط. فكانت هذه الرموز تساعد في الدلالة على القيمة، كما قامت شعوب ما بين النهرين بتجزئة نقدها الذهبي إلى فئات أصغر كانت تعرف بالتالنت والمينا والشيكل، وسرعان ما أصبحت القطع من هذه الفئات شائعة في آسيا الصغرى والمدن والمستوطنات اليونانية المنتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط.<sup>2</sup>

كانت القطع النقدية ابتكاراً فذاً تم التوصل إليه لتجنب تلك العملية المملة، أي القيام بوزن الذهب والتحقق من نقائه، لكن القطع النقدية لم تظهر إلا حوالي سنة 700 ق.م، أي بعد ألفي سنة أو أكثر من استخدام الذهب في التعاملات المالية، ورغم أن القطع النقدية مكنت الناس من تخطي عملية الوزن والانصراف مباشرة إلى العمل، إلا أن تلك القطع لم تكن لتستطيع لعب ذلك الدور إذا

<sup>1</sup> أندريه أنيكن، الذهب، ترجمة إلياس حاجوج، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1999، ص 5-6.

<sup>2</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، ص 49-50.

لم تكن حقيقية – كان عليها أن تحمل بدقة نفس القيمة التي تمثلها النقوش المكتوبة عليها وذلك كي تكون صالحة لذلك الغرض.<sup>1</sup>

كان الذهب بحلول القرن السابع قبل الميلاد قد شاع البحث عنه والرغبة فيه بدرجات وفترات متفاوتة في جميع الحضارات القديمة التي تزعمت في المنطقة الممتدة من وادي الرافدين حتى وسط البحر الأبيض المتوسط، وقد سعت حضارة وادي الرافدين منذ بداية الألف الثانية قبل الميلاد إلى استيراد الذهب عن طريق البحر من شبه الجزيرة العربية وسواحل البحر بينما كانت الحضارة الإغريقية التي نشأت في جزيرة كريت تبحث عن الذهب في كل مكان وصلت إليه سفنها السائرة في البحر الأبيض المتوسط، أما الفينيقيون فقد عملوا بنشاطهم الفريد ورحلاتهم التجارية الواسعة على زيادة الكنوز الذهبية ونشرها في أرجاء عديدة من أنحاء العالم، وعمد أهل وادي النيل بعد أن تراكمت لديهم كميات فائضة عن حاجتهم من الذهب إلى تصديره إلى المناطق الخاضعة إلى نفوذهم في شرق بلادهم.<sup>2</sup>

إن ظهور الميديين<sup>3</sup> والاخمينيين<sup>4</sup> وغزومهم خلال الفترة ما بين القرن السابع والقرن الخامس قبل الميلاد لمنطقة شاسعة من العالم تمتد من بحر قزوين إلى نهر النيل، يسر لهم الاستيلاء على معظم الكميات المنتجة والمتراكمة من الذهب آنذاك تقريباً، وقد شمل غزو الاخمينيين، الاستيلاء على مصادر ومواقع للذهب في ليديا وهي دويلة إغريقية مستقلة تقع في آسيا الصغرى خلد التاريخ ملكها كروسيوس لقيامه في القرن السابع قبل الميلاد بإصدار المسكوكات الذهبية والفضية،<sup>5</sup> حيث قام في سنة وفي سنة 560 ق.م قام ملك ليديا كروسيوس بإنتاج أول المسكوكات الذهبية متساوية الحجم والقيمة، وقد كانت هذه المسكوكات مصمومة، بالإضافة إلى جودتها وقيمتها فقد لعبت دوراً

<sup>1</sup> يحدد نقاء قطعة الذهب حسب عدد القراريط فيها، فمثلاً، الذهب من 24 قيراطا يعني ذهباً خالصاً مائة في المائة، ومن حيث الأساس كان القيراط، وهي كلمة مشتقة من (Keration) باليونانية وقيراط بالعربية و(Carato) بالإيطالية، مقياساً للوزن لا للنقاء، فالقيراط هو ثمر شجرة الخروب، وتزن البذرة الواحدة لهذه الثمرة خمس الغرام. أما اليوم فقد استعوض عن القيراط بالقمحة (grain) كمقياس تقليدي للوزن، فحببات الشعير أو القمح الواقعة في منتصف السنبلتة تتمتع بذات الخصائص الاستثنائية للقيراط، أي وزن قياسي بغض النظر عن حجم السنبلتة، وتزن الأونصة الترويسية، والكلمة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية تروا (Troy) حيث استخدم ذلك المقياس للمرة الأولى، تزن 480 قمحة واثنان عشرة أونصة ترويسية تساوي باوندا واحداً، وهو يعادل باوند أفوار دويوا (avoirdupois) واحد، والذي يساوي بدوره ست عشرة أونصة.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> الميديون كانوا أحد الأقوام التي استوطنت إيران قديماً حيث عاشوا في الشمال الغربي لما يعرف الآن بإيران وكان موطنهم حسب الجغرافية الحالية تشمل كردستان وأذربيجان ومنطقة كاردوخ.

<sup>4</sup> الاخمينيون أسرة ملكية فارسية كونت لها إمبراطورية في فارس عام 559 ق.م، واستولت على مملكة ليديا (غرب الأناضول) وبابل وإيران وفلسطين ومصر، التي امتدت في أوجها إلى جميع أرجاء الشرق الأدنى، من وادي السند إلى ليبيا، وشمالاً حتى مقدونيا. وهكذا فقد تمكنوا من السيطرة على جميع الطرق التجارية المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر البر والبحر. أسقط الإسكندر الأكبر هذه الإمبراطورية عام 331 ق.م، وتعتبر فترة حكم هذه الإمبراطورية هي فترة الحضارة الفارسية.

<sup>5</sup> النجفي، مرجع سابق، ص 12.

دعائيا. وقد أدى سك المسكوكات الذهبية إلى انتقال جزء كبير من الكنوز الذهبية في ليديا من خزائن ملوكها إلى حيازة أفراد شعبيها، ثم انتقاله عن طريق المبادلات التجارية، إلى أفراد شعوب البلدان المجاورة.<sup>1</sup>

بالرغم من أن قطع النقد الإغريقية كانت تصنع من الفضة، إلا أن استخدام قطع النقد المصنوعة بالطريقة الليدية انتشر في أماكن أخرى وشكل في النهاية نموذجا لنظام نقدي شاع استعماله في كل أنحاء الامبراطورية الرومانية، وقبل عصر روما بوقت طويل، قام قورش (558-529 ق.م) الذي هزم كروسيوس في سارديس، كما قام خليفته داريوس (521-485 ق.م) بالتبني الفوري لنظام النقد العالمي الذي وضعه كروسيوس ليجري العمل به في جميع أنحاء الإمبراطورية الفارسية الكبيرة، وانتشرت نقود داريوس في طول البلاد وعرضها، فقد تم العثور على القطعة النقدية في المنطقة ما بين بحر البلطيق وإفريقيا مروراً بآسيا الوسطى، وبالإضافة إلى استخدام الحكومة الفارسية لذهبها في سك النقد الذي مول التجارة عبر تلك الأراضي الشاسعة، كانت تلك الحكومة أيضا أول حكومة في التاريخ تقوم بجباية الضرائب على شكل نقد عوضا عن السلع.<sup>2</sup>

ظلت الإمبراطورية الرومانية لأكثر من 3000 سنة بعد اكتشاف الذهب دويلة صغيرة، أما تطورها إلى دولة عظمى بعد القرن الخامس ق.م فقد جاء متزامنا مع انتقال مركز ثقل الكنوز الذهبية المتركمة والسيطرة على المواقع الغنية بالذهب من يد الاخمينيين إلى يد ملوك وأمراء مقدونيا والدويلات الإغريقية الأخرى، أي في وقت لم تكن فيه الكميات المنتجة والمتركمة من الذهب قد بلغت مقدارا كبيرا فحسب، بل كانت هذه الكميات في الوقت نفسه قد انتشر تداولها واقتناؤها على نطاق واسع بين عامة أفراد المجتمع.

مع ذلك لم تتمكن الإمبراطورية الرومانية من حيازة كميات كبيرة من الذهب لقرون عديدة، وربما لأن الذهب لم يكن في البداية من احتياجاتها الأساسية، فمنذ القرن السادس قبل الميلاد على أثر توسع هذه الإمبراطورية على حافة عالم إغريقي كانت الفضة بدلا من الذهب هو المعدن المتداول لأغراض المبادلات التجارية.<sup>3</sup>

استعمل الرومان النقود المسكوكة على نطاق أوسع بكثير ممن سبقوهم، فقد تعين دفع الرواتب ألوف الجنود المنتشرين في أنحاء الإمبراطورية لدرجة أن بعض القادة الرومانيين قاموا بسك نقدهم الذهبي الخاص لتوزيعه على جنودهم.

<sup>1</sup> النجفي، مرجع سابق، ص 13.

<sup>2</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، ص 71.

<sup>3</sup> النجفي، مرجع سابق، ص 15.

ازداد الطلب على القطع النقدية لدى الرومان وذلك نتيجة اهتراء بعضها والبعض الآخر كان يغرق مع حطام السفينة، وجزء منها كان عرضة لنهب البرابرة، كما ذهب قسم لا بأس به من الذهب إلى الشرق ثمنا لتوابل الهند والأقمشة الحريرية كانت تأتي عبر طريق غير مباشر منشؤها الصين، وبمجرد وصول المعدن إلى الهند، كان يبقى هناك دون أن يعود إلى أقيية التجارة. وفي الوقت نفسه أخذت الخامات ذات النوعية الممتازة بالتناقص باستمرار، لهذا فقد استدعى الأمر زيادة التعدين بوتيرة أسرع من وتيرة الحاجة للمعدن من أجل سك النقد.

كان الطلب على الذهب بلا حدود، بعد أن فتح يوليوس قيصر بلاد الغال، استورد الرومان ما يزيد على مائة ألف عبد من تلك المنطقة للعمل في مناجم إيطاليا، هذا بالإضافة إلى العبيد الذي يجري استخدامهم للعمل وإفناء حياتهم القصيرة كعمال تعدين في بلاد الغال نفسها. كان أثرياء الرومان يباهون بعضهم بعضا بإغداق الذهب بسخاء على تزيين أنفسهم وعلى نسائهم وبيوتهم، لكنهم كانوا يقيسون ثروتهم بأكداس النقد الذهبي، وفي عصر الجمهورية الرومانية والإمبراطورية التي تلتها، اعتبر النقد الذهبي وسيلة أساسية لتسهيل الوصول إلى القوة السياسية، ففي روما وعلى عكس جميع الملكيات التي حكمت الأمم منذ بدء التاريخ، كان الذهب الذي يحوزه المرء وليس مكانة والده هو الذي يحدد مدى تأثيره في قضايا الدولة، كما أن مدى التأثير كان يحدد بدوره مقدار الرشاوي والمكاسب غير المشروعة التي تعرض على الشخص من قبل آخرين يسعون إلى القوة والثروة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الذهب في العصور الوسطى وهيمنة الدينار الذهبي على العلاقات النقدية الدولية

تمتد فترة العصور الوسطى، من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الميلادي. وبيدأ التاريخ لها في أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية في عام 476 م وامتدت حتى العصر الحديث المبكر.

إذا تقدمنا في الزمن قليلا مروراً بسقوط الإمبراطورية الرومانية وصولاً إلى مرحلة بزوغ إمبراطوريات جديدة في الشرق، على غرار الإمبراطورية الإسلامية، لرأينا أن الذهب قد اكتسب أهمية أكبر من أهميته في الماضي سواء كأداة للزينة أو كنقد، وبقي التركيز على الذهب ثابتاً ليربط عصراً ما بالعصر الذي يليه.

عندما استسلمت الأقاليم الأوروبية التي كانت خاضعة لروما إلى غزوات البرابرة وتعرضت لأعمال النهب، اختفت منها العملة التي كانت شائعة التداول، ولم يتوقف تداول العملة نتيجة أي مرسوم أو اتفاق، وإنما نتيجة اختفاء قطع النقد الذهبية ذاتها. ولم تكن هناك حاجة كبيرة في ظل

<sup>1</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، ص 79-80.

الدمار والأهوال التي أُلقت بظلالها على السنوات الأولى من عصور الظلام، فقد تلاشت حركة السفر والتجارة عبر أوروبا. إلا أن العصور التي عرفت بعصور الظلام لم تخل من بعض خيوط النور التي انسابت إليها تحت تأثير الحضارة الإسلامية في بعض الأحيان، بالإضافة إلى أنه على رغم الاختلاف الكبير بين الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبين ما حدث في أوروبا فإن التفاعل بين الشرق والغرب قد استمر، وقد كان الاهتمام الشديد بالذهب هو أحد القوى الرئيسية التي أدت إلى ربط المنطقتين بعضهما ببعض، فقد لعب الذهب بوصفه نقداً ووسيلة للزينة دوراً مركزياً في بيزنطة.

اعتمدت البيزنطيون على مناجم النوبة القديمة جنوب مصر وفي السودان كمصدر أساسي للذهب، إلى أن ظهر المسلمون كقوة في القرن السابع وأقاموا علاقات دائمة مع النوبيين، فقطعوا بذلك مصدراً كان يبدوا وكأنه لن ينضب. وقد وصف أحد المؤرخين المختصين في النقد واسمه روبرت لوبيز وصف ما حدث بالقول: "لقد غدت الإمبراطورية التي كانت مثار دهشة العالم لوفرة ثرواتها وفيض نقدها الذهبي، أصبحت عرضة للتهديد الدائم بنضوب مخزونها من المعادن الثمينة".

شكلت العملة الذهبية (الدينار الذهبي المعروف بالبيزنط) أساساً للثروة والنجاح المالي في بيزنطة، وقد وصف أحد معاصري جوستينيان الوضع بقوله إن العملة الذهبية للإمبراطورية كانت مقبولة في كل مكان في الأرض، لأنه لا توجد مملكة لديها عملة تمكن مقارنتها بها. كما كان الدينار الذهبي رمزاً لقوة وسيادة في نظر البيزنطيين، وقد صرح معاصر آخر: " لا يحق للملك الفارسي أو لأي ملك آخر في كل أصقاع العالم الهمجي أن يطبع رسمه على دينار ذهبي...."، لذلك قام جوستينيان الثاني بشن حرب على المسلمين بعد قيام الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بضرب الدينار الذهبي الإسلامي.<sup>1</sup>

وإذا كان الدينار الذهبي، الذي أصدرته الإمبراطورية البيزنطية، قد اكتسب تلك المكانة الدولية في صدر العصور الوسطى، فإن الدينار الذهبي الإسلامي، الذي أصدره الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (65-86هـ/685-705م)، قد حظي بمكانة عالمية واكتسب، بجدارة، احتراماً وقبولاً في أرجاء العالم القديم، دون أن ينازعه في ذلك منازع، منذ أوائل القرن الثامن الميلادي (الثاني للهجرة) حتى أوائل القرن الثالث عشر الميلادي (السابع للهجرة).

كان سك الخليفة عبد الملك للنقود العربية الإسلامية، الدينار الذهبي والدرهم الفضي، من أهم أحداث التاريخ العربي الإسلامي، نظراً لما ترتب عليه من نتائج بالغة الأهمية، اقتصادية

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 89-101.

وسياسية...، محلية وعالمية، بل يمكن القول إن هذا الإنجاز كان إيذانا (بانقلاب) جذري في النظم المالية والاقتصادية التي كانت سائدة في عالم العصور الوسطى.

أخذ الدينار الإسلامي بالانتشار التدريجي، وغدا العملة الذهبية الوحيدة في العالم الإسلامي، من حدود الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً. ووضعت الدولة العربية الإسلامية النظم والقواعد لدعمه وحمايته ولكن لم يقتصر انتشار هذا الدينار داخل حدود العالم الإسلامي، وإنما اجتازها إلى مدن العالم القديم وأسواقه. وإذا كان انتشاره العالمي قد جاء متوافقاً، في البداية، مع ازدياد النشاط العالمي للتجارة الإسلامية، إلا أنه سرعان ما تجاوز في انتشاره آفاق هذه التجارة، وتسرب إلى مناطق لم يصل إليها التجار المسلمون، وغدا بالتالي نقداً دولياً رئيساً على امتداد خمسة قرون من تاريخ العصور الوسطى (ق 8 م-ق 13 م).<sup>1</sup>

وقد تضافرت عدة عوامل على جعل الدينار الإسلامي نقداً عالمياً يمكن إيجازها في النقاط

التالية: -

- إن ما كان يتمتع به الدينار الإسلامي من سمات، ولا سيما ما يتعلق منها بوزنه وعياره ونقائه وتمسكه بهذه السمات على امتداد قرون عدة، خلقت له مكانة عالمية وسمعة دولية وثقة وقبولاً في الأسواق المالية والتجارية في العالم آنذاك. فقد حافظ الخلفاء والحكام، في مشرق العالم الإسلامي ومغربيه، على الوزن الشرعي للدينار وعياره ونقائه. وعلى الرغم من الفروق الضئيلة في الدنانير التي سكت في عهد هذا الخليفة أو ذاك، فإنه تمت المحافظة على السمات الأساسية لهذا الدينار خلال تلك القرون.
- احتلت مسألة النقود مكانة هامة في الشريعة الإسلامية نظراً لأهميتها الكبيرة، فقد وردت الكثير من النصوص الشرعية التي تسلط أقصى العقوبات في حق كل من يحاول التلاعب بالنقود أو تزيفها أو تغيير وزنها وعيارها، وذلك حفظاً لمصالح الناس وصون حقوقهم، لذلك قام الحكام المسلمون بضبط دور السك وإشرافهم عليها بأنفسهم أو من يمثلهم، ويروي لنا التاريخ الكثير من القصص حول قيام الحكام بمعاقبة من يقوم بغش النقود، وقد أكسب هذا العامل الدينار الإسلامي مهابة واحتراماً كبيرين، أدى إلى خلق ثقة كبيرة به داخلها وخارجياً.
- من العوامل المهمة في سيادة الدينار الإسلامي على النظام النقدي الدولي آنذاك هو غنى العالم الإسلامي بالذهب، فقد توفرت لديه كميات هائلة وموارد ضخمة من الذهب، والتي كانت في البداية نتيجة الفتوحات التي قامت بها الدولة الإسلامية الفتية، فقد تم الحصول

<sup>1</sup> عادل زيتون، عندما كان الدينار الإسلامي عملة عالمية مزدهرة، مجلة العربي، عدد 508، الكويت، 2001، ص 03.

على الذهب من مدن مصر والشام وقصور الساسانيين في العراق وبلاد فارس، وبعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية دخلت العديد من المناجم تحت سلطتها في آسيا الوسطى وبلاد القوقاز وأرمينية والنيجر والسنغال والنوبة، و تجدر الإشارة إلى أن الذهب الوارد من السودان يعتبر من المصادر الرئيسية لسك الدينار الإسلامي، كما لعب الذهب القادم من بيزنطة مورداً مهماً، خاصة أن تجارة بيزنطة كانت تعتمد على العرب المسلمين، أكثر مما كانت تعتمد على الفرس، في الحصول على السلع والمتاجر الشرقية، ولاسيما تلك التي كانت تتعلق بحياة الترف كالحرير والتوابل والأحجار الكريمة. وكانت تدفع بيزنطة، مقابل ذلك، كميات ضخمة من الذهب.<sup>1</sup>

● لا شك أن قوة أية عملة نقدية لا يمكن أن تتحقق لولا القوة الاقتصادية، وهو من أهم العوامل التي مكن الدينار الإسلامي من بسط نفوذه على التجارة الدولية، فقد كان العالم الإسلامي في أوج قوته الاقتصادية، حيث تميزت الزراعة والصناعة الإسلامية بتنوع وجودة في الإنتاج وسمعة عالية، في الأسواق المحلية والعالمية، كانت الدعامة الرئيسية للدينار، كما سمح الموقع الاستراتيجي للعالم الإسلامي من سيطرته على العديد من الطرق التجارية البرية والبحرية منها، مما مكن من الحفاظ المصالح الاقتصادية والتجارية للعالم الإسلامي أدت في نهاية المطاف إلى الحفاظ على قوة وهيمنة الدينار الذهبي.

ويشير الباحث في التاريخ الاقتصادي موريس لومبارد أن العالم الإسلامي كان يمتلك كميات هائلة من الذهب، حيث كان التعامل يتم بالنقود الذهبية، وقد امتلك العالم الإسلامي هذه الكميات الهائلة من الذهب المتراكم في البلاد التي فتحها المسلمون، وحسن استخدامهم لمانجم الذهب في آسيا وإفريقيا، فضلاً عن الذهب المتدفق باستمرار من السودان والذي كان يأتي عبر الصحراء الكبرى بعد امتداد السيادة الإسلامية على شمال إفريقيا، وهذا ما يفسر لنا انتشار الدينار الإسلامي المنقوش داخل إفريقيا ومدغشقر والهند.

<sup>1</sup> منذ العصر الأموي أخذ النمو الاقتصادي الإسلامي في الارتفاع وساعد على ذلك القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها. فالدولة البيزنطية حينئذ لم تكن ذات عقلية تجارية. فلم يكن اهتمامها بالنشاط التجاري من أجل تنمية التجارة وتشجيعها بهدف تحقيق الربح. بل من أجل السيطرة والتحكم. وأدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للقسطنطينية بالتدريج، وتوسع التجارة الإسلامية. ويكفي أن نتتبع انتصارات الدينار الإسلامي كوسيلة للتعامل في تداوله عبر العالم في العصور الوسطى. وقد كشفت بعض الحفريات الحديثة في مناطق كثيرة عن وجود كميات هائلة من العملات الإسلامية في روسيا وفنلندا والبلاد الإسكندنافية والبلقان. بل هناك أمثلة متفرقة وجدت في مناطق بعيدة مثل بريطانيا وأيسلندا. وكانت غالبية العملة تحمل تاريخاً يقع في الفترة ما بين نهاية القرن السابع إلى القرن الحادي عشر الميلادي. مما يدل على نفوذ المسلمين الاقتصادي في هذه الفترة. أنظر: خالد عزب، **العلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب 1**، مقال متاح على موقع سلوى عزازي للبحوث والدراسات:

<http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/155425> ، تاريخ الدخول: 2014-09-29.

ويضيف لومبارد أن الذهب الإسلامي في شكل نقود قد أحدث تغييرات عميقة في الخريطة العامة لمناطق التيارات النقدية، وهنا يبدأ ما يمكن أن نطلق عليه الدور العالمي للذهب الإسلامي. تدل الوقائع التاريخية أنه حتى القرن العاشر كان الميزان التجاري للعالم الإسلامي يحقق فائضاً في مواجهة أوروبا التي لم تكن تملك ما تقايس به منتجات الشرق، وهذا ما مكن بلاد الشرق والعالم الإسلامي من استرداد الذهب الذي كان قد سلبه منها الرومان من قبل. نتيجة لتسرب الذهب من بلاد أوروبا دون وجود مصادر لتعويضه ومع قلة الذهب وانعدامه قلت تجارة الواردات ونقصت التجارة مع بلاد الشرق، وأصبح التعامل النقدي في أوروبا يتم بالفضة، وتشكل تلك الحقائق ما عرف في الدراسات التاريخية الاقتصادية بمشكلة الذهب في العصر الوسيط.<sup>1</sup>

إن استخدام القوى السياسية والدينية في الغرب الدينار الإسلامي للإيفاء بالتزاماتها المالية يعكس مدى تغلغل هذا الدينار في النظم المالية في أوروبا في العصور الوسطى، ويقدم دليلاً قوياً على عالميته فقد دفع حاكم مقاطعة إستريا ضريبة إلى شارلمان، ملك الفرنجة عام 800 م، بالدينار المنقوش، أي الدينار الإسلامي. والأمر اللافت للنظر أن البابوية نفسها كانت تتسلم من حكام الغرب والأديرة التابعة لها حقوقها المالية بالدينار الإسلامي. فقد كان الملك أوفاً<sup>2</sup> (757-796)، ملك مرسية، يبعث الضريبة السنوية المتوجبة عليه للبابوية بالدينار الإسلامي. كما كانت البابوية تتسلم الضريبة من الأديرة الأوربية التابعة لها بالدينار الإسلامي أيضاً. ترتبت على عالمية الدينار الذهبي الإسلامي العديد من النتائج، يمكن أن نشير، بإيجاز شديد، إلى بعضها فيما يلي:

- تغير الوضع في العلاقات النقدية الدولية بشكل جذري بعد ظهور الإسلام ودخول الدينار الذهبي والدرهم الفضي الإسلامي حيز التداول، فقد أدى الدرهم الفضي إلى القضاء نهائياً على الدرهم الفضي الفارسي وإخراجه من التداول بشكل نهائي، كما وصل الدينار الإسلامي إلى مناطق لم يصل إليها من قبل الصولدي البيزنطي.

<sup>1</sup> رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987، ص 14-19.

<sup>2</sup> أوفاً ركس (Offa Rex) ملك مرسيا بإنجلترا الذي كان من أعظم حكام أوروبا بالقرون الوسطى، ولكن الكنيسة جعلت المؤرخين يتجاهلونه بسبب إسلامه، مما تسبب في قلة المصادر التي تتحدث عنه، رغم مساهمته في توحيد الممالك الانجلوساكسونية السبع، وجهوده في الإنعاش الاقتصادي ونشر الأمن، قام الملك أوفاً بسك عملة جديدة بدلا من عملته القديمة تحمل عبارة: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) على أحد الوجهين، وعلى الوجه الآخر: (محمد رسول الله)، وذلك في إعلان صريح عن إسلامه، ولا توجد قطعة من هذه العملة إلا محفوظة بالمتحف البريطاني وبها أخطاء إملائية، ربما بسبب جهل الذين سكو العملة باللغة العربية.

- أدى الدينار الذهبي إلى فتح آفاق جديدة أمام التجارة الإسلامية، فقد خلق الدينار ثقة كبيرة في التجار المسلمين وسمح لهم باكتساب سمعة جيدة، في المناطق التي تم تداوله فيها، مما أدى إلى الدخول إلى العديد من الأسواق في مختلف أنحاء العالم.
  - كان الدينار الإسلامي بمثابة سفير للحضارة الإسلامية من خلال إسهامه في تبادل الأفكار والثقافات بين الشعوب المختلفة، فإلى جانب لعبه دور أداة تسوية المدفوعات، كان يلعب أيضاً دوراً تواصلياً من خلال النقوش والكتابات التي كان يحملها على وجهيه، كانت بمثابة قناة للتعريف بالحضارة الإسلامية وتوصيل رسالته الخالدة.
  - أكسبت عالمية الدينار الذهبي الإسلامي الدولة العربية الإسلامية احتراماً ومهابة في عيون الشعوب الأخرى، فالدينار يرمز في نهاية المطاف، إلى ثروة الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي وقدرتها العسكرية التي تحمل ذلك كله.<sup>1</sup>
- 5- ساهم الدينار الذهبي الإسلامي، على طول الطرق التي سلكها في رحلته عبر العالم والمناطق التي استخدمته كنقد، في بعث نشاط اقتصادي ومالي وثقافي حقيقي، وتحولت المناطق التي انتقلت على أرضها دنائير العرب المسلمين ومتاجرهم وأفكارهم، إلى مراكز انطلقت منها النهضة الأوربية والآسيوية في بدايات العصر الحديث.
- بدأ الدور العالمي للدينار الإسلامي بالتراجع منذ أوائل القرن الثالث عشر الميلادي (السابع للهجرة) فالعوامل التي شكّلت مقومات قوته والقاعدة الصلبة لانطلاقه، محلياً وعالمياً، بدأت بالتفكك تدريجياً، وبالتالي أخذ يفقد السمات الأساسية التي حققت له المجد والعظمة على امتداد خمسة قرون، ولاسيما أنها مرتبطة بعوامل عدة ومتشابكة، اقتصادية وسياسية، محلية وعالمية، وعلى أي حال، فقد أخذت العملات الذهبية التي أصدرتها الجمهوريات الإيطالية تحل محل الدينار الإسلامي. فقد سكت فلورنسا، عام 1252م، عملتها الذهبية المعروفة باسم (الفلورين)، كما أصدرت البندقية، عام 1284م، عملتها الذهبية المعروفة باسم (الدوكات).<sup>2</sup> وعلى الرغم من أن العملات

<sup>1</sup> عادل زيتون، مرجع سابق.

<sup>2</sup> انتشرت في أوروبا باسم الدوكات (Ducat) بينما عرفت في الدولة المملوكية بأسماء شتى منها: البندقي، الدنانير المشخصة لما عليها من صور، والافرننتى وهو أشهر أسمائها. ويشير المقرئ في تاريخه إلى أنه منذ سنة 800هـ- أكثر تداول الدينار الافرننتى وأصبح هو الدينار المطلوب في التعامل، مما ترتب عليه أن تسربت كميات من الذهب من الدولة المملوكية إلى البندقية لتسك منها تلك العملة الافرننتية. وكان من الطبيعي أن تفوز الدنانير البندقية في الأسواق المملوكية بما فيها من دقة الصنع والوزن الثابت (3.45 غراما) والعيار المرتفع، وذلك في مقابل دينار مملوكي هزيل ليس له عيار ثابت أو قطر محدد، ثم هو دائم التغير في الوزن، لذا كان من السهل على التجار في سوق العملة استلام الدينار الافرننتى بالعدد دون حاجة إلى وزن، أما الدنانير المملوكية فكان لابد من وزنها ثم قد يضطر أحدهم إلى إضافة قطع ذهبية أخرى لعلاج النقص فيها. نقلا عن أحمد صبحي منصور، بين سطور التاريخ (8) تجارة العملة، مجلة أهل القرآن، متاح على الموقع التالي: [http://www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc\\_type=1&doc\\_id=4161](http://www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=1&doc_id=4161) تاريخ الدخول 10 مارس 2014 الساعة 12:30.

الإيطالية هذه قد انتشرت تبعاً في عالم البحر المتوسط، بوصفها عملات دولية، فإنها لم تحقق الانتشار الجغرافي والتداول العالمي والمكانة الدولية التي نجح الدينار الإسلامي في تحقيقها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دور الذهب في العصور الحديثة

حسب جيمس ستيل (James Steel)<sup>2</sup> فإن الذهب يستقر حيث يوجد المال "Gold goes where the money is" فقد استقر في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ثم انتقل إلى أوروبا في فترة ما بعد الحرب، ثم انتقل إلى اليابان والشرق الأوسط في السبعينات والثمانينات، وحالياً يتدفق الذهب نحو الصين والهند. أثبتت التجارب التاريخية أن الذهب ينتقل من المناطق التي تعاني ركوداً إلى مناطق الازدهار الاقتصادي والاقتصادات ذات الادخار المرتفع.

تأتي الفترة الأولى المبكرة من العصر الحديث بعد أواخر العصور الوسطى في التاريخ. على الرغم من صعوبة تحديد تاريخ محدد ليكون بداية التاريخ الحديث لوجود اختلاف وجدال حول الحدود الزمنية لهذا العصر، يوضح التسلسل الزمني امتداد العصر ليبدأ بعد نهاية الشطر الأخير من العصور الوسطى (حوالي عام 1500) ومع بداية عصر الثورات (حوالي عام 1800)، بينما حدد المؤرخون بداية هذا العصر مع فتح القسطنطينية من قبل الإمبراطورية العثمانية عام 1453م، حيث كانت من أهم المراحل التي مر بها الذهب على الإطلاق، فقد أدى استغلال المناجم بأيدي عاملة مستعبدة ونهب القصور والمعابد وحتى القبور التي خلفتها الحضارات القديمة في أمريكا الجنوبية والوسطى إلى خروج كميات هائلة من الذهب اكتسحت بلدان أوروبا الغربية بشكل أدى إلى اختلال التوازن في أنظمتها الاقتصادية والسياسية واضطرابها.

تشير المصادر التاريخية إلى أن إنتاج الذهب من مواقع في أمريكا الجنوبية خلال الفترة من اكتشاف كولومبس سنة 1492م إلى غاية 1600م قد بلغت أكثر من 225000 كيلوغرام أي ما يزيد عن 31% من مجموع إنتاج الذهب في العالم خلال الفترة نفسها وارتفعت هذه النسبة إلى 60% خلال القرن 17 و80% خلال القرن الثامن عشر.<sup>3</sup>

وحسب أحد المصادر فإن كامل المخزون الأوروبي من الذهب والفضة عند نهاية القرن كان يبلغ خمسة أضعاف المخزون سنة 1492، كانت الكمية كبيرة بحيث وصل عدد السفن في القوافل

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> "Gold goes where the money is, and it came to the United States between World Wars I and II, and it was transferred to Europe in the post war period. It then went to Japan and to the Middle East in the 1970s and 1980s and currently it is going to China and to India.", Incrementum AG, **In Gold we trust 2014**- extended Version, 24 June 2014.p58.

<sup>3</sup> حسن النجفي، مرجع سابق، ص 16.

البحرية المسلحة التي نقلت الكنز إلى أوروبا ما يقارب 60 سفينة كل واحدة تشحن ما يزيد على مائتي طن من الحمولة في أوائل القرن 16.<sup>1</sup>

عرفت الفترة الممتدة بين اكتشاف أمريكا وبداية القرن 18م سيادة المذهب التجاري أو المركنتيلي، حيث عرفت هذه الفترة أعنف أشكال الصراع والتنافس على تقسيم العالم بين الدول الأوروبية المختلفة والتي راحت تبحث عن تدعيم سلطتها وقوتها السياسية والاقتصادية وخلال المرحلة الماركنتيلية تكتمل أكبر عملية سرقة في التاريخ البشري، إذ يستمر نقل ونهب كميات الذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها في آسيا وإفريقيا وأمريكا نحو القارة أوروبا وهي الكميات التي سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالي العالمي من القرن التاسع عشر.<sup>2</sup>

طبقت إسبانيا السياسة الماركنتيلية في شكلها المعدني الخالص، حيث حرصت الدولة على منع تصدير الذهب والفضة من البلاد، اعتقاداً منها أن ثروتها تزداد كلما زاد تكديس المعادن النفيسة، كما قامت بتخفيض قيمة النقود من خلال إنقاص وزنها حتى تمنع خروجها وكان من جراء هذه السياسة الماركنتيلية المعدنية، أن شهدت إسبانيا ثورة في الأسعار حيث حدث فيها تضخم شديد في القرن السابع عشر، وتشير بعض المصادر إلى أنه في سنة 1601 كان متوسط الأسعار ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كان عليه في الفترة 1501-1510.<sup>3</sup>

يرى الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث أن اكتشاف المناجم في أمريكا كان هو السبب الوحيد للتضخم الذي عرفته إسبانيا، فيبدو واضحاً للوهلة الأولى أن تدفق النقد الجديد المضروب من كنز العالم الجديد لا بد وأن يكون هو القوة المحركة التي دعمت التضخم طوال تلك المدة، ويستند رأي سميث إلى بحث اقتصادي أعده أحد المراقبين الفرنسيين وهو جان بودان<sup>4</sup> سنة 1568، وقد عاد بودان إلى التاريخ القديم ليثبت أن الكميات المتزايدة من الذهب والفضة كانت ترتبط بارتفاع الأسعار، وأشار إلى أن التدفق الهائل للذهب والفضة من أمريكا حط رحاله في إسبانيا وأن الأسعار هناك أعلى منها في فرنسا وإيطاليا.

في العقد الأول من القرن السادس عشر، انضمت إلى المكتشفات من الذهب كميات جديدة الفضة كانت أكثر أهمية وذلك في كل من البيرو والمكسيك، وهكذا استمرت الفضة الشكل الأساسي من النقد في أوروبا وأمريكا حتى مرحلة متقدمة من القرن التاسع عشر، ولما يقدر لتأثير

<sup>1</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، ص 209-210.

<sup>2</sup> رمزي زكي، مرجع سابق، ص 30-35.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 41.

<sup>4</sup> يعتبر جون بودان الأب الروحي للنظرية النقدية (في الفكر الرأسمالي) والتي طورها فيما بعد ملتون فريدمان، ويؤكد دائماً أن التضخم هو ظاهرة نقدية.

كل واردات الذهب من أمريكا أن يبدأ حتى بزحزة الفضة من مكانها في بريطانيا حتى سنة 1717، أي في عصر إسحاق نيوتن<sup>1</sup>، كما تعين انقضاء 100 سنة أخرى قبل أن يضع برلمان بريطانيا المعيار الرسمي للذهب، لكن طوفان كميات جديدة من الذهب في العقد الأول من القرن التاسع عشر أسس في النهاية لسيطرة الذهب على الفضة في النظام المالي العالمي، وبحلول سنة 1900، كان قد جرى العمل بمعيار الذهب في كل مكان تقريباً، وفي كثير من البلدان لم تعد الفضة تعتبر نقداً إلا في الصفقات قليلة الأهمية.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: دور الذهب بعد قيام النظام النقدي الدولي وانهيائه

يرى لودفيغ فون مايزس الاقتصادي الشهير للمدرسة النمساوية أن أهمية الذهب تتمثل في كونه يعلو فوق كل فلسفة إيديولوجية أو حزب سياسي، فربط النقد بالذهب سيكون بمثابة سد منيع ضد أي تصرف لمحاباة بعض الشرائح الاجتماعية على حساب الطبقات الأخرى، فالذهب حسب مايزس يعني الحرية، لذلك نجد المستبدين **أمثال** لينين وموسيليني وهتلر قد منعوا ملكية الذهب أثناء حكمهم. يتطرق هذا المبحث إلى الدور الذي لعبه الذهب منذ نشأة وظهور النظام النقدي الدولي الحديث وإلى غاية انهيائه باستبعاد الذهب بصفة رسمية عن العلاقات النقدية الدولية.

### المطلب الأول: نظام قاعدة الذهب: 1870-1914

لعب الذهب دور النقد لآلاف السنين، وعند ظهور الدولة القومية اعتُبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية في شكل قاعدة الذهب، ولم يرق أحد باختراع هذا النظام الاستثنائي، ولم يتبكر له أية خطة كبرى، كما لم يرق أحد بتأليف كتاب يحكم قواعد السلوك فيه، مما أدى في النهاية إلى ظهور قاعدة الذهب دون أي اتفاق مسبق بين الدول التي تبنته.

<sup>1</sup> عين إسحاق نيوتن مديراً ثم رئيساً لدار سك العملة الملكية، قدّر نيوتن حجم العملة المزيفة المتداولة خلال فترة عملية إصلاح العملة الإنجليزية عام 1696 بحوالي 20% من حجم العملة المتداولة. كان تزييف العملة يعدّ خيانة عظمى للمملكة المتحدة يعاقب عليها المجرم بالشنق والسحل وتقطيع الأوصال. إلا أن تقديم دليل الإدانة كان أمراً صعباً للغاية. ومع ذلك، أثبت نيوتن كفاءته لهذه المهمة. فقد تنكر في زي مرتادي الحانات وجمع الكثير من الأدلة بنفسه. وتمكن في الفترة من جوان عام 1698 وحتى عيد الميلاد لعام 1699، من إثبات التهم على 28 مزوراً للعملة بنجاح. وكننتيجة لتقرير كتبه نيوتن في 21 سبتمبر 1717 إلى مفوضي الخزنة الملكية، تم إصدار مرسوم ملكي يتعلق بنظام التحويل بين العملات الذهبية والفضية صدر في 22 ديسمبر 1717، يمنع تبادل الجنيه الذهبي بأكثر من 21 شلناً من الفضة، أدى ذلك لحدوث أزمة نقص في الفضة التي استخدمت لدفع ثمن الواردات، في حين كانت الصادرات يدفع ثمنها ذهبياً، مما أدى إلى انتقال بريطانيا من العمل بمعيار الفضة إلى المعيار الذهبي. وما زال الأمر محل نقاش إن كان نيوتن قصد فعل ذلك أم لا.

<sup>2</sup> بيتر برينشتاين، مرجع سابق، ص 333.

### 1-1 تعريف النظام النقدي الدولي:

يتمثل النظام النقدي الدولي في مجموع الأدوات والقوانين والقواعد وأساليب التعامل مع المدفوعات الدولية وما يتعلق بالتسوية النهائية للديون المختلفة، وتعتبر البنوك المركزية المؤسسات التي تقوم بهذه التسويات لذلك يطلق على الأصول التي تستخدمها النقود الدولية. كما يعرف على أنه الإطار المؤسسي الذي تتم فيه تسوية المدفوعات الدولية واستيعاب حركة رؤوس الأموال الدولية وتحديد أسعار الصرف بين العملات المختلفة. ويمكن أن يعرف أيضا بأنه مجموعة القواعد والاتفاقيات والمؤسسات المتفق عليها دوليا بحيث تعمل مجتمعة على تسوية المدفوعات الدولية وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية بالإضافة إلى إعادة تخصيص الموارد بين الدول المختلفة، كما يوفر النظام النقدي الدولي وسائل دفع لمختلف الأطراف المتعاملة فيه.

### 2-1 الذهب في ظل مراحل النظام النقدي الدولي:

مرت العلاقات النقدية الدولية بعدة مراحل، قبل أن يصل إلى اعتماد قاعدة الذهب. فقبل قيام نظام قاعدة الذهب عرف العالم مرحلة نظام المعدنين قبل 1875، فقد تم التطرق في السابق إلى نظام المعدنين والذي تكون فيه الوحدة النقدية مكونة من الذهب والفضة، ويتم تحديد معدل التبادل بينهما، وقد ساد هذا النظام في المعاملات النقدية الدولية إلى غاية 1875، حيث كانت قيمة العملة المعدنية تتحدد على ما تحويه من ذهب أو فضة وكان معدل التبادل الرسمي بين الذهب والفضة 15,5:1، وقد استمر هذا النظام في بريطانيا إلى غاية 1816، وفي الولايات المتحدة إلى غاية 1873، وفي فرنسا سنة 1878، في حين كانت الصين والهند وألمانيا وهولندا تتبع نظام قاعدة الفضة.

تجدر الإشارة إلى أن تحول بريطانيا إلى قاعدة الذهب سنة 1816م لم يكن مقصودا في البداية، إذ يعود ذلك إلى وضع إسحاق نيوتن عندما كان رئيسا لدار السك الملكية تقويما خاطئا لمعدل التبادل بين أسعار الذهب وأسعار الفضة (يمنع تبادل الجنيه الذهبي بأكثر من 21 شلنًا من الفضة، أدى ذلك إلى حدوث أزمة نقص في الفضة التي استخدمت لدفع ثمن الواردات، في حين كانت الصادرات يدفع ثمنها ذهبًا)، مما ترك بريطانيا دون قصد منه مرتبطة بالذهب.

عرف العالم منذ سنة 1870 وإلى غاية 1914 نظاما نقديا مستقرا يعرف عند البعض بأنه المرحلة الأولى للعولمة.<sup>1</sup> وتميزت هذه المرحلة بظهور الاتحادات النقدية كالاتحاد النقدي اللاتيني

<sup>1</sup> Ranvenhill John, *global political economy*, Oxford university press, p 07.

(بلجيكا، إيطاليا، سويسرا، فرنسا) والاتحاد النقدي الإسكندنافي (الدنمارك، النرويج والسويد)، حيث اعتمدت كل عملة من عملات الدول المذكورة كنقد قانوني.

ويعرف نظام القاعدة الذهبية بأنه النظام الذي تكون فيه الوحدة النقدية من الذهب (المسكوكات الذهبية) بحيث يضمن التداول الحر لهذه المسكوكات الذهبية ويؤمن في الوقت نفسه حرية عملية تبديل أشكال النقد المتداول بالذهب كما يؤمن على الصعيد الخارجية حرية تصدير واستيراد هذا المعدن الأصفر، ويقوم نظام قاعدة الذهب على عدة ركائز أهمها:

أ- أن يكون هناك سعر قانوني بين الوحدة النقدية ومعدن الذهب الصافي، فمثلا ينص القانون البريطاني على أن وحدة النقد أي الجنيه الإسترليني يساوي غرامين من الذهب الصافي، وينص القانون الفرنسي على أن الفرنك الفرنسي يساوي غراما واحدا، أي أن تداول المسكوكات الذهبية يجب أن تركز على قاعدة قانونية، وفي حال كون التداول لا يعتمد على المسكوكات الذهبية بل على أشكال نقدية أخرى، فإن المصرف المركزي يجد نفسه مجبرا بقوة القانون على تقديم الذهب. ومن أجل ثبات قيمة الوحدة النقدية لابد من وجود حرية التبديل المطلقة بالنسبة إلى الجميع، استنادا إلى السعر الرسمي، ما يعني أن الفرد الذي يملك نقدا ورقيا له كل الحق في الاستغناء عنه أو الحصول في المقابل على ذهب من المصرف المركزي، ومن أجل تحقيق هذه العملية لا يستطيع البنك المركزي أن يصدر كميات كبيرة من الأوراق النقدية للتداول، ونلاحظ من ذلك أن هذه العلاقة القانونية بين النقود الورقية وكمية الذهب الرسمية مع حرية التبديل، هي بمثابة ضمانات لقيمة الوحدة النقدية.

ب- يحدد العرض النقدي الموجود في الاقتصاد بكمية الذهب النقدي الموجود لدى البنك المركزي.<sup>1</sup>

يعود الانتشار الواسع لنظام قاعدة الذهب إلى القبول الذي يتمتع به الذهب كعملة، بالرغم من قدرة العديد من السلع الأخرى أداء نفس الدور الذي يقوم به الذهب إلا أنه الأقدر على الحفاظ على القدرة الشرائية بمرور الوقت وهذا ما يفسر استخدام الذهب لآلاف السنين.

تجدد الإشارة إلى استخدام المسكوكات الذهبية في العصور الحديثة يعود إلى سنة 1704م في جزر الهند الغربية بعد إعلان الملكة البريطانية أن.<sup>2</sup>

إلا أن الاعتماد الرسمي لقاعدة المسكوكات الذهبية كانت سنة 1821 بعدما تم تقديم الوحدة النقدية السيادية لبريطانية التي أصدرتها دار السك الملكية الجديدة سنة 1816، تبعتها بعد ذلك كندا سنة 1853 والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا سنة 1873، وقد استخدمت الولايات المتحدة

<sup>1</sup> فتحي محمد سليم، نظام النقد الدولي، نظرة تاريخية ومعالجة جذرية، كتاب الوعي، 2005، ص 11-12.

<sup>2</sup> في سنة 1717 قام رئيس دار السك الملكية والعالم الفيزيائي المشهور إسحاق نيوتن بتحديد نسبة جديدة.

(النسر الذهبي the gold eagle) كوحدة نقدية لها في حين استخدمت ألمانيا المارك الذهبي الجديد وقامت كندا بالاعتماد على نظام ثنائي استخدمت النسر الذهبي الأمريكي وحدة النقد السيادية لأمريكا.

برز الجنيه الإسترليني كعملة دولية قابلة للتحويل كلية إلى ذهب حيث كان وزنه 0,204 أونصة من الذهب الخالص، وقد ساهمت عدة أسباب في جعل الجنيه الإسترليني الذهبي عملة دولية نذكر منها:

- بروز بريطانيا كقوة بحرية، وصناعية وتجارية بعد هزيمة نابوليون في معركة واترلو<sup>1</sup> سنة 1815، بالإضافة إلى المستعمرات الواسعة جعلت منها الدولة الأولى في العالم تجارياً.
- بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا سنة 1770م تحول بريطانيا إلى دولة صناعية ومركز مالي رئيسي في العالم تميزت بالإبداع التكنولوجي، التقدم التقني، نمو الإنتاجية، التوسع الاقتصادي ونمو السكان.
- بالإضافة إلى بروز علماء ومفكرين لعبوا دوراً كبيراً في النهضة البريطانية، ومفكرين اقتصاديين لا سيما في مجال التجارة كدافيد هيوم (1723-1790)، دافيد ريكاردو (1772-1823) وهو أول من طور نظرية التجارة الحرة إلى جانب الاقتصادي جون بابتيست ساي (1767-1832) في فرنسا.

<sup>1</sup> معركة واترلو (Battle of Waterloo)، وقعت في 18 جوان عام 1815 قرب بروكسل، وهي آخر معارك القائد الفرنسي نابليون بونابرت هزم بها هزيمة شديدة لدرجة أن الإنجليز يصفون الشخص الذي يعاني من حظ سيء جداً بأنه صانف واترلو. وتعتبر هذه المعركة مصيرية ليس لبريطانيا فحسب بل لكل أوروبا والعالم، حيث قلبت موازين القوة المالية من خلال تمكين عائلة روتشيلد اليهودية من السيطرة على الاقتصاد البريطاني، فقد استطاعت عائلة روتشيلد تأسيس شبكة مراسلة سريعة في أوروبا لضمان سرعة معاملاتها. وقد استغلت روتشيلد هذه الشبكة البريدية السريعة لمعرفة أخبار الحرب على أرض المعركة أولاً بأول. وكان مراسليهم هم الوحيدون الذين يحملون تراخيص بالمرور عبر البلدين دون عراقيل. وكان أحد مراسلي روتشيلد ويدعى "روثورث" قد عرف بالنتيجة النهائية لمعركة واترلو بفوز الإنكليز، واستطاع نقل الخبر لروتشيلد قبل 24 ساعة من وصول الخبر رسمياً لبريطانيا. وكان السوق المالي ببريطانيا بحالة هبوط نتيجة الحرب، وخاصة بعد أن أذاع موظفي روتشيلد خبر خسارة بريطانيا بالحرب، وعندها كانت جميع أسهم الشركات والعقارات تهبط بشكل متسارع. عندها أمر روتشيلد جميع موظفيه بشراء كل الأسهم التي يمكن أن تطالها أيديهم، سندات حكومية، شركات، عقارات... إلخ، وعند وصول النبأ الحقيقي بفوز بريطانيا بالحرب بقيادة ويلينغتون في اليوم الموالي، عندها ارتفعت الأسهم بشكل رهيب، ونتيجة هذه الحيلة من روتشيلد فقد حقق أرباح تفوق 20 ضعف الأسهم التي اشتراها. وهذا ما أعطى عائلة روتشيلد سلطة مطلقة بالاقتصاد البريطاني، واستطاعت الضغط على بريطانيا لإنشاء بنك مركزي يكون روتشيلد المتحكم فيه، ثم انتقلت سيطرتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء أول بنك مركزي أمريكي، لتفصيل أكثر حول الموضوع أنظر:

Hong Bing Song, *La guerre des monnaies, la chine et le nouvel ordre mondial*, Editions (le retour aux sources), Paris, 2013, p.24-29.

- على عكس منافسيها الأوروبيين استطاعت بريطانيا أن تحافظ على ملكية دستورية مستقرة والتي وفرت أرضية خصبة للتقدم التجاري والصناعي.

نظرا لاعتبار بريطانيا القوة العظمى آنذاك فقد اتبعت البلدان الأخرى قاعدة الذهب، حيث وضعت عملاتها الورقية بما يتناسب ووزنها الذهبي، يمكن تحويلها لدى البنوك التجارية إلى ذهب، وكانت أسعار الصرف بين عملة بلد ما وبلد آخر متناسبة مع كمية الذهب الذي تحتويه كل عملة، فإذا كان وزن الجنيه الاسترليني  $\frac{1}{4}$  أونصة و 1 دولار  $\frac{20}{1}$  أونصة فإن سعر الصرف بين الدولار والجنيه يساوي 5 دولار.

يبقى عرض النقود العالمي ثابتا في ظل قاعدة الذهب طالما بقيت كمية الذهب في التداول ثابتة والمصدر الوحيد للتوسع النقدي يكون بإحدى طريقتين بسك نقود ذهبية جديدة أو حصول اكتشافات جديدة للذهب، وبما أن النقود الورقية في التداول قابلة للتحويل كلية إلى ذهب فإن كمية البنكنوت المتداولة يمكن التحقق منها بسهولة، كما أن التضخم النقدي في ظل قاعدة التضخم الذهب لا يمكن أن يحدث.

في حال حدوث فائض في الميزان التجاري لبلد ما سيشهد تدفقا داخليا للذهب وهو ما يؤدي إلى زيادة احتياطاته الذهبية وبالتالي زيادة كمية النقود في التداول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار، ويحدث العكس في البلد الذي يشهد عجزا، بمرور الوقت فإن البلد الذي يشهد تضخما تصبح صادراته أكثر غلاء، وهو ما يؤدي ذلك إلى تراجع صادراتها وزيادة الواردات مما يؤدي إلى تراجع كمية النقود لديها وانخفاض المستوى العام للأسعار والعودة إلى حالة التوازن ويحدث العكس في حالة البلد الذي يشهد عجزا.<sup>1</sup>

استمر العمل بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي قبل الحرب العالمية الأولى بشكل كفو بسبب سيادة لندن في التمويل الدولي، وقد تضمنت الموجودات الاحتياطية الدولية عمليا ليس الذهب وحده فقط وإنما أيضا الودائع الإسترلينية لدى المصارف البريطانية ذلك أن معظم التجارة الدولية آنذاك كان يتم تمويلها في لندن.<sup>2</sup> وقد اضطرت الدول المتحاربة إلى توقيف العمل بقاعدة الذهب بسبب التنامي الكبير لنفقات الحرب التي فاقت موارد أي من الدول المتحاربة، وأصبح لزاما على البنوك المركزية من أجل إصدار نقود إضافية، وهذا ما أدى بالحكومات إلى إعفاء مصارفها من التقيد بنظام قاعدة الذهب وتم إدخال وتداول الأوراق النقدية بشكل إلزامي ودون قابلية التحويل إلى ذهب مما سبب ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم.

<sup>1</sup>Kenneth N. Matziorinis, A **brief history of international monetary system**, p 12-13. Available on: [http://www.canbekeconomics.com/research\\_papers/A\\_Brief\\_History\\_of\\_the\\_International\\_Monetary\\_System.pdf](http://www.canbekeconomics.com/research_papers/A_Brief_History_of_the_International_Monetary_System.pdf)

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، هيل عجمي الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 116-

ارتبطت فترة سيادة قاعدة الذهب بالسلام، فخلال 100 سنة التي تلت الحروب النابليونية وسيادة قاعدة الذهب قلت الحروب أكثر من أي وقت آخر حتى أطلق عليها (100 سنة من السلام)، كما ألغي الرق وتم السماح بتعليم الطبقة العاملة وبناء المنشآت والمنازل، وفي سنة 1914 أوقفت الحكومات الأوروبية العمل بنظام قاعدة الذهب لأنها لم تستطع تحمل تكاليف الحرب، ولو لم يتم التخلي عن قاعدة الذهب لربما تأخر إعلان الحرب العالمية الأولى بضعة أسابيع، لأنه لم يكن بإمكان أي أحد تمويل تكاليف الحرب، لذلك فقاعدة الذهب هي المعيار الرئيسي للحكم على مدى نجاعة سياسات المالية العامة، وهي بمنأى عن مصلحة أية جماعة أو حزب سياسي.

### المطلب الثاني: فترة ما بين الحربين 1919-1939

تعرف الفترة الممتدة ما بين 1919 (نهاية الحرب العالمية الثانية وعقد اتفاقية فرساي) واندلاع الحرب العالمية الثانية في التاريخ الاقتصادي باسم فترة ما بين الحربين حيث اتسمت بعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي انتهى بالانهيار الاقتصادي (1929-1939) حاول العالم خلال هذه الفترة العودة إلى آلية عمل النظام النقدي الدولي الأسبقية في ظل قاعدة الذهب لكنها فشلت، ونستعرض في النقاط التالية العوامل الجيوسياسية التي أدت إلى عدم الاستقرار والانهيار النهائي للنظام النقدي الدولي:

- ارتفاع معدل التضخم في البلدان المتحاربة والتي دفعت بمستويات الأسعار إلى مستويات كبيرة جداً، وهذا ما جعل من الصعب بما كان العودة إلى قاعدة الذهب في ظل الحفاظ على نفس نسب التكافؤ للعملة المختلفة، أي ما يتطلب تخفيض كبير في العملات المختلفة بالنسبة للذهب.

- اختفاء بلدان بأكملها من الخارطة السياسية للعالم وبروز بلدان جديدة، فعلى سبيل المثال انهارت الإمبراطورية النمساوية المجرية، والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية، وظهرت دول في أوروبا الوسطى مثل النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، كما تحولت خريطة جنوب أوروبا بشكل جذري، وبظهور دول جديدة كيوغوسلافيا وصربيا ورومانيا، وفي المشرق العربي أدى انهيار الدولة العثمانية إلى ظهور دويلات مثل سوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق وإيران وغيرها من الدول الأخرى، وكان على كل هذه الدول الجديدة أن تؤسس حكوماتها، دساتيرها، موازنتها الخاصة، إصدار نقود خاصة بها، وهو ما جعلها في نهاية المطاف دولا ضعيفة تابعة لدول المركز.

- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وسياسية كبرى في العالم، في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، وضعف فرنسا وبريطانيا نتيجة المديونية الضخمة

المرتتبة عليها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وبرزت نيويورك كمركز مالي للعالم بعد أن كانت لندن هي المركز قبل الحرب العالمية الأولى.

حاولت بريطانيا العودة إلى نظام قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعقدتها لمؤتمر جنوة سنة 1922 حيث حثت الدول المجتمعة في هذا المؤتمر على العودة إلى قاعدة الذهب بحيث تكون عملات كل البلدان الأعضاء قابلة للتحويل إلى ذهب أو كما يسمى بالصرف بالذهب أو نظام تحويل من الدرجة الثانية، وتمت استعادة العمل بنظام الصرف بالذهب بناء على توصيات مؤتمر جنوة.

بموجب هذه الاتفاقية ينبغي على البنوك المركزية أن تحتفظ بـ 30% إلى 40% بين الذهب والعملات القابلة للتحويل للذهب في حين تحتفظ أمريكا وبريطانيا بالذهب على شكل احتياطات. وفي سنة 1928 بلغت عدد الدول التي أعلنت قابلية عملاتها للتحويل إلى ذهب 35 دولة. وقد تمثلت الفكرة التي تبنتها بريطانيا في هذه المرحلة في السبائك الذهبية، إذ يمكن تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك وذلك للمبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني، وهو المنهج الذي اتخذته فرنسا والمعروف بقانون (بوانكاريه) سنة 1928، إلا أن السبائك قيمتها 22500 فرنك فرنسي.

بعد التخلي عن نظام السبائك الذهبية نتيجة لفشله انتقل العالم إلى نظام جديد يتمثل في قاعدة الصرف بالذهب حيث تكون وحدة النقد غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالذهب فتصبح وحدة النقد مرتبطة بالذهب ارتباطا غير مباشر، أي أن هناك وسيط لا بد من أن تمر به حتى تتحول إلى ذهب، ويسمى هذا النظام بنظام التحويل من الدرجة الثانية، أي أن هناك عملات مركزية يتم الارتكاز عليها في النظام النقدي الدولي وعملات تابعة تستند على العملة الارتكازية لتكون غطاء لها بدل الذهب.

يرى الكثير من المختصين أن العودة إلى نظام الصرف بالذهب لم يكن بشكل صحيح من حيث الحفاظ على قيم التكافؤ الحقيقية للعملات المختلفة، فالجنيه الإسترليني مثلا كان مقوما بأكثر من قيمته في حدود 5 إلى 15% مما سبب لها مشاكل كثيرة في تعاملاتها مع شركائها التجاريين ومعاونة ميزان مدفوعاتها من العجز مما اضطر بنك إنجلترا إلى انتهاج سياسة نقدية متناقضة أحيانا للحفاظ على تحويلية الذهب، أدى هذا الوضع الضعيف لبريطانيا إلى تهديد احتياطات الدول الرئيسية في هذا النظام<sup>1</sup> ثم ما لبثت الشكوك تطفو إلى السطح حول استقرار احتياطات الصرف، مما دفع بالبنوك المركزية إلى المسارعة لتحويل احتياطاتها من العملات الرئيسية إلى ذهب، فقد

<sup>1</sup> Michael D. Borda, Ronald Macdonald, **The interwar gold exchange standard credibility and monetary independence**, Journal of international money and finance, 22, UK, 2003, pp. 3-5.

انخفضت احتياطات الصرف من العملات الرئيسية للبنوك المركزية العالمية من 37% في نهاية 1930 إلى 13% سنة 1931 وإلى 11% بنهاية عام 1932، وقد ولد هذا الانهيار في العملات الأجنبية من قاعدة الاحتياطي العالمي ضغوط انكماشية قوية على الاقتصاد العالمي، وبالرغم من امتلاك البنوك المركزية العالمية للكثير من الذهب إلا أنها كانت ترغب في المزيد من منه، ورفعت أسعار الفائدة بشكل كبير لجذب الذهب إليها والعالم يشهد ركودا غير مسبوق.

وقد لعبت البنوك المركزية دورا كبيرا في زيادة التوتر في النظام النقدي الدولي قبل أن تلتزم بقواعد اللعبة كما كان عليه ذلك في ظل قاعدة الذهب قبل الحرب واستخدام الأدوات المختلفة لتعديل الاختلالات ولم تسمح لتدفقات الذهب للتأثير على عرض النقود المحلي وقامت بعملية التعقيم ووجهت أدوات سياستها لتحقيق الأهداف المحلية، إلا أن تجاوزات البنوك المركزية لم تصل إلى الحد الذي ينهار به هذا النظام.<sup>1</sup>

انعكس ذلك على تراجع رهيب في حجم التجارة العالمية، وبحلول 1934 انخفضت التجارة العالمية إلى السدس مما كانت عليه سنة 1929، وتجاوزت التعريفات الجمركية حتى تلك النسب التي كانت أيام الذهب المركنتيلي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: دور الذهب في ظل نظام بريتون وودز

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتمع ممثلو مجموعة من الدول في قرية بريتون وودز في ولاية نيوهامشاير الأمريكية لبحث مستقبل العلاقات المالية الدولية، وقد تم الاتفاق بحضور 33 مندوبا من 44 دولة، وقد وضع المخطط النهائي كل من جون ماينارد كينز ممثلا عن وزارة المالية البريطانية، ونظيره الأمريكي هاري وايت ممثلا عن الخزينة الأمريكية.

جعل النظام الجديد الدولار الأمريكي بمثابة العملة المحورية في العالم، فقد كان الدولار حينذاك مدعوما بـ 75% من المخزون العالمي من الذهب بشكل نقد، ولم يكن الدولار الأمريكي قد عانى من أية أضرار بسبب الحرب، كما أنه أكثر إنتاجية منه من أي وقت مضى.

نصت الاتفاقية الجديدة على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل بحرية إلى ذهب بمعدل ثابت،<sup>3</sup> وتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي، أي أن الدولار بات هو المركز والأساس الذي بموجبه تم ربط وتحديد سعر صرف العملات الأخرى، وارتباط العملات بالدولار يجعل سعر الصرف بين أي عملتين معلوما. كما تلتزم الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولارات الورقية إلى ذهب، وبناء على سعر التعادل

<sup>1</sup> Ibid, 3-5.

Kenneth N. Matziorinis, *op-cit*, p 13-14.

<sup>3</sup> سطوة الذهب، مرجع سابق، ص 494.

المعلن بين الدولار والذهب بواقع 35 دولاراً للأونصة، أي أن الدولار الأمريكي يتساوى مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام.

ومن جهة أخرى تلتزم الدول الأخرى على ألا تتحرف أسعار العملات أعلى أو أقل عن سعر صرفها الثابت بالنسبة للدولار  $\pm 1\%$  وعلى هذا الأساس فإن أسعار الصرف الثابتة تقع داخل هذا النطاق المحيط بالسعر الرسمي، وإن كان يسمح لها أن تتقلب في نطاقه.<sup>1</sup>

وفي حال عجز موازين الدول الأعضاء يقوم الصندوق النقدي الدولي بتقديم قروض بالعملات الأجنبية لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها.<sup>2</sup>

لقد تم وضع النظام الجديد لتحقيق هدف رئيسي ظاهرياً في ظل الظروف الدولية السائدة آنذاك وهو جعل أوروبا واليابان تقفان على أقدامهما من جديد، إلا أن الهدف الخفي وراء النظام الجديد هو جعل الدولار الأمريكي قابل للتحويل إلى عملة دولية شبه وحيدة في حال العودة إلى نظام جنوة،<sup>3</sup> وبمجرد أن تحقق ذلك الهدف أصبحت المنشأة الصناعية الأوروبية واليابانية تشكل منافساً للصناعة الأمريكية، كما أنها أصبحت مواقع جذابة للاستثمارات الأمريكية، وكانت النتيجة أن انتهى المطاف بالأمريكيين لإنفاق مبالغ ضخمة متزايدة على الواردات وعلى الاستثمارات في دول أجنبية لدرجة أن مخزونهم الذهبي الضخم انخفض إلى أدنى مستوياته الأصلية الكبيرة، كما ازدادت ديونهم للأجانب لتتجاوز المستويات التي كانت عليها في الأربعينات، فمخزون الولايات المتحدة من الذهب بشكل نقد الذي ظل ثابتاً بحدود 22 بليون دولار خلال الفترة 1950-1958، انخفض بأكثر من ثلاثة بلايين دولار سنة 1958 ونهاية 1960.

بدأت الولايات المتحدة وكأنها عاجزة عن استرجاع التوازن، واستمرت السبائك الذهبية في الانتقال من الملكية الأمريكية في فورت نوكس إلى ملكيات أجنبية.

كانت القوى المالية الكبرى تخشى من عمليات الشراء هذه أن تؤدي إلى رفع قيمة الذهب إلى ما فوق السعر الرسمي البالغ 35 دولاراً للأونصة، مما يؤدي إلى عدم التحكم في الذهب وهو ما يؤدي بدوره إلى تقويض النظام ككل، وفي سنة 1961 انضمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وهولندا وبلجيكا في مسعى مشترك لضم مصادرها في صندوق مشترك بهدف حمل المضاربين على تخفيض أسعارهم.

<sup>1</sup> قوبلت الخطة الجديدة بما فيها من التزامات دولية غير مألوفة بالمعارضة من قبل المتخوفين من النظم الجديدة، وقد حفز هؤلاء موقف كينز على الدفاع بحرارة عن تلك التركيبة الجديدة التي أسهم فيها الكثير: " لقد استخدمت قواي في إقناع مواطني والعالم بأسره بتغيير مبادئهم التقليدية، ألم أكن أنا من كتب عندما كان الكثيرون من المناوئين الحاليين لتوقيع الرموز لا يزالون على عبادة العجل، أن الذهب هو من بقايا البشرية.

<sup>2</sup> بسام الحجار، النظام النقدي الدولي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 28-29.

في سنة 1967 انسحبت فرنسا من صندوق الذهب المشترك داعية إلى زيادة سعر الذهب على لسان رئيسها ديغول، وفي 17 مارس 1968 قامت الدول الأعضاء بحل الصندوق المشترك للذهب.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التحكم في عجزها المالي عن طريق زيادة الرسم الإضافي البالغ 10% على جميع ضرائب ورفع معدل الخصم من 4% إلى 6% بين 1967 ومنتصف 1969 أحدثت نوعاً من التحسن سنة 1970، وفي هذه الظروف قام ديغول ومساعدوه مدعومين بالحماية الفكرية التي وفرها لهم الاقتصادي جاك روبف بالمطالبة برفع سعر الذهب إلى 70 دولاراً، مما يؤدي إلى رفع السعر بالدولار لكل ذهب العالم النقدي، وكانت هذه الخطوة ستؤمّن ربحاً معتبراً للفرنسيين الذين كانوا يمتلكون الحصة الأكبر من الذهب النقدي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، كان ديغول يهدف إلى وضع حد للمكانة الخاصة التي تشغلها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المكانة التي تسمح للأمريكيين بتعويض العجز من صفقاتهم الدولية بكل بساطة بالدفع بالدولار - أي بعملتهم الخاصة- بينما يتعين على الآخرين تسوية مدفوعاتهم بعملة دولة أخرى أو بالذهب.<sup>1</sup>

إلا أن كل الجهود التي بذلها ديغول قد باءت بالفشل وأصبح يتعين على أوروبا أن تتعايش مع هذه الدولارات المتزايدة وكانت حريصة على أن يبقى الدولار ثابتاً لسببين أولهما هو حماية الأرصدة الدولارية التي تملكها، وثانيها هو تجنب تخفيض قيمة الدولار حتى لا يضر الموقع التنافسي لصادراتها في الاقتصاد العالمي، وفي ظل هذه الاضطرابات حاول الصندوق النقدي الدولي أن يفعل شيئاً ويهدئ من حدة العواصف، وتمخضت جهوده في ذلك الوقت عن إنشاء وحدات حقوق السحب الخاصة<sup>2</sup> بهدف سد النقص في الاحتياطيات الرسمية من الذهب والعملات القوية.

تزامن تدفق الدولارات إلى أوروبا مع ظهور ركود تضخمي في الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع، ويعود تدفق الدولار إلى أوروبا إلى سببين، السبب الأول وهو سداد البنوك الأمريكية لقروضها التي حصلت عليها في عام 1970 وإلى ارتفاع أسعار الفائدة في أوروبا وبالذات في ألمانيا الاتحادية في مكافحة التضخم، وبقيت الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي ولم تتدخل في سوق الصرف لدعم قيمة الدولار، وفي شهر أبريل 1971 زاد تدفق الدولار إلى أوروبا بمعدلات لا مثيل لها حيث وصل إلى حوالي بليون دولار في اليوم الواحد إلى ألمانيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> برينشتاين، مرجع سابق، ص 500-510.

<sup>2</sup> حقوق السحب الخاصة أصل احتياطي (نقود افتراضية) أنشأها صندوق النقد الدولي سنة 1969 لخلق نوع جديد من السيولة الإضافية، لمواجهة مشكلة الدولار وإطالة عمره لأطول فترة ممكنة، وتخفيف الضغط عنه، تتمثل هذه السيولة في قيود دفترية (محاسبية) يجربها الصندوق لاستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية تستمد قوتها من مجرد التزام الدول الأعضاء فيها، أو المضاربة عليها في الأسواق النقدية.

<sup>3</sup> رمزي زكي، مرجع سابق، ص 229.

## المطلب الرابع: دور الذهب بعد انهيار النظام النقدي الدولي

جاء إعلان الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة عن حجم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي في الربع الثاني من عام 1971م واحتمالات استمراره، وتخفيض الولايات المتحدة احتياطاتها بمقدار 1,1 بليون دولار في النصف الأول من أوت من هذا العام، جاء كل ذلك ليشعل من المضاربة على الدولار وزيادة خروجه للخارج واشتداد الطلب على الذهب.<sup>1</sup> وقد جاءت القشة الأخيرة خلال أسبوع التاسع من أوت وذلك عندما توجه الممثل الاقتصادي البريطاني شخصيا إلى وزارة الخزانة وطلب ما قيمته 3 بلايين دولار ذهبا.<sup>2</sup>

وحيثما أصبح الأمر لا يمكن احتمالاه أو وقفه اضطر الرئيس نيكسون في خطاب شهير له يوم الأحد 15 أوت وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بشكل مؤقت وتخفيض المساعدات الخارجية وفرض ضريبة على الواردات بـ 10% وإعلان إجراءات تستهدف تثبيت الأجور والأسعار لمدة 3 أشهر للحد من التضخم.

وكان ذلك إعلانا عن نهاية عصر بريتون وودز ونزع الصفة النقدية عن الذهب، وبداية صفحة جديدة في النظام النقدي الدولي والذي سيقوم منذ هذه اللحظة على قاعدة الفوضى.<sup>3</sup> وكانت المحاولة الأخيرة لإنقاذ نظام أسعار الصرف الثابتة<sup>4</sup> بعقد اتفاقية سميتونيان في ديسمبر 1971، إلا أن استمرار الهجمات المضاربية على الدولار أدت إلى انهيار النظام بصفة كلية سنة 1973 والتحول إلى أنظمة الصرف المدارة.<sup>5</sup>

مع بداية 1975 تم البدء باتخاذ خطوات أولية لتحرير النظام المالي بدرجة أكبر من قيود الذهب، فقد قامت وزارة الخزانة الأمريكية في جانفي وجوان من سنة 1975، ثم في سنتي 1978 و1979 بطرح ما مجموعه 6% تقريبا من مخزونات الذهبية معتقدة أن لا الذهب ولا أية سلعة أخرى توفر قاعدة مناسبة للإجراءات المالية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 230.

<sup>2</sup> وفي يوم الجمعة الذي تلي ذلك، وكان الثالث عشر من شهر أوت، أمر الرئيس نيكسون بشكل مفاجئ ستة عشر من كبار واضعي السياسة الاقتصادية في إدارته بمرافقته في طائرة مروحية إلى كامب ديفيد، وللتأكد من عدم تسرب أي شيء حول المداولات عمد الرئيس إلى عزل تلك المجموعة عن أي اتصال بالعالم الخارجي، وتمخضت اجتماعات تلك المجموعة عما أطلق عليه اسم سياسة اقتصادية جديدة، كانت تجمع بين إغلاق كوة الذهب مع تثبيت إلزامي وشامل للأسعار والأجور.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 230.

<sup>4</sup> كانت ردود الفعل الناجمة على هذا القرار في كل مكان في العالم تقريبا، وتنقل لنا هذه الحادثة تلك الصورة عن رد الفعل حيال إلغاء دور الذهب من النظام النقدي الدولي، فعندما أراد قام أحد الأمريكيين وكان يريد شراء رغيف من الخبز من باريس بتقديم ورقة نقدية من فئة الدولار إلى الخباز، قال له الخباز لم تعد لهذه أية قيمة.

<sup>5</sup> Peter M Garber, *The collapse of Bretton Woods fixed exchange rate system*, National Bureau of Economic Research, University Chicago Press, June 1993, p.463.

أدى الازدياد الكبير في الطلب على الذهب كملاذ آمن للثروة وكأداة تحوط من التضخم إلى رفع سعره في سوق لندن من 46 دولار للأونصة عند بداية 1972 إلى 64 دولار عند نهاية السنة نفسها، وخلال سنة 1973 تجاوز مبلغ 100 دولار، أما خلال الفترة ما بين 1974-1977 فقد تراوح سعر الذهب ما بين 130 دولار و180 دولار كما أدت زيادة ثانية فرضتها أوبيك على أسعار النفط ليصبح 30 دولار للبرميل سنة 1978 إلى إثارة نوبة من الجنون أسفرت عن ارتفاع جديد حاد في أسواق الذهب، فقد وصل سعر الذهب إلى 344 دولار للأونصة قبل نهاية السنة ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 500 دولار سنة 1979.

وفي جانفي 1980 قفز سعر الذهب بمقدار 110 دولار للأونصة ليصبح 634 دولار، في الوقت الذي هبطت فيه قيمة الدولار مقابل المارك الألماني إلى مستوى قياسي، وعلى حين غرة أخذت أصوات المصارف المركزية تتصاعد حول استرجاع الذهب لدوره التقليدي في النظام النقدي وهو اتجاه معاكس تماما للسياسات الأخيرة التي تتادي ببيع مخزونات تلك المصارف. عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي سنة 1976 مؤتمرا في جاميكا وتم فيه التعديل الثاني لاتفاقية بريتود وودز واتفقت على ما يلي:

- نزع الصفة النقدية عن الذهب وإلغاء السعر الرسمي للذهب ومعاملته كأبي سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب يتحدد سعرها بناء على العرض والطلب وحظر أي وظيفة له في ترتيبات سعر الصرف.

- التخلص من كمية الذهب التي توجد بحوزة صندوق النقد الدولي، وذلك لكسب رضا الدول النامية للموافقة على هذا التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق، فقد تقرر أن يبيع الصندوق ثلث ما في حوزته من ذهب وإعادة نصف العائد بالسعر الرسمي إلى الدول الأعضاء بنسبة حصة كل منها، وبيع النصف الثاني بسعر السوق ويوزع جزء منه على الدول النامية.

- حرية الدول الأعضاء في اختيار ما تشاء من نظم للصرف بما في ذلك التعويم، كما نصت المادة الرابعة من اتفاقية التعديل على أنها تحظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير عادية في مواجهة الأعضاء الآخرين من خلال التلاعب في سعر الصرف.

- إقرار وحدات السحب الخاصة في الأصول الاحتياطية الأساسية في النظام النقدي الدولي.<sup>1</sup>

يستند أنصار تصفية الوظائف النقدية للذهب (نزع الصفة النقدية) إلى الفكرة التالية: يزعمون أن الذهب كان غير كفاء للقيام بالدور الذي أسند إليه في النظام النقدي الدولي لأنه من غير

<sup>1</sup> رمزي زكي، مرجع سابق، ص 243-244.

المقبول أن يعتمد هذا النظام على معدن يتعرض سعره باستمرار لمتطلبات في أسواق الذهب التي تخضع لتفاعل قوى السوق بما فيها المضاربات، ويستدلون بالتقلبات التي شهدتها أسعار الذهب في السبعينات والثمانينات دون دراسة تاريخية تعكس حقيقة القوة الشرائية للذهب وثباتها كما سيرد ذلك لاحقاً.

ويزعمون أيضاً أنه يمكن أن تشكل هذه التقلبات في أسعار الذهب بالنسبة للنظام النقدي الدولي مصدر تضخم نقدي تارة ومصدر انكماش تارة أخرى لتصبح سبباً للاضطرابات وعدم الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية. وسنرد على كل هذه المزاعم عند دراسة القوة الشرائية للذهب.

في حين يرى أنصار الذهب أن هذه التقلبات الحادة والخيالية في سعر الذهب إنها تعود بالدرجة الأولى إلى سياسات السلطات النقدية وبشكل خاص سلطات الولايات المتحدة الأمريكية في محاولاتها إبعاد الذهب بهدف إفساح المجال أمام الدولار. يعتبر الذهب العدو الأول للبنوك المركزية ويشكل تهديداً حقيقياً لعرشها لأنه يحد من قدرتها على إصدار النقود من لا شيء.<sup>1</sup> يقول رئيس الاحتياطي الفيدرالي سابقاً آلان قرينسبان: "في غياب قاعدة الذهب لا توجد أية وسيلة لحماية الادخار من المصادرة من خلال التضخم... هذا هو السر المنهالك لدعاة دولة الرفاه ضد الذهب، الإنفاق أو التمويل بالعجز هو السبيل لمصادرة الثروة، والذهب يقف في طريق هذه العملية الغادرة، إنه بمثابة الحامي لحقوق الملكية من الضياع، وإذا فهمنا ذلك، سوف لن نجد صعوبة في فهم هذا العداء للذهب". أي أن التخلي عن قاعدة الذهب أو بعض الأجهزة التي تقيد العملية غير المحدودة لخلق النقود سوف يفسح المجال للقائمين على شؤون النقد في عملية التوسع النقدي والتي سينتج عنها في نهاية المطاف تضخم وتآكل القوة الشرائية للعملة، ويحدث انتقال الثروة من طبقة إلى طبقة أخرى.<sup>2</sup>

إن ارتفاع أسعار للذهب كان يمثل رد فعل مصحوب بعدم الثقة في كافة العملات الرئيسية، وعلى هذا الأساس فإن انخفاض معدلات التضخم وحلول الاستقرار في أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الذهب، وهذا ما يمكن القول بأن التقلبات الحادة في أسعار الذهب إنما هي نتيجة وليست سبباً للخلل والاضطرابات في النظام النقدي الدولي برمته.

<sup>1</sup> Nick Barisheff, **The Federal Reserve's Centennial Birthday – The Hundred Years' War Against Gold and Economic Common Sense**, Bullion management group INC, November 2013, p. 03.

<sup>2</sup> Dan Norcini, **Why Central Banks of the West Hate Gold**, accessed 29-12-2014

<http://www.jsmineset.com/2011/03/24/why-central-banks-of-the-west-hate-gold>.

### المبحث الثالث: ثبات القوة الشرائية للذهب

اتخذ الناس الذهب وسيطا للتبادل، ومخزنا للقيم، ومقياسا للأسعار، وبقي الذهب أهم أشكال النقود، عبر التاريخ الطويل للبشرية، وذلك لما تميز به هذا المعدن من ثبات القيمة وحفاظه على القوة الشرائية، بالإضافة إلى عدم تعرضه للتآكل وعدم التأثر بالمؤثرات الجوية ونحوها. سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تطور القوة الشرائية للذهب لأكثر من خمسة قرون متواصلة. حيث يستعرض المطلب الأول القوة الشرائية للذهب قبل 1971، أي قبل نزع الصفة النقدية عنه وتحديده بشكل رسمي عن النظام النقدي الدولي، في حين يتطرق المطلب الثاني إلى القوة الشرائية للذهب بعد 1971، أما المطلب الثالث فيحاول أن يرصد العلاقة بين الذهب وبعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

#### المطلب الأول: القوة الشرائية للذهب قبل 1971

سنقوم في هذا المطلب بدراسة تطور القوة الشرائية للذهب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ سنة 1560 في بريطانيا،<sup>1</sup> ومنذ سنة 1800 في الولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي إلى غاية سنة 1971، فقد استطاع الذهب أن يحافظ على قوته الشرائية لقرون طويلة جدا، ولدراسة مدى ثبات القدرة الشرائية للذهب سنعتمد على أشهر دراسة غطت أكثر من 700 سنة متواصلة من التاريخ النقدي بصفة مستمرة من التاريخ النقدي ويتعلق الأمر بدراسة (Roy W.Jastram)، حيث تعتبر هذه الدراسة البيان الإحصائي الأول لاستخدام الذهب كأداة للتحوط ضد التضخم لقرون عديدة.

ويمكن حساب القوة الشرائية للذهب إحصائيا من خلال قسمة الرقم القياسي لأسعار الذهب سنة بعد سنة على الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات، إذ أن استخدام أسعار الذهب وحدها لا تفي بالغرض.

ولتوضيح معنى القوة الشرائية للذهب نضرب مثلا آخر بالأجر الحقيقي في سوق العمل، فالأجر الحقيقي لساعة من العمل مثلا تمثل ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات مقابل هذه الساعة، كذلك الحال بالنسبة للذهب فالقوة الشرائية له<sup>2</sup> (الثروة التشغيلية) هو مقدار ما تشتريه لنا أونصة واحدة من الذهب من السلع والخدمات.

<sup>1</sup> يعود اختيار (Jastram) لإنجلترا لعدة أسباب، فقد كانت البلد الذي تمتع باستقرار سياسي لمدة طويلة من الزمن بخلاف الدول الأوروبية الأخرى، فهي لم تتعرض للغزو الأجنبي منذ سنة 1066م، كما استمرت العملة الإنجليزية إلى غاية 1971 تتبع النظام العشري، أي كان الجنيه يتكون من 20 شلنا للجنيه و12 بنسا للشلن.

<sup>2</sup> الباحث (Jastram) يستخدم مصطلح الثروة التشغيلية (operational wealth) للتعبير عن القوة الشرائية للذهب.

## 1-1 التجربة الانجليزية:

سوف نستخدم مؤشر أسعار الذهب ومؤشر أسعار السلع الاستهلاكية لسنة 1930 كسنة أساس، أي (100=1930)<sup>1</sup>، كما سيتم تقسيم مراحل القوة الشرائية للذهب إلى عدة مراحل. 1560-1700: ارتفاع أسعار الذهب والسلع على حد سواء مع تراجع نسبي في القوة الشرائية للذهب.

1701-1792: استقرار أسعار الذهب وتقلب أسعار السلع والخدمات.

1793-1821: فترة الحروب النابليونية.

1822-1914: استقرار أسعار الذهب مع تقلب أسعار السلع الأساسية.

1915-1930: تقلب أسعار السلع الأساسية بشكل عشوائي مع تقلب أسعار الذهب في إطار نطاقات ضيقة.

1931-1976: ارتفاع أسعار الذهب بشكل حاد وحدث ثورة في أسعار السلع الأساسية.<sup>2</sup>

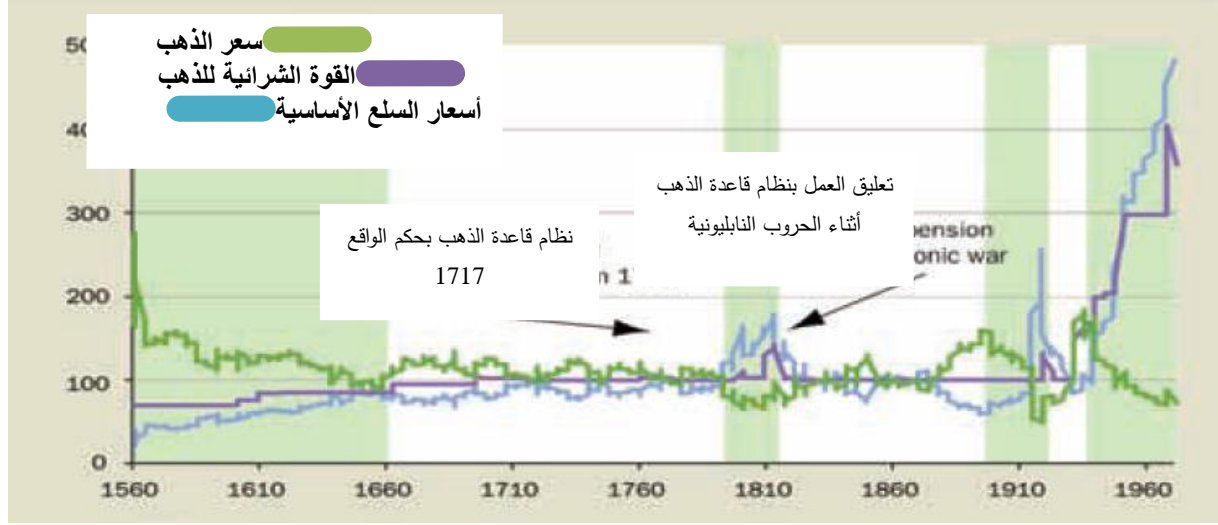
يوضح الشكل أدناه (أسعار الذهب وأسعار السلع الأساسية والقوة الشرائية للذهب في إنجلترا من سنة 1560 إلى غاية 1970)، كيف أن أسعار الذهب وأسعار السلع الأساسية تتغير بشكل متناسق، كما تجدر الإشارة إلى أنه في فترات التضخم إلى غاية سنة 1650، وأثناء الحروب النابليونية، وأثناء الحرب العالمية الأولى، وابتداء من سنة 1950 يلاحظ أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية أسرع من ارتفاع أسعار الذهب، وهو ما ينعكس على انخفاض القوة الشرائية للذهب، ويحدث العكس في فترات الانكماش أي ترتفع القوة الشرائية للذهب، وهو ما قد يبدو غير طبيعي، ويمكن تفسير ذلك بكون الذهب خلال هذه الفترة مرتبط بشكل كبير بالنقد، أي أن الذهب هو النقد المتداول في أكثر الحالات، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى تراجع قيمة النقود.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تم وضع سنة 1930 كسنة أساس (100=1930)، أي أنه في سنة 1650 كان الرقم القياسي 97,6، وهذا يعني أن نفس الكمية من الذهب يمكنها شراء 97,6% سنة 1650 مما يمكن أن تشتريه سنة 1930 (100%).

<sup>2</sup> Roy W Jastram, **The golden constant**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2009, p 73-74.

<sup>3</sup> Jill Leyland, **Jastram's golden constant**, Alchemist issue fifty-six, p17. accessed 10-03-2014  
www.lbma.org.uk/assets/alc56\_golden\_constant.pdf

الشكل رقم (01): تطور أسعار الذهب وأسعار السلع الأساسية والقوة الشرائية للذهب في إنجلترا من سنة 1560 إلى غاية 1970



Source: Jill Leyland, **Jastram's golden constant**, Alchemist issue fifty-six, p17. accessed 10-03-2014 [www.lbma.org.uk/assets/alc56\\_golden\\_constant.pdf](http://www.lbma.org.uk/assets/alc56_golden_constant.pdf)

خلال فترة الدراسة هذه، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه خلال فترات التضخم تتراجع القوة الشرائية للذهب، في حين أنه في فترات الانكماش ترتفع القوة الشرائية للذهب كما توضحه الأرقام التالية:

- فترات التضخم في إنجلترا خلال فترة الدراسة: 1658-1623: -34%، 1776-1752: -81%، 1813-1793: -27%، 1920-1897: -67%، 1975-1933: -25%.
  - فترات الانكماش في إنجلترا خلال فترة الدراسة القوة الشرائية للذهب ترتفع: 1669-1658: +42%، 1851-1813: +70%، 1896-1873: 82%، 1933-1920: +251%.
- قد لا تعطي الأرقام أعلاه صورة واضحة عن تطور القوة الشرائية للذهب، فالذهب كأداة للتحوط ضد التضخم أفضل بكثير مما توضحه الأرقام أعلاه، فعلى سبيل المثال خلال الفترة التضخمية 1976-1933، خسر الذهب 25% من قوته الشرائية، ولكن أسعاره ارتفعت بنسبة 1434%.

إلى وقت مبكر من سنة 1650 كانت أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت لتتساوى مع أسعار الذهب، وانخفضت مرة أخرى إلى أقل من سعر الذهب وبقيت على ذلك إلى غاية 1710، لتعود إلى الارتفاع مجدداً، وتبقى في علاقة ثابتة مع الذهب إلى غاية 1720 عندما انخفضت أسعار السلع الأساسية بحدة كبيرة تحت أسعار الذهب واستمر الحال على ذلك إلى غاية 1740.

استمر التفاوت بين أسعار الذهب والسلع الأساسية بعد 1745م عندما انخفضت أسعار السلع الأساسية، لكن بعد سنة 1765 أعادت الظاهرة نفسها وعادت أسعار السلع للارتفاع إلى مستوى الذهب.

وانخفضت أسعار السلع مرة أخرى بين 1765-1793 تحت مستويات الذهب، لترتفع مجددا سنة 1793 فوق مستويات الذهب وبقيت كذلك إلى غاية انخفاضها مجددا إلى مستوى الذهب سنة 1815.

وبعد فترة الحروب والاضطرابات النابليونية عاد مؤشر الذهب مرة أخرى إلى المستوى الذي كان عليه سنة 1822 وهبط المؤشر العام للأسعار ليلتقيا المؤشران معا سنة 1822. وإلى غاية 1875 كان المؤشر العام للأسعار يتحرك صعودا ونزولا حول مؤشر الذهب. بعد سنة 1875 عندما وصل المؤشران إلى 99 و 99,8 على التوالي بعد التباعد بشكل كبير بينهما إلى غاية سنة 1915 أين ارتفعت الأسعار بشكل لافت للانتباه، حيث تجاوزت مؤشر القوة الشرائية للذهب سنة 1920، بعدها عاد المؤشر إلى الانخفاض حيث التقيا مرة أخرى في سنة الأساس 1930.<sup>1</sup>

## 1-2 التجربة الأمريكية:

سنبدأ دراسة التجربة الأمريكية بداية من سنة 1800، وذلك لحدثة تأسيس هذه الدولة واستقلالها عن انكلترا.

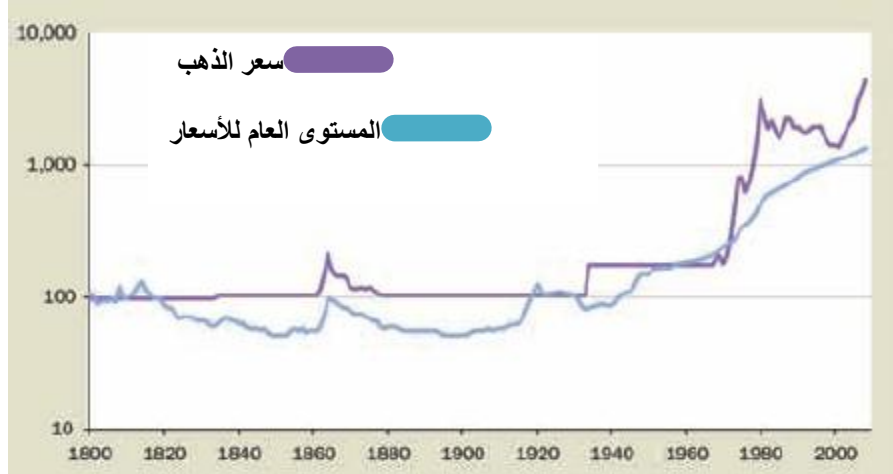
ما يميز دراسة القوة الشرائية للذهب في الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1800 إلى غاية 1933 هو بقاء أسعار الذهب ثابتة وهو ما يعكس إلى حد بعيد ثبات المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد بقي سعر الصرف بين الذهب وأسعار السلع الأخرى ثابتا لمدة 128 سنة تقريبا أي من سنة 1802 إلى غاية 1930.

تعتبر فترة الدولار (Green back) واحدة من أكثر الفترات إثارة للاهتمام بالذهب في التاريخ الأمريكي عندما تم توقيف استبدال الأوراق النقدية إلى ذهب، وتمتد من سنة 1861 إلى غاية 1879، ويوضح الشكل أدناه كيف ارتفعت أسعار الذهب والسلع بشكل لافت جراء إعلان توقيف عملية إبدال الأوراق النقدية بالذهب، فخلال ثلاث سنوات فقط (1862-1864م) ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 117% بمتوسط سنوي قدره 39% (سنة الأساس 1930 = 100)، كما استجابت أسعار الذهب بالارتفاع، ففي سنة 1864 ارتفع إلى 203,3% بنسبة +34% سنويا، إلا أن هذا

<sup>1</sup> Fred Sheehan, **Gold and the flations**, p 3-4, accessed 10-03-2014.  
www.nowandfutures.com/.../GoldAndTheFlations.

الارتفاع لم يكن كافياً للذهب للحفاظ على قوته الشرائية، إذ أنه فقد حوالي 6% منها، تجدر الإشارة إلى أن الذهب استعاد قوته الشرائية وذلك بعد عودة أسعار السلع الأساسية للانخفاض مرة أخرى. الشكل رقم (02): تطور أسعار الذهب والمستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من سنة 1800



Source : Jill Leyland, **Jastram's golden constant**, Alchemist issue fifty-six, p17. accessed 10-03-2014 [www.lbma.org.uk/assets/alc56\\_golden\\_constant.pdf](http://www.lbma.org.uk/assets/alc56_golden_constant.pdf)

وبعد استعادة العمل بنظام المسكوكات الذهبية سنة 1876 استقر سعر الأونصة من الذهب عند 20,67 دولار وبقي محافظاً على هذا السعر إلى غاية 1933، أين أصدرت الحكومة الأمريكية قراراً يقضي بتجريم امتلاك المواطنين الأمريكيين أي عملات ذهبية على الإطلاق، بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف دولار أو سجن لمدة ستة أشهر، وفرض على المواطنين تسليم الذهب الذي بحوزتهم إلى الحكومة الأمريكية مقابل عشرين دولاراً للأونصة، وبعد استيفاء عملية جمع الذهب، أصدرت الحكومة قراراً بخفض قيمة العملة الورقية (الدولار) بقيمة 41% (عام 1934)، وفي نفس الوقت قامت بإلغاء قانون تجريم اقتناء العملات أو السبائك الذهبية، وهذا ما أدى إلى رفع سعر الذهب إلى 35 دولاراً للأونصة.

بعد هذا القرار بدأت أسعار السلع بالارتفاع بشكل بطيء، وهو ما انعكس على ارتفاع القوة الشرائية للذهب بشكل كبير، كما تجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية للذهب قد وصلت إلى أعلى مستوى في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1934 إلى 1940.

بدأ المستوى العام للأسعار في الارتفاع مجدداً باتجاه مستوى أسعار الذهب، وبحلول عام 1947 عادت القوة الشرائية للذهب لما كانت عليه سنة 1930. وسجلت الفترة 1947 إلى غاية 1970 تراجعاً كبيراً في القوة الشرائية للذهب نتيجة الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار، إلا أنه بعد سنة 1970 شهدت القوة الشرائية للذهب ارتفاعاً غير مسبوق، رافقه ارتفاع في مؤشر

المستوى العام للأسعار، ولكن بدرجة أقل من ارتفاع القوة الشرائية للذهب، وهو ما سمح لمالكي الذهب من تحقيق مكاسب رأسمالية.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق ومن دراسة القوة الشرائية للذهب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا يتضح جليا أنهما حققا ما يزيد عن 350 سنة من استقرار في المستوى العام للأسعار، فقد بقي المستوى العام للأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930 عند القيمة التي سجلها سنة 1800، وفي بريطانيا بقي المستوى العام للأسعار عند نفس القيمة بين سنة 1717 (سنة تبني قاعدة الذهب في بريطانيا) وسنة 1930.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: القوة الشرائية للذهب بعد 1971

يُرجع العالم الاقتصادي الشهير لودفينغ فون مايزس في كتابه (نظرية النقد والتسليف) طلب الناس على النقد إلى القوة الشرائية التي يمتلكها أو يحملها، وحسب لودفينغ فإن التجارب السابقة في الماضي للنقود هي المحدد الرئيسي للثقة، ومستقبل الاستقرار النقدي.<sup>3</sup>

تعتبر العقود الأربعة الأخيرة سابقة في التاريخ النقدي والعلاقات النقدية الدولية، خصوصا فيما يتعلق بأسعار الذهب وتطور قوته الشرائية، بعد أكثر من 250 سنة من الثبات النسبي في سوق الذهب وارتباط عملات العالم بالذهب، وقد رأينا أن التغيير في القوة الشرائية للذهب في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كان نتيجة التغيير في المستوى العام للأسعار، فتزيد القوة الشرائية للذهب عندما تنخفض الأسعار وتنخفض القوة الشرائية له عندما ترتفع الأسعار، إلا أن الوضع تغير كلياً بعد سنة 1971، فلم تعد العملات النقدية مرتبطة بالذهب، حيث تم تحرير أسعار الذهب كأى سلعة أخرى وتعويم أسعار الصرف.

سوف يتم تقسيم الفترة الزمنية منذ 1971 إلى غاية اليوم إلى ثلاثة مراحل رئيسية:

- فترة 1970-1980: أو ما يعرف بفترة التضخم المرتفع والمتقلب.
  - 1980-2000: عرفت بتراجع الضغوط التضخمية.
  - 2000- إلى غاية اليوم. والتي عرفت بفترة التضخم المنخفض وعودة الاهتمام بالذهب.
- لقد سائرت أسعار الذهب مختلف أطوار هذه المراحل بدقة كبيرة، فبد الارتفاع الكبير في أسعار الذهب في السبعينات، عرفت تراجعا وانخفاضا في فترة الثمانينات والتسعينات، ثم انتعشت أسعار الذهب مرة أخرى بعد سنة 2001.

<sup>1</sup> Jastram , **op-cit**, p149-154.

<sup>2</sup> Roy W Jastram, **The gold standard**, School of business administration, University of California, Berkeley, DEC 2 1981, p 01.

<sup>3</sup> Gold Report, 11 July 2012, p.29. accessed 15-03-2014  
[www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf](http://www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf)

كما تميزت الفترات الثلاثة بأحداث وخلفيات سياسية مختلفة على الساحة الدولية مما كان له تأثير كبير على أسعار الذهب، فقد شهدت سقوط الفيتنام في أيدي الشيوعيين، وتصاعد التوتر في الشرق الأوسط (أزمة الرهائن الإيرانية، والغزو الروسي لأفغانستان، ثم انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء عصر الثنائية القطبية، وظهور النظام العالمي الجديد بكل أبعاده، وتنامي ظاهرة الليبرالية الديمقراطية).

## 2-1 فترة التضخم المرتفع: 1970-1980

يعتبر الارتفاع الكبير في أسعار الذهب في السبعينات كرد فعل على بقاء الأسعار دون مستوى السوق خلال عقد الستينات، أي أن السعر الحقيقي للذهب كان أكبر من السعر الرسمي، والمقدر بـ 35 دولار للأونصة، بالإضافة إلى تضافر عوامل أخرى فيما بعد ساهمت في رفع الأسعار، في ماي 1972 قام أكبر منتجي للذهب وهما جنوب إفريقيا والاتحاد السوفياتي بتوقيف بيع الذهب، كما أسهمت أنباء العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي عن زيادة المضاربة على الدولار الأمريكي، والإعلان عن تخفيض الدولار برفع سعر الذهب الرسمي إلى 42,22 دولار للأونصة، رغم أن أسعار السوق كانت أكثر من هذا السعر بكثير، وفي مارس 1973 علقت العديد من البنوك المركزية التعامل في سوق النقد الأجنبي، واعتمدت نظام الصرف العائم، وفي أكتوبر 1973 عقب حرب العرب مع اليهود أوقفت الدول العربية تصدير النفط مما نتج عنه الصدمة النفطية الأولى وارتفاع حاد في التضخم، انعكس ذلك على مواصلة أسعار الذهب في الارتفاع.<sup>1</sup> سجل التضخم تراجعاً بين سنتي 1975 و1976 في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي جانفي 1975 تم رفع الحظر عن امتلاك الأمريكيين للذهب، وقامت الولايات المتحدة بإبرام أول عقد لبيع الذهب، وفي أوت من نفس السنة تعهدت مجموعة العشرة (G10) على عدم زيادة مخزونها ومخزون الصندوق النقدي الدولي من الذهب، وبدأ بالبيع بالمزاد في جوان 1976، وقد نتج عن هذه العملية تراجع أسعار الذهب بين نهاية 1974 و1976، إلا أن المخاوف من التضخم بقيت على حالها، وفي النصف الثاني من سنة 1976 عادت أسعار الذهب للارتفاع مرة أخرى، واستمر التضخم في المنحى الصعودي مرة أخرى بين 1977 و1978، وتزايدت المخاوف حول تراجع قيمة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع الذهب مسجلاً رقماً قياسياً في بداية 1978.

في سنة 1979 حدثت الثورة الإيرانية والصدمة النفطية الثانية، وفي أعقاب أزمة الرهائن الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان، مع ظهور التضخم الزاحف هبطت قيمة الدولار إلى مستويات قياسية مع ارتفاع في أسعار النفط، وحدثت العديد من الأزمات السياسية، كل ذلك أدى

<sup>1</sup> Ibid.

إلى ارتفاع كبير ومتقلب في سعر الذهب مسجلا رقما قياسيا، حيث وصل سعر الأونصة من الذهب إلى 850 دولار، وقدّر متوسط سعر الذهب خلال سنة 1980 بـ 614,50 للأونصة، أي بأكثر من 17 مرة عن متوسط سنة 1970.

على الرغم من الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن القوة الشرائية للذهب كانت أكبر بسبع مرات منذ بداية عقد السبعينات. أما بالنسبة لبريطانيا فالأرقام كانت مختلفة إلا أنها عرفت نفس سيناريو الولايات المتحدة الأمريكية فقد تضاعفت أسعار السلع ثلاث مرات، في حين أن القوة الشرائية للذهب تضاعفت بست مرات، فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بـ 261% وارتفعت القوة الشرائية للذهب بـ 387%. على خلاف فترة ما قبل 1971، والتي عرفت تراجع القوة الشرائية للذهب في فترات ارتفاع الأسعار، فقد سجل الذهب ارتفاعا كبيرا في قوته الشرائية مع ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد سنة 1971.

تعتبر سنة 1980 السنة التي سجل فيها الذهب أعلى مستوى له في التاريخ النقدي من حيث القوة الشرائية، وإذا ما قارنها مع أعلى رقم قياسي تم تسجيله قبل هذا التاريخ في فترة الدراسة السابقة (1560-1971)، سنجد أنه أكبر بـ 50% عما تم تسجيله سنة 1562، وأكبر بمرتين ونصف من الرقم القياسي لسنة 1935 بعد إعلان روزفلت تخفيض قيمة الدولار (المقارنة تمت على أساس أسعار الجملة).

## 2-2 فترة 1980-2000: القوة الشرائية للذهب

تبنى الاحتياطي الفيدرالي في أكتوبر 1979 سياسة نقدية انكماشية متشددة، لتخفيض معدل التضخم، وهو ما أدى بالعديد من الحكومات إلى إتباع نفس السياسة كحكومة تاتشر في بريطانيا، حيث تم رفع أسعار الفائدة واعتماد سياسة مالية انكماشية في وقت تعرف فيه بريطانيا ركودا. وقد ساعد الركود وتراجع أسعار النفط على نجاعة السياسة المنتهجة تراجعت معدلات التضخم في كلا البلدين خصوصا في بريطانيا.

عرف عقد الثمانينات عدة أزمات اقتصادية، فقد انفجرت أزمة المديونية في منتصف 1982 عندما أعلنت المكسيك توقفها عن السداد لدائنيها، تلا هذه الفترة إعلان العديد من الدول النامية توقفها عن السداد في ظل سياسة الدولار القوي وارتفاع أسعار الفائدة. كما أدى ارتفاع الدولار إلى مستويات مقلقة في النصف الأول من عقد الثمانينات إلى عقد اتفاق بلانزا سنة 1985، واتفاق الدول الكبرى على التدخل في أسواق الصرف لخفض قيمة الدولار، واتخاذ إجراءات وخطوات أخرى لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي.

انخفض الدولار الأمريكي بعد هذا الاتفاق بسرعة كبيرة، وهذا ما اضطر الدول الكبرى مرة أخرى إلى عقد اتفاق آخر، وهو اتفاق اللوفر سنة 1987، وذلك لوقف تدهور الدولار، كما أن سنة 1987 عرفت انخفاضا حادا في أسواق الأسهم العالمية.

ظلت أسعار الذهب متقلبة في الثمانينات، فقد أدى تراجع أسعار الذهب سنة 1981 إلى تحفيز الطلب عليه لصناعة المجوهرات والمنتجات المصنعة، وتزامن ذلك مع أزمة الديون العالمية مما ساعد في الأخير على انتعاش سوق الذهب سنة 1982. إلا أن أسعار الذهب لم تحافظ على ذلك الزخم، فنتيجة لسياسة الدولار القوي وزيادة إنتاج المناجم، ونجاح سياسة خفض التضخم، بالإضافة إلى قيام المستثمرين ببيع الذهب دفعة واحدة، وهي إحدى السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يعرف بالتلاعب بأسعار الذهب.<sup>1</sup> وهذا ما أدى إلى استمرار انخفاض أسعار الذهب إلى غاية 1985، حيث بدأت قيمة الدولار بالتراجع مع عودة ارتفاع معدلات التضخم سنة 1987، وحدث هبوط حاد في أسواق الأسهم (الاثنين الأسود).

<sup>1</sup> اعترف آلان غرينسبان في 24 جانفي 1998، والذي شغل منصب رئيس بنك الاحتياط الفدرالي ما بين 1987 إلى غاية 2006، أمام لجنة الخدمات المالية والمصرفية أنهم كانوا يتلاعبون بأسعار الذهب، وأن البنوك المركزية تكون مستعدة لتأجير كميات متزايدة من الذهب إذا ما ارتفع ثمنه، وذلك من خلال آلية التأجير لبنوك السبائك (Bullion Bank) بحيث يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سبيل المثال بتأجير كميات من الذهب تتراوح بين 400-500 طن إلى البنوك الاستثمارية مثل جولدمان ساكس، وسي تي بنك، جي بي مورغان تشيس، ومورغان ستانلي وغيرها في كل عام للتجارة بحيث تعمل تلك الكميات على التحرك بشكل مصطنع لقمع أسعار الذهب، وعندما تكون الأسعار مناسبة تقوم هذه البنوك الاستثمارية بإعادة شراء الذهب وإعادته إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي وهكذا. وفي جانفي 2005 صرح وليام وايت عن بنك التسويات الدولية (BIS) أن البنوك المركزية تتواطأ فيما بينها للتأثير على أسعار الذهب وتبادل العملات في الظروف التي يرحح أن تكون مفيدة للجهة التي تسعى لذلك، وهي هنا ليست غير الحكومة والمتواطئين معه. ومن الأساليب المتعددة الأخرى هو دفع بعض الدول لبيع كميات من احتياطياتها من الذهب أو التواطؤ معها على ذلك. وفي هذا الصدد ما زال كثير من الباحثين الاقتصاديين لم يفهموا تلك الخطوة الغربية التي كلفت الحكومة البريطانية كثيرا، عندما قام جوردن براون رئيس وزراء بريطانيا السابق والذي كان يشغل منصب المستشار الاقتصادي لبنك إكس تشيكير بإصدار الأوامر للبنك البريطاني ببيع 400 طن من احتياطي الذهب البريطاني وتحديد موعد البيع سلفا وذلك سنة 1999، وقد أقدم على هذا الفعل عندما كانت أسعار الذهب جد منخفضة، مما نتج عنه هبوط إضافي في أسعار الذهب قدره 10 %، حيث بيع يومها بـ 300 دولار للأونصة.

كما نشر موقع ويكيليكس وثيقة تعود إلى سنة 2009، وهي السنة التي أوقفت البنوك المركزية الأوروبية مبيعاتها من الذهب، ومفاد ما جاء في هذه الوثيقة هو: "تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بقمع أسعار الذهب بشكل دائم، والمقصود من ذلك هو إضعاف دور الذهب في الاحتياطيات الدولية، كما أنها لا تريد رؤية دول أخرى تتحول إلى الذهب بدل الدولار واليورو، لذلك يعتبر قمع أسعار الذهب مفيدا للدول الأمريكية بالإبقاء عليه عملة الاحتياط الدولية، كما أن قيام الصين بالتوجه نحو مراكمة الذهب وزيادة احتياطياتها منه يجعلها نموذجا للدول الأخرى". تجدر الإشارة إلى أن طلب الصين على الذهب قد تضاعف 5 مرات بين سنتي 2008 و2013. أنظر:

SRSrocco, **Chinese Gold Demand...Twice As Much As Official Reported Figures**, accessed 11-11-2014. [http://srsroccoreport.com/chinese-gold-demand-twice-as-much-as-official-western-reported-figures/](http://srsroccoreport.com/chinese-gold-demand-twice-as-much-as-official-western-reported-figures/chinese-gold-demand-twice-as-much-as-official-western-reported-figures/)

قام الباحث والمتخصص في تحليل سوق الذهب ومطور نظام التداول (Dimitri Speck) بتأليف كتاب عن التلاعب بأسعار الذهب، وكيف أن البنوك المركزية (الاحتياطي الفيدرالي خصوصا) تتدخل لقمع أسعار الذهب والحفاظ عليها منخفضة بشكل اصطناعي، عنوان الكتاب باللغة الانجليزية (Secret Gold Policy).

بقي نطاق تقلب أسعار الذهب في إطار ضيق نسبي من أواخر الثمانينات إلى غاية سنة 1996، رغم تسجيل عدة أحداث هامة في العالم، فقد انهارت الشيوعية في وسط أوروبا، وفي سنة 1991 تفكك الاتحاد السوفياتي، وتسجيل أزمة النظام النقدي الأوروبي سنة 1992، التي لم يكن لها تأثير كبير على سعر الذهب بالدولار، وهو ما يعزز فرضية التلاعب بأسعار الذهب.

شهدت نهاية التسعينات تراجعاً آخر في أسعار الذهب، وعرفت هذه الفترة بالعاصفة الكاملة لسيناريو الذهب، فقد انعكست أحداث سوق الذهب مع أوضاع الاقتصاد العالمي على تراجع الأسعار بشكل كبير جداً، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض معدلات التضخم، مع تسجيل نمو معتبر لاقتصادات الدول الغربية بالإضافة إلى ازدهار أسواق الأوراق المالية والدولار كان في أحسن أحواله.

تميزت هذه الفترة بتنامي القلق في سوق الذهب، وذلك نتيجة تزايد مبيعات البنوك المركزية بشكل غير مسبوق، كما أن المناجم وشركات التعدين رفعت من إنتاجها خوفاً من تراجع الأسعار في المستقبل، أي الاستفادة من الأسعار السائدة قبل انخفاض الأسعار، كل هذه العوامل زادت من الأمور تعقيداً في سوق الذهب.

أحد أبرز الأحداث التي عرفت هذه الفترة هي أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، فقد أدت الأزمة إلى إعلان كوريا الجنوبية موجة استغاثة وحملة وطنية لجمع الذهب، وتم تشجيع المواطنين على تحويل مجوهراتهم إلى سبائك و عملات ذهبية لدعم السندات المقومة بالعملة الكورية وهذا ما أدى إلى ارتفاع العرض في سوق الذهب وانعكس ذلك على انخفاض أسعار الذهب.

سجل الذهب أدنى سعر له خلال هذه الفترة في جويلية 1999، وفي سبتمبر تم الاتفاق بين البنوك المركزية الأوروبية للحد من المبيعات السنوية للذهب، مما أدى إلى تحسن في أسعار الذهب نسبياً، لكن عادت الأسعار للانخفاض مرة أخرى في أوائل سنة 2001.

سجل الذهب أدنى سعر له خلال هذه المرحلة في جويلية 1999، وفي سبتمبر من نفس السنة تم عقد الاتفاقية الأولى بين البنوك المركزية الأوروبية للحد من المبيعات السنوية للذهب مما انعكس إيجابياً على الأسعار، إلا أن الأسعار عادت مرة أخرى للانخفاض سنة 2001.

ارتفع المؤشر العام لأسعار الجملة في الولايات المتحدة على مدى 20 عاماً (1980-2000) بنسبة 48%، حيث سجل تراجعاً حاداً مقارنة بالمرحلة السابقة (1970-1980)، أين سجل زيادة بنسبة 143%، بينما انخفضت القوة الشرائية للذهب خلال هذه المرحلة بنسبة 69%، يلاحظ أن القوة الشرائية للذهب تراجعت بشكل رهيب خلال هذه المرحلة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عودة القوة الشرائية للذهب إلى مستوياتها الطبيعية بعد أن ارتفعت إلى مستويات قياسية لم يشهدها التاريخ النقدي من قبل. فإذا قارنا القوة الشرائية للذهب خلال هذه المرحلة في أدنى مستوياتها سوف نجد أنها أكبر من أي وقت مضى منذ سنة 1560.

## 1-2 تطور القوة الشرائية والطلب على الذهب منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم

دخل الذهب مرحلة جديدة بعد سنة 2000، فقد غيرت البنوك المركزية سياستها تجاه الذهب وتحولت إلى مشتريه له بعد أن كانت تتبع سياسة التخلص من احتياطياتها في السابق، كما عرفت دخول الدول الناشئة بقوة إلى سوق الذهب وزيادة طلبها عليه.

### 1-3-2 تطور القوة الشرائية للذهب:

يوضح الشكل أدناه أن القوة الشرائية للذهب قد تضاعفت ثلاث مرات بين سنة 1913 تاريخ إنشاء الاحتياطي الفيدرالي وسنة 2012، وأن الدولار الأمريكي قد فقد حوالي 96 % من قوته الشرائية.

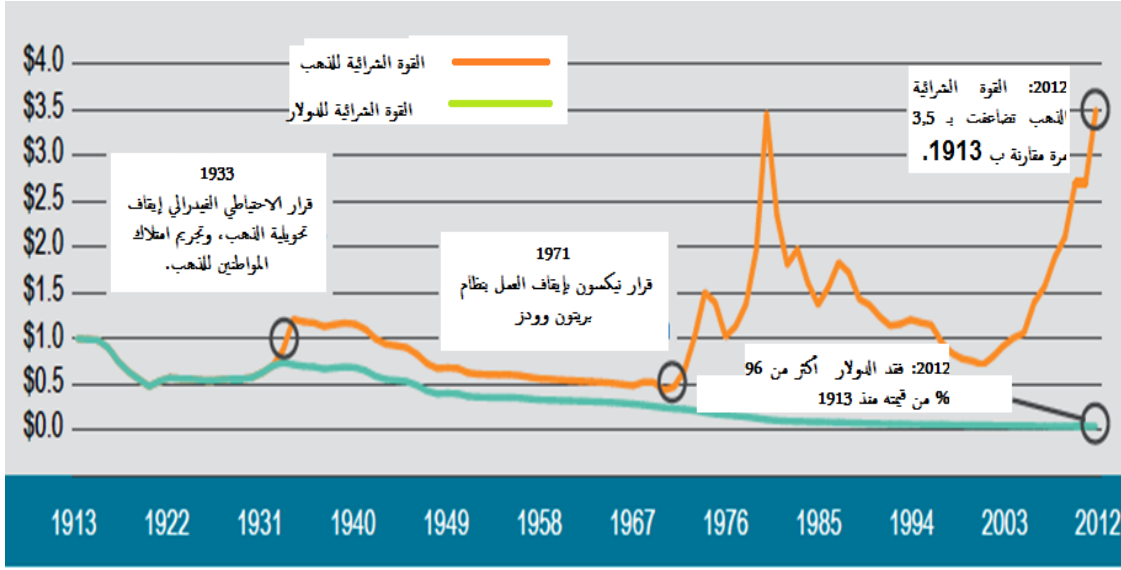
الشكل رقم(03): تطور القوة الشرائية للدولار الأمريكي منذ 1833.



Source: Nick Barisheff, Outlook 2013 - The Irreversible Trends Driving Gold to \$10,000, accessed 14-11-2014 <http://www.gold-prices.biz/home/outlook-2013-the-irreversible-trends-driving-gold-to-10000-b.html>.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الدولار الأمريكي قد بقي محافظا على قوته الشرائية، بين سنة 1833 و 1913، وهو تاريخ تأسيس الاحتياطي الفيدرالي، كما أن هذه المرحلة ارتبطت بسيادة قاعدة الذهب.

الشكل رقم(04): تطور القوة الشرائية للدولار الأمريكي مقابل الذهب



Source: Cohenandsteers.com

شهدت السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين ازدهارا اقتصاديا، وتسجيل نمو اقتصادي مرتفع، وذلك نتيجة ظهور بلدان صاعدة قوية على غرار الصين والهند ودول أخرى، كما بقيت معدلات التضخم في مستويات منخفضة، نتيجة الأداء الجيد للاقتصاد العالمي في النصف الأول من هذه المرحلة توسع الإقراض بشكل كبير جدا مما نتج عنه الأزمة المالية العالمية 2008، كما تميزت هذه المرحلة بالدولار الضعيف وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير. مدعوما بالنمو السريع والمرتعق للاقتصاد الصيني والدول الناشئة الأخرى، وارتفاع الطلب على المواد الأولية والمواد الغذائية، مما أيقض المخاوف القديمة من التضخم، وأصبحت الاختلالات في الاقتصاد العالمي أحد القضايا الأكثر إثارة للجدل فقد ارتفعت معدلات الادخار في منطقة اليورو، وحققت الدول المصدرة للنفط فوائض جد معتبرة، وفي المقابل شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تفاقم عجز ميزان مدفوعاتها بالإضافة إلى بلدان أخرى منها المملكة المتحدة.

عرفت سنة 2000 تراجعاً في الأسواق المالية وأعقب ذلك حدوث تباطؤ اقتصادي حاد في عام 2001، كما شهدت هذه السنة أحداث 11 سبتمبر، وهو الحدث الذي هز العالم وغيرت الوضع السياسي العالمي بين عشية وضحاها. في عام 2002 بدأ الدولار الأمريكي في التدهور والضعف، وفي الوقت نفسه بدأ العرض في أسواق الذهب ينخفض، فالبنوك المركزية الأوروبية قد وقعت اتفاقاً ينص على وقف بيع الذهب، كما أوقفت شركات التعدين مبيعاتها في السوق الآجلة، فقد سادت التوقعات أن أسعار الذهب ستعرف ارتفاعاً، يضاف إلى ذلك ركود الصناعة الاستخراجية (المنجمية)، رغم ارتفاع الأسعار نظراً لضعف الاكتشافات المهمة وما تتطلبه الاكتشافات الجديدة من وقت حتى تدخل في حلقة الإنتاج.

وبدأ المستثمرون يوجهون اهتمامهم نحو الذهب مرة أخرى، نظرا للمخاوف التي بدأت تنتشر على خلفية الأحداث السياسية والاقتصادية التي أشرنا إليها أعلاه وتدهور قيمة العملات الورقية، وما يمكن أن ينجر عنه من ضغوط تضخمية. بالإضافة إلى قيام صناديق الاستثمار في الذهب بتسهيل دخول المستثمرين إليها، وانتعاش سوق المجوهرات حيث ارتفع الطلب من جديد نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية والترويج لصناعة الذهب. في ظل هذه المحفزات المختلفة ارتفعت أسعار الذهب متجاوزة بذلك الرقم القياسي الذي حققته سنة 1980، كما ارتفعت القوة الشرائية للذهب ضعفين في الولايات المتحدة سنة 2007 مقارنة بسنة 2000 في حين ارتفعت في المملكة المتحدة بالثلثين.<sup>1</sup> وقد انعكس ذلك على ارتفاع كبير في الطلب على الذهب بين 2000 و 2011.

### 3-2-2 ارتفاع الطلب العالمي على الذهب:

يوضح الجدول الموالي تطور الطلب على الذهب بين 2000-2011، يلاحظ أن الصين سجلت أكبر زيادة في الطلب على الذهب بـ 518 طن تليها أوروبا بـ 232 طن، والهند بـ 210 طن، أما من حيث النسبة فقد تصدرت ألمانيا القائمة بـ 921% تليها الصين بـ 177%، ثم رابطة الدول المستقلة بـ 163%، كما يلاحظ أيضا أن نسبة الطلب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الذهب كانت ضعيفة جدا مقارنة بالدول الآسيوية والشرق الأوسط.

خلال السنوات الأخيرة 2007-2011 ارتفعت نسبة طلب الدول الناشئة في السوق العالمية للذهب إلى 70%، حيث تمثل الصين والهند حصة الأسد من هذه النسبة (أكثر من النصف)، وتأتي هذه الزيادة لتضافر عدة عوامل منها النظام النقدي الدولي غير المستقر، الخسائر في القوة الشرائية لاحتياطات الصرف المحتفظ بها على شكل عملات ورقية، بالإضافة إلى العوامل الثقافية والدينية.<sup>2</sup>

يعتبر تحسن المستوى المعيشي وزيادة مستوى الرفاهية وارتفاع الميل الحدي للاادخار من العوامل الحاسمة لهذه النقلة النوعية في الطلب على الذهب، فقد ارتفع معدل الادخار في الصين والهند على التوالي من 40% و 22,4% سنة 1990، إلى 49% و 30% في سنة 2010.

<sup>1</sup> Jastram, *op-cit*, p 206- 220.

<sup>2</sup> *Ibid*, p 52.

الجدول رقم(01): تطور الطلب على الذهب بين 2000-2011

التغير بين 2000-		2011		2000		
2011	طن	%	طن	طن	%	
%	طن					
29,1	210,4	27,4	933,4	21,6	723	الهند
177,2	518,6	23,5	811,2	8,8	292,6	الصين
123,2-	129,5-	0,7-	24,4-	3,1	105,1	اليابان
56,4-	258,1-	5,8	199,8	13,7	457,9	الشرق الأوسط
18,7-	33,2-	4,2	144,2	5,3	177,4	تركيا
47,1-	173,6-	5,6	194,9	11,0	368,5	الولايات المتحدة
163,2	232,4	10,8	374,9	4,3	142,4	رابطة الدول المستقلة سابقا
921,2	143,7	4,6	159,3	0,5	15,6	ألمانيا
69,9-	52,4-	0,7	22,6	2,2	75	المملكة المتحدة
68,7-	63,3-	0,8	28,8	2,8	92,1	إيطاليا
55,8-	10,6-	0,2	8,4	0,6	19	فرنسا
24,2-	-260,1	23,7	816,1	32,2	1076,2	دول أخرى
3,2	106,9	100	3450	100	3343,1	المجموع(استثمارات+مجوهرات)

Source: Gold Report 2012, in gold we trust, p 52. accessed 17-11-2014

[www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf](http://www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf)

إن زيادة طلب الدول الناشئة على الذهب إنما يمثل إرادتها في التخلص من أغلال الدولار الأمريكي وهو ما يلاحظ من خلال تنامي الأصوات المنتقدة لهيمنة الدولار الأمريكي (الصين، الهند، روسيا)، وكذلك اليابان التي تنوي رفع حصة عملتها في فوترة التجارة الخارجية. من خلال استعراض التطور التاريخي لأسعار الذهب والقوة الشرائية له، تبين أنه قد بقي محافظا على ثبات قوته الشرائية على المدى الطويل، ولا يعود ذلك إلى أن الذهب يتحرك مع أسعار السلع بل لأن الأسعار السلع تعود إلى الذهب لتحديد قيمتها.

### المطلب الثالث: علاقة أسعار الذهب ببعض المتغيرات الاقتصادية

نظرا لأهمية الذهب في الاقتصاد العالمي، رغم نزح الصفة النقدية عنه، إلا أنه يبقى أحد الأدوات المهمة للاستثمار وحماية القوة الشرائية، وهذا ما ينعكس في العلاقة بين الذهب ومختلف المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

#### 3-1 علاقة أسعار الذهب بالدولار الأمريكي:

بعد التحول إلى نظام الصرف العائم سنة 1971، لوحظ وجود تأثير مهم لقيمة الدولار على أسعار الذهب في المدى القصير، فقد توصلت إلى ذلك عدة دراسات (Capie et Al 2005)، ودراسة للصندوق النقدي الدولي 2008، حيث تم التوصل إلى أن نسبة تأثير الدولار على أسعار الذهب منذ سنة 2002 كانت بين 40 و 50 % حيث أن تغيرا بنسبة 1% في القيمة الفعلية الخارجية للدولار ستؤدي إلى تغير بأكثر من 1 % في سعر الذهب. ويفسر وجود هذه العلاقة بما يلي:

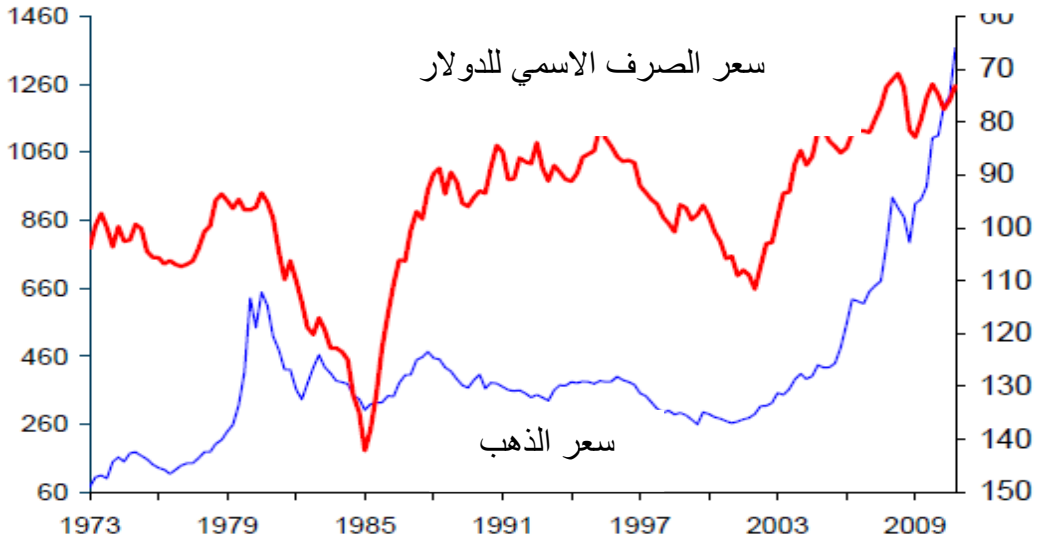
- تراجع قيمة الدولار تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للعملة الأخرى مقابل الدولار، ويحدث العكس عندما ترتفع قيمة الدولار.
- في فترات ضعف الدولار يبحث المستثمرون عن مخزن بديل للقيمة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب، أي يأخذ المستثمرون مخاوفهم بجدية من نتائج الدولار الضعيف الذي يؤدي إلى تدهور في القيمة، وفي فترات الدولار القوي يعتبر الدولار نفسه ملاذا أو مخزنا للقيمة، ويوضح الشكل التالي العلاقة بين سعر الصرف الدولار والذهب خلال الفترة (1973-2009).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Oxford economics, **the impact of inflation and deflation on the case for gold**, July 2011, p 08, accessed 14-11-2014, [http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford\\_Economics\\_Report\\_on\\_Gold\\_GoldCore.pdf](http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford_Economics_Report_on_Gold_GoldCore.pdf)

الشكل رقم (05): العلاقة بين سعر صرف الدولار والذهب خلال الفترة (1973-2009).

سعر الاونصة بالدولار

السنة الأساس 1973 الربع الثالث Q3 = 100



Source: Oxford economics, **the impact of inflation and deflation on the case for gold**, July 2011, p 08, accessed 14-11-2014, [http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford\\_Economics\\_Report\\_on\\_Gold\\_GoldCore.pdf](http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford_Economics_Report_on_Gold_GoldCore.pdf)

2-3 العلاقة بين الذهب والمستوى العام للأسعار:

على الرغم من العديد من الضوابط المؤسسية المختلفة (قاعدة الذهب، ثم نظام بريتون وودز، ثم التعويم الحر)، وتحول الذهب من نقد إلى أداة استثمارية فإن القوة الشرائية للذهب قد بقيت محافظة على نفسها في الأجل الطويل، فعلى سبيل المثال كان سعر الذهب الحقيقي سنة 1830 هو نفسه سنة 2010، وذلك باستخدام الأسعار الحقيقية أي بعد مرور أكثر من قرن ونصف من الزمان.

يبدو أن حفاظ الذهب على قوته الشرائية في المدى الطويل تؤدي إلى إطلاق حكم بأنه وسيلة احتياط مثالية ضد التضخم، إلا أن الواقع يبدو أكثر تعقيدا فأسعار الذهب لا تتحرك بشكل دائم مع المستوى العام للأسعار كما رأينا ذلك في التجربة الأمريكية والانجليزية قبل 1971، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر الذهب في بداية الثمانينات لأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بمعدله في المدى الطويل كما يوضح الشكل التالي، كما أنه في التسعينات انخفض إلى أدنى من معدله في المدى الطويل.

لا يمكن الحكم ببساطة على العلاقة الموجودة بين الذهب والتضخم،<sup>1</sup> نظرا للتغيرات الهيكلية التي حدثت في سوق الذهب، فقد تميزت أسعار الذهب بالثبات لفترات طويلة من القرن 19، وبعد الحرب العالمية الثانية تم ربط الدولار بالذهب في ظل نظام بريتون وودز مما يعني مرة أخرى أن أسعار الذهب لم تكن حرة لتعكس فعليا التفاعل بين العرض والطلب. بعد انهيار نظام بريتون وودز ظهر إلى الوجود ما يمكن تسميته بالسوق الحقيقي للذهب، ومن الجدير بالذكر أن متوسط السعر الحقيقي للذهب منذ سنة 1971 يعتبر الأعلى منذ 150 سنة (أي حوالي 650 دولار في سنة 2010 مقابل 35 دولار عام 1971)، وهو ما يشير إلى حدوث تغيرات هيكلية كبيرة في سوق الذهب خلال 40 سنة الأخيرة.

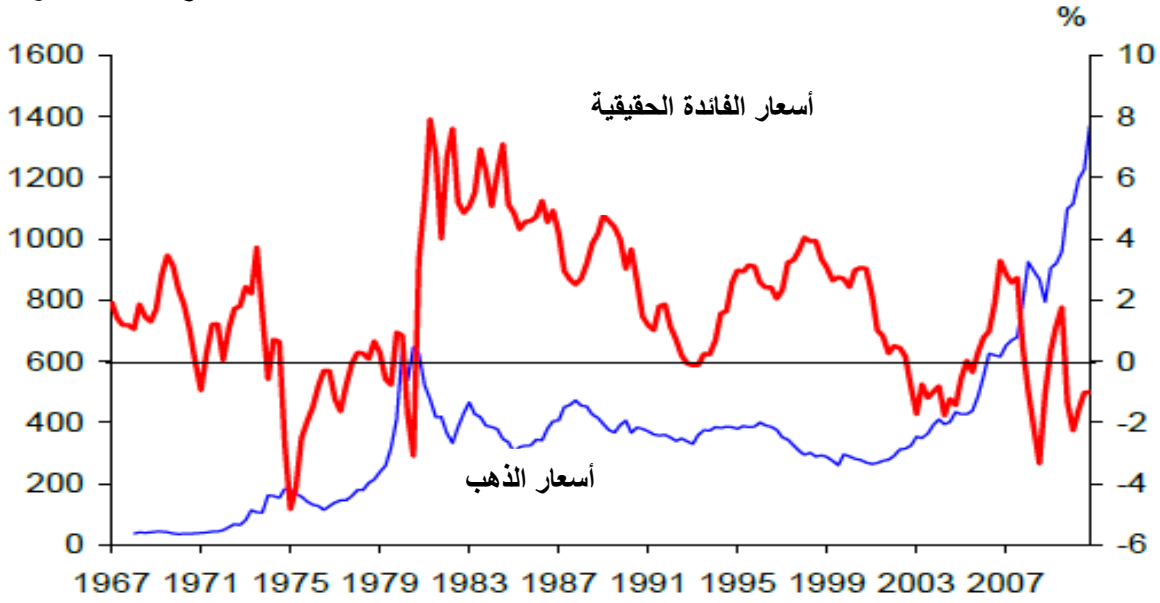
### 3-3 علاقة الذهب بأسعار الفائدة:

يمكن أن تؤثر أسعار الفائدة على أسعار الذهب، وهو ما يرتبط كذلك بمعدل التضخم إلى حد ما، أي ما نطلق عليه سعر الفائدة الحقيقي، وبما أن الذهب ليس له عائد مباشر فإن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ به تزداد عندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية وتتنخفض بانخفاض هذه الأخيرة، ففي الفترات التي تكون فيها أسعار الفائدة الحقيقية سلبية تكون فترات إيجابية للذهب، وما يدعم ذلك فترة السبعينات التي سادت فيها أسعار فائدة سلبية إلى حد ما ولفترة طويلة، أما في الفترات الأخيرة يلاحظ سيادة أسعار فائدة قريبة من الصفر مع معدل تضخم منخفض، أي بالمحصلة سيادة أسعار فائدة سلبية وهو ما يدعم الطلب على الذهب.

<sup>1</sup> يشرح لنا جون توميلسون في كتابه كيف يسبب التضخم تدريجيا الاضطرابات والفوضى في نهاية المطاف، ولكي يقرب لنا هذه الحقيقة أكثر، يضرب لنا المثال التالي: ماذا لو اتفق الناس على استخدام ساعة (بيغ بان) بلندن كمقياس للوقت، ولنتخيل الآن تنقص بثانية كل دقيقة، بكل تأكيد ستكون النتائج كارثية ومدمرة لا محالة، ستختفي الكثير من الأنشطة في وقت قصير جدا، ستختل المواعيد وسيعيد الناس ترتيب أولوياتهم، سيتسارع كل شيء، وحسب تاميلسون فإن النتيجة ستكون نفسها عندما يغيب معيار قاعدة الذهب.

الشكل رقم(06): علاقة سعر الفائدة بأسعار الذهب

سعر الذهب بالأونصة



Source : Oxford economics, **the impact of inflation and deflation on the case for gold**, July 2011, p 08, accessed 14-11-2014, [http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford\\_Economics\\_Report\\_on\\_Gold\\_GoldCore.pdf](http://www.goldcore.com/gold-media/Oxford_Economics_Report_on_Gold_GoldCore.pdf)

على النقيض من ذلك شهدت أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعا كبيرا نتيجة محاولة البنوك المركزية العالمية التنسيق فيما بينها لمواجهة الضغوط التضخمية أو ربما ليس من قبيل الصدفة عند ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية انخفاض أسعار الذهب، بعدما بلغ أعلى مستوياته.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Ibid.

## المبحث الرابع: النظام النقدي الدولي الراهن: الخصائص، مكانم الخلل والتحديات

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وضع نظام يعتمد على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتوفير السيولة الدولية وإنشاء الصندوق النقدي الدولي ليشرف على النظام النقدي الدولي. كانت معظم العملات مربوطة بالدولار القابل إلى التحويل إلى ذهب بسعر 35 دولار للأونصة. وبعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971، دخل النظام النقدي الدولي مرحلة جديدة تميزت بانتشار أنظمة الصرف العائمة بين الاقتصادات المتقدمة سنة 1973، ثم ظهور التعاون النقدي الأوروبي سنة 1979، توج بعدها بإطلاق اليورو سنة 1999، وكانت قبلها بعض محاولات الدول المتقدمة لاستهداف سعر الصرف سنتي 1985 و 1987، كما شهد عقد التسعينيات صعود الدول الناشئة وتزايد أهميتها في الاقتصاد العالمي. يتطرق هذا المبحث إلى خصائص ومكانم الخلل بالإضافة إلى التحديات في النظام النقدي الدولي الراهن.

### المطلب الأول: خصائص ومكانم الخلل في النظام النقدي الدولي الراهن

يتميز النظام النقدي الدولي الراهن بمجموعة من الخصائص برزت بعد انهيار نظام الصرف الثابت، ونتيجة لاستبعاد الذهب وغياب عملة مرجعية تتمتع بالثبات والاستقرار تمخضت عنها العديد من المشاكل أو ما يعرف بمكانم الخلل في النظام النقدي الدولي الراهن.

#### 1-1 الخصائص:

إذا ألقينا نظرة سريعة على واقع الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي خلال العقود القليلة الماضية نجد ظاهرة الأزمات الدائمة بالإضافة إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية أوصلت النظام النقدي الدولي إلى حالة من الفوضى في العلاقات النقدية الدولية، وبالرغم من أن النظام النقدي الدولي الراهن قد تكيف مع الظروف والبيئة الاقتصادية الجديدة إلى أن الإطار المؤسسي للاقتصاد العالمي لم يستطع تجنب الآثار السلبية الدورية التي تسببها الأزمات المالية، وما يصحبها من حركية كبيرة لتدفقات رؤوس الأموال، الهجمات المضاربية على العملات الوطنية، مما نتج عنه تراجع الثقة في الأسواق المالية، بالإضافة إلى كل ذلك عدم كفاية وفعالية المؤسسات المالية الدولية في علاج الأزمات ومنع حدوثها، ومساعدة الدول النامية على تحقيق نمو مرتفع ومستدام، كل هذه المشاكل أدت في النهاية إلى طرح العديد من الأسئلة حول فعالية النظام النقدي الدولي الراهن.

إن الفوضى السائدة اليوم في العلاقات النقدية الدولية قد طرحت عدة تساؤلات للنقاش والبحث، منها أن الصندوق النقدي الدولي أصبح دون وظيفة في البنيان المالي العالمي، والذي لا يمكن أن يسمى إلا باللائحة حيث يسعى كل طرف إلى تجنب العواقب السيئة للتقلبات المتكررة والاختلالات العالمية، وهو ما ولد حالة من عدم الرضا لدى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وبالمحصلة يمكن القول أن النظام النقدي الدولي الراهن يتميز بالخصائص التالية:

- الانتشار الواسع لقابلية تحويل العملات وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة والدول الناشئة، باستثناء الصين.
- وجود تشكيلة كبيرة ومتنوعة من أنظمة الصرف، الجدول رقم (02) يوضح توزيع أنظمة الصرف بحكم الواقع (De facto)، لـ 186 بلدا عضوا في الصندوق النقدي الدولي، بالإضافة إلى ثلاثة أقاليم أخرى، وذلك بتاريخ 30 أبريل 2010، ويوضح الجدول أنه من بين 121 بلدا (64 % من 189 بلدا) يتبع نظام الصرف الثابت، الربط المحكم والربط المرن، و68 بلدا يتبعون نظام الصرف العائم أو المدار أي بنسبة 36 %.
- تقديم السيولة في حالة الطوارئ من خلال تسهيلات الصندوق النقدي الدولي، وكذلك من خلال اتفاقات المبادلات الثنائية والاتفاقيات الإقليمية (مثل اتفاقية شيانغ ماي في شرق آسيا). ومع ذلك تعتبر غير كافية مما أدى إلى تكديس قدر كبير من احتياطات الصرف لتحقيق التأمين الذاتي.
- اختلاف وجهات النظر حول فعالية الرقابة والتعاون النقدي على المستوى الإقليمي (الاتحاد الأوروبي) أو متعددة الأطراف (الصندوق النقدي الدولي، مجموعة العشرين).<sup>1</sup>
- لكل بلد الحرية المطلقة في اختيار نظام الصرف الذي يرغب فيه وهو ما نصت عليه اتفاقية جمايكا 1978، واعترفت رسميا بأسعار الصرف السائدة، بحيث لا تؤدي سياسة صرف بلد ما إلى الإضرار بشركائها التجاريين والاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> Agnès Bénassy-Quéré and Jean Pisani-Ferry, **What international monetary system for a fast-changing world economy?** Prepared for AEEF Conference, Paris, 10-11 January 2011, p 2-3.

**الجدول رقم (02): أنظمة الصرف بحكم الواقع في النظام النقدي الدولي**

عدد البلدان	أنظمة أسعار الصرف
25	الربط المحكم
12	عدم وجود عملة قانونية مستقلة
13	مجالس العملة
96	الربط المرن
44	الربط التعاقدى
24	ترتيبات التثبيت
7	الربط الزاحف
21	ترتيبات مدارة أخرى
121	مجموع الربط المحكم والمرن
68	أنظمة التعويم
38	التعويم المدار
30	التعويم الحر
189	المجموع

– Agnès Bénassy-Quéré and Jean Pisani-Ferry, **What international monetary system for a fast-changing world economy?** Prepared for AEEF Conference, Paris, 10-11 January 2011, p3.

– يتميز النظام النقدي الدولي بتقلب كبير في أسعار الصرف الاسمية والفعلية وأسعار الصرف على المدى القصير والمدى الطويل، تشير الإحصائيات إلى أن أسعار الصرف قد تقلبت بأكثر من خمسة أضعاف خلال فترة أسعار الصرف المرنة مقارنة بفترة نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل اتفاقية بريتون وودز، حيث انتقل متوسط التغير من 2-3 % إلى 20-30 %.

– خلافا للتوقعات السابقة فإن تدخلات البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي لم تتراجع وتخفض مقارنة بنظام الصرف الثابت.

– تميزت فترة ما بعد 1971 بعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في البلدان المتقدمة مقارنة بنظام بريتون وودز، وقد عرف النظام الجديد صدمتين نفطيتين (73-74، 79-80)، أدت إلى ارتفاع التضخم الذي أصبح مُشكلاً من رقمين، وقد سعت الدول المتقدمة الخروج من أزمة التضخم بانتهاج سياسات نقدية صارمة، كما تميزت هذه المرحلة بالنمو الكبير لسوق اليورو دولاً وتحريك حركة رؤوس الأموال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Dominick Salvatore, **The future tri-polar international monetary system**, Journal of Policy Modeling 33, 2011, p 677-678.

## 2-1-2-1 مكان الخلل:

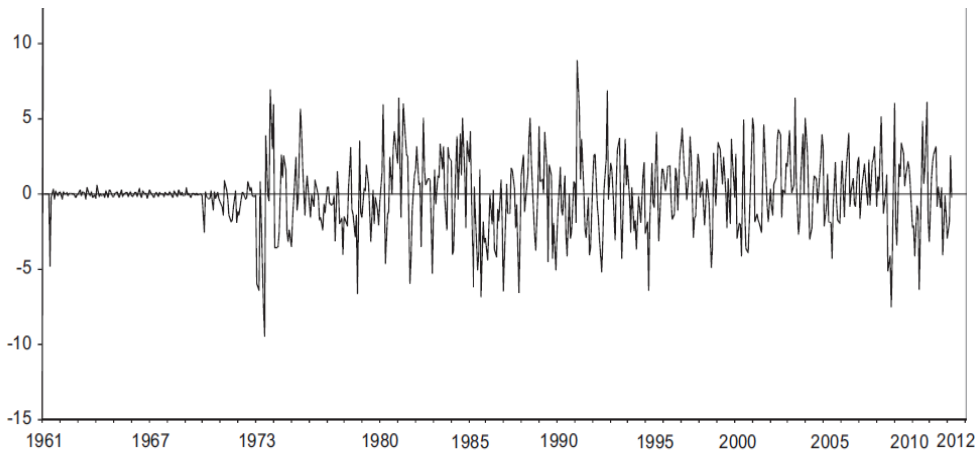
يعاني النظام النقدي والمالي الدولي من عدة مشاكل أو مكان خلل، نتيجة عجز المؤسسات والآليات الحالية المشرفة عليه من مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى طرح مقترحات الإصلاح من مختلف الجهات، ويمكن إجمال مكان الخلل الرئيسية في النظام الراهن في النقاط التالية:

### أ- تقلبات كبيرة في أسعار الصرف للعملة المختلفة في النظام النقدي الدولي:

لا يختلف اثنان أن أسعار الصرف قد عرفت تقلبات كبيرة منذ تبني أسعار الصرف العائمة، كما يوضح الشكل رقم (07) تقلبات سعر صرف المارك الألماني (اليورو منذ 1999) مقابل الدولار الأمريكي، حيث يلاحظ أنه قبل 1971 تاريخ إلغاء العمل بأسعار الصرف الثابتة كانت أسعار الصرف تتمتع بالثبات والاستقرار، وهو ما انعكس إيجاباً على العلاقات النقدية الدولية، وتعرف بالفترة الذهبية للنظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأوضاع تغيرت جذرياً بعد هذا التاريخ حيث أصبحت أسعار الصرف تتقلب بشكل كبير جداً، وأصبحت السمة الغالبة على العلاقات النقدية الدولية، ودخل النظام النقدي الدولي في دوامة الفوضى، وهو ما دفع بالشركات المتعددة الجنسيات والمتعاملين الدوليين إلى البحث عن طرق مختلفة لتغطية مخاطر أسعار الصرف والتحوط ضد التقلبات الكبيرة التي كبدتها خسائر فادحة.

### الشكل رقم (07): تقلبات سعر صرف المارك الألماني (اليورو منذ 1999) مقابل

#### الدولار



**Source :** Dominick Salvatore, *The future tri-polar international monetary system*, Journal of Policy Modeling 33, 2011, p 677.

## ب- الانحرافات (Misalignments) الكبيرة والدائمة لأسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية والعجز الدائم في موازين المدفوعات:

العامل الآخر الأكثر خطورة على التجارة والاستثمارات الدولية هو الانحراف (Misalignment) الكبير والدائم لأسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية، وذلك بسبب ابتعاد أسعار الصرف عن مستوياتها التوازنية التنافسية في المدى الطويل، فارتفاع قيمة العملة أكثر من قيمتها الحقيقية يعتبر ضريبة على الصادرات ودعماً للواردات للدولة المعنية، ويخفض من تنافسيتها ويشوه نمط التخصص والتجارة والمدفوعات، كما أن الانحرافات في أسعار الصرف لا يمكن التحوط منها كمخاطر التقلب، ويمكن أن يسبب مشاكل جمة للاقتصاد الوطني كارتفاع معدل البطالة نتيجة تراجع التنافسية، يمكن القول أن مشكلة الانحرافات لأسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية من أكبر مكامن الخلل التي يعاني منها النظام النقدي الدولي الراهن.

ولعل أشهر مثال على مشكلة الانحرافات، ما حدث للدولار الأمريكي خلال الثمانينات من القرن المنصرم، فقد كان مقوماً بأكثر من 40% عن قيمته الحقيقية مقابل سلة العملات لأكثر عشرة دول صناعية، فقد بلغ سنة 1985 أعلى قيمة له وهو ما نتج عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي مقابل تسجيل فائض معتبر لصالح اليابان وألمانيا. كما نتجت عنه تعالي أصوات المنادين بالحماية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد قدر مجلس المستشارين الاقتصاديين أن حجم الخسائر الناتجة عن العجز في ميزان المدفوعات كانت أكبر بـ 60 إلى 70 مليار دولار، مما لو بقي الدولار عند سعر صرفه سنة 1980، ما نتج عنه فقدان حوالي 2 مليون منصب شغل.<sup>1</sup>

## ج- فشل التنسيق بين السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي:

يتمثل الخلل الآخر في النظام النقدي الدولي في فشل التنسيق بين السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي بين الدول الصناعية الكبرى، وذلك نتيجة اختلاف سياستها المنتهجة في إدارة (الثنائية تضخم- بطالة)، فالتنسيق بين السياسات الاقتصادية في ظل النظام الراهن يعتبر أمراً استثنائياً، وفي إطار جد ضيق، فعلى سبيل المثال وافقت ألمانيا على أن تكون بمثابة قاطرة النمو للاقتصاد العالمي، إلا أن هذه التجربة توقفت فجأة نتيجة تخوف ألمانيا من ارتداد التضخم على اقتصادها، مثال آخر عن محدودية تنسيق السياسات الاقتصادية وهي اتفاقية بلازا<sup>2</sup> في سبتمبر 1985 بحضور خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة

<sup>1</sup> Dominick Salvatore, **Exchange rate misalignments and the present international monetary system**, Journal of Policy Modeling 34 (2012) 594, p 598.

<sup>2</sup> See: Barry Eichengreen, **Globalizing Capital: A History of the international monetary system**, Second Edition, Princeton University press, Princeton, New Jersey, 2008, p. 145.

وفرنسا)، وذلك لإيقاف ارتفاع قيمة الدولار، بعد ما عرف ارتفاعاً فوق قيمته الحقيقية فيما قبل، من أجل تقليل العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتخفيض الفائض التجاري الياباني، كما كانت هناك بعض الإنجازات القليلة لتنسيق السياسات كالذي حدث سنة 1987، ويمكن من تقليل الخسائر الناتجة عن أزمة الأسواق المالية، وما حدث بعد أزمة جنوب شرق آسيا من خلال حصر آثارها وعدم ترك آثارها تمتد لباقي الاقتصاديات الصاعدة.<sup>1</sup>

أصبحت إدارة مشكلات النظام النقدي والمالي العالمي والأزمات المالية الاقتصادية العالمية- سواء تلك التي تنشأ داخل الاقتصادات الناشئة أو داخل الاقتصادات المتقدمة- عملية صعبة بدون تعاون وثيق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الناشئة.

فعلى سبيل المثال شكلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة اختباراً مهماً لقدرة مجموعة العشرين على التنسيق فيما بينها لمواجهة أزمات النظام الاقتصادي والمالي العالمي. فرغم الجهود المهمة التي قامت بها المجموعة على صعيد مواجهة هذه الأزمة إلا أن اجتماعات القمة خلال عامي 2008 2009 كشفت عن الصعوبات التي تواجهها المجموعة في بناء توافق عالمي حول الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة. فقد كشفت هذه الاجتماعات عن عمق الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والدول الأوروبية حول أسباب الأزمة، ومن ثم طريقة مواجهتها، والدروس المستفادة منها لإصلاح النظام المالي العالمي. فعلى الرغم من أن الكثير من التحليلات الأمريكية قد حملت الممارسات المالية والمصرفية للبنوك الأمريكية المسؤولية عن وقوع هذه الأزمة، إلا أن صناع القرار الأمريكي حملوا المسؤولية جانب آخر على السياسات الاقتصادية التي اتبعتها دول الفائض التجاري الآسيوية، وتحديدًا الصين، منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي استهدفت بالأساس تشجيع الإنتاج المحلي و"كبح" الاستهلاك الداخلي.<sup>2</sup>

يرى روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن المشكل الأساسي في عدم التنسيق النقدي الدولي، يكمن في السماح لأسعار الصرف بالتقلب بشكل كبير جداً، ويرى أن ذلك هو السبب في حدوث الأزمة في سبتمبر 2008، فقد كان سعر صرف اليورو 1,64 دولار في شهر جوان ليهوي بعدها إلى 1,23 دولار في شهر أكتوبر، أي ارتفاع قيمة الدولار بنسبة 30 % في وسط أزمة الكساد، فلا يوجد اقتصاد في العالم يستطيع الصمود أمام أزمة هائلة عندما ترتفع قيمة عملته بنسبة 30% في ظرف قصير جداً، حيث لم يشهد الاقتصاد الأمريكي ارتفاعاً حاداً في عملته مثل هذه المرة، ويضرب مندل مثلاً آخر على عدم التنسيق النقدي الدولي بالين الياباني

<sup>1</sup> Dominick Salvatore, *op-cit*, p. 598.

<sup>2</sup> عبدالمنعم سعيد محمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، كراسات استراتيجية، بحث متاح على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=294>، تاريخ الاطلاع: 29-10-2012.

الذي تضاعفت قيمته ثلاث مرات بين سنة 1985 و 1995، مما سبب انهيارا كبيرا للاقتصاد الياباني لمدة عشرين سنة تقريبا وسببت ركودا وتباطؤا كبيرا في معدل النمو، هذا هو ما حدث في الولايات المتحدة و تسبب في إفلاس فاني ماي وفريدي ماك وليمان براذرز.

ويقترح مندل لتنسيق السياسات على صعيد النظام النقدي الدولي، خصوصا بين اليورو والدولار ضرورة العمل المشترك بين الاحتياطي الفيدرالي حيث يقوم بتثبيت الحد الأدنى لسعر اليورو عند سعر وليكن مثلا 1,20 دولار، ويقوم البنك المركزي الأوروبي بتثبيت الدولار عند حد أدنى 1,30 دولار، ويكون بمثابة تنسيق نقدي على المستوى الدولي، ثم العمل على تنسيق السياسة النقدية بينهما وهو ما يجعل منطقة الأطلسي بمثابة منطقة واحدة، أي حوالي 40% من حجم الاقتصاد العالمي وإذا ما أضفنا الصين تتجاوز النسبة 50%، وفي حالة النجاح على ضمان الاستقرار لـ 50% من أسعار الصرف العالمية يمكن عندئذ بناء نظام نقدي دولي جديد بسهولة، وهو ما سيوفر الاستقرار ويعود بمنافع شتى على الاقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

#### د- فقدان القدرة على منع حدوث الأزمات وعدم التعامل معها بشكل مناسب عند حدوثها

لا يستطيع النظام النقدي الراهن أن يحول دون وقوع أزمات مالية، كالتي حدثت في المكسيك بين سنتي 1994-1995، وأزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998، روسيا صيف 1998، البرازيل أوائل 1999 الأرجنتين وتركيا في 2000-2002، بالإضافة إلى أخطر وأعمق أزمة منذ أزمة الكساد العظيم والتي حدثت بين 2008 و 2009، وبالتالي فإن النظام الذي يقع بصفة مستمرة فريسة للأزمات ويتطلب في كل مرة موارد ضخمة لمنع انتشارها إلى بلدان أخرى ليس بالنظام الجيد. يتمثل التحدي الراهن للنظام النقدي الدولي في كيفية تقليل عدد الأزمات وحدثها، وكيف تحل الأزمات في حال حدوثها لذلك تم اقتراح بعض الحلول المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية لتجنب الأزمات أو التقليل من آثارها المدمرة وتحسين آلية عمل النظام النقدي الراهن يمكن إجمالها فيما يلي: العودة إلى قاعدة الذهب، زيادة الشفافية في العلاقات النقدية الدولية، تقوية الأنظمة المالية والنقدية والتحكم في عملية خلق النقود، توفير الموارد المالية الكافية للحيلولة دون انتقال أزمة من بلد ما إلى البلد المعني، إلا أن الإجراءات المتخذة لم تكن ملائمة أو كافية لمنع حدوث الأزمات خصوصا الأزمة المالية العالمية،<sup>2</sup> لأنها لم تنظر إلى الأسباب الحقيقية إلى الأزمة.

<sup>1</sup> Robert Mundell, *International policy coordination and transmission*, Journal of Policy Modeling, 2013, 35 201, p 461-462.

<sup>2</sup> *Ibid*, p 600.

## هـ - تقلبات تدفقات رؤوس الأموال:

أدى التحرير المالي إلى حدوث نتائج عكسية عما كان متوقعا قبل حدوثه، فبدل تحفيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والسماح بامتصاص الصدمات المؤقتة على الدخول، فقد ترافق مع حدوث تقلبات كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال، وذلك بجعل الدول الناشئة في ورطة كبيرة نتيجة نزوح رؤوس الأموال منها وهو ما يتطلب منها موارد ضخمة لإرساء الاستقرار فيها، وذلك إما باللجوء إلى احتياطاتها الرسمية أو طلب المساعدة من الصندوق النقدي الدولي أو شركائها.<sup>1</sup> يرى جوزيف ستيغليتز أن السبب الرئيسي لحدوث الأزمات المتكررة في النظام النقدي الدولي هو حركة رؤوس الأموال الكبيرة وتقلباتها فقد كتب في ربيع سنة 2003 في مجلة هارفارد: "من الواضح للجميع أن شيئا ما على غير ما يرام في النظام المالي العالمي.... لقد أصبحت الأزمات المالية شيئا معتادا وطبيعيا... " مشيرا إلى أن العالم قد عرف خلال 35 سنة الماضية أكثر من 100 أزمة نقدية أو أزمة عملة، ومن الواضح أن الصندوق النقدي الدولي وهو المسؤول عن ضمان استقرار النظام النقد العالمي قد فشل فشلا ذريعا في مهمته بل زاد الأمور تعقيدا وأن التقلبات الكبيرة في حركة رؤوس الأموال هي التي تقف وراء هذه الأزمات الكثيرة.

## المطلب الثاني: التحديات

إن عجز النظام النقدي والمالي الدولي عن مواكبة التطورات السريعة في الاقتصاد العالمي قد أدت إلى ظهور العديد من التحديات، مما يجعل من قضية الإصلاح الجدي والعميق مسألة بالغة الأهمية.

### 3-1 تراجع وضعف الدولار الأمريكي:

مما لا شك فيه أن هيمنة الدولار الأمريكي باعتباره عملة العالم الاحتياطية الأولى قد استفادت منه الولايات المتحدة بعدة طرق، هذا ما قاله بنبرة كئيبة وزير المالية الفرنسي السابق جيسكار ديستان ليصف (الامتياز الخيالي) للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي، فقد كانت أكثر تحكما في سياستها النقدية أكثر من أي بلد آخر، كما استفادت من تمويل منخفض التكلفة مقارنة بالبلدان المتقدمة الأخرى، فلم تكن لديها الحاجة للاحتفاظ باحتياطات صرف أو الخوف من أزمة تمويل خارجية تهدد تنافسيتها، إذ يمكنها الحصول على التمويل بكل بساطة من خلال اللجوء إلى طبع الدولار، لكن بعد الأزمة المالية العالمية بدأ النظر إلى هذه الامتيازات بعين الريبة، فقد نتجت عنها اضطرابات وعدم استقرار اقتصادي عالمي، فقد أصبحت

<sup>1</sup> Agnès Bénassy-Quéré, **Réformer le système monétaire international**, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2011, p. 15.

الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مدين في العالم، وفي المقابل نجد الصين كأكبر دائن في العالم، وهو ما يجعل تمويل الدين الأمريكي أكبر خطر يتهدد الاقتصاد العالمي.

أدى ارتفاع كمية الدولار التي تحتفظ بها المصارف المركزية إلى إضعاف الدولار الأمريكي بداية من 2002، وحامت الشكوك حول قيمة هذه الأرقام الفلكية للدين الأمريكي في إمكانية بقاء الدولار العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، وفي الوقت الراهن مع استمرار الولايات المتحدة في هذه السياسة لا يوجد بديل أو عملة مرجعية تتمتع بالاستقرار النسبي يمكنها أن تلعب دور العملة الاحتياطية، فلا الين الياباني ولا اليورو يمكنه أن يقوم بهذه المهمة حالياً، وحتى قبل انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية كانت تطرح قضية مدى استعداد الأوروبيين لجعل اليورو عملة رئيسية، وتحقيق منطقة اليورو لمعدلات نمو ضعيفة، بينما الين الياباني لا يمكن أن يلعب دور العملة الاحتياطية نظراً لصغر حجم الاقتصاد الياباني لتحمل هذا الدور.<sup>1</sup>

حسب البنك العالمي فإن تنامي أهمية الدول الناشئة خلال العقد القادم، خصوصاً الصين، التي ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم، سيُقَدِّمُ الدولار انفراجه بالريادة في النظام النقدي الدولي في أفق سنة 2025، حيث سيتقاسمها مع اليورو واليوان الصيني.

### 3-2 صعود العملة الصينية (اليوان):

في ظل تراجع وتدهور الدولار الأمريكي، وعدم قدرة الين واليورو واستعدادهما لأداء دور العملة الاحتياطية العالمية، تتجه الأنظار نحو اليوان الصيني، حيث سيكون التحول نحو اليوان بصفة تدريجية نظراً لعدم قابلية تحويله إلا في حدود ضيقة، ويتداول في بلد يفنقد إلى إطار مؤسستي سليم، وهو ما يعتبر من العوائق الرئيسية لتدويله،<sup>2</sup> رغم ذلك تسعى الصين لأن تلعب عملتها دوراً مهماً في النظام النقدي الدولي، لكن الملاحظ هو وجود فجوة بين حجم الاقتصاد الصيني ونفوذ عملتها مما يجعل النظام النقدي الدولي يعيش مرحلة جديدة من التقلب وعدم التأكد، مما يجعل من الذهب أحد الأصول التي ستلعب دوراً مهماً في هذه المرحلة.

بالرغم من أن الصين تساهم بحوالي 12% من التجارة العالمية، إلا أن نسبة اليوان في تسوية المدفوعات الدولية لم تتجاوز 0,24% في سنة 2010، غير أنه من المتوقع أن يلعب اليوان دوراً كبيراً في تسوية المدفوعات الدولية في المستقبل.<sup>3</sup> وخلال الربع الأخير من عام 2012 بلغ حجم

<sup>1</sup> André Astrow, **Gold and the International Monetary System**, A Report by the Chatham House Gold Taskforce, The Royal Institute of International Affairs, 2012, p 11-12.

<sup>2</sup> **Ibid**, p 12.

<sup>3</sup> Ramona Orastean, **Chinese Currency Internationalization-Present and Expectations**, International Economic Conference of Sibiu 2013 Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013, p 684.

التجارة الدولية باليوان ما قيمته 154 مليار دولار أو 14% من تجارة الصين، في حين كانت النسبة 0% قبل ثلاث سنوات.

وضعت الصين في فيفري 2012 خطة من ثلاث مراحل للتدويل<sup>1</sup> الكلي لليوان خلال العشر سنوات القادمة، تبنت الصين في هذا المخطط سياسة حذرة جدا، فهي تريد الإبقاء على المخاطر تحت السيطرة بحيث تسمح لها سياسة الصرف المنتهجة بالحفاظ على النمو المستمر والمرتفع للاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الحفاظ على المستوى المعيشي لسكانها، والإبقاء على الاستقرار السياسي ببقاء الحزب الحاكم في الحكم، بقيادة الحزب الشيوعي تترك جيدا أن فقدان السيطرة على الأوضاع النقدية كان أحد الأسباب الرئيسية لسقوط النظام الوطني السابق سنة 1949.

ومن الأسباب التي تركت القيادة الصينية تتريث في تدويل اليوان، هو عدم معرفة الآثار التي ستجر جراء هذا التدويل، حيث تتوقع السلطات النقدية الصينية أن نمو استخدام اليوان في عمليات الفوترة للتجارة الخارجية سيخفض من التدفقات الداخلة للصرف الأجنبي، لكن تنامي أسواق الأوفشور لليوان سيجعل المؤسسات الصينية المحلية والأفراد أكثر حساسية لسعر الصرف وأسعار الفائدة.

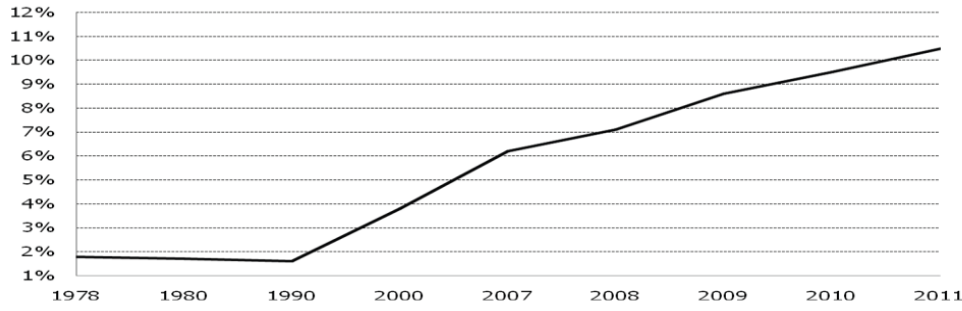
وتنتهج السلطات الصينية سياسة حذرة فيما يتعلق بالذهب، فهناك حرص كبير من الصين على عدم لفت الانتباه على زيادة احتياطاتها الذهبية، مخافة أن يتولد لدى الأفراد والمؤسسات رد فعل غير طبيعي لشراء الذهب وفقدان الثقة في الأوراق النقدية، مما ينعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي لها.<sup>2</sup>

لا شك أن النظام النقدي الدولي الراهن يتجه إلى الابتعاد عن نظام (الهيمنة) الذي يسيطر عليه الدولار الأمريكي، إلى نظام (متعدد الأقطاب)، سيكون فيها الذهب، والدولار، والعملة الصينية واليورو من الركائز الأساسية له. هذا التحول يتوافق مع التطور الطويل الأجل لموازن القوى الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> في خطوة تعكس تزايد أهمية تدويل اليوان أطلق بنك الإمارات دبي الوطني سنة 2012 منتجات مصرفية جديدة بالعملة الصينية، اليوان، تتضمن حسابات جارية وحسابات تحت الطلب وودائع ثابتة تسهل إجراء عمليات التسويات التجارية المرتبطة بعلاقات تجارية مع الشركات الصينية.

<sup>2</sup> World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, January 2013, p22-28.

### الشكل رقم (08): نسبة الناتج المحلي الصيني في الاقتصاد العالمي



Source: People's Bank of China.

### 3-3 تغيير موازين القوة في الاقتصاد العالمي:

لقد تغيرت قواعد اللعبة الاقتصادية حيث لم تعد حصراً بيد الشركاء التقليديين، بل انضم إليهم لاعبون جدد في مقدمتهم الهند والصين، بالإضافة إلى روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، التي تعرف اختصاراً بدول البريكس.

يشهد العالم انتقال موازين القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، وإن كانت ملامحه قد ظهرت قبل فترة من الزمن، إلا أنه بدأ يتسارع بشكل درامي خلال السنوات الأخيرة، ورغم الوعي الغربي المبكر بقوة الصين وآسيا عموماً، فإن هذا الوعي لم يُترجم إلى أي نوع من الاستعداد من جانب الدول الغربية، وهي ترى أنها تفقد تدريجياً نفوذها في قيادة عجلة الاقتصاد العالمي، في ظل اندفاع آسيوي قوي فشلت معه جميع السياسات الحمائية التي تمارسها الدول الغربية حالياً، بعد أن أدركت هذه الدول مؤخراً أن مزيداً من التقدم في مضمار تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وديناميكية اقتصاد السوق، وهي المفاهيم التي سنهها الغرب نفسه وروج لها، يعني مزيداً من الزخم في تبديل موازين الاقتصاد العالمي. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، والضغط التضخمي في الدول الكبرى، وانخفاض قيمة العملة الأمريكية، وارتفاع مستوى عجز الحسابات الجارية في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية مقابل نمو قوي في فوائض الحسابات الجارية في بقية دول العالم، لعبت جميعها دوراً مهماً في معادلة التحول العالمي، وهي معادلة يصعب تغيير أو تبديل مكوناتها في ظل العديد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المعقدة.<sup>1</sup>

يوضح الشكل رقم (09) تطور وتوزيع القوة الاقتصادية في العالم بين 1870 و 2050، يلاحظ أنه خلال غالبية فترة قاعدة الذهب (1879-1913) أن منطقة الإسترليني والمكونة من بريطانيا

<sup>1</sup> أحمد محمد المناوي، تغيير موازين القوى الاقتصادية-العالم يتجه شرقاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح على

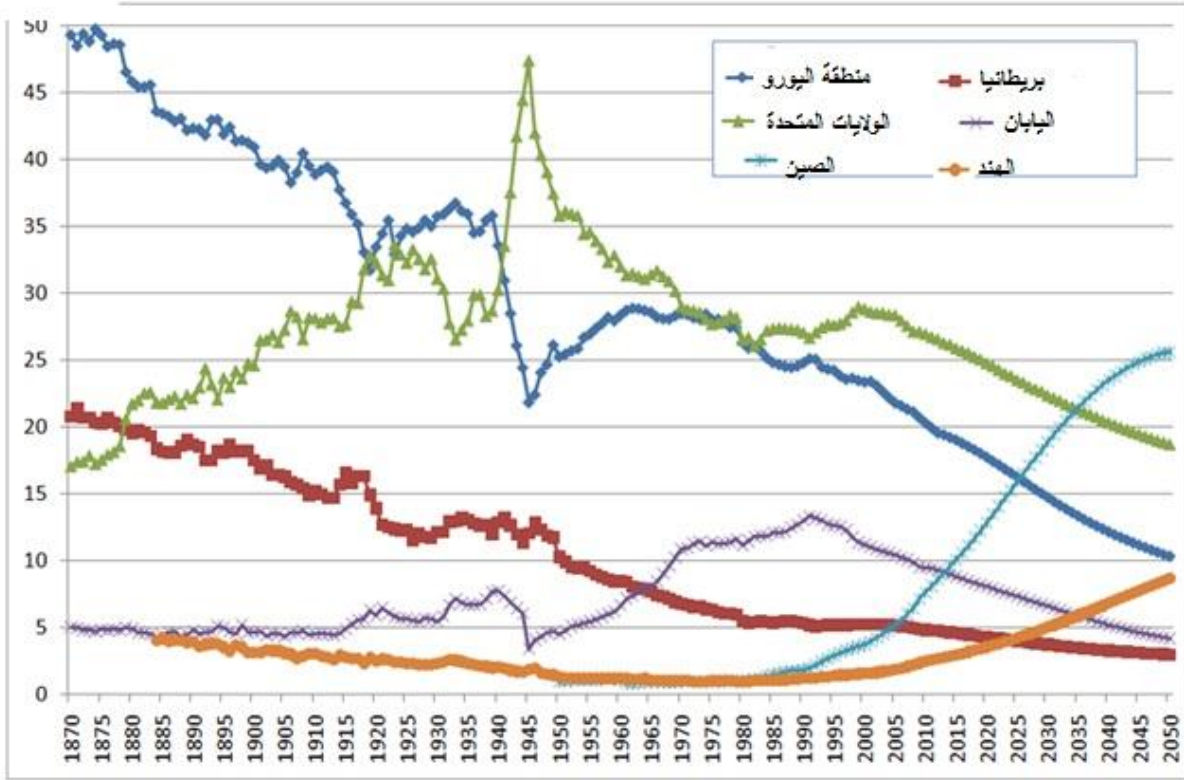
موقع:

[http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?\\_nfpb=true&\\_nfls=false&\\_pageLabel=HomePag](http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=HomePag)

eECSSR&lang=ar، تاريخ الدخول: 2013-10-29.

ومستعمراتها هي المهيمنة تقريبا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، تليها في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية، أما خلال فترة نظام بريتون وودز بين 1945 و1973، كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة من دون منازع، ويوضح الشكل رقم (09) أن الأوضاع ستتغير جذريا في المستقبل بحيث ستتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي مقوم بتبادل القوة الشرائية في حدود سنة 2015، وستتجاوزها الهند أيضا في حدود سنة 2040، وفي غضون سنة 2050 سيكون الاقتصاد الصيني والهندي والاقتصاديين اللذان سيتجاوز ناتجيهما المحلي 15% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وذلك باستخدام أسعار الصرف تعادل القوة الشرائية لسنة 2005. في حين سيكون نصيب الاقتصاد الأمريكي أقل من 10%، وتتنخفض حصة منطقة اليورو إلى أقل من 5% وفي أقصى الحالات وهي توسع منطقة اليورو فلن يتجاوز عتبة 10%.

الشكل رقم (09): موازين القوى الاقتصادية العالمية (1870-2050)



Source : Agnès Bénassy-Quéré and Jean Pisani-Ferry, *op.cit.*, p.16.

### 3-4 التعاون الاقتصادي بين دول البريكس (BRICS)<sup>1</sup> وإنشاء بنك موازي لمؤسسات بريتون

وودز:

يعيش النظام العالمي الحالي مرحلة انتقالية تتميز بالفوضى السياسية والاقتصادية، وتحاول دول البريكس إرساء قواعد نظام عالمي جديد بعيداً من إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا النظام السائد الذي كرس هيمنة القوى الغربية الكبرى التقليدية، وأدى إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وقد شهدت آلية التعاون بين هذه الدول تحسناً مستمراً في الأعوام القليلة الماضية، وتشكلت بشكل أولي هيكلية تعاون في مجالات الأمن السياسي والتنمية الاقتصادية والتعاون العملي، وتطورت هذه الهيكلية حالياً حتى أصبحت منصة مهمة للأسواق الناشئة والدول النامية في إجراء التبادلات والحوار في مجالات الاقتصاد والمالية والتنمية، وبذلك صارت دول البريكس قوة حيوية في صون السلم والاستقرار وتفعيل النمو الاقتصادي وتعزيز نزعة التعددية وتنشيط ديمقراطية العلاقات الدولية.<sup>2</sup>

عقدت دول البريكس القمة الخامسة لها في دوربان جنوب إفريقيا في مارس 2013 التي عززت التعاون والشراكة بين الدول الأعضاء. وخرجت بقرارات مهمة سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي، فقد اتفق قادة الدول الخمس على إقامة بنك تنمية مشترك بهدف تمويل مشاريع كبيرة في البنى التحتية للبريكس وآلية لاحتياطي الطوارئ، حيث ستضع مجموعة بريكس في الاحتياط قسماً من احتياطياتها الهائلة من العملات (4400 مليار دولار، تملك الصين ثلاثة أرباعها) لمساعدة بعضها البعض إذا دعت الحاجة. ويقدر الاحتياطي المشترك على الأرجح بـ240 مليار دولار يسمح لها بتقادي الاستعانة بالصندوق النقدي الدولي. كما أعلنوا عن إقامة مجلس للأعمال ومجلس للمراكز الفكرية، وكشفوا عن خطة عمل ترمي لتعزيز التعاون في 20 مجالاً تقريباً، من بينها التمويل والاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والصحة والزراعة والتبادلات الشعبية

<sup>1</sup> كلمة «بريكس» هي مختصر للحروف الأولى (باللغة الانكليزية) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة (حوالي 40 مليون كلم<sup>2</sup>)، وعدد سكانها يقارب 3 مليارات نسمة أي أكثر من 40% من سكان الأرض وتملك أكثر من خمس الناتج القومي العالمي. ومن المتوقع كما يرى بعض الاقتصاديين، أن تنافس اقتصادات هذه الدول بحلول العام 2050، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً، وذلك حسب دراسات مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح العام 2001. كانت مجموعة «البريكس» سابقاً تسمى بـ«البريك». وبعد انضمام جنوب أفريقيا إلى هذه المجموعة عام 2010، تحول اسمها إلى «البريكس». وفي يونيو عام 2009، عقد قادة دول البريك الأربع أول اجتماعاتهم في روسيا، وتناولوا فيه آلية التعاون بين هذه الدول رسمياً. وعقد قادة دول البريك اجتماعهم الثاني في البرازيل في أبريل عام 2010، وصدر في ختام الاجتماع «بيان مشترك» إيذاناً بالتشكل المبدئي لآلية التعاون بين هذه الدول.

<sup>2</sup> دول البريكس تصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي في العالم، مقال متاح على موقع:

[http://arabic.cntv.cn/program/news\\_ar/20130327/102433.shtml](http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130327/102433.shtml)، تاريخ الدخول: 2013-10-29.

والثقافية. وأعربت الدول عن دعمها لروسيا التي تتأسس حالياً مجموعة العشرين، فيما يتعلق بتعزيز التنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي وضمان تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن للاقتصاد الدولي وتعزيز الوظائف.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين دول البريكس في سنة 2012 مبلغ 300 مليار دولار، وسيترفع هذا الرقم إلى حدود 500 مليار دولار بحلول عام 2015، لذلك سيكون لبنك لتممية لمجموعة البريكس مغزى إيجابياً لدفع مرحلة جديدة من العولمة في ظل البنية العالمية الحالية، وفي حال اعتمد عمل بنك البريكس على عملات غير الدولار، فإن ذلك سيسهم بكيفية إيجابية في إصلاح النظام النقدي الدولي، ما سيمنح فرصة كبيرة لليوان الصيني ليخطو خطوة تاريخية نحو التدويل، الأمر الذي سيشكل تأثيراً عميقاً على الاقتصاد والمال الدولي. بالإضافة إلى ذلك فإن تأسيس بنك البريكس من الممكن أن يدفع نحو إصلاح النظام النقدي الدولي. كما أن طبيعة العملة التي سيختار بنك البريكس اعتمادها كواسطة للإفراض والمساعدات سيكون لها تأثير كبير على النظام النقدي الدولي. وإذا اختار بنك البريكس عملة مغايرة للدولار كوسيط لمعاملته فإن ذلك من دون شك أنه سيحدث تغييراً كبيراً على النظام النقدي الدولي التي يستحوذ عليها الدولار الأمريكي.<sup>1</sup>

#### المبحث الخامس: أهمية ومستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي الراهن

بالرغم من استبعاد الذهب بشكل رسمي من النظام النقدي الدولي، إلا أنه لا يزال يحتل مكانة مهمة في العلاقات النقدية الدولية، حيث لا تزال المصارف المركزية تحتفظ به كاحتياطات، وارتفاع الطلب على الذهب بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة تراجع الثقة بالعملات الورقية، وخصوصاً الدولار الأمريكي وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهمية ومستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي الراهن.

#### المطلب الأول: أهمية الذهب في النظام النقدي العالمي

لعب الذهب عبر العصور المختلفة دوراً محورياً في كل الأنظمة النقدية، إذ كان جزءاً لا يتجزأ من أي نظام نقدي كأداة لقياس مختلف القيم ووسيلة للتبادل، إلا أن الوضع قد اختلف مع انهيار نظام بريتون وودز وسيادة نظام التعويم، ونزع الصفة النقدية عن الذهب، ورغم ذلك يبقى الذهب يحتفظ بخصائص العملة الجيدة، فهو وسيلة للتحوط من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، كما

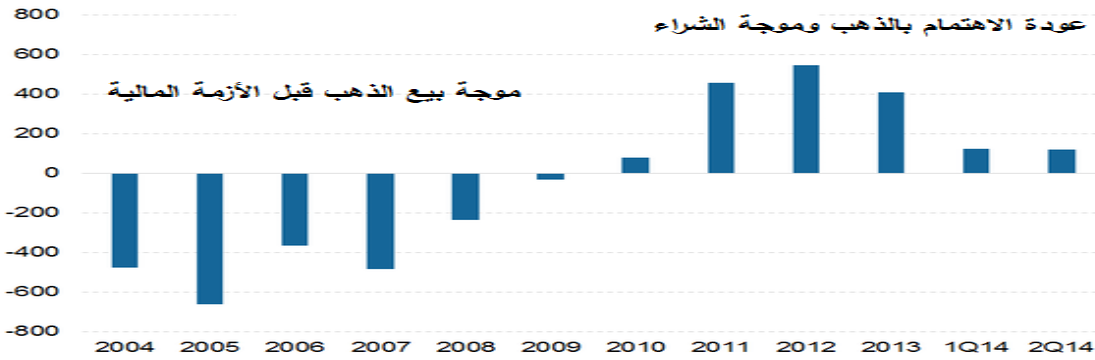
<sup>1</sup> زوه شياولي، أهمية بنك البريكس بالنسبة للوضع المالي الدولي في الوقت الحالي، صحيفة الشعب الصينية، يوم : 28-03-2013، مقال متاح على الموقع : <http://arabic.people.com.cn/31659/8186819.html>، تاريخ الدخول 29-10-2013.

يستخدمه المستثمرون كأداة للاحتفاظ بالثروة خصوصا عندما تنتهج الحكومات سياسات تضخمية، وتعتبره البنوك المركزية جزءا لا يتجزأ من احتياطات صرفها، فهو يساعد على تنويع الاحتياطات وتخزين الثروة وتقادي المخاطر الجيوسياسية، ويتوقع أن يلعب الذهب دورا مهما في المستقبل للحماية من مخاطر النقود الورقية.<sup>1</sup>

شهدت احتياطات الذهب نموا معتبرا، حتى أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد نمت بين الربع الرابع من سنة 2007 والربع الأول من سنة 2012 بنسبة 4,3%، أي بزيادة قدرها، 1286 طنا (متضمنة مشتريات الصين والعربية السعودية)، كما يوضح ذلك الشكل رقم (10)، ويتضح من خلال بيانات مشتريات الذهب للبنوك المركزية أنه خلال سنة 2010 بلغت 100 طن، لتقفز في سنة 2011 إلى 400 طن، تحولت البنوك المركزية بعد عقود من كونها البائع الرئيسي للذهب إلى المشتري الرئيسي له.

أما عن المشترين الرئيسيين للذهب خلال هذه الفترة فهي كما يلي: الصين (454 طن)، روسيا (445 طن)، بالإضافة إلى الهند، العربية السعودية، المكسيك، تركيا، حيث أضافت أكثر من 50 طن لاحتياطياتها.<sup>2</sup>

الشكل رقم(10): تحول البنوك المركزية إلى الذهب (الوحدة: طن)



Source: World Gold Council. World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, London, January 2013, p 38.

يقوم النظام النقدي الدولي الراهن مثل سابقه من الأنظمة على الذهب، حيث تحتفظ البنوك المركزية والخزينة العامة في مختلف دول العالم بالذهب كأصول احتياطية، وإذا كان بإمكان الحكومات والبنوك المركزية تخفيض قيمة النقود الورقية، فإن ذلك غير ممكن مع الذهب الذي

<sup>1</sup> World Gold Council, **Gold Investor: Risk management and capital preservation**, Volume 4, October 2013, p 19.

<sup>2</sup> World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, London, January 2013, p 38.

يحمل قيمة ذاتية، وبدون قاعدة الذهب لا يمكن للجمهور أن يمنع الحكومات من تبني سياسات نقدية ومالية مزعومة للاستقرار الاقتصادي، وذلك إما لتغطية العجز المالي أو خفض قيمة الدين العامة.

تتميز معظم الاستثمارات (الأسهم، والسندات، والذهب والسلع) بأن لديها قيمة ذاتية أو جوهرية، تبرر الاستثمار، فبالنسبة للأسهم والسندات تتبع القيمة الذاتية لها من الدخل السنوي، وبالتالي فإن معرفة سلوك القيمة الذاتية لهذه الأصول تؤدي إلى تبني استراتيجية ناجحة لتخصيص الموارد، اختيار الوقت الجيد والمناسب لاتخاذ القرار، أما بالنسبة للاستثمارات التي لا تدر دخلاً كالذهب والسلع الأخرى، فإن قيمتها الذاتية يمكن قياسها بالنسبة لاحتياجات الصرف النقدية للبنوك المركزية.<sup>1</sup>

أثبتت العديد من الدراسات أن الذهب يلعب دور ملاذ آمن في الحماية من الخسائر في أسواق الأسهم والسندات، فقد توصل (Baur and Lucey 2006) إلى شواهد تثبت ذلك، كما توصلت دراسة (Capie 2005) إلى أن الذهب يعتبر أداة فعالة للتقلبات في أسعار الدولار الأمريكي من خلال تقدير مرونة استجابة الذهب للتغيرات الحادثة في أسواق الصرف الأجنبي، ففي الفترات التي يميل فيها الذهب للارتفاع يتجه الدولار إلى التراجع وتدهور قيمته.<sup>2</sup>

قام كل من (Dirk G. Baur, Thomas K. McDermott) بدراسة بين 1979 و 2009 حول دور الذهب في النظام المالي العالمي، وذلك باختبار فرضية أن الذهب يشكل أصلاً مالياً آمناً يوفر للمستثمرين الحماية من الخسائر التي تحدث في الأسواق المالية، وتوصلوا إلى شواهد قوية تؤيد صحة هذه الفرضية في أغلب الدول المتقدمة، من خلال البيانات اليومية للأسواق المالية خصوصاً عند حدوث صدمات حادة، حيث لوحظ أن هناك عملية شراء هستيرية للذهب بعد حدوث أي صدمة خصوصاً خلال أزمة الرهن العقاري، وخلال أزمة انهيار سوق الأسهم سنة 1987.

يشكل الذهب الملاذ الآمن وأداة تحوط فعالة في أغلب الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية، كما أن الذهب يسلك سلوكاً يسهم في إرساء الاستقرار في النظام المالي العالمي من خلال تقليص الخسائر بعد حدوث صدمات حادة.<sup>3</sup>

وفي دراسة مهمة لـ (Wainwright Economics) توصلت إلى أن الذهب هو أفضل مؤشر للدلالة على التضخم، وأن الذهب هو الأداة الأكثر فعالية ضد صدمات التضخم، كما يعتبر

<sup>1</sup> R. Peter W. Millar, **The relevance and importance of Gold in the World Monetary System**, Orton, Moray, Scotland IV32 7QE, p 01.

<sup>2</sup> Mark Joy, **Gold and the US dollar: Hedge or haven?** Finance Research Letters, 8 120–131, (2011), p. 121.

<sup>3</sup> Dirk G. Baur Thomas K. McDermott, **Is gold a safe haven? International evidence**, Journal of Banking & Finance 34, 2010, p1886–1898.

المؤشر الأكثر دقة حول مستقبل التضخم، وتقدم الدراسة أدلة قوية على أن الذهب أحسن وسيلة للتحوط في حالة وقوع صدمات اقتصادية، لأن الذهب هو أحد الأصول التي ترتفع مع ارتفاع معدلات التضخم، حيث ترتفع بشكل أكبر من معدل التضخم، كما أوضحت دراسة ( Oxford Economics research) حول الذهب أثر التضخم والانكماش على التضخم، وتوصلت إلى أن الذهب وسيلة تحوط جيدة في حالتي التضخم والانكماش، كما أثبتت عدة دراسات أخرى أن الذهب يلعب دوراً فريداً من نوعه في كأداة لتتويج محافظ المستثمرين خصوصاً في أوقات أزمة العملة وأزمة المخاطر النظامية.

وفي دراسة للمجلس العالمي للذهب توصل إلى أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة في أسعار الذهب بـ 0,9% بعد مرور ستة أشهر.<sup>1</sup> فعندما ينمو العرض النقدي العالمي بمعدل أسرع من معدل نمو الاقتصاد العالمي المطلوب يزداد معدل التضخم، وتصبح كمية النقود أكبر من السلع والخدمات والأصول الأخرى، وهذا ما يتسبب في التضخم وانحطاط قيمة النقود الورقية وزيادة الاهتمام بالأصول الحقيقية كالذهب.<sup>2</sup> كما توصل (Juan Carlos Artigas) إلى أن زيادة العرض النقدي بنسبة 1% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والهند يؤدي إلى زيادة سعر الذهب بنسبة 0,9%، 0,5%، 0,7%، و 0,05%، على التوالي.<sup>3</sup>

عودة الاهتمام بالذهب لم تقتصر فقط على زيادة البنوك المركزية لاحتياطياتها الذهبية بعد الأزمة المالية العالمية، بل تعدها إلى درجة طرح العودة إلى الذهب قضية عامة يقرها الشعب، ففي 30 نوفمبر 2014 صوت السويسريون على قانون يجبر البنك الوطني السويسري لزيادة احتياطياتها من الذهب بحيث لا يجب أن تقل عن 20% من إجمالي موجوداته،<sup>4</sup> كما يلتزم البنك الوطني السويسري بالاحتفاظ بذهبه داخل سويسرا، وتعكس هذه المبادرة الاهتمام بالذهب مرة أخرى وإجبار البنوك المركزية على الحد من إصدار النقود الورقية والحفاظ على القوة الشرائية للفرنك السويسري، كما تتم تنامي الوعي لدى الرأي العام وإدراكه لخطورة ما تقوم به المصارف المركزية الغربية، تجدر الإشارة إلى الفرنك السويسري قد فقد أكثر من 90 بالمائة منذ سنة 1914 وإلى غاية 2014، في حين فقد الدولار الأمريكي أكثر من 97% خلال هذه الفترة.

<sup>1</sup> Mark O'Byrne, **Gold is a safe heaven asset**, Gold core, UK, 2014, p 1-11.

<sup>2</sup> World Gold Council, **op-cit**, p20.

<sup>3</sup> Juan Carlos Artigas, **Linking global money supply to gold and to future inflation**, World Gold Council, February 2010, p 08.

<sup>4</sup> Ronan Manly, **Save Our Swiss Gold - Game Changer For Gold?** accessed 17/10/2014, <http://www.gold-eagle.com/article/%E2%80%9Csave-our-swiss-gold-%E2%80%9D-game-changer-gold>.

رغم من أن الدولار الأمريكي لا يزال يحتفظ بحصة الأسد في احتياطات الصرف الدولية إلا أن الحكومات المختلفة تحتاج إلى تنويع احتياطاتها بحيث تشمل احتياطات عالية الجودة وتتمتع بسيولة مرتفعة وفي نفس الوقت خالية من مخاطر الائتمان، وهي السياسة التي تنتهجها العديد من الدول كالصين والهند وروسيا.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مستقبل الذهب في النظام النقدي الدولي:

في ظل تحول القوى الاقتصادية في العالم، وصعود الدول الناشئة بالإضافة إلى التعاون بين دول البيركس، سوف يشهد النظام النقدي الدولي تحولا وذلك بالانتقال من نظام نقدي دولي يهيمن عليه الدولار إلى نظام متعدد العملات، وفي ظل ذلك كله سوف يلعب الذهب دورا محوريا في عمليات التحول التي يشهدها ويعرفها النظام النقدي الدولي.

وقد زاد الاهتمام بالذهب بعد أن أصبح نظام النقود الورقية محل تساؤل ونقاش وقدرته على الاستمرارية، خصوصا بعد توقع معدلات تضخم مرتفعة في اقتصادات الدول المتقدمة، وزيادة تقلبات أسعار الصرف، مما انعكس على ارتفاع السعر الاسمي للذهب بشكل كبير جدا.

أ- الذهب سيلعب دورا مهما في الانتقال إلى نظام نقدي دولي جديد (متعدد الأقطاب بدل القطب الواحد) :

في ظل النظام النقدي الدولي الراهن الذي يهيمن عليه الدولار يبقى دور الذهب محدود نسبيا، في حين أنه في الماضي القريب كانت البنوك المركزية تحتفظ بالذهب باعتباره الاحتياطي النهائي الذي قد تستعمله مباشرة في الدفاع عن عملاتها أو تمويل الواردات، كما لعب الذهب دورا مهما كأداة للتحوط ضد المخاطر الجيوسياسية، والأهم من ذلك استخدامه للتحوط ضد العملات الاحتياطية الأخرى كالดอลลาร์ وقد يستعيد الذهب في المستقبل في ظل عدم اليقين جراء تصاعد قيمة اليوان الصيني على الصعيد الدولي ومن المرجح أن يكون للذهب دور أكبر في عملية الانتقال إلى نظام نقدي دولي متعدد العملات الاحتياطية وهذا ما يجعل دور الذهب في المستقبل أكبر مما هو عليه الآن.

### ب- انتعاش تجارة الذهب بين البنوك المركزية:

سينعكس للدور المهم الذي سيلعبه الذهب في المستقبل على زيادة تداوله وانتعاش سوقه خصوصا بين البنوك المركزية، هذه التطورات من شأنها تقوية دور الذهب وزيادة أهميته، حيث ستزداد عملية شراء وبيع الذهب جنبا إلى جنب، مع الانتشار الواسع لاستخدامه من طرف البنوك

<sup>1</sup> World Gold Council, *op-cit.*, p.20.

المركزية في عمليات الإقراض والاقتراض الرسمية، واستخدامه كضمان في بعض العمليات، كما يتوقع العديد من الخبراء عودة القوى الكبرى في المستقبل إلى استعمال الذهب في العلاقات النقدية الدولية، حيث سيستخدم الذهب كأداة للتسوية بين البنوك المركزية المختلفة، لكن دون أن يتم تثبيت سعره حيث سيخضع لسعر السوق.<sup>1</sup>

### ج- الذهب عملة التحوط الرئيسية:

بينما يتحرك العالم نحو نظام نقدي متعدد العملات بحكم الواقع، يلعب الذهب دورا مهما في هذا النظام وهو ما يجعل العلاقة الخاصة التي تربطه بالدولار تضعف. وسوف تمتد هذه العلاقة السلبية إلى باقي العملات الأخرى مما يجعله أداة تحوط ضد كل العملات الأخرى، وسيحتفظ الذهب بخاصية كونه أصل له قيمة ذاتية غير مرتبطة بغيره، بالإضافة إلى ذلك سيظل أداة التحوط ضد المخاطر الجيوسياسية.<sup>2</sup>

كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من البلدان بدأت تفكر في استخدام سعر الذهب كمؤشر على التضخم، وهو ما سيكون عاملا مساعدا على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.<sup>3</sup>

### د- إعادة ترجيح كفة الذهب في احتياطات البنوك المركزية :

تشهد احتياطات الذهب انتقالا من المصارف المركزية للدول الصناعية إلى المصارف المركزية للدول الناشئة خصوصا الدول الآسيوية منها، فحسب تقارير مجلس الذهب العالمي، فإن البنوك المركزية للدول الناشئة تشتري الذهب من وقت لآخر لكي تضيفه إلى احتياطاتها. فعلى سبيل المثال تضاعفت مشتريات الصين من الذهب بـ 5 مرات بين سنتي 2008 و 2013 على أقل تقدير، في حين تقدرها بعض الجهات بعشر مرات، فقد ارتفع طلب الصين على الذهب من 70 طن في سنة 2008 إلى حوالي 800 طن سنة 2013،<sup>4</sup> وهذا ما يفسر السياسة الجديدة للبنوك المركزية الغربية تجاه الذهب وذلك لوقف تدفق الذهب من الدول الغربية إلى الاقتصادات الناشئة، فقد أعلن المصرف المركزي الأوروبي و 20 من المصارف المركزية الأوروبية في 19 ماي 2014 عن عقد الاتفاقية الرابعة للمصارف المركزية حول الذهب<sup>5</sup> (CBGA)، والتي دخلت حيز التنفيذ

<sup>1</sup> Robert A. Mundell, **The International Monetary System in the 21st Century: Could Gold Make a Comeback**, op-cit, p 13.

<sup>2</sup> World Gold Council, op-cit, p 32-33.

<sup>3</sup> Robert A. Mundell, op-cit, p 14.

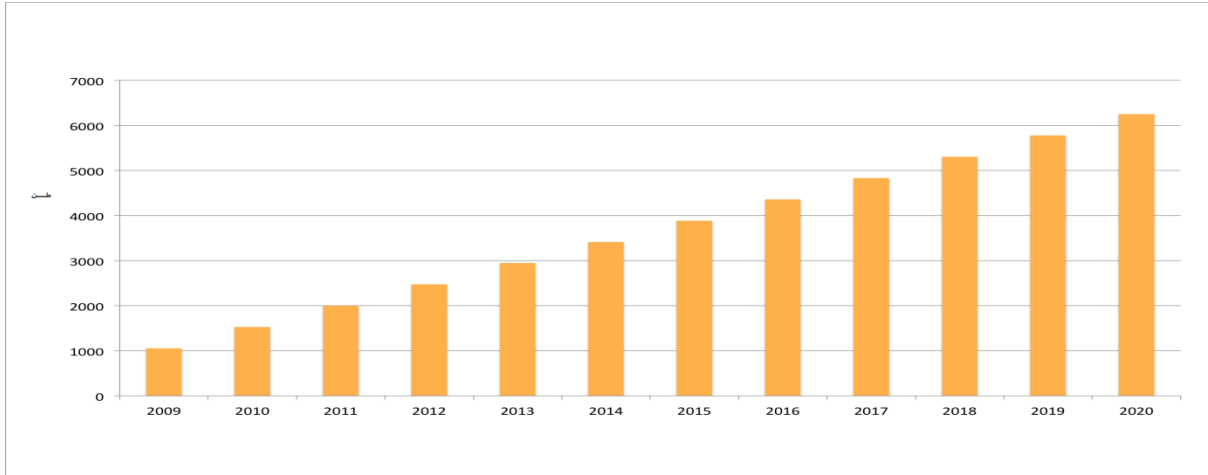
<sup>4</sup> SRSrocco, op-cit.

<sup>5</sup> Central Bank Gold Agreement.

ابتداء من 27 سبتمبر 2014، وتستمر لمدة خمس سنوات، وتنص على عدم وجود أي نية أو مخططات في الوقت الراهن لبيع أي كمية معتبرة من الذهب الذي بحوزة المصارف المركزية. تمتلك المصارف المركزية لحوالي 30500 طن من الذهب حسب إحصائيات 2013، وهو ما يعادل خمس كمية الذهب المستخرجة إلى حد الآن، وتتركز أغلب هذه الاحتياطات في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، كما ألمحت في البيان أن الذهب لا يزال يشكل لديها أحد الاحتياطات الرئيسية لديها.

يوضح الشكل رقم(11) توقعات المجلس العالمي للذهب لنمو احتياطات الذهب للصين، ويلاحظ أنه في سنة 2009 لم يكن يتجاوز 1000 طن ويتوقع أن يصل إلى أكثر من 6000 طن بحلول عام 2020.

الشكل رقم(11): توقعات المجلس العالمي للذهب لنمو احتياطات الذهب للصين



Source: US Gold firm, **Why China's Gold Should Matter To Us**, accessed 09 /10/2014, <http://www.usgoldfirm.com/resources/why-chinas-gold-should-matter-to-you>.

كانت السياسة السابقة للمصارف المركزية تركز على بيع الذهب وذلك للإبقاء على الدولار الأمريكي كقند حقيقي وإبعاد الذهب عن أداء دوره في النظام النقدي الدولي لأن الولايات المتحدة لا تحتل وجود أي منافس للدولار، إلا أن هذه السياسة تغيرت منذ سنة 1999 بعد دخول اليورو كعملة احتياط دولية، نظرا لتخوف الدول الأوروبية من توجه الأفراد نحو الذهب بعد إطلاق اليورو لانعدام الثقة في العملة الجديدة، لذلك اتخذت المصارف المركزية الأوروبية قرارا بوقف بيع الذهب، ومن أجل تحقيق هذه الغاية عقدت في عام 1999 الاتفاقية الأولى للمصارف المركزية حول الذهب (CBGA) وذلك للحد من كمية الذهب المباعة للمصارف المركزية خلال سنة واحدة، وتسري الاتفاقية لمدة خمس سنوات، أعيد تجديد الاتفاقية سنة 2004 و 2009 و 2014.

ومن أجل توضيح نواياهم بخصوص حيازة الذهب وتأكيده أهميته في الاحتياطات الدولية، أرفق الموقعون على الاتفاقية الرابعة البيان التالي:

- يبقى الذهب عنصرا مهما من عناصر الاحتياطات الدولية.  
- سيستمر الموقعون على الاتفاقية على تنسيق المعاملات الخاصة بالذهب وذلك لتجنب اضطرابات السوق.

- أشار الموقعون على الاتفاقية إلى أنهم لا يمتلكون أي خطة لبيع الذهب الذي بحوزتهم.  
- سيتم تجديد هذه الاتفاقية بعد مرور 5 سنوات.<sup>1</sup>

تعكس هذه السياسة عودة اهتمام المصارف المركزية بالذهب كأحد المكونات الرئيسية للاحتياطات الدولية وإدراكها لخطورة انتقال الذهب من الدول الغربية إلى اقتصادات الدول الصاعدة.

تتعرض الاحتياطات السائلة للبنوك المركزية للعديد من المخاطر، أهمها تراجع قيمة العملات الاحتياطية الأساسية في العالم، وبصفة خاصة الدولار، والمخاطر الضخمة التي تحيط بأدوات الدين في أغلبية دول العالم المدينة، وهذا ما يفسر ترجيح كفة الذهب في احتياطات البنوك المركزية.

#### هـ - استخدام الذهب كضمان:

يتوقع أن يلعب الذهب دور مهما كضمان لدعم المعاملات التجارية المختلفة، وقد بدأت بالفعل بعض بيوت المقاصة على استخدامه كضمان، بعد أن كانت في السابق تعتمد فقط على السندات الحكومية والسيولة النقدية، فعلى سبيل المثال بدأت (JPMorgan) بقبول الذهب لتلبية متطلبات الضمان في عمليات الإقراض، حيث تستخدم السبائك الذهبية كوسيلة للضمان عند قيام البنوك بإقراض بعضها البعض، وفي أواخر عام 2010، أصبحت شركة (ICE Clear Europe) وهي من الشركات الرائدة في أوروبا لتصفية حسابات التداول من الشركات الأولى في قبول الذهب كضمان، كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك بدأت تتجه إلى زيادة حصتها من الذهب بعد تزايد الإقبال على المنتجات المالية الآمنة، تجدر الإشارة إلى أن بنك التسويات الدولية (BIS) قد زاد نشاطه في السوق العالمية للذهب حيث ارتفعت احتياطياته وبشكل سريع وغير متوقع سنة 2011، وبالتحديد بعد انفجار أزمة الديون الأوروبية، وذلك لإقراض البنوك المركزية مقابل ضمانات ذهبية، ويشير بنك التسويات الدولية إلى أن هناك إقبال غير مسبوق للبنوك المركزية على سحب الذهب،

<sup>1</sup> Julien Phillips, *The Fourth Central Bank Gold Agreement...Started Sept 27, 2014...What gives?* accessed 09/10/2014, <http://www.gold-eagle.com/article/fourth-central-bank-gold-agreement%E2%80%A6started-sept-27-2014%E2%80%A6what-gives>.

حيث قدرت السحوبات إلى غاية نهاية مارس 2011 بـ 635 طن متري، ويعتبر أكبر رقم يسجل خلال عقد من الزمن.<sup>1</sup> وكمزيد من الاعتراف بأهمية الذهب المتنامية باعتبارها أصولاً سائلة عالية الجودة، وافقت لجنة البرلمان الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية (ECON) على السماح للأطراف المقابلة المركزية على قبول الذهب كضمان.

أصبحت البورصات في جميع أنحاء العالم مثل بورصة شيكاغو التجارية الآن يقبلون الذهب كضمان لبعض المهن. وشركات تصفية حسابات التداول في لندن مثل شركة (Clearnet) التي قالت أنها تخطط أيضاً لبدء قبول الذهب كضمان في وقت لاحق من هذا العام حيث تخضع لموافقة الجهات التنظيمية.

---

<sup>1</sup> André Astrow, *op-cit*, p 15-27.

### خاتمة الفصل الثالث:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الذهب قد احتل مكانة هامة ومحورية عبر العصور كافة، فقد ظهرت أهميته واستعماله كنفد قبل أكثر من 5000 سنة، ونظرا لما يتمتع به الذهب من صفات كثيرة جعلته يحتل مكانة هامة عند الشعوب والحضارات القديمة والحديثة على حد سواء، فقد استخدمت كل الحضارات القديمة المتعاقبة على مر التاريخ الذهب كنفود واحتل أهمية بالغة عندها، كما لعب الذهب دورا مهما في العصور الوسطى في الربط بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي، فقد كان أحد القوى الرئيسية التي أدت إلى ربط المنطقتين ببعضهما البعض.

احتل الدينار الذهبي الإسلامي دورا محوريا في العلاقات النقدية الدولية وغدا العملة الذهبية الوحيدة المهيمنة في العالم الإسلامي، من حدود الصين شرقا إلى الأندلس غربا، وبقي الدينار الذهبي نقدا دوليا رئيسيا على امتداد خمسة قرون من تاريخ العصور الوسطى، مما دفع بحكام الغرب إلى سك عملاتهم الذهبية على طراز الدينار الذهبي الإسلامي. وفي بداية العصور الحديثة ظهر المذهب المركنتيلي في أوروبا، حيث أولى أنصار هذا المذهب أهمية كبيرة للذهب والفضة واعتبروهما عماد الثروة، وأن النقود هي مستودع للقيمة وليست وسيلة تبادل فقط، وكنتيجة لانتشار أفكار هذا المذهب وتبنيه من طرف عدة دول أوروبية تمت أكبر سرقة في تاريخ البشرية حيث نُهبَت ونقلت كميات ضخمة من الذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها في آسيا وإفريقيا وأمريكا نحو أوروبا الإمبريالية، وهي الكميات التي سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية، وبداية من سنة 1870 وإلى غاية سنة 1914 قيام قاعدة الذهب، حيث كانت فيه الوحدة النقدية من الذهب، تميز هذا النظام بتحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي، ويطلق عليها بعض الاقتصاديين بالفترة الذهبية للاقتصاد العالمي، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى عجل بسقوط قاعدة الذهب نظرا للتكاليف الضخمة التي تطلبتها الحرب العالمية الأولى وعدم قدرة الدول المتحاربة على توفير هذه الأموال في ظل قاعدة الذهب، وبعد انتهاء الحرب، حاولت بريطانيا العودة مجددا إلى قاعدة الذهب وذلك بعقدها لمؤتمر جنوة سنة 1922، حيث اتفقت الدول المجتمعة على العودة إلى قاعدة الذهب في ثوبها الجديد، وقد تم الاتفاق على أن البنوك المركزية يجب أن تحتفظ بـ 30 إلى 40 بالمائة ذهبيا وعملات قابلة للتحويل إلى ذهب، في حين تحتفظ أمريكا وبريطانيا بالذهب على شكل احتياطات، وتبنت فرنسا وبريطانيا نظام قاعدة السبائك الذهبية، إذ يمكن لحاملي الأوراق النقدية إلى سبائك ذهبية وذلك للمبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه في بريطانيا، و22500 فرنك فرنسي، كما عرف العالم قاعدة الصرف بالذهب حيث تكون وحدة النقد غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشرا بالذهب فتصبح وحدة النقد مرتبطة بالذهب ارتباطا غير مباشر. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية

عُقد مؤتمر بريتون وودز لبحث مستقبل العلاقات النقدية والمالية الدولية، وقد نصت الاتفاقية على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون الدولة الوحيدة التي تمتلك عملة قابلة للتحويل إلى ذهب بمعدل ثابت، في حين تختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الأمريكي، وهو ما يعني تجسيد هيمنة الدولار والولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي، إلا أن سياسات الولايات المتحدة قد حالت دون تمكنها من الاحتفاظ على قابلية تحويل الدولار، مما دفع العديد من الدول وعلى رأسها الرئيس الفرنسي ديغول مدعوما بالحماية الفكرية التي وفرها له جاك روبف بالمطالبة برفع سعر الذهب إلى 70 دولار وضرورة احترام الولايات المتحدة لالتزاماتها الدولية، إلى أن انتهى الأمر بإعلان نيكسون في 15 أوت 1971 إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فكان هذا القرار إيذانا بانتهاء نظام بريتون وودز ونزع الصفة النقدية عن الذهب. أدى إلغاء دور الذهب النقدي إلى دخول النظام النقدي الدولي في فوضى نقدية، جعلت هذا النظام يتميز بمجموعة من الخصائص، كالانتشار الواسع لقابلية تحويلية العملات وحرية انتقال رؤوس الأموال، ووجود تشكيلة واسعة وكبيرة لأنظمة الصرف، وغيرها من الخصائص، كما ظهرت العديد من مكامن الخلل في النظام المالي العالمي نتيجة استبعاد الذهب، ويمكن إجمال هذه التحديات في التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف والانحرافات الكبيرة والدائمة لأسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية، وظاهرة العجز الدائم في موازين المدفوعات، بالإضافة إلى فقدان القدرة على منع حدوث الأزمات، أما عن التحديات التي تواجه النظام الراهن فتتمثل في تراجع وضعف الدولار الأمريكي وصعود العملة الصينية وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي بين الدول البريكس.

في ظل هذه الظروف برز الاهتمام بالذهب مجدداً، مما يوحي بأن الذهب سيكون طرفاً مهماً في النظام المالي العالمي مستقبلاً كما توقع ذلك العديد من الخبراء، حيث بدأت البنوك المركزية في التوجه نحو زيادة احتياطياتها الذهبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بعد أن كانت في السابق تقوم ببيع احتياطياتها، كما توصلنا أيضاً إلى أن الذهب يلعب دور الملاذ الآمن في الحماية من الخسائر في أسواق الأسهم والسندات، وأن الذهب هو الأداة الأكثر فعالية ضد الموجات التضخمية، كما يعتبر المؤشر الأكثر دقة حول مستقبل التضخم، كما سيلعب الذهب دوراً مهماً في الانتقال إلى نظام نقدي دولي جديد متعدد الأقطاب، وهذا ما يلاحظ فعليا من خلال انتعاش تجارة الذهب بين البنوك المركزية واستخدام الذهب كعملة تحوط رئيسية وإعادة ترجيح كفة الذهب في احتياطيات البنوك المركزية واستخدامه كضمان لدعم المعاملات التجارية المختلفة.

توصلنا من خلال استعراض التطور التاريخي لأسعار الذهب والقوة الشرائية له لأزيد من خمسة قرون إلى أنه قد بقي محافظا على ثبات قوته الشرائية على المدى الطويل، مما ساهم في إرساء الاستقرار النقدي في العلاقات النقدية الدولية وقلة الأزمات المالية، ويعود ذلك إلى بقاء عرض النقود العالمي ثابتا في ظل قاعدة الذهب طالما بقيت كمية الذهب في التداول ثابتة والمصدر الوحيد للتوسع النقدي يكون بإحدى طريقتين إما بسك نقود ذهبية جديدة أو حصول اكتشافات جديدة للذهب، وتجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية للذهب قد تضاعفت ثلاث مرات منذ اعتماد النقود الورقية الإلزامية سنة 1914، ولا يعود ذلك إلى أن الذهب يتحرك مع أسعار السلع بل لأن الأسعار السلع تعود إلى الذهب لتحديد قيمتها.

# الفصل الرابع

التعاون الاقتصادي والنقدي  
بين الدول الإسلامية

## الفصل الرابع: التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية

إن عصر التكتلات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم يفرض على دول العالم الإسلامي التعاون الاقتصادي والنقدي والسعي نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يعد ضرورة حتمية، في عصر العولمة التي لا تعترف بالشعوب والدول الضعيفة. بالرغم من هذه التحديات الخطيرة يبقى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية هدفاً بعيد المنال في ظل الظروف الراهنة، وذلك لغياب الإرادة السياسية الحقيقية وتغليب المصالح القومية على المصلحة العامة للشعوب الإسلامية، وهذا ما يجعل قضية التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية من أهم الأولويات المنشودة التي يجب أن تعمل عليها البلدان الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي على حد سواء، لما لها من أهمية في التغلب على التحديات التنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها العديد من البلدان الإسلامية. ويمكن للدول الإسلامية أن تصبح كياناتاً اقتصادية معتبرا يستطيع فرض نفسه في الاقتصاد العالمي، إذا ما عرفت كيف تستغل إمكانياتها الكبيرة. أما إذا بقيت على هذه الحالة، فستبقى محل أطماع الآخرين ويستمر التآمر عليها واستنزاف خيراتها.

يسلط هذا الفصل الضوء على التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية، وذلك بالتركيز على مقومات ومعوقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية، في حين يسلط المبحث الثالث الضوء على التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

### المبحث الأول: مقومات ومعوقات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يتميز العالم الإسلامي بامتداد واتصال الأراضي وهي من سمات القوة الاستراتيجية، كما يمتلك العديد من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنه من تكوين هيكل إنتاجية ضخمة وسوقاً واسعة، إلا أنه يواجه مشاكل وعوائق عديدة تحول دون تحقيق هذا الهدف، لذلك سوف يتطرق هذا المبحث إلى نظرية التكامل الاقتصادي في المطلب الأول، ويستعرض المطلب الثاني مبررات ومقومات التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية، أما المطلب الثالث فيتطرق إلى معوقات التكامل الاقتصادي.

## المطلب الأول: نظرية التكامل الاقتصادي

يستعرض هذا المطلب نظرية التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي، والفرق بين التكامل والتعاون الاقتصادي والمراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي وأهميته.

### 1-1 مفهوم التكامل الاقتصادي

يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة، وفي مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى ما تنتهجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحدا.<sup>1</sup>

كما يعرف التكامل بأنه اتفاق مجموعة من البلدان المتقاربة في المعالم الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التميز الذي قد يكون راجعاً إلى الاختلافات في هذه السياسات. ويعرفه ميردال بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل. وقريب منه تعريف آخر وهو: إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول.<sup>2</sup>

### 1-2 الفرق بين التكامل والتعاون:

يختلف التكامل الاقتصادي عن التعاون الاقتصادي، فبينما يتضمن التعاون الاقتصادي الأفعال والأعمال التي تهدف إلى التقليل من التمييز أو إلى تخفيف قدر من التفاوت بين الدول المتعاونة مثل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، حيث نجد فيها إلغاء الحواجز التي تقف في وجه التجارة وهي إجراء من إجراءات التكامل الاقتصادي. في حين أن التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات المؤدية إلى

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 27.

<sup>2</sup> محمد عبد الحلیم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، في: 1-3 رجب 1426هـ الموافق 6-8 أغسطس 2005م، ص 4.

القضاء على بعض أوجه التمييز، أي أن التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تتم بوعي وإرادة آخذة في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة، ويهدف إلى إزالة التمييز لإنشاء كيان اقتصادي جديد في حين يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة مع الحفاظ في الوقت نفسه على سماتها.

يمكن القول أيضا أن التعاون الاقتصادي يحمل طابع البساطة والسهولة في المجالات المراد التعاون فيها، والذي يمكن أن يحصل بين قطرين أو أكثر دون قيام حالة تكامل اقتصادي. في حين أن التكامل الاقتصادي يتميز بدرجة عالية من التعقيد في الأهداف والدوافع والآثار التي تتجر عنه، كونه يأخذ حالات التشابك والترابط بين أسواق وفروع الاقتصادات القطرية، وفي الأخير يمكن القول أن التعاون الاقتصادي قد يكون مرحلة تمهيدية للتكامل الاقتصادي إذا توفرت الشروط التكاملية بين الدول التي تريد أن تتكامل انطلاقا من علاقتها التعاونية وفي هذه الحالة يكون التكامل امتدادا للتعاون.

ويتضح من ذلك أن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من مجرد تعاون اقتصادي، والذي قد يتخذ صورة المعاملة التفضيلية، أو التنسيق الجزئي بين بعض الدول، وفي الوقت نفسه قد يتطور التكامل الاقتصادي إلى ما يسمى بالاندماج الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية.<sup>1</sup>

### 1-3 مراحل التكامل الاقتصادي:

يتحقق التكامل الاقتصادي بين الدول من خلال المرور بمراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل.

أ- **الاتفاقيات التفضيلية:** وتهتم بإعفاء السلع المتبادلة، أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان، وكذا الإعفاء أو التخفيف من القيود على الواردات وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة، أو لأنواع منها وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية، وتعتبر هذه الاتفاقيات أولى درجات التكامل الاقتصادي وتشجيع التبادل التجاري بين الدول.

ب- **منطقة التجارة الحرة:** وفي هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يتم إلغاء القيود والتدابير الإدارية والرسوم الجمركية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول المتكاملة، وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضو في منطقة التجارة الحرة بحقها في تحديد مستوى الرسوم الجمركية ونوعية القيود التجارية الأخرى في مواجهة الدول غير الأعضاء. و بالتالي فإن منطقة التجارة الحرة هي عبارة عن دمج أسواق السلع الوطنية للدول الأعضاء في سوق واحدة كبيرة تتحقق

<sup>1</sup> مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 16-18.

داخلها حرية انتقال السلع الوطنية المنشأ بين الدول الأعضاء وذلك بموجب شهادة المنشأ التي تقوم على قواعد يتم الاتفاق عليها.<sup>1</sup>

**ج-الاتحاد الجمركي:** تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء. والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي. ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفات الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الاتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء بهدف تعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء للاتحاد.<sup>2</sup>

**د-السوق المشتركة:** ويكون زيادة على ما يقتضيه الاتحاد الجمركي من حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، الاتفاق على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج، وهي العمل ورأس المال بين دول السوق المشتركة. وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة.<sup>3</sup>

**هـ- الاتحاد الاقتصادي:** يعد الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة، حيث يتضمن إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، درجة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية، سواء كانت سياسات مالية، نقدية، زراعية أو صناعية، وهذا بغرض إزالة التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات.<sup>4</sup>

**و-الوحدة الاقتصادية:** وتكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والعملية والعمل وإنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة وجهاز إداري لتنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية، وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الالتزام بقرارات هذه السلطة العليا.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 25.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 2.

<sup>3</sup> محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 5.

<sup>4</sup> كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص 28.

<sup>5</sup> محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 5.

#### 4-1 أهمية التكامل الاقتصادي:

يلعب التكامل الاقتصادي دوراً مهماً في حياة البلدان الأعضاء في العملية التكاملية، إذ تتجلى هذه الأهمية من خلال أهم النقاط التالية:

- يمكن للدول المندرجة ضمن إطار العملية التكاملية من الاستفادة من الحجم الكبير للسوق، تجاوز صعوبات ضيق السوق المحلية، حيث يشجع سوق السوق الكبير على توجيه الاستثمارات توجيهها اقتصادياً سليماً وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال، والعمل من دولة لأخرى، وإزالة كل العوائق في هذا المجال حيث يشجع اتساع نطاق السوق على إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تتخفف فيها تكاليف الإنتاج لدرجة تمكن المشروعات من التسويق خارج أسواق الدول الأعضاء.<sup>1</sup>
- خلق فرص ممتازة لتوفير مستلزمات التنمية البشرية الغذائية السكنية، الصحية والتعليمية وهذا لإشباع الحاجات الأساسية لشعوب الدول الأعضاء في العملية التكاملية.
- أثر خلق التجارة الدولية الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.
- الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.
- يساهم التكامل الاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى، ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.
- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الاقتصادي.
- يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى، علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات المفاجئة في سياساتها التجارية.

<sup>1</sup> مقدم عبيرات، مرجع سابق، ص 34.

## المطلب الثاني: مبررات ومقومات التعاون والتكامل

تمتلك الدول الإسلامية من المقومات ما يضمن نجاح أي مشروع للتكامل فيما بينها، ولو تم توظيف هذه المقومات توظيفاً سليماً لجعلت العالم الإسلامي قادراً على إقامة كيان اقتصادي ضخم ومتماسك، يمكن الأمة من استعادة مكانتها المرموقة بين الأمم المختلفة. كما يعتبر التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية أحد المداخل التي تسمح باستغلال إمكانيات الدول الإسلامية أحسن استغلال، كما يسمح لها بتوسيع قاعدتي العرض والطلب وتعميق قاعدة التخصص والاستفادة الكبيرة من المزايا النسبية والإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد المختلفة، مما يسرع ويساعد على إرساء تنمية مستدامة وحقيقية تكون بمنأى عن الضغوطات والصدمات الخارجية.

### 1-1 مبررات التكامل:

إن من سمات النظام العالمي الجديد بروز التكتلات الاقتصادية، فلا مكان للدول الصغيرة والضعيفة، لذلك يجب على الدول الإسلامية أن تعمل بكل ما أوتيت من إمكانيات إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولا شك أن هناك الكثير من المبررات الخاصة بأهمية التكامل والوحدة بين الدول الإسلامية، منها:

- أن الدول الإسلامية تمتد على أربع قارات، وتحتوي على ثروات هائلة (موارد طبيعية<sup>1</sup> زراعية واستخراجية كفاءات بشرية في معظم المجالات، فوائض رأسمالية هائلة غير مستثمرة داخل العالم الإسلامي نتيجة الخلافات الموجودة بينها، رغم كل هذا تعاني الدول الإسلامية من عجز في موازين مدفوعاتها، ولا شك أن التكامل الاقتصادي والوحدة بين الدول الإسلامية يعمل على تحقيق درجة كبيرة من التنسيق بين عناصر الإنتاج وكذلك المشروعات الإنتاجية المشتركة، كما أنه يقضي على التبعية الاقتصادية وزيادة قوتها التفاوضية.

- تعاني الدول الإسلامية من حالة تناقض مزمنة بين حلم التجمع والوحدة وواقع التشرذم ولا سبيل للتخلص من هذه الحالة إلا بتغييرات جوهرية في فكر وعقلية المسؤولين عن هذه الدول وبيت روح التعاون والإخاء والتآلف بين شعوب هذه الأمة، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة 2)، ومن ثم يجب غرس هذه الروح وبنائها في

<sup>1</sup> بالنسبة للموارد الطبيعية: نجد أن نصيب العالم الإسلامي من أهمها على الوجه التالي: البترول 35%، الفوسفات 29%، القصدير 35%، المنغنيز 12%، الحديد 2.2%. بالنسبة للموارد الزراعية: تبلغ مساحة البلاد الإسلامية 30.077.000 كم<sup>2</sup> ونسبة 22.5% من مساحة العالم، وتبلغ المساحة المزروعة نسبة 14.09% من المساحة الكلية موزعة إلى أراضي محاصيل دائمة بنسبة 2.95% وأراضي محاصيل أخرى بنسبة 11.14%.

مناهج التعليم والتربية والثقافة وأجهزة الإعلام، ولا بد أن يعلم الجميع بأنه لا كيان ولا وجود للعالم الإسلامي إلا بالوحدة والاتحاد.

- التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يعمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بين هذه الدول، ومن ثم توحد هذه السياسات في إطار مصلحة شعوبها ويقضي على ظاهرة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والمتنافسة بين هذه الدول وتطور صناعاتها وإنتاجها وتوجهها جميعاً إلى الصناعات الثقيلة المتقدمة.

- لا شك أن التكامل والوحدة بين الدول الإسلامية يعتبر ضرورة للحد من الغزو الأجنبي للدول الإسلامية، على نحو يحفظ كيان الأمة ويحمي مصالحها ولا تضطر في الدخول إلى أسواق غير إسلامية لا يستفيد منها العالم الإسلامي بل تستفيد منها الدول الأجنبية مثل فكرة مشروع الشرق الأوسط الكبير.<sup>1</sup>

### 1-1 إمكانات التكامل والتعاون:

يمتلك العالم الإسلامي الأسس اللازمة لقيام التكامل الاقتصادي، حسبما يتضح من الآتي:

- إن التكامل الاقتصادي هو فرع عن أصل هو: وحدة الأمة الإسلامية المقررة شرعاً والإسلام ليس عقيدة فقط، وإنما هو نظام متكامل يمثل الاقتصاد أهم عناصر هذا النظام الذي اهتم به الإسلام حيث عنيت الشريعة به بصفة مباشرة وبتركيز كبير ممثلاً في أحكام المعاملات التي تمثل حوالي 75% من موضوعات الفقه الإسلامي.

- التجانس الثقافي والاجتماعي: وهو متوفر بحمد الله لدى جميع دول العالم الإسلامي حيث يرتكز هذا التجانس على الإسلام دين جميع الدول الإسلامية بما يحمله من رؤية متميزة لكل أمور الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يجعل التفاهم بين سكان العالم الإسلامي أقرب وأسرع وأوثق.

- الجوار بين العالم الإسلامي، حيث تمتد أغلب دوله في سلسلة جغرافية متصلة من جنوب شرق آسيا وحتى بلاد المغرب العربي على المحيط مما يسهل عملية الاتصال والانتقال.

- التنوع البيئي والمناخي في دول العالم الإسلامي، مما يجعل بعضها يكمل بعضاً في وحدة مناخية وبيئية إلى جانب التنوع في الموارد والقدرات وبالتالي في المنتجات.

<sup>1</sup> أنظر: إسماعيل شلبي، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقها في ظل العولمة، شركة ناس للطباعة، مصر، 2004، ص 487-492.

إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية وعوائقها، بحث مقدم لملتقى العلماء المسلمين بعنوان وحدة الأمة الإسلامية، مكة المكرمة، 2006، ص 37-49.

- وجود إمكانيات كبيرة لدى دول العالم الإسلامي مجتمعة والجزء الأكبر منها غير مستغل مثل الأراضي والموارد البشرية، كما أن جزءاً منها يصدر إلى دول أخرى مثل رؤوس الأموال ويعاد تدفقه إلى العالم الإسلامي بشروط غير مواتية، هذا فضلاً على عدم استغلال بعض الإمكانيات في إكمال العمليات الاقتصادية حيث تتسم صادرات الدول الإسلامية بأنها موارد أولية ويعاد استيرادها سلعاً مصنعة.<sup>1</sup>
- تتمتع البلدان الإسلامية بموارد اقتصادية هائلة في مختلف المجالات والقطاعات مثل: الزراعة والتعدين، والموارد البشرية، والمالية، حيث يضم العالم الإسلامي موارد طبيعية متنوعة (مستغلة أو قابلة للاستغلال) يمكن الاستفادة منها في توسيع نطاق التكامل أو تنشيط فاعليته، وكذلك في بناء نهضة علمية وتقنية كبيرة كما حدث في ألمانيا واليابان مثلاً. وأهم هذه الموارد البترول والغاز الطبيعي حيث توجد في كل من أفغانستان وألبانيا والجزائر وأذربيجان والبحرين وعمان وباكستان وبيروناي ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق وكازاخستان والكويت وليبيا ونيجيريا وقطر والسعودية والصومال وسوريا وطاجيكستان وتونس وتركيا وتركمستان والإمارات وأوزبكستان واليمن.<sup>2</sup> وتنتج الدول الإسلامية 38,5% من الإنتاج العالمي للبترول ولديها احتياطي يقدر بـ 37,1 من احتياطي العام، وتنتج 9% من إنتاج العالم من الغاز الطبيعي، ولديها احتياطي يقدر بنحو 42%، ويوجد لديها المواد الأولية والخام مثل البن والشاي والكاكاو والمطاط والفسفات والقطن والحديد والنحاس والذهب والماس واليورانيوم. كما تمتلك الدول الإسلامية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 1500 مليون هكتار ومساحات شاسعة من المراعي خاصة في السعودية والجزائر والصومال والمغرب.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية، مكة المكرمة: 1-3-1999 رجب 1426هـ الموافق 6-8 أغسطس 2005م، ص 11.

<sup>2</sup> سلمى أحمد عبد داود، إمكانيات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2002، ص 15.

<sup>3</sup> زينب عبد العظيم، سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، حولية أممي في العالم 1999م، العدد الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000، ص 331.

### المطلب الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

مع وجود المقومات الكافية لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية والتي تم استعراضها سابقاً، إلا أن ليس هناك من عمل اقتصادي مشترك لا يواجه مشاكل وعوائق عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومحلية وإقليمية ودولية.

ولكن هذه العوائق والمشاكل يمكن التغلب عليها وتجاوزها وقهرها على المدى الطويل إذا ما توافرت النوايا الصادقة والعزيمة والإرادة، وقد يتطلب ذلك صبرا ومعاناة وتحمل وتضحيات قد تستنزف طاقات واسعة وقد يقتضي تحملا كبيرا، ولكن مردود ذلك على المدى الطويل يستحق بالتأكيد أية تكلفة يتطلبها وسيكون دور المفكرين المؤمنين من هذه الأمة في ذلك حاسما.<sup>1</sup> ويمكن تلخيص أهم العقبات التي تقف في طريق الوحدة الاقتصادية الإسلامية فيما يلي:

#### 3-1 عدم تطور هياكل البنية الاقتصادية في الدول الإسلامية:

تعتبر اقتصادات الدول الإسلامية اقتصادات نامية تعتمد بشكل كبير على المواد الخام وتصديرها ومثالها البترول والغاز وتستورد السلع المصنعة من استهلاكية وإنتاجية من الخارج. كما أن الصناعات التي قامت في الدول مرتبطة بشكل أو بآخر باقتصاديات الدول الرأسمالية وهذا يعكس ضعف ترابط اقتصاديات الدول الإسلامية فيما بينها.

أحد العوائق الهامة التي تعوق تطوير العلاقات التجارية البينية تتمثل في هيكل الإنتاج للدول الإسلامية، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع الخدمي يمثل نحو 44,2% من الناتج الإجمالي، وهو في الواقع قطاع غير ناضج وذو طبيعة جينية في معظم الدول ويبلغ نصيب الزراعة 38,9%، وهو ما يوازي تقريبا ضعف نصيب الصناعة، فالزراعة تمثل القطاع السائد في كل الدول التي تصنف على أنها أقل نموا في إطار المنظمة، وذلك من حيث مساهمتها في التوظيف وتوليد العملة الأجنبية والدخل، أما بالنسبة للصناعة فإن غالبية الدول التي تسود فيها الصناعة هي دول منتجة للبترول ومن ثم كانت أهمية الأنشطة الصناعية المصاحبة لاستخراج ومعالجة البترول، حيث إن - ومع قليل من الاستثناءات - نصيب الصناعة التحويلية من إجمالي الإنتاج الصناعي هو نصيب متواضع للغاية.

#### 3-2 الافتقار إلى الشعور بالوعي بوجود أمة إسلامية والانتماء إليها وغياب الإرادة السياسية:

فهذه الإرادة على جانب الدول الإسلامية تمثل الأساس الطبيعي والضروري للتعاون متعدد الأطراف والالتزام الأساسي بالتضامن الإسلامي الذي يقع في صميم التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة إنما يمثل القوة الدافعة لهذه الإرادة السياسية العنصر الحاكم والشرط الضروري لنجاح تحول جهود التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية إلى واقع ملموس، وذلك على عكس ما قد

<sup>1</sup> سلمى أحمد عبد داود، مرجع سابق، ص 82.

ينادي به البعض من ضرورة إبعاد السياسة عن التعاون الاقتصادي، حيث إن هذا التعاون يقف وراءه دائماً قرار سياسي وإرادة سياسية، ومن ثم فإن غياب هذا العنصر النابع من الوعي بالتضامن الإسلامي من شأنه هدم أي محاولات حقيقية لتفعيل الآليات القائمة وتحقيق نتائج ملموسة.

### 3-2 التخلف التقني لمعظم الدول العربية والإسلامية:

من أهم سمات عالم اليوم هو التقنية الحديثة الذي وصلت إليه العديد من دول العالم، ونصيب الدول العربية والإسلامية من هذا التفوق ضئيل جداً إذا ما قيس بما عليه من سبقنا في هذا المضمار، وأصبح المسلمون مستهلكون لإنتاج هذا العالم، وليس لهم فيه سوى كونهم سوقاً مفتوحة للعالم يستغل خيراتهم ويستنزف ثرواتهم.

### 3-3 وجود الأناية وتفضيل التعامل مع غير المسلمين أحياناً:

هناك بعض الدول العربية والإسلامية تعيش في ظلال الأناية والاعتماد على نفسها، كما أن البعض يفضل التعامل مع الدول غير الإسلامية بدعوى الجودة والتقدم... وغير ذلك وهذا يقف حجر عثرة في سبيل إنشاء السوق الإسلامية، ولا يعني ذلك أن الدول العربية والإسلامية تستطيع الاستغناء تماماً عن غيرها.. ولكن لا يجوز أن تكون دائماً دولاً استهلاكية لإنتاج غيرها وتقتصر هي على ما يدخل عليها من ثمن الموارد التي تستخرجها من أراضيها بمجهود غيرها.<sup>1</sup>

### 3-4 إيداع فوائض رؤوس الأموال الإسلامية في المصارف الغربية:

إن معظم الدول الإسلامية ذات الفوائض تقوم بإيداع أموالها في المصارف الغربية وتقوم باستثمارها في الدول الصناعية المتقدمة، ويعود جزء من هذه الأموال من خلال هذه المصارف والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي والصندوق النقدي الدولي لتقرض للدول الإسلامية بفوائد عالية وبشروط مجحفة مما يزيد من حدة التبعية وزيادة حدة الديون الخارجية، وبالتالي لا تستطيع الدول الإسلامية المقترضة سداد هذه الديون مما يجعلها فريسة سهلة للتدخل بشؤونها الداخلية من قبل المؤسسات الدولية والرأسمالية من خلال فرض برامج التكيف الاقتصادي والمساعدات المشروطة وزيادة الهيمنة على هذه الدول.

### 3-5 نظام الحكم:

إن تباين نظم الحكم في العالم الإسلامي تقف حجر عثرة في سبيل الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي، ويرجع هذا التباين والاختلاف إلى تنوع وتعدد المصادر التي نقلت عنها الدول الإسلامية، ما بين إسلامية وغربية ليبرالية وغربية شمولية، ومنها ما هو وليد نظم متوارثة

<sup>1</sup> حسين حسين شحاتة، نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى السوق الإسلامية المشتركة، ص 13. بحث متاح على موقع:

<http://www.darelmashora.com>، تاريخ الدخول 20-04-2014.

وأخرى ثورية وليدة انقلابات عسكرية، ومنها ما تسوده الشرعية الدستورية، وأخرى تسودها الشرعية الثورية، ومنها دول مؤسسات دستورية وأخرى يسودها الحكم الفردي.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية

يعتبر تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية حلم كل فرد مسلم، لذلك يتطرق هذا المبحث إلى التعاون الاقتصادي والنقدي بين الدول الإسلامية، حيث سيتعرض إلى المحاولات والجهود المبذولة للتعاون بين الدول الإسلامية، في حين يتطرق المطلب الثاني إلى التعاون النقدي ومحاولات توحيد العملة بين الدول الإسلامية، أما المطلب الثالث فيستعرض العوامل المساعدة على إنجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي.

### المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يتطرق هذا المطلب إلى أهم الجهود المبذولة في سبيل التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من خلال التعرف على أهم المؤسسات والأجهزة المشرفة على هذا التعاون، بالإضافة إلى أهم اتفاقات التعاون الاقتصادي بين أعضاء منظمة التعاون الإسلامي.

#### 1-1 التعاون في ظل منظمة التعاون الإسلامي:

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم. وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يوم 12 رجب 1398 هجرية (الموافق 25 سبتمبر 1969) ردا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.<sup>2</sup>

اعتمد الميثاق الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار يومي 13 و14 مارس 2008. وقد حدد الميثاق الجديد أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة في تعزيز التضامن والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية، ارتفع عدد الأعضاء من خمس وعشرين دولة، وهو عدد الأعضاء

<sup>1</sup> محمد عبد الحليم عمر، التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثامن عشر للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بعنوان: مشكلات العالم الإسلامي وعلاجها في ظل العولمة، القاهرة، 2006، ص 568.

<sup>2</sup> عن المنظمة، متاح على موقع: [http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p\\_id=56&p\\_ref=26&lan=ar](http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar)، تاريخ الدخول 2014-04-17.

المؤسسين، ليلبغ سبعا وخمسين دولة عضوا. وتتفرد المنظمة بشرف كونها جامع كلمة الأمة وممثل المسلمين الذي يعبر عن القضايا القريبة من قلوب ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفا فيها. وقد اتخذت المنظمة خطوات عديدة لصون القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة التصورات الخاطئة، كما دافعت بشدة عن القضاء على التمييز إزاء المسلمين بجميع أشكاله وتجلياته.

تأسست منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقا) كمحفل سياسي أساسا، إلا أنه سرعان ما اتفقت الآراء على أن العمل السياسي المشترك لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا ارتكز على قاعدة متينة من العمل الاقتصادي المشترك وواسع النطاق، وبالفعل فقد أكد ميثاق المنظمة الذي اعتمد في فبراير 1972، على ضرورة التعاون من أجل تحقيق تقدم البلدان والأعضاء وعلى الحاجة إلى تضافر جهودها لما من شأنه أن ينهض بقدراتها الإنتاجية بوتيرة متزايدة، وبذلك يكون ميثاق قد هيا للبلدان الأعضاء الأرضية المناسبة للنظر بصورة جادة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والسعي إلى استكشاف المجالات الممكنة للتعاون والتنسيق فيما بينها، فالهدف لم يكن تحقيق التقارب بين البلدان الأعضاء لمساعدتها على تحقيق الأهداف السياسية التي أنشئت المنظمة من أجلها فحسب، بل وأيضا لتمهيد الطريق من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.<sup>1</sup>

يعد إعلان لاهور سنة 1974 بمثابة الانطلاقة الحقيقية حيث تم التطرق إلى التطورات الاقتصادية العالمية وإلى القضايا الاقتصادية التي كانت تواجه البلدان النامية عموما والبلدان الأعضاء على وجه الخصوص، وإلى ما كان يتطلبه ذلك الأمر من عمل مشترك ضمن إطار المنظمة، وقد كان ذلك بمثابة إشارة واضحة للمنظمة كي تقوم بالتحرك المناسب في اتجاه إرساء وتعزيز نشاطات التعاون بين بلدانها الأعضاء في وقت سريع نسبيا، فتلاحقت القرارات الصادرة عن المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية حول مختلف مواضيع التعاون الاقتصادي، وبُذلت جهود مكثفة لإقامة مختلف المؤسسات والوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي.<sup>2</sup> ومن هنا فقد أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدة مؤسسات انبثقت عنها وتهتم بالتجارة والتعاون بين الدول الأعضاء ومن أهمها البنك الإسلامي للتنمية، ومن هذه المؤسسات:

<sup>1</sup> مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السوق الإسلامية المشتركة التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، 2005، ص3.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه.

#### أ- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع:

صدرت التوصية بتأسيس هذه الغرفة في المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية المنعقد في المغرب سنة 1979، وهي إحدى المؤسسات المنتمية لمنظمة التعاون ومقرها كراتشي بباكستان وتهدف هذه الغرفة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تطوير الصناعة والتجارة التقليدية وتشجيعها بين الدول الإسلامية.
- تقديم التوصيات بشأن حماية المصالح الاقتصادية، والأعمال التجارية للعالم الإسلامي.
- تشجيع التعاون بين الغرف الإسلامية، وبين المنظمات الدولية التي تهتم بشؤون التجارة والصناعة والزراعة.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء.

- تشجيع تبادل المعلومات التجارية والتقنية والصناعية والإدارية والعلمية وغيرها.

#### ب- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك):

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) هي المنبر الأساسي للتعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف في العالم الإسلامي. وتعمل الكومسيك بوصفها المنتدى المركزي الذي تتم من خلاله معالجة المشكلات التنموية المشتركة التي تواجهها الأمة الإسلامية، ومن ثم تقديم الحلول لتلك المشكلات.

تأسست اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، بوصفها اللجنة الرابعة بين اللجان الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي، في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة/الطائف عام 1981. ودخلت الكومسيك حيز النفاذ في مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب عام 1984، وذلك بانتخاب رئيس الجمهورية التركية ليكون رئيساً للكومسيك. وقد انعقد الاجتماع الأول على المستوى الوزاري في نفس العام. تضم الكومسيك في عضويتها 57 دولة عضواً، بالإضافة إلى خمس دول بصفة مراقب يمثلون قارات أربع. تتمثل أهداف الكومسيك فيما يلي:

- التصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية، وكذا الإسهام في الجهود التنموية التي تبذلها الدول الأعضاء.
- تطوير ونشر المعرفة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وبناء فهم مشترك، وتقريب السياسات التي تتبناها الدول الأعضاء بما يتماشى مع رؤية الاستراتيجية ومبادئها.
- القيام بدور المنبر المركزي للدول الأعضاء، وذلك لمناقشة القضايا الاقتصادية والتجارية على الساحة الدولية.
- دراسة كافة الوسائل الممكنة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء.

- وضع البرامج، وتقديم المقترحات التي من شأنها أن ترتقي بمستوى الرفاه الذي تتمتع به الدول الأعضاء.
- ضمان التنسيق الكامل لأنشطة منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

### ج- المركز الإسلامي لتنمية التجارة:

أنشئ المركز الإسلامي لتنمية التجارة أثناء عقد القمة الإسلامية المنعقدة في مكة المكرمة، في جانفي 1981م، وهو يشكل أداة متميزة في سبيل تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقد حدد مقره في الدار البيضاء في المغرب، ويهدف هذا المركز إلى عدة أمور هي:

- تشجيع وتنمية المبادلات التجارية المنتظمة بين الدول الأعضاء.
- تنمية الاستثمارات التي تهدف إلى تشجيع المبادلات التجارية.
- المساهمة في رفع إنتاج الدول الأعضاء في سبيل الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- مساعدة الدول الأعضاء في ميدان التنشيط التجاري والمفاوضات العالمية.
- المساعدة في مختلف الفعاليات الاقتصادية مع المؤسسات المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي والتي تهدف إلى هذا الأمر.<sup>2</sup>

### د- السوق الإسلامية المشتركة:

في ديسمبر 1997 أصدر مؤتمر القمة الإسلامي الثامن قرارا بشأن إقامة السوق الإسلامية المشتركة يؤكد فيه، من بين أمور أخرى، على أهمية تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وكذلك تنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار المنظمة.<sup>3</sup>

إن السوق الإسلامية المشتركة التي أقرت في مؤتمرات القمة الإسلامية كمشروع ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تعني (برنامج تكامل اقتصادي تتفق البلدان الإسلامية المشاركة فيه على إلغاء كل التعريفات على صادرات بعضها البعض، وإتباع سياسة تعريفية واحدة بالنسبة لوارداتها فيما بين بعضها البعض)، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وقبل تحقيق الهدف المنشود بإقامة السوق الإسلامية المشتركة لابد من صياغة أسلوب التعاون من خلال خلق اقتصاديات قوية تستطيع مجابهة التحديات الناجمة عن ظهور الكتل الاقتصادية الكبيرة كما سبق،

<sup>1</sup> أنظر موقع اللجنة: [http://www.comcec.org/AR\\_YE/icerik.aspx?iid=111](http://www.comcec.org/AR_YE/icerik.aspx?iid=111)

<sup>2</sup> أنظر موقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة: <http://www.icdt-oic.org/Fr>

<sup>3</sup> مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مرجع سابق، ص 6.

وكذلك إدخال تحولات أساسية على اقتصاديات الدول الإسلامية للوصول إلى الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وذلك عن طريق التركيز على التعاون الإنمائي للدول الإسلامية. إن قيام سوق إسلامية مشتركة سيؤدي أولاً إلى خلق بيئة للتجارة الحرة وذلك بعد إزالة كافة الحواجز والعقبات أمام حرية حركة تجارة السلع والخدمات، وهذا سيؤدي إلى حفز النشاط الاقتصادي في المنطقة ويشجع النشاطات المؤدية إلى إحلال الواردات القادمة من بلدان أعضاء محل الإنتاج المحلي المرتفع التكلفة، وبذلك سترتفع الكفاءة والقدرة التنافسية لدى بلدان المنظمة وهذا سيدفع الشركات والصناعات الإقليمية لمواجهة منافسة أكثر على المستوى الدولي. تجدر الإشارة إلى أن قرار إنشاء السوق الإسلامية المشتركة تركت صدى واسع لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، ودعا المؤتمر البلدان الأعضاء إلى صياغة مقترحات عملية تساعد على التعاون والتنسيق لإقامة مراكز تميز في المجالات التي يمكن من خلالها تعزيز التجارة والاستثمار فيما بينها بحيث تساعد على إقامة سوق إسلامية مشتركة بين الدول الأعضاء.

كما دعت القمة الإسلامية الثامنة البلدان الأعضاء إلى صياغة مقترحات ملموسة للتعاون والتنسيق في مجالات الدخول إلى الأسواق وسياسة المنافسة ونقل التكنولوجيا والمالية والتجارة والاستثمار وإقامة شبكة متكاملة للمعلومات وتأسيس بنية تحتية فعالة بما يساعد على إقامة سوق إسلامية مشتركة.<sup>1</sup>

#### هـ - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عُقد في ذي القعدة 1393 هـ (ديسمبر 1973م) بمدينة جدة. وعُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس المحافظين في رجب 1395 هـ (يوليو 1975م). وبدأ أنشطته رسمياً في 15 شوال 1395 هـ (20 أكتوبر 1975م).

يضمّ البنك حالياً 56 دولة عضواً مورّعة بين العديد من مناطق العالم. والشرط الأساسي للانضمام إليه هو أن تكون الدولة المرشحة لذلك عضواً في "منظمة التعاون الإسلامي"، وتسدّد القسط الأول من الحد الأدنى من اكتتابها في أسهم رأسمال "البنك"، وتقبل ما قد يقرره مجلس المحافظين من شروط وأحكام.

تتكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمسة كيانات هي: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

إن الهدف من إنشاء البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، منفردة ومجموعة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف يقدم البنك قروضا ومنحا لتمويل المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، كما يقدم البنك مساعدات فنية ومنحا دراسية لتنمية رأس المال البشري، وهو يقوم بإدارة صناديق خاصة، وتعبئة الموارد من خلال صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تضطلع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بطيف واسع من الأنشطة المتخصصة والمتكاملة مثل:

- تمويل المشاريع في القطاعين العام والخاص.
- المساعدات الإنمائية لتخفيف الفقر.
- المساعدات الفنية لبناء القدرات.
- التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.
- تمويل التجارة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تعبئة الموارد.
- الاستثمار المباشر في رؤوس الأموال المؤسسات المالية الإسلامية.
- خدمات التأمين وإعادة التأمين للاستثمار وائتمان الصادرات.
- برامج البحوث والتدريب في مجالي الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية.
- الاستثمار في الأوقاف وتمويلها.
- المعونة الخاصة والمنح الدراسية للطلاب في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.
- الإغاثات العاجلة.
- تقديم الخدمات الاستشارية للكيانات في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

و- أهم اتفاقات التعاون الاقتصادي بين أعضاء التعاون الإسلامي:

تجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقتين رئيسيتين الأولى أقرها المؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الأعضاء 1977، وهي اتفاقية تضع إطار عامًا للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والثانية أقرها مؤتمر وزراء الخارجية العاشر سنة 1979، وهي خاصة بتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 6-8.

أما عن أهم المبادئ الرئيسية التي وردت في الاتفاقيتين فهي كما يلي:

#### ز- هدف الاتفاقيتين:

توفير الظروف لتقدم ونمو الدول الأعضاء، ورفع مستوى معيشة الشعوب الإسلامية.

#### ح- الوسائل:

- الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الاقتصادية والفنية والبشرية الموجودة في العالم الإسلامي وحشدها لاستغلالها على أفضل وجه بما يعود بالنفع على شعوبها.
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية والاستثمارات المشتركة بينها.
- تشجيع إنشاء المشروعات المشتركة.
- الاهتمام بتوفير المنتجات الغذائية لمختلف الدول الإسلامية، وتضع المنظمة في اعتبارها وجود أراضي زراعية قابلة للزراعة فوراً (حالة السودان) وتحتاج إلى أيادي عاملة موجودة بكثرة في مصر وباكستان وبنجلاديش، ورؤوس أموال متوافرة في منطقة الخليج.
- تبادل المعلومات الفنية.
- تنمية المبادلات التجارية، نظراً للتدني الكبير في معدل التجارة البينية بين الدول الإسلامية حيث كانت لا تزيد على 8%.
- تمنح كل دولة إسلامية الدول الأخرى الأعضاء، شرط (الدولة الأولى بالرعاية) فلا يجوز أن تمنح أي دولة أجنبية أية مزايا تفوق ما يمنح للدول الأعضاء في إقليم أي منها.

#### ط- الضمانات:

- لتشجيع التعامل والاستثمار بين الدول الأعضاء وضعت اتفاقية ضمان الاستثمارات وحمايتها بين الدول الإسلامية الضمانات الآتية:
- حرية تحول رؤوس الأموال والأرباح الناتجة من الدول المستثمر فيها المال إلى الدولة الأصلية.
  - حرية المستثمر في التصرف في ملكية المستثمر في الدولة المضيفة للاستثمار.
  - الحماية من المخاطر غير التجارية، كالتأميم والمصادرة، وإن أجازت الاتفاقية نزع الملكية بشروط تكفل التعويض العادل لصاحب المشروع، وبمعايير دولية مناسبة، أي يحصل المستثمر على تعويض عادل وفعال.

كما نصت الاتفاقية الثانية على إنشاء جهاز لتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيقها يقوم بحل المنازعات التي تقوم بين أطراف الاتفاقية عن طريق التوفيق والتحكيم.<sup>1</sup>

### ي- الاتفاقات التفضيلية والتجمعات الإقليمية بين الدول الإسلامية:

يمكن تقسيم الاتفاقيات أو خطط التكامل الموجودة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اتفاقيات تضم فقط الدول الأعضاء في المنظمة واتفاقيات تضم بلدان أعضاء في المنظمة ودول نامية أخرى، تضم المجموعة الأولى أربعة تجمعات إقليمية: اتحاد المغرب العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، يتضمن التجمع الأخير بعض أشكال التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية كالجماعة الاقتصادية الإفريقية، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، لجنة المحيط الهندي، اتحاد نهر مانو، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وتشمل المجموعة الثانية أيضا تشكيلات مماثلة في أوروبا وآسيا مثل جمعية دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، رابطة الدول المستقلة، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.<sup>2</sup>

إن أهم أشكال التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة تتمثل في اتحاد المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس التعاون الخليجي التي تهدف إلى إقامة اتحادات جمركية في المرحلة الأولى وإنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء في وقت لاحق.

### المطلب الثاني: التعاون النقدي ومحاولات توحيد العملة بين الدول الإسلامية

يعتبر التكامل النقدي إحدى الأدوات الاقتصادية الرامية إلى إزالة العوائق النقدية أمام حركة السلع والخدمات أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج والأشخاص والنقود والحقوق بين الدول المشاركة في الاتحاد النقدي لتحقيق أهداف اقتصادية عريضة.

### 2-1 تعريف التكامل النقدي

يمكن تعريف التكامل النقدي بأنه أي شكل من أشكال التعاون في الشؤون النقدية بين قطرين أو أكثر، ويختلف هذا التعاون على مدى واسع، درجة وشكلا، فقد يكون عريضا وثيقا وكاملاً أو ضيقا وجزئياً. وقد يتراوح بين مجرد تعاون في الشؤون النقدية واتحاد نقدي كامل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جعفر عبد السلام علي، التعاون الاقتصادي للبلاد الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، مجلة آفاق الإسلام، ديسمبر 2004، ص 87-88.

<sup>2</sup> Kabir Hasan, *An empirical investigation of economic cooperation among the OIC member countries*, ERF working papers series, Economic research FORUM, Cairo, 1998, p 4.

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي، التكامل النقدي الخليجي والعملة الخليجية الموحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 46.

والتكامل النقدي هو جزء لا يتجزأ من التكامل الاقتصادي الكامل، ليصبح هناك تكامل اقتصادي ونقدي، متوج باتحاد اقتصادي ونقدي ناجز يتمتع بالحركة الحرة وغير المقيدة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج ووجود عملة مشتركة وبمركزية السياسة الاقتصادية، وللتكامل النقدي في هذا الإطار محتويان، هما: أولاً، عملة مشتركة، وثانياً، سوق رأسمال موحدة يتحرك فيها رأس المال بشكل حر وبصورة مطلقة. ويؤدي ذلك إلى تكامل القطاعات المالية والنقدية في الدول الأعضاء وإلى قيام بنك مركزي مشترك يقوم بإصدار العملة المشتركة ويمارس سياسة نقدية موحدة على مستوى الاتحاد.<sup>1</sup>

### 2-1-1- أشكال التكامل النقدي:

تتعدد أشكال التكامل النقدي، نظراً لأن التكامل ليس نوعاً واحداً وإنما ينقسم إلى نوعين: تكامل نقدي كلي، وتكامل نقدي جزئي. ويعني التكامل النقدي الكامل خلق عملة مشتركة واحدة جديدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة وتدار من قبل بنك مركزي مشترك واحد يقوم بإصدارها على الصعيد الاتحاد النقدي، وهذا ما يؤكد كافكا (Kafka) أيضاً، في حين يؤكد كل من كوردون (Cordon) وروبينسن (Robenson) أهمية تثبيت أسعار الصرف بين العملات الوطنية المختلفة وتكامل أسواق رأس المال.<sup>2</sup> وتتمثل أشكال التكامل النقدي الجزئي فيما يلي:

يعرف التكامل النقدي الجزئي بأنه نوع من أنواع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء يأخذ عدة صور وأشكال، ولا يرقى إلى إنشاء عملة موحدة، بل تحتفظ كل دولة بعملتها الوطنية.<sup>3</sup> ومن أهم مراحل التكامل النقدي الجزئي ما يلي:

- إقامة اتحاد مدفوعات ويهدف إلى تسوية المدفوعات الناجمة عن المعاملات التي تجري بين الدول الأعضاء، حيث تقوم هذه الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام المقاصة متعددة الأطراف، يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري بينها. ويحقق هذا النوع من التكامل عدة فوائد منها:
- توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، مما ينتج عنه عدم الميل إلى التمييز التجاري بين البلدان الأعضاء اتحاد المدفوعات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 47.

<sup>2</sup> هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص 14.

<sup>3</sup> مغوري شليبي، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، زهران الشرق، القاهرة، 2000، ص 135.

- تزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء، ولقد انطلقت الصيغة الأولى لمشروع كينز لإيجاد اتحاد مقاصة دولي من تنظيم لما بعد الحرب.<sup>1</sup>

- تنسيق أسعار الصرف، ويجري فيه استبعاد التذبذبات بين أسعار العملات الوطنية، وهذا ما يتطلب توفر بعض الشروط كإقامة نوع من الأسعار المركزية بين عملات الدول الأعضاء وتحديد هامش ضيقة تتقلب فيها أسعار الصرف، بالإضافة إلى اتخاذ الدول المعنية من السياسات الاقتصادية ما يلزم لتصحيح موقف عملاتها إذا بدأت تتجاوز الحدود المسموح بها.

ويهدف هذا النظام إلى إشاعة الاطمئنان بين المتعاملين الاقتصاديين الأطراف في هذا التكامل، لا سيما فيما يتعلق بعمليات الاستثمار وحمايتها من مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتعتبر حالة تثبيت أسعار الصرف حالة نهائية لهذا التنسيق ولكن من الصعب بلوغها مباشرة، لذا يتفق على أسعار مركزية للصرف وتحدد هامش للتقلب حولها، أما إذا بدأت التقلبات أسعار الصرف تتجاوز الحدود المسموح بها، فإنه يقع التزام على شركائها ببيع وشراء عملاتهم.

-التنسيق النقدي: ويتضمن ذلك التنسيق بين السياسة النقدية وأهدافها، بمعنى محاولة التنسيق بين أسعار الفائدة السائدة في الأقطار الأعضاء، وخلق نوع التساوق بين التوسع النقدي والائتمان المصرفي فيها، كما أن ذلك يتطلب سياسة مشتركة تجاه أسعار صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويحتم ذلك استناد السياسات النقدية في الأقطار الأعضاء إلى سعر صرف مركزي مشترك تجاه العملات الأخرى.<sup>2</sup>

- تجميع الاحتياطات: يمكن للأقطار الأعضاء أن تقيم مجعاً من الاحتياطات النقدية الدولية، وذلك من خلال مساهمات بنسب محددة من الاحتياطات الدولية السائلة لدى كل منها، مقابل حقوق سائلة لكل منها بشكل قروض قصيرة ومتوسطة وحتى طويلة الأجل. ويهدف مجمع الاحتياطي إلى تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية إلى الدول الأعضاء التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها، وذلك لتعزيز حرية التجارة الإقليمية فيما بينها. وما دام الأعضاء جميعاً لا يعانون من جلاء العجز في آن واحد، فإن العضو الذي يعاني

<sup>1</sup> نشأة اتحاد المقاصة الدولي: لقد نشأت الصيغة الأولى لإيجاد اتحاد مقاصة دولي للمدفوعات في 7 أبريل 1943 بخطة قدمت من الحكومة البريطانية في شكل كتاب أبيض بعنوان (مقترحات لاتحاد مقاصة دولية) ضمنته أفكار أعظم وأشهر اقتصادييها في تلك الفترة اللورد كينز، حيث قام باقتراح إنشاء مؤسسة نقدية دولية هي "اتحاد المقاصة الدولية" وخلق عملة دولية هي البانكور، هذا الاتحاد عبارة عن غرفة مقاصة شبيهة بغرفة المقاصة الوطنية الموجودة في البنك المركزي داخل الدولة.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 68.

عجزاً في ميزان مدفوعاته يمكن أن يقترض من مجمع الاحتياطي ضمن حدود معينة دون تهديد لسيولة الأعضاء الآخرين، الأمر الذي يؤهل هذه الدول لتثبيت أسعار الصرف بين عملاتها الوطنية. وفي المدى البعيد لا بد من معاملة مجمع الاحتياطي على أنه وسيلة يمكن تطويرها إلى بنك مركزي مشترك يقوم بإصدار العملة المشتركة مقابل العملات الوطنية وتقديم التمويل للدول الأعضاء.<sup>1</sup>

- تكامل الأسواق المالية الوطنية: ويعني ذلك إزالة العوائق التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والنقود خصوصاً، والسلع والعوامل عموماً، عبر الحدود الدولية للأقطار الأعضاء، وجعل مثل هذه الحركة دالة لحوافز السوق المعروفة فقط، كالفائدة ومعدلات العوائد على الاستثمارات في الأقطار المذكورة.

## 2-2 الواقع النقدي لدول العالم الإسلامي:

يتسم الوضع النقدي في الدول الإسلامية بسمات مشتركة، وهي كالتالي:

- مشكلة التبعية النقدية: عن طريق ارتباط عملاتها المحلية ارتباطاً وثيقاً بعملة إحدى الدول الكبرى.
- مشكلة محلية النقد: بمعنى عدم قبول نقد أغلب الدول العربية والإسلامية في المعاملات الدولية، مما اضطر هذه الدول إلى الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية لعملات دول أخرى خاصة الدولار الأمريكي، بل إن الدول الإسلامية في تعاملاتها مع بعضها تتعامل بالدولار الأمريكي وغيره من العملات، ولا تتعامل بعملاتها.
- عدم التعاون بين دول الفائض ودول العجز: حيث إن الدول ذات الفائض النقدي تضع هذا الفائض بعملة أجنبية وفي دول غير إسلامية، بينما تلجأ الدول ذات العجز إلى الدول الأجنبية، لطلب القروض والمساعدات مما يعمق مشكلة التبعية أيضاً.
- زيادة حدة التقلبات في القيمة الحقيقية لعملات الدول العربية والإسلامية في صورة معدلات التضخم العالمية التي تنتشر في هذه البلاد، والتقلب المستمر في سعر صرفها.<sup>2</sup>

## 1-2 محاولات توحيد النقد تحت سقف جامعة الدول العربية:

تجدر الإشارة إلى أنه قبل الحرب العالمية الأولى، كانت معظم البلدان العربية في المشرق خاضعة لإدارة واحدة في العهد العثماني، باستثناء مصر التي استقلت عن السيادة العثمانية في وقت مبكر. وكان يسود هذه البلدان نظام جمركي واحد، وكان النقد موحداً، مع حرية انتقال البضائع والأفراد، وحرية ممارسة العمل والإقامة في أرجاء الدولة العثمانية. وقد استفادت الدول

<sup>1</sup> هيل جميل، مرجع سابق، ص 35.

<sup>2</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 207.

العربية من هذه الوحدة الاقتصادية، وكانت بضائعها الزراعية والصناعية تنتقل بحرية عبر أرجاء هذه الدول. وبالرغم من أن الدولة العثمانية أتاحت للدول العربية نوعاً من الوحدة الاقتصادية والإدارية، إلا أن السلطة بحد ذاتها كانت في آخر عهدها، ولم تكن دولة عصرية، ولم تماشِ ركب الثورة الصناعية التي كانت تقوم في الغرب، فانعكس ذلك سلباً عليها وعلى الولايات التابعة لها ومنها الدول العربية.<sup>1</sup>

بعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس جامعة الدول العربية، وذلك من أجل دعم وتنمية العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الأقطار الإسلامية العربية، وقد جاء في ميثاق الجامعة: (من أغراض الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملية وأمور الزراعة والصناعة).

منذ تأسيس الجامعة العربية والمحاولات بهدف توحيد النقد تتوالى على النحو التالي:

#### أ- محاولة خالد العظم:

في إطار التعاون الاقتصادي الذي رعته الجامعة العربية آنذاك، طُرحت عدة مشاريع اقتصادية، منها مشروع توحيد النقد بين الأقطار العربية، الذي قدمه في أبريل سنة 1946 أمين عام الجامعة العربية آنذاك السيد خالد العظم، وكان يقضي بتوحيد العملة بين سائر أقطار الجامعة مع إلغاء كافة العملات القديمة وإحداث عملة جديدة تسمى بالدينار العربي ويكون معادلاً للجنيه الإسترليني. ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لأن البلاد العربية أصبحت عبارة عن وحدات سياسية منفصلة، ولكل سياستها الاقتصادية الخاصة بها، وكل بنك مركزي في أي دولة سيتبع سياسة خاصة تناسب ظروف دولته.

#### أ- محاولة خبراء الجامعة سنة 1948:

هي مشروع خبراء الجامعة، وذلك بناء على ضوء المعلومات والبيانات التي تجمعت لدى الأمانة العامة للجامعة وعلى أساس البيانات التي قدمتها الحكومات العربية عن الموضوع وعلى ضوء الملاحظات التي أبدتها على المشروع السابق دعيت لجنة من الخبراء برئاسة توفيق السويدي رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية عام 1948 لاستطلاع الرأي في موضوع توحيد النقد في دول الجامعة.

<sup>1</sup> برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الجزء السادس، بيروت، 1993، ص 60-62.

ويقوم مضمون مشروع هذا الاقتراح على الآتي:

- إصدار عملة رسمية موحدة في دول الجامعة العربية تسمى "الدينار العربي" يقدر وزنه 3,58134 غرام من الذهب الخالص.
- هذا الدينار يعتبر هو العملة القانونية في الدول العربية التي تلتزم باتخاذ التشريعات اللازمة لجعله ذا تداول إجباري في أقاليمها.
- تتعهد هذه الدول بإلغاء عملاتها المحلية واستبدالها بالعملة الجديدة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاقية.
- يقوم البنك المركزي في كل دولة-إذا كان فيها- بعملية تبديل العملة المحلية إلى العملة العربية الجديدة أو البنك المركزي الموجود في بعضها إذا عهد إليه بذلك.
- تقوم العملة المحلية في نسبتها للعملة العربية الجديدة على أساس القيمة المحددة لها في الصندوق النقدي الدولي فإن لم تكن الدولة منضمة لهذا الصندوق فتبذل عملتها بالدينار العربي على أساس القيمة المعدنية التي تمثلها العملة المحلية، أما غطاء الدينار العربي فهو يتكون طبقاً لمشروع الاتفاقية من الإسترليني والدولار.<sup>1</sup>

#### ب- محاولة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة:

أبرمت دول الجامعة العربية في عام 1957 اتفاقية (الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية) والتي تعتبر من أهم الاتفاقيات التي تم التوصل إليها ضمن إطار المجلس الاقتصادي المشار إليه، حيث انبثق عن هذه الاتفاقية (مجلس الوحدة الاقتصادية) الذي دخل حيز الوجود في جوان 1962، وقد نصت إحدى الاتفاقيات المبرمة بالترج في تحرير المبادلات النقدية العربية وصولاً في نهاية المطاف إلى صيغة صندوق النقد العربي ليكون بمثابة الجهاز الذي يصل بالأنظمة النقدية العربية إلى مرحلة قابلية التحويل بين العملات العربية.

#### ت- محاولة إنشاء اتحاد المدفوعات العربي:

وفي ضوء ذلك اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً في عام 1966 بإنشاء هيئة متعددة الأطراف لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الست الأعضاء في المجلس في ذلك الحين، عن طريق المقاصة ومنح التسهيلات الائتمانية، وذلك بقصد تسهيل التبادل التجاري بين دول المجلس، إلا أن هذا المشروع لم ير النور وظل حبيس الأدرج حيث لم تصادق عليه سوى دولة عربية واحدة.

<sup>1</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 223.

### ث- محاولة إنشاء صندوق النقد العربي:

في عام 1974 قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتقديم توصياته بإنشاء الصندوق النقدي العربي كبديل لمشروع الاتحاد العربي للمدفوعات إلى محافظي المصارف المركزية العربية في اجتماعهم في بغداد لذلك العام، وعلى الرغم من أنه قد تم إبرام اتفاقية الصندوق بصيغتها النهائية في الرباط في أبريل من عام 1976، إلا أن تنفيذها أرجئ عاماً كاملاً لغاية أبريل عام 1977.<sup>1</sup> أما بخصوص محاولات الصندوق المتعلقة بإقامة ترتيبات نقدية تكاملية بغية الاقتراب من الهدف النهائي للصندوق المتمثل في إنشاء عملة عربية موحدة، قد اقتصر على إعداد الدراسات التي لا زالت موضع بحث ولم يوضع أي منها موضع التنفيذ بعد، كما قامت إدارة الصندوق باقتراح إنشاء نظام لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية بهدف تنمية المبادلات التجارية الإقليمية.

### - مقترح الصندوق بإنشاء نظام لتسوية المدفوعات بين الدول العربية:

يهدف نظام تسوية المدفوعات (المقدم من الصندوق النقدي العربي) بشكل أساسي إلى تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، وذلك من خلال ما يتيح من إمكانية الحد من استخدام العملات الأجنبية لتسوية المعاملات الإقليمية، ويتمثل هذا النظام في إقامة ترتيبات للمقاصة بين المدفوعات المترتبة على المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وفي تقديم تسهيلات ائتمانية لسد العجز في ميزان المدفوعات الإقليمي دون اللجوء إلى استخدام الاحتياطات النقدية الأجنبية لدى هذه الدول.<sup>2</sup>

### - المشروعات العربية البديلة:

● مشروع الدينار العربي الخاص: يهدف هذا المشروع إلى تنشيط التجارة بين الدول العربية وتسهيل المدفوعات فيما بينها، إلى جانب تطوير دور الدينار العربي الحسابي من مجرد عملة حسابية تقتصر على قياس القيمة كما هو الحال في الوقت الحاضر إلى عملة تداولية تستخدم في تسديد المدفوعات بين الدول العربية، حيث قد يكون بمقدور هذه العملة، مع مرور الزمن وشيوع الاستعمال، أن تحل تدريجياً محل العملات المحلية المتعددة على المستويين المحلي والعالمي. وتعتمد الفكرة الأساسية لهذا المشروع على قيام الصندوق بإصدار كمية من الدينار العربية الخاصة يتم بموجبها ربط جميع العملات العربية من حيث قيمتها بالدينار العربي الخاص حيث

<sup>1</sup> دينا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات: البنك المركزي الأردني، عمان، 1986، ص 26-27.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 33.

يقترح في المرحلة الأولى ألا يزيد الإصدار عن 300 مليون دينار عربي خاص أي ما يعادل 12,5% من إجمالي الواردات الإقليمية للدول العربية خلال الفترة 1976-1981.<sup>1</sup>

• **مقترح إنشاء سلسلة من ترتيبات الدفع الثنائية بين الدول العربية:**<sup>2</sup> يهدف هذا النظام إلى الحد من ضرورة اللجوء إلى استخدام العملات والمؤسسات المصرفية الأجنبية لأغراض تسوية المدفوعات فيما بين الدول العربية، وذلك نظرا لما قد تؤدي إليه تلك الوساطة من رفع كلفة المبادلات التجارية بين الدول العربية، وامتداد آجال سداد الالتزامات الناشئة عن هذه المبادلات، مما يزيد من حدة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية الوسيطة. ومن ناحية أخرى يؤدي النظام المقترح إلى التوسع في استخدام العملات الوطنية للدول العربية في سداد المدفوعات بين هذه الدول، حيث يقوم المستورد (عند حلول أجل الاستحقاق) بتأدية المبلغ المستحق عليه بعملته الوطنية إلى البنك التجاري الذي يتعامل معه في بلده، ويقوم البنك التجاري بدوره بإخطار مراسله في البلد الآخر للدفع إلى المصدر بعملته الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك يشير النظام المقترح إلى إمكانية تطوير هذه الترتيبات الثنائية إلى نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بين الدول العربية، على غرار ما هو معمول به لدى نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية.<sup>3</sup>

#### ج- محاولة توحيد العملة لدول مجلس التعاون الخليجي:

بدأ التفكير في إنشاء عملة خليجية موحدة سنة 1974، كانت تنطلق من كونها عنصرا ضروريا لدعم فكرة إنشاء السوق الخليجية المشتركة، حيث اقترح في هذا المجال أن يتم البدء بتنسيق المفاهيم والسياسات النقدية والمالية فيما يتعلق بوضع سياسة موحدة لنسب الاحتياطي والسيولة وغيرها من أمور الرقابة النقدية بالإضافة إلى خلق وتطوير سوق مالية خليجية منظمة.<sup>4</sup> وفي سنة 1981 تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وقد ضم الدول العربية التالية: السعودية، الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين. وقد نصت اتفاقية إنشائه على العديد من مجالات التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي بين الدول الأعضاء، ويمكن تلخيص حصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي في الجدول أدناه:

<sup>1</sup> تقدم البنك المركزي الأردني بمشروع خلق وحدات جديدة من الدينار العربي لتنشيط التجارة وتسهيل المدفوعات بين الدول العربية إلى الاجتماع السادس لمحاظفي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية العربية الذي عقد في تونس في أوت 1981.

<sup>2</sup> تقدم محافظ مصرف سوريا المركزي بمقترح يقضي بتشجيع إقامة ترتيبات دفع ثنائية للدفع بين الدول العربية كبديل للمشروع المقدم من الصندوق النقدي العربي حول إقامة نظام لتسوية المدفوعات بين الدول العربية، وذلك خلال الاجتماع السادس لمحاظفي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية في تونس في أوت 1981.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، الصندوق النقدي العربي، أبوظبي، 1982، ص 1-10.

<sup>4</sup> محمود علي الداود، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في الخليج العربي، مجلة النفط والتنمية، مارس 1981، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1981، ص 21.

**الجدول رقم (03): حصيلة التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**

1981	تأسيس مجلس التعاون الخليجي: الكويت والسعودية وقطر والبحرين وعمان والإمارات.
ديسمبر 1981	توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون.
ماي 1983	إطلاق منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون.
1986	إعادة ربط الريال العماني رسميا بالدولار الأمريكي.
سبتمبر 1994	لجنة المحافظين توافق على ربط شبكات الصراف الآلي الوطنية بين دول مجلس التعاون وباقي الدول العربية.
جويلية 2000	ربط الريال القطري رسميا بالدولار الأمريكي.
نوفمبر 2000	دول مجلس التعاون توافق على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي.
نوفمبر 2001	- دول مجلس التعاون توافق على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي. - توقيع الاتفاقية الاقتصادية الجديدة وهدفت إلى إقامة اتحاد جمركي خليجي وسوق خليجية مشتركة وعملة خليجية موحدة نوفمبر 2001. - ربط الدينار البحريني رسميا بالدولار الأمريكي.
2002	تأسيس الاتحاد النقدي من قبل الدول الأعضاء، وكذلك ربط الدرهم الإماراتي رسميا بالدولار الأمريكي.
جانفي 2003	إطلاق الاتحاد الجمركي الخليجي وربط الريال السعودي والدينار الكويتي رسميا بالدولار الأمريكي.
نوفمبر 2005	اتفاق دول المجلس على معايرة التقارب الاقتصادي.
نوفمبر 2006	لجنة الاتحاد النقدي قدمت مسودة حول عناصر تتسق معايير التقارب الاقتصادي إلى المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.
جانفي 2007	أعلنت عمان تأخير انضمامها إلى الاتحاد النقدي الخليجي.
جوان 2007	ربط الدينار الكويتي بسلة عملات.
جوان 2008	لجنة المحافظين تصادق على اتفاقية دول المجلس التعاون حول أنظمة وقوانين الاتحاد النقدي.
جانفي 2010	موعد إطلاق العملة الخليجية، تم تأجيل هذا الموعد إلى وقت لاحق.

**المصدر:** سلطة مركز دبي المالي العالمي في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي الخليجي، ص 2.

### المطلب الثالث: العوامل المساعدة على إنجاز التكامل الاقتصادي الإسلامي

يتطلب التكامل الاقتصادي الإسلامي توفر بعض الاتجاهات والعوامل المساعدة على نجاحه:

- إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لكافة التشريعات - والتنظيمات حيث لا يمكن أن تتم تنمية اقتصادية أو تكامل اقتصادي أو أي عمل آخر وفقا للمفهوم الإسلامي إلا في ظل هذا الالتزام. وإعلان الالتزام بالشريعة لا يعنى القدرة على تطبيقها فوراً أو في مدى شهور بالنسبة لكافة المعاملات الاقتصادية. هذا الأمر لا ينبغي لنا أن نفهمه حتى لا نصاب بالإحباط بسبب تجارب غير ناجحة. ومن الممكن هنا تحديد فترة انتقالية اضطرارية يتم فيها التمهد للقضاء على كافة الأوضاع غير الشرعية لاستراتيجيات محكمة واقتراح القوالب التنظيمية والأشكال العلمية التي يسرى من خلالها تطبيق الشريعة، وسوف يتحدد طول الفترة الانتقالية وطبيعة الاستراتيجيات والقوالب أو الأشكال التنظيمية لتطبيق الشريعة بناء على ظروف كل بلد إسلامي.

- تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. فلا بد في المرحلة الأولى من حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام أو السلع الزراعية الأولية أو السلع الصناعية البسيطة لأسواق البلدان الغربية المتقدمة صناعيا واقتصاديا، هذه الأوضاع مرفوضة تماما من وجهة النظر الإسلامية طالما أنها لا ترتبط بتحقيق المصالح الاقتصادية للبلدان الإسلامية ومن ثم فلا بد من تغييرها.

- القضاء على الثنائية الاجتماعية والتبعية الفكرية: فليس أشد على البلدان الإسلامية من الانقسام القائم بينها بسبب أنظمتها وقوانينها الوضعية إلا ذلك الانقسام القائم بسبب الثنائية الاجتماعية، والتي نشأت في ظروف التبعية الفكرية. وبصفة عامة فإننا نستفيد من الفكر الإنساني وفق شريعتنا وعقيدتنا ولكن نرفض لأبنائه الانطواء تحت أية ثقافة من الثقافات الوضعية أو الالتزام بمنهجها أو التبعية لها فحيث يمدنا الإسلام بالمنهج ويحدد لنا معالم الطريق في كل أمر من أمور حياتنا فلا نحتاج لإتباع مناهج الآخرين والسير في طريقهم.<sup>1</sup>

- لا ينبغي للدول الإسلامي أن تقوم بمحاكاة النموذج التقليدي للتكامل الاقتصادي والذي يقتضي المرور بمراحل عديدة، ولا يعني هذا تجاهلنا لأهمية الانتقال التصاعدي من درجة لأخرى، حيث أن هذا ممكن في حالة الدول المتقدمة، ولكننا في حالة الدول الإسلامية نبحت عن المراحل التي يمكن تنفيذها ببسر وسهولة في بداية تكوين التكامل الاقتصادي من ناحية ويدعم بعضها البعض من ناحية أخرى، وهذا التزاوج بين المرحلتين عندما يخص فقط المراحل الانتقالية الأولى من إنشاء الكيان الاقتصادي الإقليمي والتي يتم فيها إعداد اقتصاديات الدول الأعضاء في منطقة التكامل

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري، مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة، المؤتمر الحادي عشر: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 4-5.

للتكيف مع المتغيرات والاستراتيجيات الإقليمية بدلا من المتغيرات والاستراتيجيات القطرية وذلك حتى تتمكن هذه الدول من الانتقال من مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي ومن ثم انتقالها تصاعديا من أسفل لأعلى.

- حتمية التزاوج بين عناصر التكامل الاقتصادي السالب وعناصر التكامل الاقتصادي الموجب، أي الجمع بين عناصر التكامل الاقتصادي السالب وعناصر التكامل الاقتصادي الموجب أي الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية وتتعلق العناصر التنافسية بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التجارية، أما العناصر التعاونية فتحقق من خلال الاتفاق على الحد الأدنى للتنسيق أو التوحيد للسياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول بالإضافة إلى إيجاد استراتيجية إقليمية للتنمية الاقتصادية لتتولى توجيه الاقتصاديات القومية لهذه الدول.<sup>1</sup>

- تحرير القوة البشرية على مستوى العالم الإسلامي من جميع القيود المفروضة على حركتها من وإلى أي دولة إسلامية ومنحها معاملة تفضيلية خاصة: المقصود هنا بالقوة البشرية قوة العمل التي تعمل بطاقتها الجسدية أو الذهنية فالعمل إذا يشمل العمال والفنيين ورجال الإدارة والمفكرين والمخترعين ورجال الدعوة على مختلف المستويات، والقوة البشرية بهذا التعريف هي الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإسلامي في نشاطه اليومي وكذلك في نموه على الأجل الطويل، والآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة كثيرة في شأن تكريم الإنسان وفضل العمل الصالح والعمل الجاد والعمل المتقن. وكذلك في شأن حركة العمل من مكان أو من بلد إلى آخر والحث عليها، يقول سبحانه وتعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ ﴿الملك 15﴾. ويقول عز وجل: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة﴾ ﴿المزمل 20﴾. ولا نتصور إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية والسعي من أجل تطبيقها نواحي الحياة داخل البلدان الإسلامية دون أن يتضمن هذا تشجيع حركة القوى البشرية على مستوى البلدان الإسلامية إلى أبعد الحدود.

- تشجيع وتنسيق حركة رؤوس الأموال بين البلدان الإسلامية، فالنظام الإسلامي لا يسمح بحركة القروض الربوية أولا، وثانيا لا بد من التأكد من أن الاستثمارات الأجنبية لن تعمل في مجالات إنتاجية مخالفة للشريعة الإسلامية، من حيث أنها محرمة نواحي أو ضارة بالصحة أو مفسدة للحق أو مضيعة للعقول أو مبددة لنشاط الأفراد مثل العديد من ألوان الملاهي. ثالثا ينبغي التحقق من أن هذه الاستثمارات الأجنبية لن تسبب ارتباطا غير مرغوب أو تبعية اقتصادية لبلدان أجنبية وأنها

<sup>1</sup>إسماعيل شلي، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقها في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 448.

سوف تلتزم عموماً بالمنهج الإسلامي في الاستثمار والتنمية. وواضح أن هذه القيود في مجموعها ستمنع حركة القروض الربوية كما أنها لن تشجع كثيراً على انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلدان الإسلامية بالشروط التقليدية المعروفة ولكن المفروض من جهة أخرى أن هذه القيود نفسها سوف تنشئ مناخاً ملائماً نسبياً لحركة رؤوس الأموال الإسلامية سواء داخل كل بلد أو بين البلدان الإسلامية، وعلى ذلك فإن علينا أن نفكر في كافة الوسائل التي يمكن أن نشجع بها حركة رؤوس الأموال الإسلامية داخل نطاقها ونزيد من تدفقاتها نحو المشروعات الإنتاجية التي تتفق مع المنهج الإسلامي للتنمية.<sup>1</sup>

- إن تنسيق السياسات النقدية والمالية على المستوى الإقليمي ضروري جداً المؤدية لتحقيق التكامل الاقتصادي فلا بد من تثبيت نظم التمويل اللاربوية وتنشيطها، ولكي تساهم في بناء النشاط الاقتصادي خلال توسعه، وذلك مع تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في المستوى العام للأسعار في نفس الوقت، وقد أظهرت نتائج بعض الأبحاث الاقتصادية الإسلامية أن من الضروري فرض سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي أو ربما امتلاكها لهذا الجهاز بالكلية وذلك من أجل التحكم في عرض النقود وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار، ومن جهة السياسة المالية فلا بد من العمل على وضع الزكاة موضعها الصحيح بإحياء عملية جمعها عن طريق الدولة مع توجيه مواردها بدقة وإحكام إلى مصارفها الشرعية حيث أن هذا يحافظ على التوازن في توزيع الدخل القومي ويعمل على تنشيط الاستهلاك لدى الطبقات المنخفضة الدخل ويحمي أصحاب الحاجات الماسة والضائقة الاقتصادية ويكفي المجتمع الآثار الخطرة المترتبة على إهمال قضاياهم. بالإضافة إلى ذلك فإن بعض أنواع الضرائب التي يحتاج إليها المجتمع للمصلحة العامة يمكن أن تقوم بدور مساعد للزكاة في إتمام أهداف السياسة المالية مثل إنشاء الطرق والجسور والمرافق التعليمية والصحية... إلخ.<sup>2</sup>

- يتعين على الدول الإسلامية التنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية داخل الدول الأعضاء، أي التنسيق بين خطط وبرامج الدول الأعضاء في إطار استراتيجية موضوعة للتنمية الإقليمية حتى تستطيع هذه الدول القضاء على الخلافات بينها في مجال إعداد برامجها وخططها للتنمية الاقتصادية القطرية مثل وجود مشروعات مدرجة في خطتين قوميتين أو أكثر للدول الأعضاء ولكنها تتسارع فيما بينها على نفس المحور المالي أو على المدخلات، أو وجود أكثر من دولة داخل منطقة التكامل لها نفس الاهتمامات والمصالح في أسواق معينة للتصدير، وعلى ذلك يمكن في ضوء تنسيق السياسات الإنتاجية من أجل التنمية اختيار المشروعات التي تعتبر مخرجاتها مدخلات لمشروعات أخرى للدول الأعضاء، ومن ثم يحدث توسيع نطاق القطاعات الإنتاجية

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري، مرجع سابق، ص 7.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 10.

التكاملية داخل منطقة التكامل وذلك على نحو يولد خطوط إنتاجية تعمل وفقا لاعتبارات اقتصاديات الحجم .

- كما يجب على الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاهتمام الكامل بقطاع البحوث، حيث تقوم هذه الدول بالاتفاق والتنسيق فيما بينها للاهتمام بإنشاء هذا القطاع والذي يتكلف النفقات الكبيرة وذلك من أجل أن يساهم في الارتقاء بالبرامج الإنتاجية والتطورات الحديثة في مجالات الصناعات والإنتاج المختلفة وخاصة في مجال التكنولوجيا، ومن ثم يعود كل ذلك على المشروعات القومية بحيث يعمل على المزيد من التخصص وتقسيم العمل والارتفاع بالكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكلفة الصناعية ومن ثم يصبح لدى إنتاج وصناعات هذه الدول القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

- كما تجب ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول والمناطق الأقل تقدما داخل منطقة التكامل حتى لا يحدث استقطاب للنمو داخل بعض الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى، حيث أن في حالة تفاوت مستويات النمو والتنمية الاقتصادية بين الدول يولد الخوف والقلق لدى الدول الأقل تقدما على مستقبل صناعاتها في ظل المنافسة الناتجة عن تحرير التجارة البينية داخل منطقة التكامل.

- يتطلب الأخذ بالسياسة الإقليمية المشتركة إنشاء صندوق إقليمي تساهم فيه الدول الأعضاء الأكثر تقدما في دعم برامج النمو للدول الأعضاء والمناطق الأقل تقدما لدى الدول الأعضاء. كما يجب وضع آليات مناسبة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء وضمان عدم وجود قواعد أو ممارسات تمييزية بين بعضها البعض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل شلبي، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقها في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 452-453.

### المبحث الثالث: التجارة البينية للدول الإسلامية

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو، كما تعتبر أحد الخطوات المهمة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، يتطرق هذا المبحث إلى التجارة البينية بين الدول الإسلامية، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى تطور التجارة العالمية وواقع تجارة الدول الإسلامية فيها، في حين يستعرض المطلب الثاني تطور التجارة البينية للدول الإسلامية.

#### المطلب الأول: تطور التجارة العالمية وواقع تجارة الدول الإسلامية فيها

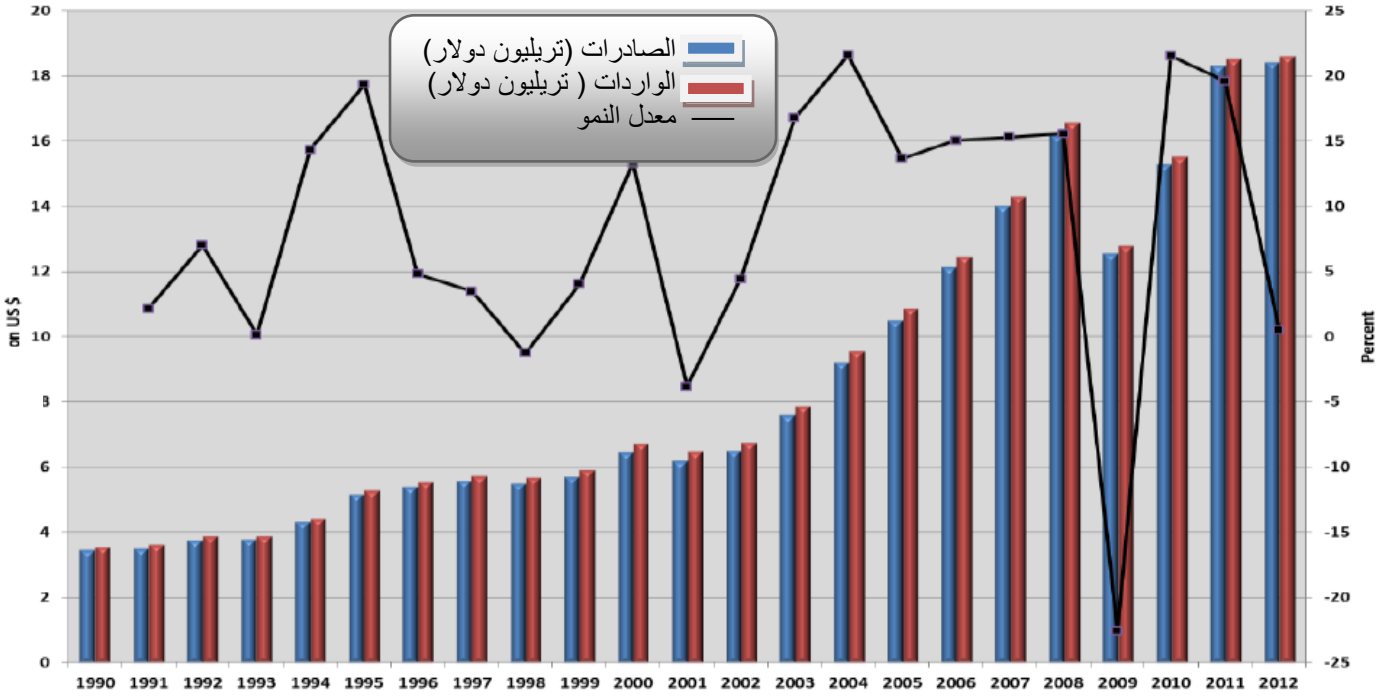
عرفت التجارة العالمية نموا كبيرا غير مسبوق بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نتيجة تراجع الحواجز الجمركية، انخفاض تكاليف النقل والاتصال، والنمو الكبير في التخصص بين القوى الاقتصادية الكبرى وهو أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الكبيرة في التجارة العالمية في العقود الأخيرة. تظهر الدول الإسلامية البالغ عددها 57 دولة (الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) تنوعا كبيرا من حيث الجغرافيا والحجم والسكان والتنمية الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد بعض الدول الإسلامية ضمن الدول المعتمدة بشكل كبير على عوائد الصادرات النفطية، ومن جهة أخرى نجد العديد من الدول الإسلامية الأقل نموا لها قدرات تجارية منخفضة وترتبط بشكل كبير بصادرات المواد الأولية، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل من تعزيز التجارة البينية بين الدول الإسلامية أمرا حاسما للكثير منها.

#### 1-1 تطور التجارة العالمية:

عرفت التجارة العالمية نموا كبيرا في العقود الأخيرة فقد ارتفعت تجارة السلع بنسبة 9% سنويا بين سنتي 1990 و2008، ورغم الانخفاض الحاد الذي عرفته سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية إلا أنها عادت للنمو مجددا سنة 2010، وبالرغم من تباطؤ الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة خصوصا في منطقة اليورو واليابان وانخفاض في أسعار السلع الأساسية إلا أن حجم التجارة العالمية قد بقي في حدود 1,8 تريليون دولار في سنة 2012.

يوضح الشكل أدناه أن حجم التجارة العالمية (أخذا بعين الاعتبار التغير في الأسعار وأسعار الصرف)، قد شهدت نموا دراماتيكا خلال هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو للتجارة 5,9% بين سنتي 1990 و2008، في حين أن معدل النمو الحقيقي للتجارة العالمية بعد الأزمة المالية العالمية بقي أقل من المعدل المسجل قبل الأزمة، فقد سجلت في 2012 معدل نمو بـ 2,1%.

الشكل رقم (12): تطور التجارة العالمية بين 1990-2012.



Source: COMCE Trade outlook, 2014. accessed 25/09/2014

<http://www.mod.gov.tr/Lists/RecentPublications/Attachments/49/COMCEC%20Trade%20Outlook%202014.pdf>

كما رافق المنحى التصاعدي للتجارة العالمية تغير نمط التجارة العالمية، فقد تغيرت الأنماط الرئيسية في هذه الفترة كما تميزت بزيادة حصة الدول النامية وزيادة ظهور اتفاقيات التجارة التفضيلية. فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية باطراد منذ سنة 2003 نتيجة الزيادة في الناتج الصناعي العالمي، خصوصا في الاقتصادات الآسيوية الناشئة وزيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، قيود العرض للنفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وبعد انخفاض حاد بعد الأزمة المالية العالمية ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل حاد حوالي 26% في سنة 2010 و 2011 نتيجة التراجع الكبير في الناتج العالمي، ثم عادت الأسعار للانخفاض مرة أخرى سنة 2012 بحدود 2 إلى 3%. في سنة 2012 ارتفعت أسعار النفط بنسبة 1% في حين انخفضت أسعار السلع غير النفطية بنسبة 10%، وارتفع النفط الخام (برنت) السعر الذي كان 25 دولارا للبرميل في عام 2002 بمتوسط سنوي قدره 25.6% بين عامي 2002 و 2008. بعد انخفاض حاد في عام 2009 بسبب الأزمة العالمية، انتعشت أسعار النفط بسرعة وبنسبة 28.7% في عام 2010. ثم قفزت الأسعار إلى 111 دولار للبرميل سنة 2011 وبقيت قريبة من ذلك سنة 2012.

كما أن تزايد نصيب الاقتصادات النامية في التجارة العالمية يعتبر أحد الأنماط السائدة في التجارة العالمية، فخلال العقد الأخير عرفت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية زيادة مطردة فقد ارتفعت نسبة صادراتها من 32% سنة 2001 إلى 49% سنة 2012، ويعود هذا النمو بشكل

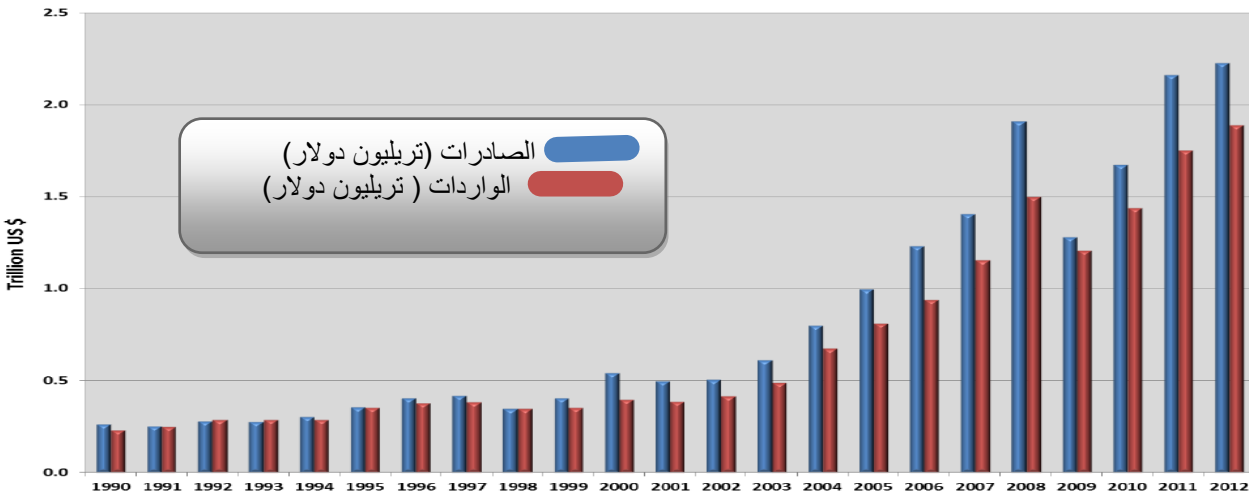
أساسي إلى مساهمة كل من البرازيل والهند وروسيا والصين والدول الآسيوية الأخرى، دول البريك تساهم لوحدها بنسبة 17% سنة 2012. كما ارتفعت نسبة واردات الدول النامية من 29% سنة 2001 إلى 45% سنة 2012، في حين ساهمت دول البريك بـ 15,6% سنة 2012. وعلى الرغم من هذه الزيادة الكبيرة إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى فالدول التي استفادت من ارتفاع أسعار السلع الأساسية قامت بتنويع اقتصاداتها وبالتالي سجلت زيادة أكبر من الدول الأخرى.

### 1-2 تطور تجارة الدول الإسلامية مع باقي دول العالم:

ارتفع نصيب تجارة الدول الإسلامية ليصبح مشكلا من رقمين منذ سنة 2002 إلى غاية الأزمة المالية العالمية سنة 2008، يعود الارتفاع في صادرات الدول الإسلامية إلى زيادة كل من صادرات الدول الإسلامية الصناعية خصوصا تركيا وماليزيا وإندونيسيا، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية، وارتفعت نسبة صادرات منظمة التعاون الإسلامي لتصل إلى 1,9 تريليون دولار سنة 2008.

عادت تجارة دول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي للارتفاع مجددا بعد الأزمة المالية العالمية مسجلة 25% لسنة 2010 و 2011، ويرجع ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار النفط، فقد وصل إجمالي تجارة الدول الإسلامية (مجموع الصادرات والواردات) إلى 3,9 تريليون دولار سنة 2011، وفي سنة 2012 وصلت إلى 4,1 تريليون دولار، وهو ما يعني نموا بمعدل 5,2%، وذلك بسبب تباطؤ الطلب العالمي وما تعرفه بعض الدول العربية من اضطرابات بالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع غير النفطية.

الشكل رقم (13): إجمالي صادرات وواردات الدول الإسلامية.



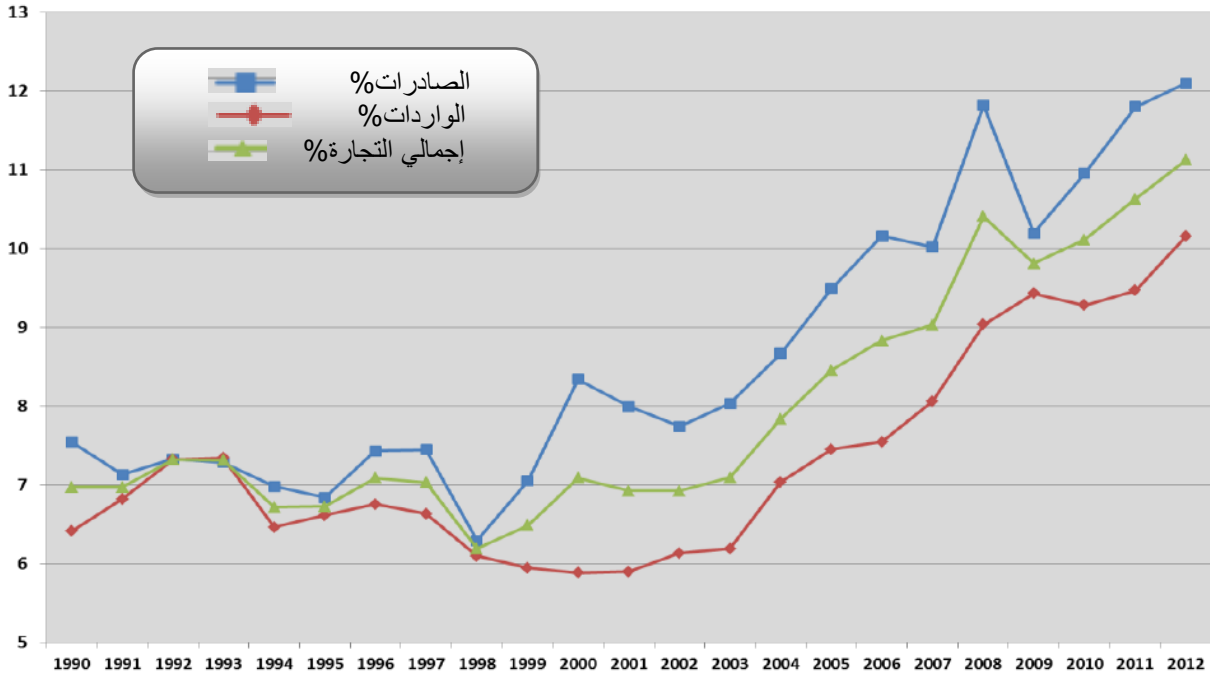
Source: COMCE Trade outlook, 2014. accessed 25/09/2014

<http://www.mod.gov.tr/Lists/RecentPublications/Attachments/49/COMCEC%20Trade%20Outlook%202014.pdf>

تجدر الإشارة إلى أن تباطؤ معدل النمو خصوصا في أوروبا قد أثر على بعض الدول الإسلامية الواقعة في البحر الأبيض المتوسط والدول الإفريقية جنوب الصحراء ودول آسيا الوسطى، سواء بالنسبة للدول التي لها اتفاقيات تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي أو تلك التي لها علاقات تجارية وثيقة كتونس والمغرب وموريتانيا وسوريا ومصر وباكستان والأردن.<sup>1</sup>

ساهم النمو المرتفع في إجمالي التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي في زيادة حصتها من التجارة العالمية، فقد ارتفعت بين 1990 و2003 بنسبة 7%، لتعرف بعدها نموا سريعا بعد ذلك في السنوات اللاحقة، وصلت سنة 2008 إلى 10,4%، انخفضت بعدها أثناء الأزمة المالية العالمية إلى 9,8% سنة 2009، لكن سرعان ما عاد للارتفاع مجددا بعد الأزمة لتصل إلى 11,1%، كما يتضح الشكل أدناه.

الشكل رقم (14): حصة الدول الإسلامية في التجارة العالمية.



Source: COMCE Trade outlook, 2014. accessed 25/09/2014

<http://www.mod.gov.tr/Lists/RecentPublications/Attachments/49/COMCEC%20Trade%20Outlook%202014.pdf>

<sup>1</sup> IMF, Regional Outlook 2012.

## المطلب الثاني: تطور التجارة البينية للدول الإسلامية

ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتباطاً بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً، فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء. وغالباً ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة.

وتتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية ما بين 40% إلى 94% للصادرات، وما بين 40% إلى 80% بالنسبة للواردات، وقد قدم "كوزنتس" Kuznets تفسيراً لهذه الوضعية باستخدام مفهوم حجم الأمة (Size of Nation) وهو أن الحجم الصغير - كما في حالة معظم الأقطار الإسلامية - يشكل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، وذلك لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة وإنتاجه ومبادلاته ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين، وينحصر هؤلاء العملاء والموردون في الشركاء الكبار من الدول الصناعية، خاصة في ظل عدم وجود كتلة اقتصادي إسلامي يمكن أن يكون عوضاً عن زيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الإسلامية والدول الغربية<sup>1</sup>.

في العام الذي تأسست فيه منظمة المؤتمر الإسلامي (1969م) لم تكن تتجاوز نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية 5.9%<sup>2</sup>.

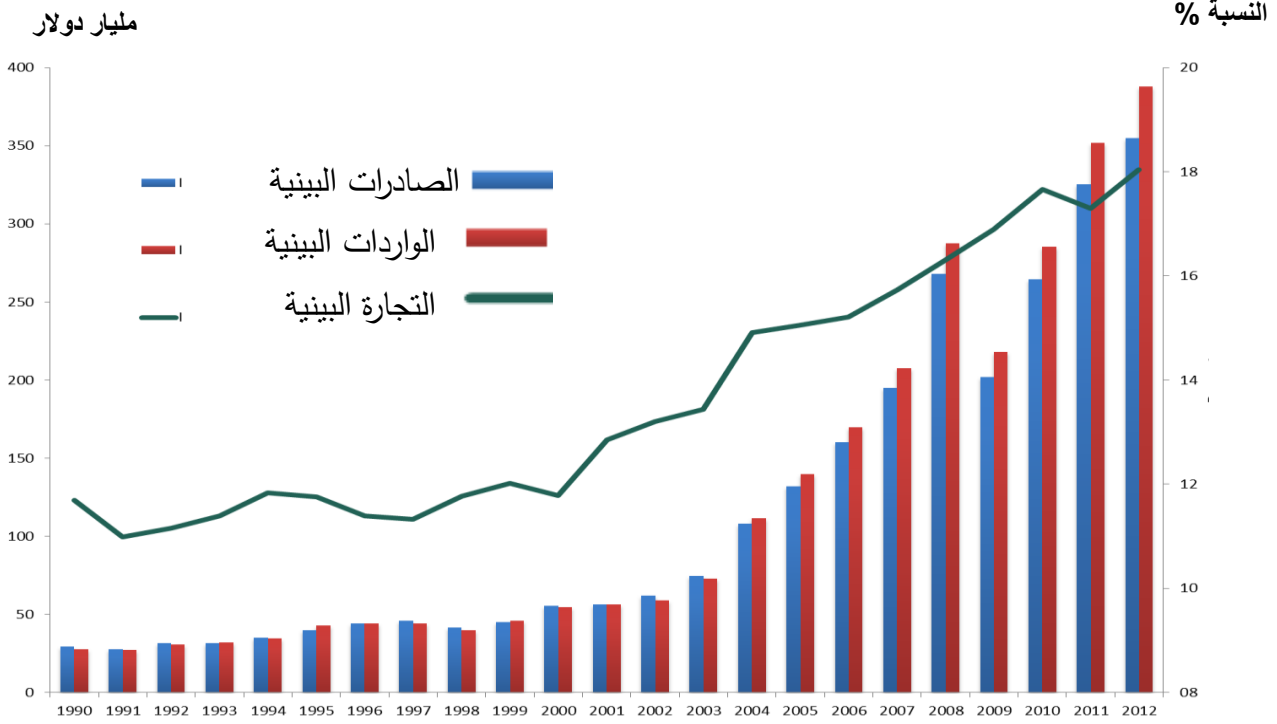
كان إجمالي التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي سنة 1990 حوالي 50 مليار دولار لتقفز سنة 2012 إلى 742 مليار دولار، وبالنسبة المئوية بلغت 11,6% من إجمالي التجارة الكلية لدول المنظمة بين سنة 1990 و2001، لتسجل نمواً مطرداً في السنوات اللاحقة باستثناء سنة 2011 التي عرفت فيها تراجعاً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة، وفي سنة 2012 وصلت نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية إلى 18,2% كما يوضحه الشكل أدناه.

مثلت الصادرات البينية ما نسبته 15,9% من إجمالي الصادرات الكلية للدول الإسلامية، في حين كانت نسبة الواردات البينية 20,5% من إجمالي الواردات لنفس السنة.

<sup>1</sup> مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام كتلة اقتصادي إسلامي، مجلة الكلمة، العدد 66، السنة السابعة عشر، بيروت، 2010.

<sup>2</sup> SERIC, SWOT outlook on OIC member 2012, SERIC, Ankara, 2012, p02.

الشكل رقم (15): تطور التجارة البينية للدول الإسلامية



Source: COMCE Trade outlook, 2014. accessed 25/09/2014

<http://www.mod.gov.tr/Lists/RecentPublications/Attachments/49/COMCEC%20Trade%20Outlook%202014.pdf>

تجدر الإشارة إلى أن هيكل التجارة الإسلامية ما زال منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الإنتاج والتخصص السائد في التجارة الدولية، ومن ثم يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول الإسلامية لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بينها.<sup>1</sup>

تجدر الإشارة إلى أن 78,3% من الصادرات البينية للدول الإسلامية تنحصر في عشر دول فقط (الإمارات العربية المتحدة وتركيا والسعودية وماليزيا وإندونيسيا وإيران والكويت ومصر وسوريا وباكستان)، وذلك حسب إحصائيات 2012، حيث تساهم الإمارات العربية المتحدة بـ 18,8% من إجمالي الصادرات تليها تركيا بنسبة 15,4%، أما بالنسبة للواردات البينية فتساهم عشر دول فيما نسبته 67,5% وهي على الترتيب (إيران والإمارات العربية المتحدة وتركيا وإندونيسيا وباكستان وماليزيا والعراق والسعودية ومصر وسوريا).

<sup>1</sup>مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، مرجع سابق.

تعتبر مجموعة الدول العربية المساهم الأكبر في الواردات البينية حسب سنة 2012، إذ أن حصتها في الواردات البينية تجاوزت النصف من إجمالي الواردات البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، وشكلت كل من الإمارات العربية المتحدة والعراق والسعودية لوحدها 47,8% من الواردات البينية للمنطقة العربية، ثم تأتي مجموعة الدول الآسيوية والإفريقية بنسبة 42% و 5,2% على التوالي، وتشكل الواردات البينية لتركيا وإندونيسيا وإيران وماليزيا وباكستان، 84% من الواردات البينية لمجموعة الدول الآسيوية، أما بالنسبة لمجموعة الدول الإفريقية فتساهم نيجيريا، وساحل العاج، والكاميرون بـ 49,7% من الواردات البينية لمجموعة الدول الإفريقية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> COMCEC TRADE OUTLOOK 2014, *op-cit*, p 25-27.

## خاتمة الفصل الرابع:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الدول الإسلامية لها من الإمكانيات والمقومات ما يضمن لها نجاح أي مشروع للتكامل فيما بينها، ويبقى فقط توظيف واستغلال هذه المقومات لكي يتحول العالم الإسلامي إلى كيان اقتصادي ضخم ومتماسك يمكّن الأمة من استعادة مكانتها بين الأمم المختلفة، والخروج من حالة التخلف والتبعية للعالم المتقدم. يتوفر العالم الإسلامي على مقومات عديدة لعل أهمها هو وحدة الأمة الإسلامية المقررة شرعا، بالإضافة إلى التجانس الثقافي والاجتماعي والجوار بين دول العالم الإسلامي، والتنوع البيئي والمناخي، ولدى الدول الإسلامية إمكانيات ضخمة غير مستغلة كالأراضي والموارد البشرية. إلا أن بلدان العالم الإسلامي لم تستطع تجاوز العراقيل المختلفة لتحقيق الوحدة المنشودة فهي تعاني من عدم تطور هياكل البنية الاقتصادية، والافتقار إلى الشعور بالوعي بوجود أمة إسلامية والانتماء إليها، وغياب الإرادة السياسية، كما تعاني معظم الدول الإسلامية من التخلف التقني ووجود الأنانية وتفضيل التعامل مع غير المسلمين، وتوجه بعض الدول الإسلامية ذات الفوائض المالية إلى إيداعها في المصارف الغربية بدل مساعدة بعضها البعض، ومن بين العوائق التي تقف أمام التعاون الاقتصادي الإسلامي أنظمة الحكم المختلفة وعدم التداول على السلطة، فدول الاتحاد الأوروبي لم تحقق الوحدة الاقتصادية إلا بعد أن حسمت مثل هذه الخلافات. بالرغم من هذه العوائق إلا أن هناك جهودا قد بذلت لدفع التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية إلى الأمام، فقد أنشأت الدول الإسلامية منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969، وأكد ميثاق المنظمة سنة 1972 على ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق تقدم الدول الإسلامية، كما يعد إعلان لاهور سنة 1974 بمثابة الانطلاقة الحقيقية، حيث تم التطرق إلى القضايا الاقتصادية التي كانت تواجه البلدان النامية عموما والبلدان الإسلامية خصوصا، كما أنشأت المنظمة عدة مؤسسات انبثقت منها وتهتم بالتجارة والتعاون بين الدول الإسلامية، ومن أهم هذه المؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، كما تم عقد العديد من الاتفاقيات لتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتشجيع وحماية الاستثمارات. أما عن واقع التعاون النقدي بين الدول الإسلامية فقد توصلنا إلى أن البلدان الإسلامية تتسم بمجموعة من السمات المشتركة كمشكلة التبعية النقدية ومشكلة محلية النقد وعدم التعاون بين الدول ذات الفائض المالي والدول ذات العجز المالي، بالإضافة إلى زيادة حدة التقلبات الحادة لأسعار صرف عملاتها. رغم ذلك فقد كانت هناك عدة محاولات لتوحيد النقد بين الدول الأعضاء، خصوصا تحت سقف الجامعة العربية، كمحاولة خالد العظم سنة 1946 والقاضية بتوحيد العملة بين دول الجامعة العربية، ومحاولة خالد العظم سنة 1946 لإصدار عملة رسمية موحدة لدول الجامعة تسمى بالدينار العربي، وفي سنة 1957 أبرمت دول الجامعة أبرمت دول

الجامعة اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية يهدف في الأخير إلى الوصول إلى قابلية تحويل العملات العربية فيما بينها، وفي سنة 1966 تم إنشاء اتحاد المدفوعات العربي، وفي سنة 1976 أنشئ صندوق النقد العربي، وقد قام الصندوق بعدة محاولات لإضافة ترتيبات نقدية تكاملية بغية الاقتراب من الهدف النهائي للصندوق والمتمثل في إنشاء عملة عربية موحدة، كمقترح الصندوق بإنشاء نظام لتسوية المدفوعات بين الدول العربية، ومقترح إنشاء سلسلة من ترتيبات الدفع الثنائية بين الدول العربية، وفي سنة 1974 ظهرت فكرة إنشاء عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتمت المصادقة على اتفاقية دول مجلس التعاون حول أنظمة وقوانين الاتحاد النقدي، على أن يتم إطلاق العملة الموحدة في جانفي 2010، إلا أنه قد تم تأجيل هذا الموعد إلى وقت لاحق، أما عن آخر الدعوات لتوحيد العملات بين الدولة الإسلامية فهي محاول رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير بعد أزمة جنوب شرق آسيا، حيث قدم مقترحاً لاستخدام الدينار الذهبي لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية من خلال ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف وترتيبات الدفع متعددة الأطراف.

كما ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتباطاً بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً، في حين أن نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية لم تتجاوز نسبة الصادرات البينية 15,9% من إجمالي الصادرات الكلية للدول الإسلامية، في حين كانت نسبة الواردات البينية 20,5% من إجمالي الواردات سنة 2012، فهيكل التجارة الإسلامية ما زال منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة مما يشكل حاجزاً أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي، ولعل هذا أحد مبررات قيام التكامل بين الدول الإسلامية بالإضافة إلى مبررات أخرى كالقضاء على التبعية الاقتصادية وزيادة قوتها التفاوضية والتخلص من التناقض المزمّن الذي تعيشه الأمة بين حلم التجمع والوحدة وواقع التشرذم.

# الفصل الخامس

الدينار الذهبي أداة تسوية

للمدفوعات: دراسة تحليلية

## الفصل الخامس: الدينار الذهبي أداة تسوية للمدفوعات: دراسة تحليلية

تزايد الاهتمام بالذهب والدينار الذهبي بشكل كبير في العالم بشكل عام ودول جنوب شرق آسيا بشكل خاص بعد أزمة جنوب شرق آسيا، خصوصا بعد طرح رئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير لفكرة الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، وذلك بعد إدراكه لخطورة المضاربين بالعملات الورقية وما خلفته من آثار مدمرة على الاقتصاد الماليزي وسائر دول جنوب شرق آسيا، لذلك فقد تم عقد العديد من الملتقيات والمؤتمرات والاتفاقيات حول الدينار الذهبي والمسائل المتعلقة به، وذلك بهدف زيادة وعي وإدراك الحكومات والمتعاملين الاقتصاديين والجمهور، واستعادة الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات الدولية، وقد حاولت هذه الفعاليات العلمية إلى إيجاد أفضل السبل والآليات لضمان تطبيق هذا النظام بحيث لن يؤثر سلبا على الاقتصاد. ويمكن حصر المقترحات المطروحة بشأن الدينار الذهبي في مقترحين اثنين، الأول وهو المقترح الذي طرحته ماليزيا (استعمال الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات الدولية ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الإسلامية بشكل خاص والدول النامية بشكل عام)، والمقترح الثاني ويتمثل في استخدام الدينار الذهبي في التداول إلى جانب العملة الوطنية، وهو ما تبنته بعض الولايات في ماليزيا.

يسلط هذا الفصل الضوء على الدراسة التحليلية للدينار الذهبي كآلية لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، حيث يستعرض المبحث الأول ظهور الدينار الذهبي الحديث، وفي المبحث الثاني يتم التطرق إلى آليات تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي، أما المبحث الثالث فيركز على آثار الدينار الذهبي على الدول الإسلامية والنظام النقدي الدولي.

## المبحث الأول: ظهور الدينار الذهبي الحديث

يشكل الدينار الذهبي أحد رموز الحضارة الإسلامية المجيدة، فقد اكتسب أهمية كبيرة في العالم الإسلامي لاتصاله بجوانب عديدة في الشريعة الإسلامية، كما بقي العملة التي تميز المسلمين لقرون عديدة، فقد بقي لأكثر من خمسة قرون نقدا مهيمنا على التجارة الدولية دون منازع، وقد أدرك بعض قادة وعلماء الأمة الإسلامية في الوقت الراهن الدور المهم الذي لعبه هذا الموروث الحضاري في الماضي، وما يمكن أن يلعبه في هذا العصر خصوصا بعد أن أصبحت النقود أداة للتلاعب بالقيم في يد الدول الغربية، مما ألحق أضرارا كبيرة بحقوق وثروات البلدان الإسلامية. يسלט هذا المبحث الضوء على عودة الاهتمام بالدينار الذهبي في العصر الحالي وذلك بالتطرق إلى جذور الدينار الذهبي الحديث في المطلب الأول، في حين يتعرض المطلب الثاني إلى تجربة الدينار الذهبي في ماليزيا وإندونيسيا، أما المطلب الثالث فيتعرض إلى المبادرة الماليزية لتسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي.

### المطلب الأول: جذور الدينار الذهبي الحديث

بدأت حركة الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بقيادة حركة المرابطين العالمية، وأعضاء هذه الحركة أو المنظمة هم طلبة ومريدي الشيخ الدكتور عبد القدير الصوفي مؤسس حركة المرابطين العالمية.

يرتكز برنامج حركة المرابطين على استعادة ما تراه من المقومات الأساسية للمجتمع الإسلامي وتتمثل هذه المقومات في الدينار الذهبي والدرهم الفضي، الخلافة، عمل أهل المدينة، مؤسسات الوقف والزكاة، وتستخدم هذه الحركة الدينار الذهبي كرمز لها، وتغيير النظام الاقتصادي الراهن، الذي تراه الحركة نظاما جائرا يقوم على الربا والظلم.

وترى الحركة أن استعادة المجتمع الإسلامي للسيادة يرتبط برفض النظام المالي العالمي الربوي والمؤسسات التابعة له، كما يقرون بأن هذا العصر لم يبق فيه جانب من جوانب الحياة وإلا وقد مسه الربا، والربا حسبهم من أعظم المعاملات الظالمة المسموح به في الدول الليبرالية الديمقراطية، ويصف الشيخ عبد القدير الربا بأنه الداء الذي يقف وراء الكوارث العالمية من حروب ومجاعات وكوارث إيكولوجية. ويعتبر كتاب طلبة الشيخ عبد القدير بعنوان (الربا: السبب الجذري للظلم في الوقت الراهن، Usury: the root cause of the injustices of our time) سنة 1989 بداية لتضافر جهود طلبة الشيخ عبد القدير لتوضيح خطورة المسألة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. كما تطرق في الكتاب إلى طبيعة النقود الورقية كمحرك أساسي للربا في الاقتصاد الغربي الرأسمالي واستخدامها كأداة للقهر والاستعباد ضد الدول النامية للعالم، والتي يجب عليها الانخراط

في هذا النظام رغما عنها تحت مسمى اقتصاد السوق والقوانين الدولية التي تفرض الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في التجارة الدولية، حيث تقوم هذه البلدان بتقديم سلع وبضائع حقيقية فيما تتلقى في المقابل أوراق نقدية تفقد قيمتها باستمرار بمرور الوقت.

قامت حركة المرابطين بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، وبالرغم من عدم وجود الدينار الذهبي بين أيديهم في ذلك الوقت واصلت الحركة الدعوة لاستخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي والعودة لنظام المعدنين في المستقبل بدل النقود الورقية.

لم تلق الفكرة في البداية قبولا، على أساس أن العالم يتقدم نحو النقود البلاستيكية وبطاقات الائتمان وأن عهد نظام المعدنين قد ولى مع العصور الوسطى. وفي المقابل اعترفت الكثير من الجهات أن أهمية نظام الدينار والدرهم أكبر مما يتصور، فهو يساعد على التخلص من الربا والممارسات الربوية المرتبطة بالنقود الورقية كتراجع قيمة النقود بمرور الزمن وما يتركه من آثار سلبية، كما سيساعدان على تقليص الظلم في السوق والتجارة. وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي والمالي العالمي الراهن فقد تم تجاوز الذهب والفضة ليس لكونهما غير عمليين وإنما نظرا لتلقيين المبادئ الاقتصادية الليبرالية تعليما وتطبيقا.

اكتسبت الحركة بمرور الوقت دعما واسعا من الجمهور في البداية، خصوصا أولئك الذين فهموا حقيقة الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وذلك في إسهام الدينار الذهبي في التخلص من الاستعباد الذي يفرضه النظام المصرفي والمالي الربوي والطبيعة الربوية للنقود الورقية، وتجنب المضاربة وتلاعب تجار العملة بالعملة بالعملة الورقية.

وقد عين الشيخ عبد القدير الدكتور عمر إبراهيم فاديلو باعتباره الشخص الذي له القدرة والإمكانية اللازمة لإثارة الاهتمام بالتجارة الإسلامية ثم تعيينه رئيسا لحركة المرابطين الدولية. منذ منتصف الثمانينات وإلى غاية اليوم قام الدكتور عمر إبراهيم فاديلو ببذل جهود كبيرة والسفر إلى ماليزيا وإندونيسيا باعتبار هاتين الدولتين من الدول التي تتوفر فيها ظروف كبيرة لإعادة بعث التجارة الإسلامية، وقد شهدت هذه الفترة نشاطا كبيرا لحركة المرابطين في الترويج لعودة الدينار الذهبي والدرهم الفضي متبوعين بالإندونيسيين.

وفي سنة 1992 قامت حركة المجتمع الإسلامي في غرناطة وطلبة الشيخ عبد القادر الصوفي بإشراف دار سك النقود الإسلامية العالمية بضرب أول دينار ذهبي في العصر الحديث حسب معيار أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، 22 قيراط بنسبة 91,6 نقاء ويزن 4,25 غرام في حين أن الدرهم يزن 2,975 غرام والتي تم تبنيها من طرف المنظمة الإسلامية للتجارة.

وفي سنة 1995 أصبح تداول الدينار الذهبي والدرهم الفضي حقيقة، وبدأ تداول النقود الحقيقية من جديد والتي سكتها دار سك النقود الإسلامية العالمية، فانقل بذلك من النظرية إلى

التطبيق، ومن أجل الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الناس تم الترويج للدينار الذهبي والدرهم الفضي لاستخدامهما كأداة للادخار على أساس ما تحمله من قيمة جوهرية، واستخدامهما في دفع المهر إذ تعتبر من الممارسات التقليدية التي يقوم بها المسلمون، ودفع الزكاة حيث تعتبر الأداة الأنسب لذلك حيث جرت العادة على تقييم نصاب الزكاة على أساس الذهب والفضة.

من المعلوم أنه بعد إلغاء الخلافة العثمانية انتهى الوجود الفعلي للدينار الذهبي والدرهم الفضي في النظام المالي العالمي، إلى أن أعيد بعثه وإطلاقه لأول مرة بشكل رسمي في 7 نوفمبر من سنة 2001 من طرف دار سك النقود الإسلامية العالمية ومقرها في ماليزيا بالتعاون مع شركة الصرف توماس كوك روستماني والبنك الإسلامي في دبي،<sup>1</sup> ويتم بيع وتسويق الدينار الذهبي في الإمارات السبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة لدى فروع توماس كوك روستماني ومصرف دبي الإسلامي، وهي المرة الأولى التي يدخل فيها الدينار الذهبي للتداول مرة أخرى بعد سقوط الخلافة العثمانية، وكان أحد المشرفين والمتكلمين في هذا الحدث هو البروفيسور عمر إبراهيم فاديلو رائد الدينار الذهبي في العصر الحديث ومدير شركة الدينار الإلكتروني، والذي أكد أن الدينار الذهبي هو رمز وحدة الأمة وإعادة العمل به ضرورة لا مفر منها.<sup>2</sup>

وتوجد عدة شركات للدينار الذهبي في العالم خارج ماليزيا، وهي في دبي، اسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، وتعتبر دار السك الملكية في ماليزيا أول منتج للدينار الذهبي في ماليزيا والتي تم إنشائها في 27 جويلية من سنة 2003.<sup>3</sup>

تجدر الإشارة إلى أن أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، تعتبر مرحلة فارقة في تاريخ حركة الدينار الذهبي في ماليزيا، فقد أتاحت الفرصة لنشطاء حركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ووقفهم على حقيقة النظام المالي والمصرفي الربوي وعلل الرأسمالية الغربية.

ومنذ الربع الثالث من عام 1997 وحتى 2001 نشرت العديد من المقالات حول الدينار الذهبي ونقد الرأسمالية الغربية في أكبر الصحف الوطنية في ماليزيا، وقد كانت هذه الأزمة فرصة لحركة الدينار الذهبي للتواصل مع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير وعرض فكرتهم عليه من خلال إهدائه كتب وأبحاث عن الدينار الذهبي بالإضافة إلى القطع النقدية للدينار الذهبي.

<sup>1</sup> Salmy Edawati Yaacob, **The Reality Of Gold Dinar Application In Malaysia**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 341-347, Malaysia, 2012, p 341.

<sup>2</sup> Ibrahim Abu Bakr, **The Islamic Theological Symbols on the Gold Dinar and Silver Dirham Currencies: Historical and Theological Perusals**, accessed 14/09/2014  
http://islam.gov.my/.../sites/.../08\_Ibrahim\_Bakar.pdf.

<sup>3</sup> Salmy Edawati Yaacob, **op-cit**, p 341.

## المطلب الثاني: تجربة الدينار الذهبي في ماليزيا واندونيسيا

بعد إدراك القائمين على محافظة كيلانتان الماليزية لأهمية الدينار الذهبي وتأثرهم بالخسائر الكبيرة التي ألحقتها الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا تم اعتماد الدينار الذهبي في كيلانتان، وبعد نجاح التجربة من بدايتها التحقت ولاية بيراك بها وتبنت الدينار الذهبي الخاص بها، كما تأثر الاندونيسيون بالتجربة الماليزية فأنشؤوا دار لسك الدينار الذهبي.

### 2-1 التجربة الماليزية: الدينار الذهبي لكيلانتان وبيراك

توجت جهود حركة المرابطين بإقناع المسؤولين على ولاية كيلانتان بعد رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير بتبني الدينار الذهبي كعملة جديدة في التداول، وقد أبدى الحزب الإسلامي الماليزي (الحزب المسيطر على حكومة كيلانتان) اهتماما ودعما كبيرا للدينار الذهبي والدرهم الفضي مقارنة بالأحزاب الأخرى، فقد أعلن في اجتماعه السنوي في كيلانتان في ماي 1998 دعمه للدينار الذهبي وقيامه بشراء ما قيمته 800000 رينغيت ماليزي مقابل الدينار الذهبي، وتقديمه لشعب كيلانتان في تجمع شعبي في اليوم الموالي. وبذلك تعتبر ولاية كيلانتان الماليزية<sup>1</sup> أول إقليم في ماليزيا يطلق الدينار الذهبي كعملة متداولة وذلك بشكل رسمي في 20 سبتمبر 2006، وهي خطوة يجب أن تثن كثيرا من طرف المسلمين ذلك أن أربعة أجيال كاملة لم تشهد الدينار الذهبي أي منذ سقوط الخلافة العثمانية، ويهدف الأشخاص الذين يشتررون الدينار الذهبي إلى التعامل به على أنها أداة استثمارية جديدة، بما أن قيمة الذهب في ماليزيا في ارتفاع مستمر من وقت لآخر والتي

<sup>1</sup> كِلَنْتَنْ أو كيلانتان (Kelantan) دار النعيم هي إقليم في ماليزيا وتقع في شمال شرق شبه جزيرة الملايو، وعاصمة الإقليم هي مدينة كوتا بهارو، تاريخياً ارتبطت كلنتن بوشائج قوية مع مملكة فطاني (إقليم إسلامي في تايلاند يسعى الآن للاستقلال). وبالرغم من أن كلنتن وفطاني اليوم تتبعان دولتان مختلفتان (ماليزيا وتايلند) إلا أن الشعب على جانبي الحدود هو نفس الشعب ثقافيا وعرقيا ودينيا. وكل يوم يعبر الآلاف الحدود من جانبيها ليزوروا أقاربهم في الطرف الآخر.

تبلغ مساحة كيلانتان 15099 كم<sup>2</sup> وعدد سكانها 1,459,994 نسمة، يشكل المسلمون فيها نسبة 95,2 % و 3,8 % بوذيون و 0,3 % نصارى و 0,5 % هندوس و 0,5 % ديانات أخرى ولا دينيين.

توجد كيلانتان تحت حكم الحزب الإسلامي الماليزي منذ عام 1990، وأعيد انتخابه في 1995 و 1999 و 2004، وهي الآن واحدة من الولايات الأربع التي لا يحكمها الحزب الوطني الائتلافي بعد انتخابات 2008.

يعتمد اقتصاد كيلانتان على الزراعة بصفة أساسية ويسيطر عليها الأرز والمطاط والتبغ مع انتشار الصيد على ساحل يقدر بـ 96 كم بالإضافة إلى انتشار الصناعات المنزلية والحرف التقليدية كحفر الخشب والنسيج، بالإضافة إلى نمو قطاع السياحة بشكل كبير خلال السنوات الماضية وهو ما يلاحظ من خلال إنشاء العديد من الفنادق ذات السمعة الجيدة ومراكز التسوق الحديثة لتلبية حاجات الناس في المناطق الحضرية.

تتبعكس من خلال ارتفاع أسعار الذهب في السوق العالمية، وتدهور قيمة النقود الورقية بشكل مستمر.<sup>1</sup> اعتبرت خطوة ضرب الدينار الذهبي مهمة للغاية وضرورية جداً، لأنه من خلال هذه الآلية فقط يمكن وصول الدينار الذهبي إلى أيدي الناس وامتلاكه بصفة حقيقية مما يكسر الحاجز النفسي لدى الناس وأن بإمكانهم تداول الدينار الذهبي عوض الأوراق النقدية فقط.

وفي سنة 2002 بدأ سك أول الدينار الذهبي في ماليزيا عندما قامت المنظمة الإسلامية للتجارة بضرِب 5 كغ من الذهب حسب معيار عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو المعيار الذي تبنته المنظمة، وتم تنفيذه بواسطة دار السك الملكية الماليزية في 28 جويلية سنة 2003، وأُخرجت أول دفعة للاستعمال العام للتداول واستخدامها جزئياً في دفع أجور العمال وكانت القطع النقدية من فئة 1 دينار وربع دينار.

قامت حكومة كيلانتان بإصدار تفويض إلى دار سك النقود الإسلامية العالمية في أبو ظبي لسك سلسلة من القطع النقدية الذهبية والفضية، وهي كالتالي: بالنسبة للذهب فهي 1 دينار و2 دينار و5 دينار و8 دينار، أما بالنسبة للفضة فهي: 1 درهم، 2 درهم، 5 درهم، 10 درهم، 20 درهم، وتباع هذه النقود في كيلانتان منذ 2010، وتجدر الإشارة إلى أن حكومة كيلانتان قد قامت في 25 أوت 2011 بجمع الزكاة وتوزيعها على الناس بواسطة الدينار الذهبي والدرهم الفضي.<sup>2</sup> ويجري بيع وتسويق الدينار الذهبي وتداوله في كيلانتان في سلسلة المحلات المعروفة بمحلات الرهن، وذلك لتمكين الجمهور من استخدامه كمدخرات أو وسيلة دفع أو استعماله أيضاً في دفع الزكاة والمهر والهبات. وفي سنة 2007 تم تنظيم ملتقى دولي آخر حول الدينار الذهبي في الوقت الراهن، وفيه تم استخدام مصطلح الديناريين (Denarist) للإشارة إلى نشطاء حركة الدينار الذهبي.

تجدر الإشارة إلى أن بذل الجهود لضرب الدينار الذهبي في ماليزيا بدأت سنة 2000 من طرف رئيس الوزراء السابق داتو سيرى عبد الله حاجي أحمد بدوي في متحف الفنون الإسلامية والذي استضاف الملتقى الدولي الرابع للاقتصاد السياسي الإسلامي، والذي نظّمته جامعة ساين الماليزية بالتعاون مع بعض المنظمات.

<sup>1</sup> Wan Mohd Firdaus Wan Mohammad, Azzah Amran, **A study of the factors that influence investor in making gold dinar investment at Kota Bahru, Kelantan**, 2<sup>nd</sup> international conference on management proceeding 11th - 12th June 2012, Holiday villa beach resort & SPA, Langkawi Kedah, Malaysia, p 02.

<sup>2</sup> **Gold Dinar & Silver Dirham**, accessed 14/09/2014, <http://www.sunnahmoney.com/gold-dinar-silver-dirham/#malaysia>.

كما تم إدخال الدينار الإلكتروني (e-dinar) وهو قائم على نظام الدفع والتسوية الإلكتروني والتي تسهل تسوية المعاملات المدعومة بالذهب، وكل دينار الكتروني (e-dinar) يساوي بالضبط 4,25 غرام من الذهب الخالص.

بعد إطلاق الدينار الذهبي وترويجه في كيانتان، يرى العديد من المحللين أن الدينار الذهبي أو أي نظام مدفوعات ذهبي سوف تكون له آفاق واعدة في المستقبل وذلك لعدة أسباب، فقد أصبح الجمهور أكثر إدراكا لمكامن الخلل في النظام المالي الحالي، كما أن التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال تعتبر عوامل مساعدة على صعود الدينار الذهبي الإلكتروني، حتى وإن لم تتوفر الإرادة السياسية اللازمة، كما لا يتطلب تبني الدينار الذهبي لتنظيمات جديدة، فهذا النظام من السهولة بما يجعل الأفراد يستثمرون في الذهب، إلا في بعض الحالات التي يتطلب إصدار قوانين لتحويل الذهب بين الدول المختلفة، كما أن الذهب في حد ذاته يمتلك آفاقا مستقبلية تجعله عملة عالمية كما تتبأ بذلك العديد من المحللين والاقتصاديين، فقد لعب هذا الدور لقرون عديدة في الماضي.<sup>1</sup>

## 2-2 الدينار الذهبي لولاية بيراك:

في 28 فيفري 2011 أطلق رئيس وزراء ولاية بيراك الماليزية الدينار الذهبي والدرهم الفضي الخاص بولاية بيراك، لتلحق بولاية كيانتان، وتحت ولاية بيراك مواطنيها على الإقبال على الدينار الذهبي والاستخدامات الأخرى للدينار والدرهم، وذلك من خلال استخدامها كهدايا في المناسبات المختلفة كالزواج أو المهر أو الولادات الجديدة، ويتوقع من هذا المشروع تعزيز الوضع الاقتصادي في ولاية بيراك عن طريق خلق فرص العمل وخلق مشاريع تجارية جدية بما في ذلك الاستثمار في تعدين الذهب وسك وتصميم العملة الذهبية على المدى الطويل وغيرها من الأعمال التي ستجلب مزيدا من الفرص للأعمال التجارية.

## 2-2 التجربة الاندونيسية:

كان لتأثير أزمة جنوب شرق آسيا وقع كبير على الاقتصاد الاندونيسي حيث اضطرت الحكومة الاندونيسية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة، بعد أن فقدت ثروتها القومية بين عشية وضحاها جراء المضاربة على الروبية وانخفاضها بشكل كبير. لذلك تقطن المسؤولون إلى الدينار الذهبي والدرهم الفضي متأثرين في ذلك بالماليين وحركة المرابطين

<sup>1</sup> Ahmad Kameel Mydin Meera, Hassanuddeen Abdul Aziz, proceedings of the 2002 international conference on **Stable and just global monetary system**, International Islamic university, 2002, KL, p 174.

الدولية وقاموا بإنشاء دار سك إسلامية في نوسانترا لضرب الدينار والدرهم حسب معايير المنظمة الإسلامية للتجارة، كما ضربوا نقودا ذهبية وفضية ذات القيم الصغيرة وذلك لاستخدامها كمدخرات لأداء فريضة الحج، وتوجد اليوم في إندونيسيا واحدة من أنجح المنظمات في تسويق وترويج وبيع وشراء الدينار الذهبي وهي وكالة أدينا (Adina).<sup>1</sup>

ويتم تداول أربعة أنواع من القطع النقدية للدينار الذهبي ونوعين للدرهم الفضي في إندونيسيا، بالنسبة للدينار هناك فئة 2 دينار و 1 دينار و 1\2 دينار و 1\4 دينار، في حين أن فئة الدرهم يتم تداول قطعة 1 درهم وقطعة 5 درهم.

ويقوم الاندونيسيون بادخار المال لسنوات عديدة من أجل أداء فريضة الحج، حيث يحج سنويا حوالي 220 ألف اندونيسي تقريبا، ونظرا لتدهور قيمة الروبية الاندونيسية وكون شريحة واسعة من الحجاج من الفئات الفقيرة فإن مدخراتهم تتعرض لتآكل قوتها الشرائية وتتدهور بمرور الوقت مما يجعل تكاليف الحج أعلى، وتشير إحدى الدراسات حول تكلفة الحج بين سنة 2000 و 2006 إلى أنها تراوحت بين 2600 و 2900 دولار أمريكي، في حين أن تكلفة الحج بالروبية في ارتفاع مستمر، إلا أن الأمر الملفت للانتباه والجدير بالذكر هو تراجع تكلفة الحج مقومة بالدينار الذهبي بنسبة 15% إلى 20% سنويا، فعلى سبيل المثال انخفضت تكلفة الحج سنة 2006 بنسبة 32,3% مقارنة بسنة 2005، حيث انخفضت من 46 دينار ذهبي إلى 32 دينار ذهبي. وخلال 5 سنوات انخفضت تكلفة الحج من 70 دينار ذهبي إلى 32 دينار ذهبي أي بانخفاض قدره 38 دينار ذهبي!<sup>2</sup>

يتضح من هذا أن استخدام الدينار الذهبي كأداة للدخار لأداء فريضة الحج قد ساهم في حماية القوة الشرائية من التدهور وفقدان قيمة النقود، وهو ما يكفي للدلالة على أهمية وفعالية الدينار الذهبي في حماية أصول وثروات المسلمين من الضياع، وضرورة تعميمه على كل الدول الإسلامية للوقوف في وجه المخططات التي تستهدف استنزاف ثروات الأمة. وهنا يطرح السؤال التالي نفسه من المثال أعلاه، ما هي حجم الخسائر التي يتعرض لها المسلمون جراء التلاعب بقيمة النقود في النظام المالي العالمي، ولماذا تقف الحكومات والشعوب الإسلامية صامتة إزاء هذا الوضع؟

<sup>1</sup> Khalid Noor Shah, **The Islamic Gold Dinar Movement in Malaysia**, p169-170. accessed 15/09/2014. [http://e-muamalat.gov.my/sites/default/files/kertas\\_persidangan/2010/04/09\\_Khalid\\_Norshah.pdf](http://e-muamalat.gov.my/sites/default/files/kertas_persidangan/2010/04/09_Khalid_Norshah.pdf).

<sup>2</sup> Zaim Saidi, **The implementation of the Islamic gold dinar in the economy: the Indonesian experience**, (article on a book: real money and payment systems from an Islamic perspective, edited by Ahmad kameel mydin meera), IIUM press 2009, Malaysia, 2009, p 275-277.

تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالعودة إلى العملة الذهبية لا يقتصر على البلدان الإسلامية فقط وإنما تخطاه إلى الدول الغربية حيث يتزايد الوعي بأهمية النقود الذهبية واهتزاز الثقة بالعملات الورقية نتيجة أزمات العملة والمضاربة، فقد دفعت هذه العوامل شركة (فالكامبي) السويسرية إلى إصدار بطاقة ذهبية مصنوعة من 50 غراماً من الذهب وسمّتها (بطاقة كومبيبار الذهبية). وتتمتع هذه البطاقة بخاصية مميزة بحيث أنها قابلة للكسر لقطع عديدة يبلغ وزن الواحدة منها غراماً واحداً، لكي يُصار إلى استخدامها في شراء الحاجيات اليومية البسيطة والصغيرة.

### المطلب الثالث: المبادرة الماليزية لتسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي

أدت أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 إلى الاهتمام أكثر فأكثر بقضية إدارة مخاطر أسعار الصرف والبحث عن بدائل للنظام المالي والنقدي العالمي، بعدما تضررت النور الآسيوية بشكل كبير جراء الهجمات المضاربة التي تعرضت لها جراء هذه الأزمة، فعلى سبيل المثال سببت الهجمات المضاربة على الينجيت الماليزي دماراً كبيراً في الاقتصاد الماليزي ولولا الإجراءات السريعة والشجاعة التي اتخذتها الحكومة الماليزية لانهار الاقتصاد الماليزي، فقد تسببت الأزمة في ضياع جزء كبير من الثروة الوطنية وإفلاس العديد من الشركات، وهذا ما فتح أعين الكثير من أجل تجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل ووضع حد للمضاربة بالعملة وتباع سياسة صرف حذرة. وقد اتخذت باقي الدول الأخرى (إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية) نفس الإجراءات تقريباً التي اتخذتها ماليزيا، بعدما خسرت ملايين الدولارات بسبب الهجمات المضاربة، التي لم تكن بالظاهرة الجديدة في النظام النقدي والمالي الدولي، فقد عرف العالم العديد من الأزمات المشابهة في عقد التسعينات كأزمة روسيا سنتي 1991-1992، بالإضافة إلى سنة 1998، المكسيك سنة 1994، البرازيل سنة 1999، الأرجنتين وتركيا سنة 2001، وتوقع العديد من الخبراء الاقتصاديين في العالم انهيار الدولار الأمريكي في المستقبل القريب.<sup>1</sup>

العديد من دول العالم تعرف أزمات نقدية خطيرة لم يشهدها العالم من قبل وهو أمر مخيف ومحير في الوقت نفسه، في الوقت الذي تتزايد فيه المخاوف والتساؤلات حول الاستقرار في النظام المالي العالمي، فالعديد من دول العالم اليوم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا، تعاني كلها من ضغوط وأزمات اقتصادية ومالية مستمرة، لم تشهدها من قبل، كما أن الحجم الكبير

<sup>1</sup> See: James Richards, **the death of money, the coming collapse of international monetary system**, Penguin Group, USA, 2014.

لتقلبات أسعار الصرف للعملة المختلفة والمضاربات التي تتم في أسواق الصرف العالمية قد جعلت منها قضية في غاية الأهمية<sup>1</sup>.

بعد أزمة جنوب شرق آسيا وما تركته من آثار مدمرة على اقتصادات جنوب شرق آسيا، قام رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بالدعوة إلى استخدام الدينار الذهبي<sup>2</sup> كبديل عن الدولار الأمريكي كعملة لتسوية المدفوعات بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة.<sup>3</sup> كما دعا إلى استخدام الدينار الذهبي كعملة بديلة في التجارة الدولية وكملة احتياطية، خصوصا مع الدول الإسلامية. وبالرغم من مبادرة محمد مهاتير ودعوته لتبني الدينار الذهبي في أكثر من مناسبة، إلا أن اقتراح حكومته لم يكن موافقا لنفس المعايير التي اعتمدها المنظمة الإسلامية للتجارة، والموافقة للدينار الذي اعتمده عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقد تم الإعلان أن الدينار الذهبي الذي ستعتمده حكومة ماليزيا يعادل 1 أونصة من الذهب كأداة لتسوية المدفوعات بين ماليزيا والدول الإسلامية الأخرى. لقي هذا الاقتراح دعما من إيران والتي طلبت من ماليزيا إنشاء أمانة خاصة لشرح وتوضيح آليات عمل هذا النظام، في حين أن الدول الإسلامية الأخرى لم يعلنوا علنا دعمهم لهذه الفكرة.

بعد إعلان إيران دعمها للدينار الذهبي لاقت الفكرة اهتماما إعلاميا كبيرا. فقد كُتبت عدة مقالات في الصحافة العالمية، وجلبت اهتمام المحللين الاقتصاديين خصوصا في الانترنت ووسائل الإعلام العامة، وأصبحت قضية الدينار الذهبي قضية دولية، ولاقت اهتمام المسلمين وغير المسلمين انتظارا لدخولها حيز التنفيذ، وقد رآها البعض من غير المسلمين تهديدا ويمكن أن تؤثر على ثروة ونفوذ الغرب وسيطرتها على الاقتصاد العالمي وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على استقرار

<sup>1</sup> Larbani and Meera , **the gold dinar: The Next Component in Islamic Economics, Banking and Finance**,

International Conference on Banking, organized by the Monash University, 9<sup>th</sup> and 10<sup>th</sup> September 2003, Prato, Italy. p8.

<sup>2</sup> بمرور الوقت تزايد عدد الذين ينادون بالعودة إلى الذهب مرة أخرى في النظام النقدي الدولي، وذلك كحل للمشاكل المختلفة التي نجمت عن استخدام النقود الورقية، كموريس ألييه، و رون بول العضو في الكونغرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري و المرشح السابق للرئاسيات الأمريكية عن الحزب سنة 2008 والذي يعتبر من أشد المعارضين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بسياساتها النقدية والدولار، بالإضافة إلى العالم الاقتصادي المعروف بأنتشتاين النقود (Antal Fekete) وهو من المدرسة النمساوية، كما توقع روبرت مندل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999 بالعودة ثانية إلى الذهب في القرن 21 لكن بصيغة جديدة. وحديثا بدأت الأصوات في العالم الإسلامي تدعو إلى استخدام الدينار الذهبي وعقدت من أجل ذلك العديد من الملتقيات الدولية لدراسة الفكرة ودفعها للأمام.

<sup>3</sup> كانت دعوة مهاتير لتبني الدينار الذهبي ردا على مضاربي العملة الذين تسببوا في انهيار عملات دول جنوب شرق آسيا، هؤلاء المضاربين يعرفون على أنهم خبراء ومحللين اقتصاديين، يقومون بدعم اقتصاد بلد ما اليوم، وفي اليوم الموالي يتسببون في انهياره من خلال تصريحاتهم وتحليلاتهم المقدمة لوسائل الإعلام، بدون تفحص دقيق للواقع، أنظر:

Abu Bakr Bin Mohd Yusuf and all, **Implementation of the gold dinar: is it the end of speculative measures?** Journal of economic cooperation, 23,3(2002) 71-84, p 2.

اليورو والدولار،<sup>1</sup> في حين رآها آخرون بأنها تحرر من قمع وظلم النظام المالي والمصرفي العالمي الراهن.

بعد هذه المرحلة ازداد عدد المؤيدين والمريدين للدينار الذهبي، خصوصا من المجال المصرفي والمالي ومن الأكاديميين، فعلى سبيل المثال قام بنك نيقارا ماليزيا وهو البنك المركزي لماليزيا بإرسال موفدين عنه لمتابعة أشغال المؤتمر الذي عقد حول الدينار الذهبي، وأصبحت قضية الدينار الذهبي مشروعا بماليزيا. كما أبدت الجامعات الماليزية اهتماما بالفكرة وبدأت طلبه من كليات الدراسات الإسلامية وطلبة الاقتصاد والإدارة في التطرق إلى مسألة الدينار الذهبي في بحوثهم ورسائلهم العلمية.

وقد تبنى مهاتير الدينار الذهبي والذي استهدف من الفكرة جمع الدول الإسلامية من خلال المصالح الاقتصادية، واقترح أن يكون استعمال الدينار في بادئ الأمر لتسوية التجارة على أساس ترتيبات دفع ثنائية ثم يتم تحويله إلى ترتيبات دفع متعددة الأطراف، وحسب مهاتير فإن حساسية وتذبذب أسعار الصرف بين العملات المحلية والعملات الرئيسية كالดอลลาร์ الأمريكي والجنه الإسترليني واليورو والين الياباني، قد أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، لذلك يمكن أن يكون الدينار الذهبي آلية مهمة لمساعدة الدول الصغيرة في العالم على تقليل الأضرار الناجمة عن نظام نقدي دولي غير عادل وغير مستقر.<sup>2</sup>

وقد استخدم مصطلح الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي، وذلك بسبب استخدام البنك الإسلامي للتنمية لمصطلح الدينار الإسلامي كوحدة تحاسب، وتقدر قيمتها بوحدة حقوق سحب خاصة، لذلك استخدم مصطلح الدينار الذهبي بدل الدينار الإسلامي لتمييزه عن دينار البنك الإسلامي للتنمية، كما أن الدينار الذهبي أكثر حيادية حيث من المنتظر استخدامه لتسوية المدفوعات مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تجدر الإشارة إلى أن دعوة مهاتير لتبني الدينار الذهبي قد تركت آثارا إيجابية في المجتمع الماليزي، فقد زاد الوعي بخصوص الدينار الذهبي وهذا ما يتجلى من خلال قبول الفكرة وتجسيدها محليا في انتظار انضمام الدول الإسلامية الأخرى لتجسيد المشروع كما هو مقترح، ويوجد في ماليزيا اليوم خمس وكالات لسك الدينار الذهبي وهي: الدينار الذهبي الإسلامي، دار السك الملكية

<sup>1</sup> أنظر على سبيل المثال المقالين التاليين:

Lindsay Newland, **The Gold Dinar: Threat To Value and Stability \$US and €EU**, accessed 18/09/2014, [http://www.ted.com/conversations/2497/the\\_gold\\_dinar\\_threat\\_to\\_val.html](http://www.ted.com/conversations/2497/the_gold_dinar_threat_to_val.html).

Craig R. Smith, **The Islamic Gold Dinar: A Potential Threat to the Dollar**, accessed 18/09/2014,

<http://www.shariahfinancewatch.org/blog/2010/03/22/the-islamic-gold-dinar-a-potential-threat-to-the-dollar/>.

<sup>2</sup> Nuradli Ridzwan Shah Bin Mohd Dali and all, **the mechanism of gold dinar**, A.S. Nooredeen, Malaysia, 2004, p 47.

للدینار الذهبی، الدینار الذهبی لکیلاننان، الدینار العمومی، وحدیثا الدینار الذهبی لمعظم شاه فی ولاية قداح.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: آليات تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبي

یهدف نظام الدینار الذهبی إلى تسوية المدفوعات التجارية الدولية بالذهب بدل العملات الورقية الممثلة فی احتیاطات الصرف كالدولار والعملات الورقية الأخرى، ومن أجل تسهیل عملية الحساب وتیسیر المعاملات یمكن تحدیید قیمته بأونصة واحدة، وهي الوحدة المعتمدة فی التجارة الدولية للذهب حیث یقوم سعر الذهب فی الأسواق العالمية على أساس الأونصة أو الأوقية.<sup>2</sup> یستعرض هذا المبحث آليات تسوية المدفوعات الدولية بالدينار الذهبی، وذلك بالتطرق إلى ترتيبات الدفع الثنائية فی المطلب الأول ترتيبات الدفع متعددة الأطراف فی المطلب الثاني، فی حین ینتظر المطلب الثالث إلى آلية استخدام الدینار الذهبی فی إطار التجارة الدولية.

#### المطلب الأول: ترتيبات الدفع الثنائية: (BPA)

تعتبر ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف إحدى البدائل الموجودة فی تسوية المدفوعات فی التجارة الدولية، وتمتلك مالیزیا أكثر من 25 اتفاقية لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف عبر العالم، وهي نظام لتسوية الالتزامات النقدية الناشئة عن التجارة بین بلدین، وتحت هذه الاتفاقية تقوم السلطات المخولة بذلك، وتكون فی العادة البنوك المركزية للبلدان المشاركة فی التجارة، حیث تتعهد بالدفع لبعضها البعض قيمة الواردات التي یشتريها المقيمون إما أفرادا أو شركات فی البلدان المعنية، وهو ما ینتج تحول الخطر التجاري للصفقة إلى خطر سيادي، والهدف من هذه الاتفاقية هو ترقية التجارة الثنائية وتقوية العلاقات الاقتصادية والمصرفية بین البلدين، وفي هذا النظام من الدفع یقوم المصدر بتلقي حقوقه بعملته المحلية من طرف البنك المركزي لبلده، كما یقوم المستورد بالدفع بعملته المحلية لبنكه المركزي.<sup>3</sup> وسنوضح آلية العملية أكثر بالمثال أدناه.

كانت البداية باستخدام الدینار الذهبی كأداة لتسوية المدفوعات الثنائية للتجارة مع الدول التي وقعت فعليا ترتيبات الدفع الثنائية (BPA\*)، ومع مرور الوقت یتوقع توسیع هذا الإجراء إلى

<sup>1</sup> Salmy Edawati Yaacob and all, **Gold Dinar As A Supreme Currency: review based on the history of Islamic civilization**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 348-356, 2012, p 349.

<sup>2</sup> Larbani, **op-cit**, p 14.

<sup>3</sup> Nik Norzrul thani, **Using gold in international trade settlements: the legal and regulatory issues**, Kuala Lumpur international on gold in international trade: strategic positioning in global monetary system, 29-30 September 2003, KL, p.15-16.

\* Bilateral payment arrangement.

- ترتيبات الدفع متعددة الأطراف\*\* (MPA) وهي ترتيبات شبيهة بترتيبات الدفع الثنائية ولكن بمشاركة أوسع للعديد من الدول، ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة التالية:
- يقوم البلدين بتوقيع اتفاقية ثنائية، ولتكن على سبيل المثال ماليزيا والسعودية، وذلك لتسوية المدفوعات الثنائية، والتي بموجبها سيتم تسوية الميزان التجاري بينهما كل ثلاثة أشهر. وتقوم التجارة على أساس الدفع بالدينار الذهبي.
  - الاتفاق على قيمة الدينار الذهبي، على سبيل المثال تكون قيمة دينار ذهبي واحد تعادل أونصة ذهبية، وذلك لتسهيل عملية التسوية.
  - يتلقى المصدرون الماليزيون قيمة صادراتهم بالرينجيت الماليزي، حيث يدفع لهم البنك المركزي ثمن صادراتهم بتاريخ التصدير، وذلك بسعر صرف بين الرينجيت والدينار الذهبي يوم التصدير ويقوم بنك نيقارا (البنك المركزي لماليزيا)، بتسجيل قيد مدين على البنك المركزي السعودي. وبالمثل يقوم المستوردون بدفع قيمة وارداتهم بالرينجيت إلى البنك المركزي الماليزي بالعملة الماليزية.
  - يقوم البنك المركزي السعودي بنفس الخطوات التي قام بها بنك نيقارا، فيما يتعلق بصادراته ووارداته مع ماليزيا.
  - في نهاية الثلاثي الأول، على سبيل المثال في 31 مارس، كان إجمالي الصادرات من ماليزيا إلى السعودية 2 مليون دينار ذهبي، وكان إجمالي الصادرات السعودية إلى ماليزيا 1,8 دينار ذهبي.
  - سيتعين على البنك المركزي السعودي في 31 مارس دفع ما قيمته 0,2 مليون دينار ذهبي، فإما يقوم بتحويل 0,2 مليون أونصة ذهبية إلى حساب البنك المركزي الماليزي، أو دفع ما قيمة ذلك بالدولار أو الين أو أي عملة أخرى على أساس سعر الصرف هذه العملة مقابل الدينار الذهبي بتاريخ التصدير.
  - ما يستفاد من خلال هذه الآلية، أن القيمة الإجمالية المحولة هي 0,2 مليون دينار بدل 3,8 مليون دينار، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطيات الصرف، حيث يمكن للدولة التي لا تتوفر على احتياطيات ضخمة المساهمة في التجارة الخارجية في ظل هذه الآلية. كما تمكن هذه الآلية من تقادي مخاطر الصرف.
- تجدر الإشارة إلى إمكانية استخدام الدينار الذهبي الإلكتروني في تسوية المدفوعات بين المصدر والمستورد، حيث يشترط على المصدر والمستورد فتح حساب بالدينار الذهبي لدى

\*\* Multilateral payment arrangement.

شركة \* (E-Dinar)، وتتم تسوية العمليات في زمن حقيقي من خلال تحويل الدينار الذهبي أو الدرهم الفضي بين الحسابات المختلفة، دون اللجوء إلى الاقتراض حيث يشترط توفر الرصيد أو الغطاء الذهبي في حساب المتعامل، أي أن الحساب مدعوم بنسبة 100 % بالذهب أو الفضة. كما أن الدينار الذهبي أو الدرهم الفضي المستخدم في المعاملات لا يدخل في معاملات كالرهن أو الدخول في عقود مستقبلية أو أي شكل من أشكال المشتقات المالية، إذ يستخدم فقط في تسوية المدفوعات.<sup>1</sup>

الجدول رقم (04): مزايا نظام الدينار الذهبي لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف ونظام

الدينار الذهبي الإلكتروني (E-Dinar):

الدينار الذهبي لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف	E-Dinar أو نظام الدينار الذهبي الإلكتروني
متابعة البنك المركزي للمصدرين والمستوردين.	ملكية خاصة.
يمكن للمصدرين والمستوردين اللجوء إلى التسهيلات المصرفية لتمويل تجارتهم.	لا توجد حاجة إلى الطرف الثالث.
لا يستخدم الدينار الذهبي بصفة ملموسة إلا للضرورة.	مفتوح لكل من يرغب في التجارة أو فتح حساب بالدينار الذهبي.
إلغاء خطر الصرف وخسائر العملة.	أداء المعاملات في زمن حقيقي ولا يوجد التعامل بالقرض إطلاقاً في أي مكان.
يمكن اعتبارها موافقة للشريعة الإسلامية.	مصمم ليكون موافقاً للشريعة الإسلامية.
مناسب للمتعاملين الكبار في مجال التصدير والاستيراد.	يمكن استخدامه في التجارة الإلكترونية والصناعات الصغيرة.
ضمان سداد المصدر بالعملة المحلية دون وجود للخطر الائتماني.	مخزن ثابت للقيمة وتناقص خطر الصرف.
يخفض تكاليف المعاملات ويشجع التعاون الاقتصادي بين الدول المختلفة.	القابلية للتجزئة، الأمان، التبادلية والقابلية للحمل.

Source: Nuradli Ridzwan Shah Bin Mohd Dali and all, **the mechanism of gold dinar**, A.S. Nooredeen, Malaysia, 2004, p70-71.

\* تأسست شركة الدينار الإلكتروني (E-Dinar) سنة 2000 ومقرها جزيرة لابوان الماليزية.

<sup>1</sup> Mark Herpel, **E-Dinar**, DGC Magazine, June Issue 2007, accessed 21/09/2014  
<http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/What-is-e-dinar.pdf>.

### المطلب الثاني: ترتيبات الدفع متعددة الأطراف (MPA):

يعمل نظام الدفع متعدد الأطراف عندما يكون عدد الدول أكثر من دولتين، ويهدف إلى تقليل تكاليف تسوية المدفوعات، وقد استخدم في التجارة الخارجية، وفي القروض والاستثمارات، وقد أخذ هذا النوع من تسوية المدفوعات عدة أشكال استخدمته الدول الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء. تشبه هذه الآلية ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف إلا أنها تضم عددا أكبر من الدول، كما تكون أكثر فعالية من ترتيبات الدفع الثنائية. ولتوضيح فعالية ترتيبات الدفع متعددة الأطراف، سنفترض وجود ثلاثة بلدان تتعامل فيما بينها تجاريا وهي ماليزيا والسعودية ومصر. بافتراض أن حجم التجارة بين ماليزيا والسعودية هو نفسه في ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف يضاف إلى ذلك التجارة مع مصر على النحو التالي:

#### الجدول رقم (05): ترتيبات الدفع متعددة الأطراف (MPA)

إجمالي الصادرات	مصر	السعودية	ماليزيا	الصادرات إلى
3,5	1,5	2	×	ماليزيا
	2	×	1,8	السعودية
3,4	×	1,7	1,7	مصر
10,7	3,5	3,7	3,5	إجمالي الواردات

Source : Ahmad Kameel Mydin Merra, *the theft of nations returning to gold*, Pelanduk publications, Malaysia, 2004, p 93.

يتضح من الجدول أن حجم التجارة بين الدول الثلاث قد بلغ 10,7 مليون دينار ذهبي، في حين أن المدفوعات الصافية من خلال ترتيبات الدفع متعددة الأطراف قدرت بـ 0,1 مليون دينار كما يتضح من الجدول التالي:

#### الجدول رقم (06): المدفوعات الصافية

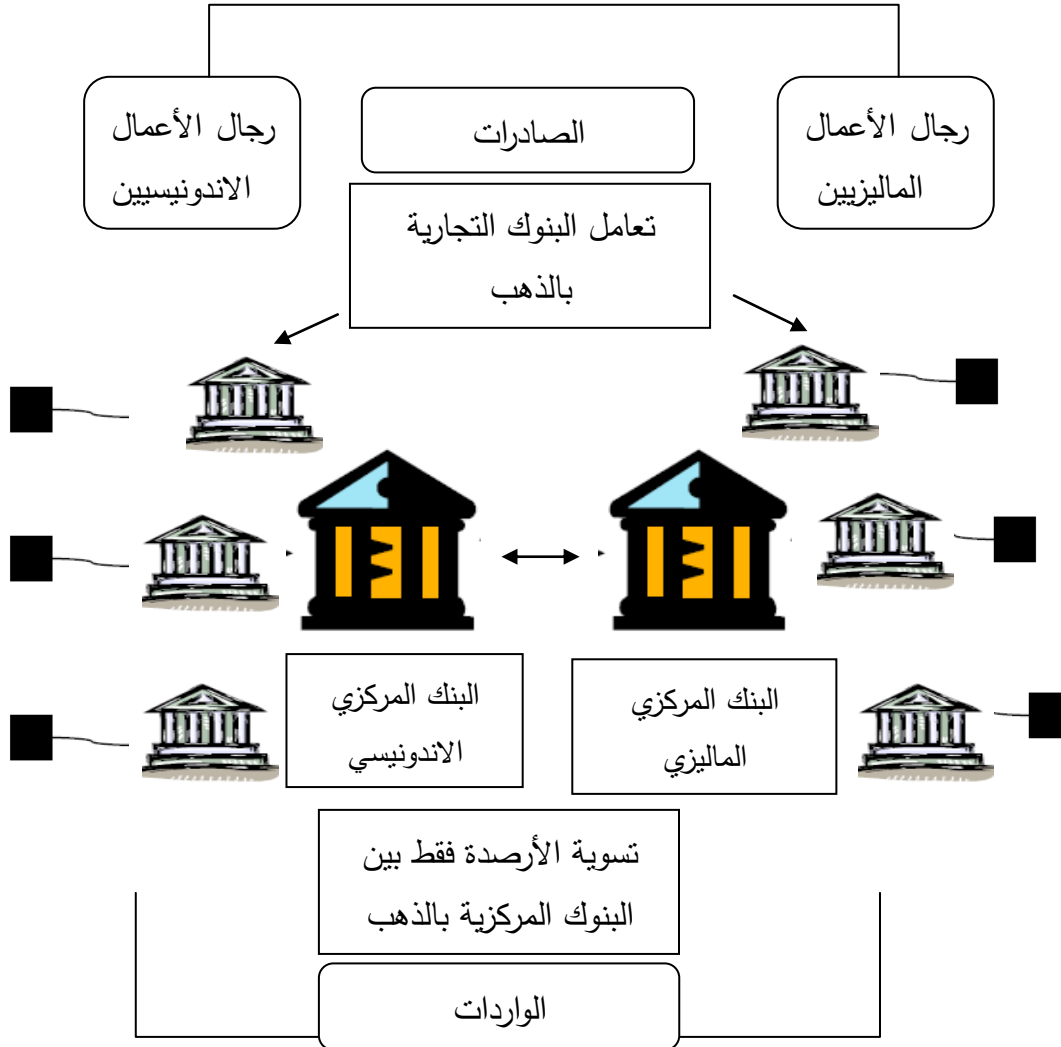
المدفوعات الصافية	الواردات	الصادرات	
لا شيء	3.5	3.5	ماليزيا
+ 0.1	3.7	3.8	السعودية
- 0.1	3.5	3.4	مصر

Source: ibid.

أي أن التحويل الوحيد الذي سيتم من خلال هذه العملية هو قيام مصر بدفع 0,1 مليون دينار إلى السعودية.

كما يمكن تحسين آلية عمل الترتيبات متعددة الأطراف من خلال تأجيل عملية التسوية كل ثلاثة أشهر، حيث يمكن تسوية المدفوعات النهائية في نهاية السنة، وهذا ما يوفر لبلد ما كانت وارداته أكبر من صادراته في أحد الثلاثيات بأن يستفيد من تغير وضعه في الثلاثي الذي يليه، وهذا ما يسمح بالاستخدام الأمثل لاحتياطيات الصرف وتقليل كمية التحويلات إلى أدنى حد ممكن.<sup>1</sup>

الشكل رقم(16): نموذج الدينار الذهبي في التجارة الدولية



**Source:** Ahamed Kameel Mydin Meera, **Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison Note**, the edge, August 2002, p 15.

<sup>1</sup> Gold Dinar, **Talking Points for YAB Perdana Menteri** (Seminar on 29 – 04 – 2002), accessed 21/09/2014, p 1-4.

<https://www.lariba.com/knowledge-center/articles/pdf/Mahathir%20%20Gold%20Dinar%20Speech%20PM.pdf>.

### المطلب الثالث: آلية استخدام الدينار الذهبي في إطار التجارة الدولية

نظرا لكون الدول التي تمضي معها ماليزيا اتفاقيات الدفع ثنائية الأطراف غالبا ما تكون أسواقا جديدة لها أي لا يوجد بين مصارفها التجارية اتصالات وعلاقات مالية، أو كون هذه الدول ذات مخاطر سيادية مرتفعة، يجب على الدول المشاركة في التجارة أن توحد جهودها من أجل إنشاء آلية دفع للدينار الذهبي، وبما أن هذه الدول تقوم بالتجارة مع بعضها البعض مما يجعلها تشكل كتلة لا بأس بها وسوقا كبيرة، وهو ما يجعل اتفاقيات الدفع ثنائية الأطراف تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ويشجع دولا أخرى على الانضمام للاتفاقية.<sup>1</sup>

#### 3-1 متطلبات تبني نظام الدينار الذهبي:

- إنشاء صندوق نقدي إسلامي: يقوم هذا الصندوق بتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية والعمل أيضا على إرساء مقومات التكامل النقدي بين هذه الدول، ويقوم في الوقت نفسه بدراسة الأسواق المالية والنقدية في الأقطار الإسلامية للعمل على تطويرها والتقارب بينها، كما يمكن أن يوسع نشاطاته بحيث لا يقتصر على تقديم القروض الحسنة قصيرة ومتوسطة الأجل، كما يقوم بمهام مختلفة كإصدار وحدة النقد الإسلامية المتمثلة في الدينار الذهبي، وتودع كل دولة إسلامية 20% من احتياطياتها النقدية من العملات الأجنبية والذهب لدى الصندوق، مقابل وحدات من الدينار الإسلامي.<sup>2</sup>

يعتبر إنشاء هذا الصندوق أو الهيئة الخاصة للاحتفاظ بالذهب والإشراف على تنظيم العمليات المختلفة لتسوية المدفوعات أمرا أساسيا، سواء كان تبادل الدينار الذهبي في شكله الحقيقي أو الإلكتروني، وإيجاد آلية أو صيغة مقبولة وتنظيمات خاصة بتبادل الدينار الذهبي بحيث يتم تسوية الفوارق فقط بين الصادرات والواردات لكل بلد.

ويمكن اعتبار هذا الصندوق في البداية بمثابة مركز مقاصة، وهي الهيئة التي تشرف على تسوية المدفوعات بين الأطراف المختلفة في حالة ترتيبات الدفع متعددة الأطراف، ويفضل أن يكون مقر هذه الهيئة في بلد إسلامي يتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقوم هذه الهيئة بلعب دور غرفة المقاصة من خلال تحقيق التوازن وتسوية الفوائض والعجزات المختلفة في نهاية كل فترة محددة. ويكون لكل من البنوك المركزية المشاركة حساب لدى غرفة المقاصة يشبه حساب الصرف الأجنبي وذلك لتمويل التجارة، ويقوم المركز أو الصندوق بتحويل الفوائض إلى هذا الحساب في حال تسجيل الدولة لفائض تجاري مع شركائها التجاريين، في حين يقوم المركز بخصم وتحويل الذهب من حساب الدولة المعنية في حال تسجيلها لعجز تجاري مع باقي شركائها التجاريين. تجدر

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 245-246.

الإشارة إلى أن مركز المقاصة يشبه إلى حد ما دور البنك المركزي في بلده من خلال عمليات الأمانة وتحويل الذهب، إلا أن الفرق الوحيد هو توفير هذه الخدمات للبنوك المركزية المشاركة على نطاق أوسع.

- **البنوك المركزية:** تلعب البنوك المركزية لكل بلد من البلدان المشاركة في التجارة دورا محوريا في تأمين استمرار تسوية المدفوعات بالدينار الذهبي، حيث سيكون للبنك المركزي وظيفتين في نظام الدينار الذهبي، الوظيفة الأولى بوصفها هيئة تنظيمية في الإشراف وتبادل وتحويل الدينار الذهبي من خلال ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، ويقوم البنك المركزي بضمان وتأمين الذهب الناتج عن عملية المقاصة. أما الوظيفة الثانية فتتمثل في لعبه دور الأمين بالاحتفاظ بذهب المصدرين والمستوردين، حيث يعتبر البنك المركزي أفضل هيئة للاحتفاظ بالذهب، مما يعطي المتعاملين شعورا بالثقة والأمان بأن حقوقهم محفوظة لدى جهة رسمية مما، يجعل الإقبال أكبر على هذا النظام.

كما يمكن للبنوك المركزية الاحتفاظ بالدينار الذهبي وبيعه أو شراؤه من الأفراد الراغبين في الاحتفاظ به، سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية.

- **المؤسسات المالية الأخرى:** يمكن أن تكون هذه المؤسسات مصارف تجارية تتعهد بالعمل بنظام الدينار الذهبي وتوفير حسابات بالدينار الذهبي لعملائها، ويمكن لهذه المؤسسات المالية أن تفرض رسوما لقاء هذه الخدمات بما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية. وتقوم هذه المؤسسات بالتعامل مباشرة مع المصدرين والمستوردين بتسوية المدفوعات بالعملة الوطنية.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: آثار الدينار الذهبي على الدول الإسلامية والنظام النقدي الدولي

سيؤدي إدخال الدينار الذهبي إلى المعاملات المالية الدولية والنظام النقدي الدولي إلى ترك آثار كثيرة سواء بالنسبة للدول الإسلامية أو النظام المالي العالمي ككل، حيث سيحدث تغيرا جوهريا في العلاقات النقدية الدولية نتيجة العودة إلى معيار الذهب، وما سيرافق ذلك من عودة لاستقرار إلى النظام المالي العالمي، يسعى هذا المبحث إلى إبراز آثار الدينار الذهبي على الدول الإسلامية والنظام النقدي الدولي.

### المطلب الأول: أثر الدينار الذهبي على الدول الإسلامية

سيغير الواقع النقدي للدول الإسلامية في حال استخدامها للدينار الذهبي كعملة بتسوية مدفوعاتها التجارية فيما بينها، إذ سيؤدي إلى توفير الاحتياطات النقدية لدول العالم الإسلامي، وزيادة التجارة البينية للدول الإسلامية وتحريرها وغيرها من الآثار التي سوف يتطرق لها هذا المطلب بالتفصيل.

<sup>1</sup> Nik Norzul Thani, **op-cit**, p 18-23.

-توفير الاحتياطات النقدية لدول العالم الإسلامي: من بين النتائج التي سوف يتركها الدينار الذهبي هو توفير استخدام الاحتياطات النقدية، نتيجة استخدامها فقط لتسوية الأرصدة بين الدول الأعضاء، وهو ما يعني توفير كميات كبيرة منها، وبذلك تستطيع أن تواجه متطلباتها الدولية من مدفوعات، ومن ثم تحد من نسبة العجز في ميزانها التجاري تجاه الخارج. ولا بد أن يلزم هذا الأثر عامل آخر بأن تقوم الحكومات بتوطين تلك الاحتياطات لأفراد ودول العالم الإسلامي بداخله وعدم استثمارها في الخارج، مما سيساعد على التخلص تدريجياً من التبعية الاقتصادية، تلك التبعية التي نشأت في عصر الاستعمار نظراً لقوة الاستثمارات الغربية الضخمة في المجالات المتعددة، لذلك يجب على الدول الإسلامية خصوصاً النفطية منها أن تستثمر أموالها في مجالات بدائل الواردات في البلدان الإسلامية الأقل حظاً منها في الثروات الطبيعية، ومثل هذه الاستثمارات تعتبر من وجهة النظر الإسلامية أفضل بشكل لا يقبل الشك فيه من البديل الآخر، والذي كان موجوداً من قبل وهو الإيداع لفوائض الأموال البترولية في البلدان الغربية، التي تحقق لها ولشعبها مزيداً من الرفاهية على حساب الدول الإسلامية.

إن توظيف الاحتياطات النقدية واستثمارها لأفراد ودول العالم الإسلامي داخل الدولة الإسلامية، يجنب تلك الدول كثيراً من المخاطر التي تتعرض لها فوائض تلك الدولة الإسلامية<sup>1</sup>، يجنب تلك الدول كثيراً من المخاطر التي تتعرض لها فوائض تلك الدول، والضرر يكون أعظم بالنسبة للدول النفطية، وتتمثل أهم هذه المخاطر فيما يلي:

- تتعرض أموال الدول الإسلامية المودعة في بنوك الدول الغربية لهبوط كبير في قيمتها نتيجة للتخفيض الرسمي لقيم عملات الدول الإسلامية المودعة في الدول الغربية.
- إن أموال الدول الإسلامية المودعة في البنوك الغربية مهددة بالتجميد، ومن تلك الأمثلة الكثير ومنها ما نراه اليوم من اعتداءات سافرة على الودائع الخاصة بالدول الإسلامية سواء بالتجميد أو المصادرة تحت أي إيداع أو أي مسمى سواء اتهام الأفراد أو الشركات والدول بالإرهاب أو التمويل للإرهاب.
- تمثل الضرائب بأشكالها المختلفة في الدول الغربية في الوقت الحالي نسبة عالية جداً، ومن ثم فإن العائد الصافي أقل إغراء بكثير مما يبدو عليه العائد الإجمالي للاستثمار.

<sup>1</sup> تقدرها بعض المصادر بـ 2 تريليون دولار أو 2000 مليار دولار ما بين أموال دول عربية وإسلامية وتنظيمات وأحزاب وشركات ورجال أعمال.

يتضح مما سبق أن فوائض الأموال للدول الإسلامية النفطية المستثمرة تتعرض لكثير من المخاطر التي لا يمكن معه القول بأن هذا الشكل من الاستثمار يمثل مصدرا للدخل يتصف بالدوام والاستمرار بالإضافة إلى أن أموال الدول الإسلامية والتي يتم استثمارها في الدول الغربية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، تساعد بطريقة غير مباشرة على تقوية وتدعيم الاقتصاد الصهيوني، وذلك عن طريق زيادة ما يتلقاه من مساعدات وإعانات من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>1</sup>

لذلك فإنه في حالة تبني الدينار الذهبي كعملة دولية بين الدول الإسلامية، وإصدارها على صعيد النظام النقدي الدولي، لن تكون هناك حجة للاعتماد على العملات الأجنبية باعتبارها مصدرا للقيمة ومخزنا لها، على أن تستثمر تلك الأموال المبعثرة على أرجاء العالم في الدول الإسلامية، على أن يكون ذلك الأمر نابعا من منطلق عقائدي خالص. لأنه بدون ذلك الإيمان لن ينتج أي مشروع ثمرته، والدليل على ذلك واضح، من خلال المحاولات التي قامت بين الدول الإسلامية سواء في الجوانب الاقتصادية أو السياسية، ولكن أغلب تلك المحاولات عادت من حيث بدأت، والمشروع الذي يمثل نقطة نجاح لا يقدر على المنافسة ويكون محليا فقط.<sup>2</sup>

يرجع ذلك إلى السبب الرئيسي وهو خلو تلك المحاولات من القوة الدافعة أو المحركة لها، ألا وهو المنطلق الإيماني الذي أرشدنا المولى تبارك وتعالى إليه في قوله: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ فُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (آل عمران الآية 103).

-زيادة التجارة البينية للدول الإسلامية وتحريرها: من الآثار المتوقعة لإدخال الدينار الذهبي في التجارة الدولية للبلدان الإسلامية مساهمته في رفع التجارة البينية للدول الإسلامية وتحريرها من قبضة السيطرة الرأسمالية الاستعمارية اقتصاديا لتلك الدول وإعطاء تجارتها الخارجية مزيدا من الحرية، سواء فيما بين تلك الدول بعضها ببعض أو بينها وبين الدول الرأسمالية الغربية، في ظل تبادل تجاري يتميز بالتكافؤ وليس بالسيطرة أو التبعية.

يؤدي توحيد العملة النقدية في المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية إلى تحرير التجارة الخارجية لها من قبضة الدول الرأسمالية الغربية، وذلك لأن هناك جانبا كبيرا من التجارة الخارجية

<sup>1</sup> في الحرب العدوانية على قطاع غزة (جويلية 2014) خرج أحد القادة العسكريين للكيان الصهيوني بالتصريح التالي: "عجيب للشعوب العربية والإسلامية يمدوننا بالأموال لصناعة الأسلحة، ثم ينددون باستعمالنا لها". عيد المنعم شبتور، مقال بعنوان: 2 تريليون دولار من المسلمين في خدمة القبة الحديدية الصهيونية، متاح على الرابط التالي:

<http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/212349.html>

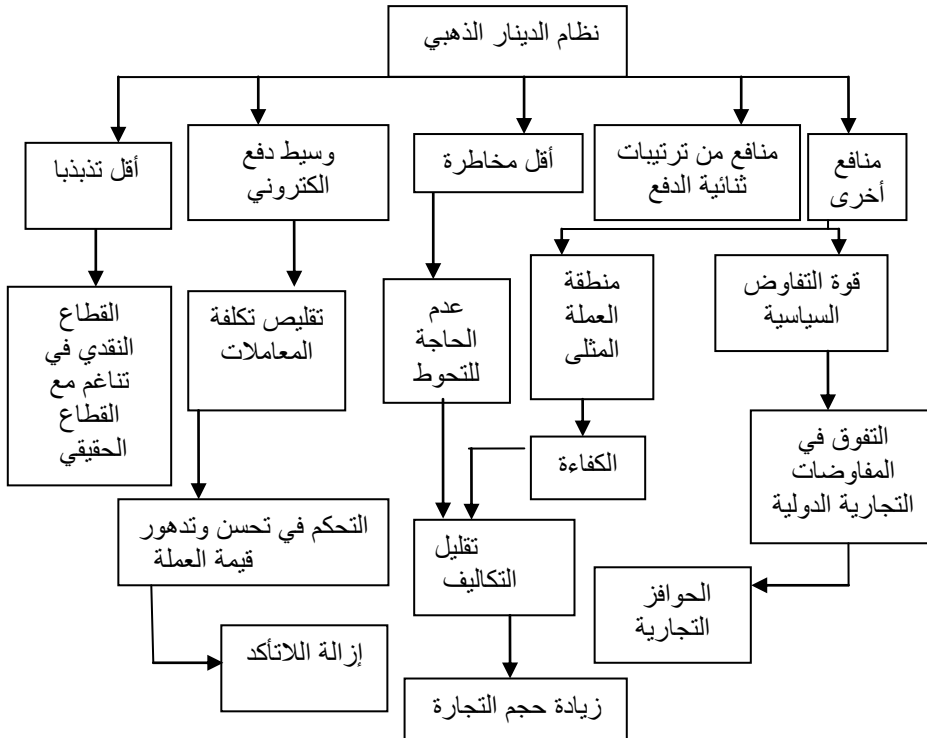
<sup>2</sup> محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، 262-267.

للبلاد الإسلامية إنما يتجه إلى البلاد المتقدمة التي تسلطت عليها قبل الاستقلال ومازلت تهيمن عليها إلى غاية اليوم.

ونظرا للتبعية النقدية لتلك الدول فلم تكن لها حرية اختيار في توجيه صادراتها أو وراقاتها من وإلى الدول الأخرى، وبذلك كانت تجارتها الخارجية موجهة، ولذلك فإنه في حالة توحيد النقد بين الدول الإسلامية والتخلص من التبعية النقدية فإن هذا الأمر يؤدي إلى تقليص والحد من التبعية إلى الخارج مما يؤدي في نهاية الأمر إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية والدول الغربية على أساس المعاملة بالمثل والتكافؤ واحتياجات الدول الإسلامية. وينتج من ذلك زيادة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.<sup>1</sup>

إن اعتماد الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات سيحقق العديد من المزايا للمتعاملين به، حيث سيقضي تماما على مخاطر الصرف وتقلبات العملة، وهو ما يجنب المتعاملين في التجارة الخارجية تكاليف اللجوء إلى التحوط كما أن تكاليف الصفقات تتخفف إلى حد كبير نتيجة أدائها الكترونيا، وهو ما يوضحه الشكل رقم (17).

الشكل رقم (17): دور الدينار الذهبي في زيادة حجم التجارة البينية



Source: Luthfi Hamidi, **Would implementation of gold dinar affect trade among OIC countries**, International Association for Islamic Economics, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009, p 58.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 272.

بالإضافة إلى المزايا المذكورة فإن الدينار الذهبي يمكن أن يرفع من حجم التجارة البنينية من خلال ثلاثة طرق ممكنة:

أ. الاستقرار النسبي للذهب يمكن أن يكون لها تأثير من جانبيين: فمن ناحية التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار تكون تحت السيطرة نظرا للاستقرار النسبي للذهب، وهو ما ينتج عنه معدل تضخم منخفض، ومن ناحية أخرى هناك توافق بين الجانب النقدي والجانب الحقيقي في الاقتصاد وهو ما يساعد على التحكم في ارتفاع وانخفاض قيمة النقد.

ب. إن تبني ترتيبات الدفع متعددة الأطراف ستكون أكثر فعالية في تقليل كمية الذهب المطلوبة للتجارة، بالإضافة إلى أنه يفترض عند تبني نظام الدفع متعدد الأطراف قيام مختلف الدول الأعضاء في كتلة الدينار الذهبي بمساعدة بعضها البعض، مما يكون له تأثير على حجم التجارة وهو ما يجعل الدينار الذهبي يلعب دور العملة المثلّي إذا انضمت إليه العديد من الدول، وقد ذهب مندل في نظريته الشهيرة منطقة العملة المثلّي، بأن الدول التي تكون منطقة عملة مثلّي ستخفض تكاليف المعاملات في التجارة، وكلما زاد عدد الدول في المنطقة زادت الفعالية، وحسب دراسة (luthfi) فقد ارتفعت فعالية الدينار الذهبي من حيث الحاجة إلى الذهب (انخفاض كمية الذهب المطلوبة لتسوية المدفوعات) من 76,68% إلى 80,09% بعد انضمام أربع دول أخرى إلى كتلة الدينار الذهبي.

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، فإن نجاح التجارة الدولية يعتمد أيضا على قوة التفاوض الدبلوماسية، فجاح الدينار الذهبي سيكسب الدول الإسلامية قوة تفاوضية جيدة في مفاوضاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة، خصوصا فيما يتعلق بالتجارة العالمية غير العادلة. فكما هو معروف تستخدم الدول الصناعية الكبرى وضعها في المنظمة العالمية للتجارة لحماية مصالحها الاقتصادية، ويرى الاقتصادي (Joseph Stiglitz) أن الدول المتقدمة تزعم بفتح حدودها للدول النامية وحرية الولوج إلى أسواقها، في حين أن الواقع مخالف لذلك تماما، فهي تسمح فقط بدخول منتجات الدول الصناعية خصوصا فيما يتعلق بالمنسوجات والمنتجات الزراعية، لذلك يعتبر تبني الدينار الذهبي مصدر ثقة وقوة جديد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يكسبها قوة تفاوضية كبيرة مع شركائها التجاريين، خصوصا البلدان المتقدمة منها. وهو ما ينشأ عنه ليس فقط دعم التجارة البنينية وإنما حتى التجارة الكلية.<sup>1</sup> - كثيرا ما يطرح السؤال حول كفاية الاحتياطات الذهبية المتوفرة على مسايرة النمو المتزايد في حجم التجارة الدولية، والجواب أنه في أغلب الحالات يلعب الذهب دور وحدة التحاسب، إذ أنه لا يلزم استخدام الذهب إلا في حدود

<sup>1</sup> Luthfi Hamidi, **Would implementation of gold dinar affect trade among OIC countries?** International association for Islamic economics, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009, p. 65-66.

تسوية الأرصدة وذلك لتسوية المدفوعات القائمة، يرى أحد أشهر اقتصادي مدرسة جانغ العرض دافيد ريكاردو في مؤلفه الشهير سنة 1817 (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)، بأنه عندما يكون النقد في ذروة الكفاءة فإنه لا حاجة للبنك المركزي من الاحتفاظ باحتياطات الذهب، إلا في حدود الحاجة لتسوية الأرصدة، ولكي يعمل هذا النظام بأكثر كفاءة ممكنة يتطلب ذلك اجتماع خبراء التجارة مع بعضهم البعض وتحليلهم لإمكانيات الصادرات والواردات المطلوبة والمحتملة لكل البلدان المشاركة في النظام، وخروجهم في النهاية بالمصفوفة المثلى للتجارة.<sup>1</sup>

- إن استخدام الدينار الذهبي سيقوي من الشعور بروابط الأخوة بين المسلمين بين المسلمين وهو ما سيشجع على التقريب بين المسلمين في العالم وزيادة حجم التبادل بينهم، كما سيساهم في فك الارتباط بالدول غير الإسلامية أي التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية للغرب، بعض الدول العربية تتبع النفط بالدولار الأمريكي الذي يشهد تراجعاً مستمراً في قيمته، وبالتالي يمكن للدول العربية المصدرة للنفط المطالبة بتسديد قيمة صادراتهم النفطية بالدينار الذهبي مما يجعلها في وضع أقوى، ومن جهة أخرى ستحذو دول أخرى باستخدام الدينار الذهبي كونه يتمتع بالقبول والاستقرار.

- سيشكل اتحاد العملة ممثلاً في الدينار الذهبي درعاً لحماية الأصول والثروات المالية للمسلمين من الانخفاض المستمر لقيمة العملات الورقية، فلو تم تسعير الأصول المختلفة بالدينار الذهبي، فإنها ستكون أكثر استقراراً من الدولار واليورو، وحمايتها من الخسائر الرأسالية الناجمة عن تدهور القوة الشرائية للنقود الورقية. كما يمكن تفادي الخسائر التي يتكبدها الأفراد والمؤسسات الإسلامية نتيجة تجميد أموالهم من طرف القوى الكبرى خدمة لأهدافها الخفية، وذلك من خلال سحب هذه الودائع من البنوك الغربية وتحويلها إلى الدينار الذهبي الذي يعتبر عملة محايدة ومستقرة أفضل من استثمارها في المصارف الغربية الربوية.

- يساعد الدينار الذهبي على الحد من الجشع والظواهر السلبية الأخرى، اعتماد الدينار الذهبي يساعد على إلغاء الفوائد الربوية وذلك راجع إلى أن طبيعة الدينار الذهبي تحميه من تدهور قيمته، إذ لا يمكن زيادة إنتاجه ببساطة مثل النقود الورقية التي لا تكلف طباعتها سوى قيمة الورق والحبر المستخدم في الطباعة، في حين أن الدينار الذهبي لا يمكن زيادته إلا بزيادة الإنتاج الحقيقي للذهب، وهذا ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية التي تحرم الفوائد أخذاً وعطاءً وتشجع الظلم بين الأغنياء والفقراء.

- سيساهم الدينار الذهبي في أن تدفع الزكاة به وهي الأصل الذي نُقِّمُ به، كما يعزز اقتصاد الدينار الذهبي المضاربة الشرعية والمشاركة كمفاهيم وممارسات اقتصادية في المجتمع الإسلامي.

<sup>1</sup> Larbani, *op-cit*, p 17.

ويؤدي انتشار هذه الصيغ في المجتمع الإسلامي إلى الحد من النزعة الفردية وسيادة روح التعاون في المجتمع مما يساعد على تخفيف مشكلة الفقر والتوزيع غير العادل للثروات في المجتمعات الإسلامي.<sup>1</sup>

- مستوى القابلية الذي سيحظى به الدينار الذهبي في التعامل بين الدول الإسلامية والتي تتجاوز 57 دولة (عدد الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) وبالتالي يمكن التخيل كم سيكون حجم التعامل بالدينار الذهبي والاستغناء عن الدولار الأمريكي.

- لا تلقى عملات البلدان الإسلامية قبولا عاما وتداوليا في أسواق الصرف العالمية وتسوية المدفوعات الدولية، إذ يحظى الدولار بهذه الخاصية في حين أن قيمته الذاتية مساوية للصفر في حين أن الدينار الذهبي سيكون مدعوما 100 بالمائة بالذهب، وهذا ما يشجع الناس من الدول الإسلامية وغير الإسلامية على تحويل أموالهم من الدولار واليورو إلى الدينار الذهبي، مما قد يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من الدول الغربية إلى الدول الإسلامية. وهو ما يسمح للدينار الذهبي بكسب الاعتراف الدولي، ويحصل كل بلد عضو في الاتحاد على مزايا هذا الاعتراف، وبالتالي ظهور الدينار الذهبي كمنافس للدولار واليورو في الأسواق المالية الدولية، سيمكن من تحويل الموارد إلى العالم الإسلامي نظرا إلى المصادقية والموثوقية التي يتمتع بها الدينار الذهبي مقارنة بالنقود الورقية.<sup>2</sup>

- تتميز البلدان الإسلامية بتشكيلة واسعة من الإنتاج والتجارة، فالبعض منها يركز على التجارة وقطاع الخدمات معتمدا على ثرواتها النفطية الضخمة، والبعض الآخر يركز على إنتاج المواد الأولية، والغالبية منها تعتمد على الزراعة، وحسب ويليامسون الذي توصل في العديد من الدراسات أن حجم التجارة في الدول النامية يتأثر بشكل كبير جدا بعدم استقرار أسعار الصرف، لذلك يعتبر تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف بإلغاء تكاليف الصرف والرقابة على الصرف من خلال العملة المشتركة سيحقق مكاسب كبيرة في التجارة للدول الإسلامية والنامية على حد سواء.

<sup>1</sup>Nuradli Ridzwan Shah Mohd Dali & Norhayati Mat Husin, **Gold Dinar: the impacts on the economic social order**, The Colloquium on Economic and Business Issues” organized by Faculty of Business Management University Technology Mara on 18th May 2004, Annexe Dewan SriBudiman University Technology Mara, Shah Alam, Malaysia, p 4-11.

<sup>2</sup> Muhammad Anwar, **Euro and Gold Dinar : A Comparative Study of Currency Unions**, Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System International Islamic University Malaysia, 2002, p10.

## المطلب الثاني: أثر الدينار الذهبي على النظام النقدي الدولي

لا شك أن عودة العالم مرة أخرى إلى الذهب من خلال الدينار الذهبي سيؤثر على النظام المالي العالمي كما أكدت العديد من الدراسات، لعل أهم الآثار التي سيتربكها الدينار الذهبي إلى النظام النقدي الدولي ما يلي:

- **بديل استثماري:** يحقق توحيد العملات من خلال نظام الدينار الذهبي إحدى البدائل الاستثمارية التي تحقق مزايا التنويع، مثل التنويع الذي يتم في المحافظ المالية، وبما أن الناس من مختلف الأعراف والعقائد المختلفة تقبل على الاحتفاظ بالذهب وامتلاكه، فإن دخول الدينار الذهبي إلى حيز الوجود والتداول ذلك يجعل الجمهور يقبلون عليه كأداة استثمارية مثلما يحدث في العديد من الدول على غرار ماليزيا، اندونيسيا، الإمارات العربية المتحدة، بريطانيا... إلخ، إذ أن هناك إقبالا كبيرا على الشركات التي تصدر الدينار الذهبي، وذلك بغرض تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر. كما لا يرتبط الذهب بالمخاطر السيادية لأي دولة مهما كان وزنها وقوتها الاقتصادية.

- **تخفيض تكاليف المعاملات:** كما يساعد نظام الدينار الذهبي على تخفيض تكاليف المعاملات في حال المتاجرة بالدينار الذهبي الإلكتروني (له وجود حقيقي ويتم تداوله إلكترونيا)، إذ أنه لا يتطلب سوى إجراء تسجيلات محاسبية فقط، كما يمكن القيام بالمعاملات المختلفة باستخدام وسائط إلكترونية بأقل تكلفة ممكنة.

يضاف إلى ذلك أنه على مستوى المعاملات التجارية الدولية تختفي التكاليف الخاصة بمعاملات الصرف، كالفرق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في أسواق الصرف، بعبارة أخرى يمكن أن يجلب الدينار الذهبي استقرارا في أسعار الصرف.<sup>1</sup> وحسب روبرت مندل يمثل تقلب أسعار الصرف التهديد الرئيسي للازدهار والانتعاش الاقتصادي العالمي.<sup>2</sup> كما توصلت العديد من الدراسات إلى أن استقرار أسعار الصرف يجعل الشركات التي تقع في منطقة عملة مثلى تحافظ في المدى الطويل على ميزتها التنافسية.

- **عملة عالمية مستقرة:** إن الدينار الذهبي أو الذهب بصفة عامة يحوز على جميع خصائص النقد الجيد، فهو مطلوب ومرغوب فيه من الجميع، ويحمل قيمته في ذاته، ويتميز أيضا بالتجانس والاستقرار والديمومة والقابلية للتقسيم ولا يمكن زيادة الكمية بسهولة كما لا يفنى ولا يدمر وبالتالي يمكنه أن يلعب دور النقد الدولي الجيد، وهو ما يفتقده النظام النقدي والمالي العالمي القائم على أسعار الصرف العائمة، كما يمكن للعملة المستقرة أن ترفع من حجم المبادلات التجارية فقد

<sup>1</sup> Larabani, op-cit, p13.

<sup>2</sup> يمكن ملاحظة ذلك في أعمال روبرت مندل المختلفة حول أسعار الصرف، الأبحاث والأعمال المختلفة له منشورة على الموقع الرسمي له: [www.robertmundell.net/default.asp](http://www.robertmundell.net/default.asp)

توصل كل من (Lopez-Cordova and Meissner) سنة 2003، إلى أن النظام النقدي السلعي<sup>1</sup> والاتحادات النقدية تؤدي إلى زيادة حجم التجارة بشكل كبير جدا.

- سيساعد الدينار الذهبي أو العملة الذهبية بصفة عامة على زيادة معدلات الادخار، فحسب رون بول فإنه عندما تكون العملة النقدية في تدهور مستمر بمرور الزمن مثلما هو حال الدولار منذ عدة عقود، سيؤدي ذلك إلى تراجع معدل الادخار، وهذا من بين الأسباب التي جعلت معدل الادخار في الولايات المتحدة من أضعف المعدلات في العالم.

ومن العوامل التي ستجعل الدينار الذهبي أداة تسوية وعملة دولية تكتسب ثقة المتعاملين وتساعد على إرساء الاستقرار على صعيد النظام النقد الدولي، ما يلي:

- الأثر السلبي الذي يتركه استخدام الأوراق النقدية، والتي لا تستند في الحقيقة إلى شيء يحفظ قيمتها، وهو ما يجعلها غير ملائمة كأداة لتسوية المبادلات الدولية وهو ما يجعل استخدامها مرفوضا. أثناء مناقشة حول قضية وحدة النقد المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1784، قال توماس جيفرسون: (في حال اتخاذنا الدولار كوحدة نقدية لنا، يجب عندئذ معرفة ما هي قيمة هذا الدولار)، وقد أخذ الآباء المؤسسين سنة 1792 بهذه النصيحة وحددوا قيمة الدولار بـ 3714 / 16 حبة فضة، ومنذ ذلك الوقت أي سنة 1792 وقيمة الدولار الأمريكي محددة إما بالفضة أو الذهب إلى غاية 15 أوت 1971،<sup>2</sup> واليوم يطرح هذا السؤال من جديد بعد أن أصبح الدولار الأمريكي مجرد أوراق تطبع في أي وقت والقيمة نظرا لتدهور قيمته باستمرار، وهو مما يلاحظ من خلال اعتزام بنك الصين الشعبي التخلص التدريجي من الدولار كعملة مرجعية لسعر صرف اليوان،<sup>3</sup> والبدء في استخدام الذهب كأساس مرجعي له. وفصل سعر صرف اليوان عن الدولار الأمريكي وربطه بالذهب سيزيد من إضعاف العملة الأمريكية على المدى الطويل ويفقد المتعاملون الثقة فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف يزداد الإقبال على الذهب أكثر باعتباره الملاذ الآمن، ومحاكاة الصين في سياستها باعتبارها القوة الاقتصادية الصاعدة في العالم.

- الآثار الايجابية التي ستركها استخدام الدينار الذهبي الإسلامي، حيث أن دخول الدينار الذهبي إلى التداول الدولي سيجعله مقبولا لدى الجميع دون الخوف من تغير قيمته لأن المعدن النفيس يحمل قيمته في ذاته، وهذا ما سيشجع على زيادة المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نفسها وبين بقية دول العالم. وتجدر الإشارة إلى بدء عدة دول استخدام الذهب في تجارتها الخارجية

<sup>1</sup> Commodity money regime.

<sup>2</sup> Ron Paul, Louis Lehrman, **The case for gold**, CATO Institute, Washington D.C, 2003, p 11.

<sup>3</sup> Marina Maksimova, **China reportedly planning to back the Yuan with gold**, special to RBTH Asia Pacific, July 17, 2013, accessed 21/09/2014.  
[http://rbth.asia/business/2013/07/17/china\\_reportedly\\_planning\\_to\\_back\\_the\\_yuan\\_with\\_gold\\_47997.html](http://rbth.asia/business/2013/07/17/china_reportedly_planning_to_back_the_yuan_with_gold_47997.html)

بدل الدولار الأمريكي، فقد بدأت إيران فعليا في بيع النفط مقابل الذهب لكل من الهند وروسيا والصين وتركيا، وتستورد الهند وحدها ما قيمته 12,8 مليار دولار من النفط الإيراني.

- ظهور عدة مبادرات وفي بلدان عديدة تطالب بإعادة الذهب الموجود في الخارج وإجراء مراجعة منتظمة لاحتياطات الذهب الوطنية وذلك في كل من سويسرا، المملكة المتحدة، فنلندا، أستراليا، بولندا، المكسيك، هولندا ورومانيا، تجدر الإشارة إلى قيام محكمة المراجعين أو ما يعرف بديوان المحاسبة بعد مراجعتها لاحتياطات الذهب النمساوية وجود 80% من ذهب النمسا لدى بنك إنجلترا.<sup>1</sup> كما قامت ألمانيا، وهي صاحبة ثاني أكبر احتياطي من الذهب في العالم، بطلب إعادة احتياطاتها الذهبية من الولايات المتحدة وفرنسا تحت ضغط الشعب الألماني، بعد تنامي الوعي حول الدور الذي سيلعبه الذهب في المستقبل، حيث تنوي ألمانيا استرجاع 674 طن من الذهب، وتوحي هذه الحركة الألمانية بوجود نوع من تراجع الثقة بين البنوك المركزية الأكبر في العالم.<sup>2</sup> وتملك ألمانيا 3400 طن من الذهب، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أودعت ذهبها في المخازن الأمريكية خلال الحرب الباردة خوفا من أي هجوم محتمل من الاتحاد السوفيتي آنذاك. كما قامت فنزويلا أيضا باستعادة ذهبها الموجود في الخارج، وكانت البداية بـ 99 طن كانت موجودة لدى بنك إنجلترا، حيث أعلن بنك إنجلترا أنه تلقى طلبا من فنزويلا بترحيل 99 طن من الذهب إلى فنزويلا، كما تقدمت فنزويلا بطلب لسحب ذهبها الموجود لدى بنك جي بي مورغان،<sup>3</sup> لاشك أن إقبال الدول المختلفة على استعادة الذهب من البنوك الأمريكية والغربية سيكون له تأثير كبير على أسعار الذهب في المستقبل، تجدر الإشارة إلى أن من بين الأسباب التي تدفع الدول المختلفة للطلب على الذهب واسترجاعه هو إدراكهم لما يسمى بالتلاعب بأسعار الذهب عن طريق ما يسمى بسياسة إيجار الذهب أو إعارته، بحيث سعر الذهب لا يتحدد بقوى العرض والطلب، إنما يتم توجيه هذه الأسعار كي تأخذ اتجاها نحو الانخفاض للإبقاء على الثقة في الدولار الأمريكي. مما دفع ببعض المحليين إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تشن حربا ضد الذهب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Ronald-Peter Stoeferle, Mark J. Valek, Caia, in **Gold we trust 2014- extended version**, incrementum AG, Lichtenstein, June 2014, p 55.

<sup>2</sup> Tyler Durden , **Germany Has Recovered A Paltry 5 Tons Of Gold From The NY Fed After One Year**, accessed 21/09/2014, <http://www.zerohedge.com/news/2014-01-19/germany-has-recovered-paltry-5-tons-gold-ny-fed-after-one-year>.

<sup>3</sup> Tyler Durden, **As Chavez Pulls Venezuela's Gold From JP Morgan, Is The Great Scramble For Physical Starting?** accessed 21/09/2014 <http://www.zerohedge.com/news/chavez-pulls-venezuelas-gold-jp-morgan-great-scramble-physical-starting>.

<sup>4</sup> Nick Barisheff, **The Federal Reserve's Centennial Birthday – The Hundred Years' War Against Gold and Economic Common Sense**, 13 NOV 2013, accessed 21/09/2014, <http://bmgbullionbars.com/the-federal-reserves-centennial-birthday-the-hundred-years-war-against-gold-and-economic-common-sense/>.

- يدرك العديد من الساسة<sup>1</sup> والاقتصاديين أن أيام النظام المالي العالمي المستند على الدولار باتت معدودة فبمجرد ارتباط جميع الأنظمة المالية بالعملة الأمريكية، وهذا يعني أن الوقت قد حان للتحضير لإجراء تغييرات في المستقبل، وبدأت داخل الولايات الأمريكية عدة حركات ومنظمات لتداول النقود الداخلية (داخل الولايات المتحدة) استناداً لمعيار الذهب. وعند تسلمه لجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1999 قال روبرت مندل: "أن الشيء الذي يفتقده العالم اليوم هو غياب عملة عالمية مستقرة كمعيار للقيم المختلفة، وهي التي تمثل الرابط بين الماضي والمستقبل، وهي بمثابة الاسمنت الذي يربط بين الأعراق المختلفة في العالم"، كما قال أيضاً أن الذهب قد لعب دوره منذ العصور القديمة للإنسان وإلى غاية 1914 وأن غياب الذهب باعتباره جزءاً لا يتجزأ من النظام النقدي لدينا اليوم يجعل هذا القرن قرناً فريداً من نوعه منذ آلاف السنين، وتوقع مندل العودة إلى الذهب مجدداً في القرن الواحد والعشرين.

- شهدت ولاية يوتا الأمريكية (Utah) مؤخراً الأمريكية عودة نظام قاعدة المعدنين، فقد اعترفت هذه الولاية التي يقطنها 3 ملايين نسمة بالذهب والفضة كأدوات دفع ووسائل لتسوية المدفوعات متحدياً بذلك السلطة المركزية في واشنطن، كما أن القانون في يوتا اعترف بكل من السبائك الذهبية والسبائك الفضية بوصفها عملة قابلة للاستخدام والتداول داخل حدود الولاية، وتستثنى مبيعات القطع النقدية من دفع ضرائب عليها. ينص القانون الجديد: «تدعى العملة النقدية الذهبية بالنسر الذهبي الأميركي، ويبدأ وزنها من 0.1 أونصة وفتاتها (5 - 50 دولاراً)». وبالنسبة للعملة النقدية الفضية: «تدعى العملة النقدية الفضية» بالنسر الفضي الأميركي ويبلغ وزنها 1 أونصة وهي من فئة (1 دولار) ويكمل القانون نصه: «يقبل كل من نوعي العملة النقدية لشراء أي نوع من أنواع البضائع أو الخدمات وفقاً للسعر الحقيقي للمعادن الثمينة (ذهب وفضة). ومثلما هو الحال في الدينار الذهبي الإلكتروني، فقد قامت الولاية قبيل إقرار القانون المالي المذكور بإجراء مهم ومبتكر، حيث أنشأت مخزناً للذهب والفضة لكي تجنّب المواطنين استخدام العملة النقدية المعدنية التي أقرت مباشرة بما سيسببه هذا الأمر من مشقة وعناء كبيرين عليهم وعبر هذه العملية، بات بالإمكان حفظ القطع النقدية بنوعيتها هناك، وإتاحة التصرف بها من أصحابها عبر بطاقة

<sup>1</sup> تغير خطاب رجال السياسة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية تجاه الذهب ، فقد فاجأ ماريو دراغي (Mario Draghi) الرئيس الحالي للبنك المركزي الأوروبي الجميع عندما قال من دون تردد: يعتبر الذهب احتياط الأمان للبنوك المركزية ، خصوصا في حالة الدول غير الدولارية فهو يعطيهم حماية ضد تقلبات الدولار " على عكس رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق بن برنانكي الذي يتردد ولا يجيب بوضوح عندما تطرح عليه أسئلة مشابهة حول الذهب، بطبيعة الحال تقود الولايات المتحدة حملة دعائية ضد الذهب لضمان هيمنة الدولار لأطول فترة ممكنة على النظام النقدي الدولي. وفي اجتماع لمجموعة التسعة (G9) في أكويلا الإيطالية قام الرئيس الروسي السابق ميديف على تقديم عملة ذهبية للصحفيين، قائلا بأنها العملة العالمية الموحدة في المستقبل. كما شكك أكثر من مرة في مستقبل الدولار كعملة احتياط دولية، ونادى بإنشاء عملة احتياط عالمية جديدة.

اتئمانية تماماً كما لو أنهم يمتلكون حسابات مصرفية بالدولار العادي. ومن الجدير بالذكر أن قيمة هذه العملة النقدية يتم تحديدها على أساس أسعار المعدن بالدولار الأمريكي وفقاً لـ (مؤشر لندن اليومي). وحسب إدوين فييرا (Edwin Viera) رئيس التحالف الوطني للميثاق النقدي، يمكن أن يؤدي تبني ولاية يوتا لهذا المشروع إلى ما يعرف بأثر الدومينو، وهو ما حدث فعلاً، فقد التحقت ولاية أريزونا بولاية يوتا، حيث أقر مجلس الشيوخ للولاية تشريعاً يسمح بتداول العملة الذهبية والفضية وتعتزم طرحها للتداول مع منتصف 2014.<sup>1</sup> كما يجري استعراض مقترحات مماثلة في 13 ولاية أخرى، بالإضافة إلى تقديم أعضاء من مجلس الشيوخ من ولاية كارولينا الجنوبية، مينوسوتا، أيوا، جورجيا، أيداهو، إنديانا، لمسودة قانون يسمح باستعمال العملات الذهبية والفضية لبلدان أخرى كعملة قانونية، كالعملة الموجودة في جنوب إفريقيا الكروكراند (Krugerrand)، والفيلارمونية النمساوية (Philharmonic). كما أن هناك نداءات منفصلة تدعو للعودة إلى الذهب عبر اعتماده كمعيار أو مقياس للعملة، وهي الطريقة التي كانت تجري عليها الأمور في الولايات المتحدة الأمريكية حتى استلام فرانكلين ديلاانو روزفلت لزام الحكم، فقد أعلن رون بول -الناقد الشهير للنظام الاحتياطي الفيدرالي وعضو الكونغرس الأمريكي- عن تأييده لهذه الفكرة أكثر من مرة، حيث يريد رون بول أن يضع «لجماً ذهبياً» على طباعة العملة الورقية، بمعنى آخر، فإن بول يقترح أن يتم ربط إصدار الدولار بنسبة محددة من الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة (والذي يبلغ 8133,5 طن من الذهب حسب إحصائية شهر مارس 2013. إلا أن بول لم يحدد فيما إذا كانت الخطة تتضمن عملية تبادل حر بين الأوراق النقدية من جهة والذهب من جهة ثانية، أي العملة الورقية مقابل الذهب وهو ما كان سائداً في الفترة التي سبقت عام 1933.

- كون النظام المصرفي والنظام النقدي الورقي نظام يقوم على خلق النقود، وهو نظام غير عادل وغير مستقر، ويرجع العديد من الاقتصاديين أن سبب المشاكل والأزمات إلى ضعف هذا النظام، الذي ينبع من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود بشكل غير محدود. فمن خلال التحليل التاريخي الذي قام به رون بول لمشاكل النقد والدورة الاقتصادية في ظل قاعدة الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية بين 1818 و1836، التضخم الذي حدث قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى، الانتعاش الاقتصادي في العشرينات، وأزمة الكساد العظيم (1929-1933)، توصل إلى أن السبب في ذلك لا يعود إلى قاعدة الذهب وإنما إلى نظام الاحتياطي الجزئي ذي الطبيعة التضخمية، فالطبيعة التضخمية للنظام المصرفي هو نتيجة فرض الحكومات لنظام البنوك

<sup>1</sup> Nicole Goodkind, **Arizona Becomes Second State to Approve Gold and Silver as Legal Tender**, accessed 21/09/2014, <http://finance.yahoo.com/blogs/daily-ticker/arizona-becomes-second-state-approve-gold-silver-legal-131138074.html>.

المركزية.<sup>1</sup> وبالتالي فإن إدخال الدينار الذهبي مرة أخرى إلى الدورة الاقتصادية سوف يساهم في تقليص الآثار السلبية للدورة الاقتصادية، حيث تتم كل المعاملات في ظل القطاع الحقيقي بأموال فعلية، على خلاف نظام النقدي الورقي القائم على سعر الفائدة وبطاقات الائتمان، أي أن الدينار الذهبي سيعمل على خلق التناغم بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي، والتخلص من ظاهرة الهرم المقلوب الذي يعتبر أحد مسببات الأزمات المالية.

- الدينار الذهبي وسيط تبادل بامتياز: بما أن الذهب يسعر ويثمن عالمياً من كل الناس باختلاف لغاتهم ومعتقداتهم، سيمكن الدينار الذهبي من لعب دور النقد العالمي بامتياز.<sup>2</sup>

- التخفيض التنافسي للعملة العالمية أو ما يعرف الآن بحرب العملات، وهذا ما يدفع إلى انعدام الثقة بين الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة والصين، مما يجعل احتمال الاستعانة بعملة مرجعية في المستقبل القريب أمراً ممكناً جداً كما أشار إلى ذلك مندل، وهو ما يضاعف من حظوظ نجاح الدينار الذهبي.

- يساهم الدينار الذهبي في التقليل من عمليات المضاربة والمراجحة التي تلحق خسائر كبيرة بالمتعاملين في التجارة الخارجية، إذ يمكن للدينار الذهبي أن يلعب دور العملة المشتركة مما يسمح بتفادي مخاطر الصرف، مما يقوي ويرسي الاستقرار في الاقتصاد العالمي. وبالتالي الاستغناء عن الدخول في عقود تغطية مستقبلية (مستقبليات، خيارات الصرف، عقود المبادلات) وذلك لاستقرار قيمة العملة الذهبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Ron Paul, *op-cit.*

<sup>2</sup> Grace H. Y. Lee, **gold dinar for Islamic countries**, economic modeling, 28 (2011) 1573-1586, p 1575.

<sup>3</sup> Ahamed Kameel Mydin Meera, **Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison**, Note, p12.

## خاتمة الفصل الخامس:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الدينار الذهبي هو أحد رموز الحضارة الإسلامية وأحد موروثاتها، كما كان النقد المهيمن على العلاقات النقدية الدولية في العالم القديم لقرون عديدة، وقد عاد الدينار الذهبي في الوقت الراهن بعد إدراك نخبة من العلماء والمفكرين والقادة من الدول الإسلامية لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضا لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية باعتبارها المحرك الأساسي للربا واستخدامها كأداة لقمع واستعباد الدول النامية. تعتبر حركة أو منظمة المرابطين العالمية من الأوائل الذين دعوا إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، كما تعتبر أزمة جنوب شرق آسيا منعرجا مهما في تاريخ الدينار الذهبي الحديث فقد أتاحت الأزمة الفرصة لحركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ووقفهم على حقيقة النظام المالي العالمي الربوي وعلل الرأسمالية الغربية، واستطاعوا بذلك إقناع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بأهمية الدينار الذهبي، وقد بدأت ولاية كيلانتان بضرب الدينار الذهبي سنة 2002 وتقديمه للجمهور رسميا فس سنة 2010، حيث يمكن للجمهور استخدامها كمدخرات أو وسيلة دفع أو استعماله في دفع الزكاة والمهور، وفي سنة 2011 التحقت ولاية بيراك بكيلانتان بسكها للدينار والدرهم الفضي، كما قامت إندونيسيا متأثرة بماليزيا ومنظمة المرابطين العالمية بإنشاء دار سك إسلامية في نوسانترا لضرب الدينار والدرهم حسب معايير المنظمة العالمية للتجارة الإسلامية.

يتمثل المقترح الماليزي في أن يكون استعمال الدينار في بادئ الأمر لتسوية التجارة على أساس ترتيبات دفع ثنائية ثم يتم تحويله إلى ترتيبات دفع متعددة الأطراف، وحسب مهاتير فإن حساسية وتذبذب أسعار الصرف بين العملات المحلية والعملات الرئيسية كالดอลลาร์ الأمريكي والجنبة الأسترليني واليورو والين الياباني، قد أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، لذلك يمكن أن يكون الدينار الذهبي آلية مهمة لمساعدة الدول الصغيرة في العالم على تقليل الأضرار الناجمة عن نظام نقدي دولي غير عادل وغير مستقر، ويتطلب تبني نظام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات عدة خطوات، والمتمثلة في إنشاء صندوق نقدي إسلامي لتسوية المدفوعات كما تلعب البنوك المركزية دورا مهما في استمرار تسوية المدفوعات بالدينار الذهبي، بالإضافة إلى وجود مؤسسات مالية أخرى كالمصارف تقدم حسابات لزيائنها بالدينار الذهبي.

كما توصلنا أيضا إلى أن إدخال الدينار الذهبي إلى التداول سيتربك آثارا عديدة على الدول الإسلامية، حيث سيؤدي إلى توفير الاحتياطات النقدية للدول المتعاملة بالدينار الذهبي، كما سيساهم في رفع التجارة البنينة للدول الإسلامية، أما على صعيد النظام النقدي الدولي فسيوفر بديلا استثماريا بامتياز مما يساهم في تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، والأهم من ذلك كله هو أن الدينار الذهبي سيكون عملة عالمية تتمتع بالثبات والاستقرار.

# الفصل السادس

الدينار الذهبي أداة تسوية  
للمدفوعات: دراسة تطبيقية

## الفصل السادس: الدراسة التطبيقية للدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية

سيؤدي استعمال الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات الدولية ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول الإسلامية بشكل خاص والدول النامية بشكل عام إلى ترك آثار عديدة على الدول الإسلامية، حيث سيؤدي إلى توفير الاحتياطات النقدية للدول المتعاملة بالدينار الذهبي، كما سيساهم في رفع التجارة البينية للدول الإسلامية، على غرار نظام تسوية المدفوعات لأمريكا اللاتينية، لذلك يأتي هذا الفصل وهو يمثل الدراسة التطبيقية للدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية وذلك باستخدام بعض النماذج والمناهج الرياضية والاستعانة ببرامج متخصصة في معالجة المسائل المطروحة، حيث يتطرق المبحث الأول إلى الاستمثال الرياضي وبرنامج (NIMBUS)، أما المبحث الثاني فيستعرض البناء النظري للنموذج الذي سنعتمده في الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثالث فسيكون عبارة عن عرض للدراسة التطبيقية والنتائج العملية المتوصل إليها من خلال تطبيق النموذج على مجموعة من الدول المختارة.

## المبحث الأول: الاستمثال الرياضي وبرنامج (NIMBUS)

يتطلب إجراء الدراسة التطبيقية في هذه الحالة اللجوء إلى بعض المناهج الرياضية والبرامج المتخصصة، لهذا سيكون المبحث الأول عبارة عن تقديم للمنهج والبرنامج المستخدم، حيث يتطرق المطلب الأول إلى الاستمثال الرياضي (l'optimisation)، أما المطلب الثاني فيسلط الضوء على برنامج (NIMBUS).

### المطلب الأول: ماهية الاستمثال الرياضي

سوف نعتمد في الدراسة التطبيقية للدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية على نموذج يستخدم الاستمثال الرياضي، لذلك يجب التعريف بالاستمثال الرياضي وتقديمه في شكل مبسط بعيدا عن التعقيد الرياضي الذي قد يصعب على الاقتصاديين، وبما يساعد على فهم النموذج فيما بعد.

#### 2-1 مقدمة عن الاستمثال الرياضي:

نتطرق في هذه النقطة إلى تعريف الاستمثال الرياضي، وتطبيقات الاستمثال بالإضافة إلى مجالات استعماله.

#### أ- تعاريف للاستمثال الرياضي:

- هي عبارة عن تطبيق الأساليب والتقنيات والأدوات العلمية لنمذجة وحل المشاكل في كل المجالات.
- منهج علمي يندرج ضمن علوم اتخاذ القرار والذي يجمع بين:
  - كيف نصيغ مشكلة الاستمثال، وكيفية حل المشكلة بمساعدة الخوارزميات العددية.
  - كيفية توصيف الحلول المثلى أخذا في عين الاعتبار شروط الاستمثال وحول الخصائص النوعية والكمية للحلول.

#### ب- تطبيقات الاستمثال الرياضي:

يتم تطبيق الاستمثال الرياضي في حل المشاكل الحقيقية وتطوير قواعد البيانات.

#### ج- مجالات الاستعمال:

- القطاع العسكري.
- النقل (المطارات والطرق، جداول التسليم).
- شبكات التحكم (البنية التحتية، التوزيع ... إلخ).<sup>1</sup>

<sup>1</sup>I.Sau et C. Molle, **Mathématiques pour l'Optimisation**, accessed 15/10/2014, [http://www.lirmm.fr/~sau/teaching/MathOpt/Cours1\\_MathOpt.pdf](http://www.lirmm.fr/~sau/teaching/MathOpt/Cours1_MathOpt.pdf), p 4-5.

## 2-2 البرمجة الخطية:

يتضمن مشكل الاستمثال ما يلي:

- تعظيم أو تصغير الدالة الموضوعية الخطية.
- $n$  متغير .

- تخضع لمجموعة من القيود أو الشروط على شكل معادلات خطية.
- وتعود المصطلحات المستخدمة في الاستمثال إلى مخترع خوارزميات السمبلكس.

## 2-3 بناء النموذج الرياضي للاستمثال:

أ- تعريف متغيرات المشكلة (القرار):

- مجموعة المتغيرات التي تتحكم في نمذجة المشكلة المراد حلها.

- المتغيرات الحقيقية، الأعداد الصحيحة، الثنائية.

ب - تحديد الدالة الموضوعية:

- الدالة الرياضية المكونة من متغيرات المشكلة وتمثل النموذج المادي المنمذج.
- الدالة الخطية.

ج- تحديد قيود أو شروط المشكلة:

- مجموع المعلمات التي تحد النموذج.
- المعادلات أو المتراجحات المكونة لمتغيرات القرار .

د- تحديد معلمات النموذج:

- الثوابت المرتبطة بالقيود والدالة الموضوعية.

## 2-4 الصياغة الرياضية:

وتشمل كل من الدالة الموضوعية والقيود والقيود غير السالبة.

أ- الدالة الموضوعية:

- تعظيم أو تصغير الدالة:  $z = c_1x_1 + c_2x_2 + c_3x_3 + \dots + c_nx_n$

ب- القيود:

$$a_{11}x_1 + a_{12}x_2 + a_{13}x_3 + \dots + a_{1n}x_n (\leq, =, \geq) b_1$$

$$a_{21}x_1 + a_{22}x_2 + a_{23}x_3 + \dots + a_{2n}x_n (\leq, =, \geq) b_2$$

$$a_{m1}x_1 + a_{m2}x_2 + a_{m3}x_3 + \dots + a_{mn}x_n (\leq, =, \geq) b_m$$

ج- القيود غير السالبة:

$$x_j \geq 0 ; j = 1, 2, 3, \dots n$$

مع:

$X_j$ : متغيرات القرار

معلمات البرنامج الخطي:  $a_{ij}, b_i, c_j$ .

## 2-5 مصطلحات حلول مشكلة الاستمثال:

أ- الحل الممكن: الحل أو كل قيود النموذج محققة.

ب - منطقة الحل: مجموعة كل الحلول المحققة.

ج - الحل الأمثل:

- الحل الأمثل الذي تحقق فيه الدالة الموضوعية القيمة الأفضل (الحد الأقصى أو الحد

الأدنى).

- عدة حلول مثلى ممكنة.

د - المشكلة ليس لها حل: لا توجد حلول مجدية.

هـ - الحل غير معرف: في حال كون الحلول المحققة حلولاً غير مثلى.

## 2-6 مشكلة نموذجية:

$$\text{Max } (c_1x_1 + c_2x_2 + c_3x_3 + \dots + c_nx_n)$$

$$a_{i1}x_1 + a_{i2}x_2 + a_{i3}x_3 + \dots + a_{in}x_n \leq b_i; i = 1, 2, 3, \dots, m$$

$$x_j \geq 0; j = 1, 2, 3, \dots, n$$

$$\text{MAX: } 350X_1 + 300X_2$$

$$\text{T.Q.: } 1X_1 + 1X_2 \leq 200$$

$$9X_1 + 6X_2 \leq 1566$$

$$12X_1 + 16X_2 \leq 2880$$

$$X_1 \geq 0$$

$$X_2 \geq 0$$

نضع:  $X_2 = 0$

القيود الأول:  $1X_1 \leq 200$

القيود الثاني:  $X_1 \leq 174$  أو  $9X_1 \leq 1566$

القيود الثالث:  $X_1 \leq 240$  أو  $12X_1 \leq 2880$

إذا كان  $X_2=0$ ، فإن القيمة العظمى لـ  $X_1$  هي 174

والقيمة الموضوعية هي:  $60\ 900 = (350 * 174) + (300 * 0)$ .

القيمة 60 900 تمثل حلاً ممكناً، لكن هل يمكن اعتبارها الحل الأمثل؟

الحل الأمثل يوجد في نقطة تقاطع القيود الثلاثة:

$$X_1 + X_2 = 200 \dots\dots (1)$$

$$9X_1 + 6X_2 = 1566 \dots\dots (2)$$

من المعادلة (1) لدينا:

$$X_2 = 200 - X_1 \dots\dots (3)$$

باستبدال المعادلة (3) لـ  $X_2$  في المعادلة (2) يكون لدينا:

$$X_1 = 122$$

وبالتالي يكون الحل الأمثل:

$$X_1 = 122$$

$$X_2 = 200 - X_1 = 78$$

$$\text{والقيمة الموضوعية: } 66\ 100 = (350 * 122) + (300 * 78)$$

### المطلب الثاني: برنامج (NIMBUS)

بعد التعرف على الاستمثال الرياضي وأهم المبادئ التي يقوم عليها، والتي سوف نعتمدها في دراستنا، سوق يتعرض هذا المطلب إلى برنامج (NIMBUS)، حيث سنعتمد على هذا البرنامج في الدراسة التطبيقية باعتباره الأداة الأنسب والأكثر استخداماً من طرف الرياضيين والمبرمجين العاملين في حقل الاستمثال الرياضي.

نظام (NIMBUS) هو اختصار لـ (Nondifferentiable Interactive Multiobjective Bundle-based optimization System)، وهو نظام الاستمثال متعدد الأهداف والقادر على التعامل حتى مع الدوال غير القابلة للاشتقاق، حيث يمكن الحصول على القيم المثلى (الصغرى أو العظمى) لعدة دوال وفي الوقت نفسه والحصول على مجموعة من الحلول المختلفة، ولا يمكن للباحث معرفة أي الحلول أفضل، ذلك أن النظام لا يعرف المعيار المؤثر على (أمثلية) الحل المنشود، لذلك يجب على الباحث أن يتخذ القرار.<sup>1</sup>

المنهج الرياضي: تكون كل الحلول المتولدة عن الاستمثال متساوية من الناحية الرياضية، ومن المهم أنه يمكن للمستعمل التأثير على مسار الحل، كما يمكن للمستعمل اختيار أي الدوال التي تكون أكثر استمثالاً وغيرها من الفرضيات الأخرى، وتدعى هذه المرحلة في برنامج (NIMBUS) بالتصنيف.

وتعني عملية البحث عن الهدف المنشود إيجاد أفضل توافق بين عدة أهداف منفصلة، فإذا أردنا الحصول على القيم الدنيا لدالة واحدة، يجب أن نكون مستعدين لنمو دالة أخرى، وهذا راجع إلى أن الحلول الناجمة عن برنامج (NIMBUS) أمثلية باريتو،<sup>2</sup> وهذا يعني أنه لا توجد إمكانية للحصول على أفضل الحلول لبعض مكونات المشكلة إلا على حساب تفاقم بعض المكونات الأخرى.

ويمكن استخدام برنامج (NIMBUS) من خلال متصفح الانترنت، وهذا الإعداد له العديد من المزايا:

<sup>1</sup> See : Kaisa Miettinen, **WWW-NIMBUS for Interactive Multiobjective Optimization**, Department of Mathematical Information Technology, University of Jyväskylä, Finland, p1-3.

<sup>2</sup> وتسمى أيضاً كفاءة باريتو وهي مصطلح اقتصادي استحدثه العالم الاقتصادي الإيطالي فيليبيرو باريتو يطلق على حالة الكفاءة الاقتصادية التي تحدث عندما لا يمكن زيادة منفعة مستهلك أو سلعة ما إلا عن طريق الإضرار بمستهلك أو سلعة أخرى، وهي تختلف عن حالة أفضلية باريتو، إذ أن حالة الأمثلية لا تتحقق إلا عند يتم استفاد كافة التفضيلات.

- لا توجد متطلبات خاصة لجهاز كمبيوتر المستخدم.
- يمكن الوصول إلى البرنامج بكل سهولة مما يجعله متاحا لشريحة واسعة من الناس.
- يتم تنفيذ جميع العمليات الحسابية من خلال خادم فعال (مركزي).

**تحديد المتغيرات والدوال:** بعد تحديد البيانات الأولية للمشكلة، تظهر صفحة جديدة تطلب إدخال الدوال الموضوعية والمتغيرات والقيود الممكنة (غير خطية)، وكما تحتوي الصفحة أيضا على خانات لإدخال القيم الصغرى والعظمى، حيث سيتم تعبئتها فقط عند معرفة المتغيرات بشكل جيد، وفي حالة عدم التأكد من هذه المتغيرات فمن الأفضل تركها فارغة وتركها للبرنامج لكي يحسبه.

**الدوال الموضوعية:** كل دالة من الدوال تعرف افتراضيا باسمها (f1, f2, f3). وتدل الخانة المخصصة للدوال الموضوعية على عدد الدوال التي سيتم استمثالها، يجب أن تكون القيمة 1 أو أكبر من ذلك.

**المتغيرات:** وتمثل عدد المتغيرات والتي تكون موجبة، والقيمة هي مجموع المتغيرات المحددة بالدوال الموضوعية وقيود الدوال المختلفة، أولا يجب إدخال القيم العظمى والصغرى وتعيين نقطة الانطلاق لكل متغير، إلا أنها لا تعتبر إلزامية، بعبارة أخرى سيستخدم النظام في هذه الحالة الحد الأدنى كنقطة انطلاق، ويجب أن تكون أسماء المتغيرات من الشكل (x1, x2, x3) عند تحديد الدوال.

**القيود الخطية:** في الخانة الموالية يتم إدخال معامل القيود الخطية في حالة وجودها حيث تكون مضاعفات المتغيرات إلى اليسار في حين يكون الثابت إلى أقصى اليمين. وتكون القيود الخطية على شكل  $(a_1 \cdot x_1 + a_2 \cdot x_2 + \dots \leq b)$  في حين تكون  $(x_1, x_2, \dots, x_N)$  متغيرات المشكلة و  $(a_1, a_2, \dots, a_N, b)$  معاملات، وفي حالة عدم وجود قيود خطية في المشكلة عندئذ يمكن ترك الخانة فارغة في هذه الحالة.

**قيود المتراجحة غير الخطية:** في حالة وجود قيود متراجحة غير خطية في المشكلة يجب تحديد عددها في هذه الخانة، وهذه المتغيرات هي عبارة عن دوال من صيغة  $(g(x) \leq 0)$  حيث  $(X)$  موجه المتغيرات في المشكل المعطى. ويمكن ترك هذه الخانة فارغة إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

**المعادلة قيود غير خطية:** في حالة وجود قيود المعادلة غير خطية في المشكلة، يجب تحديد عددها في هذه الخانة، هذه القيود هي دوال من صيغة  $g(x)=0$ ، حيث  $(X)$  هو موجه المتغيرات للمشكلة المعطاة، وهذه الخانة أيضا يمكن تركها فارغة إذا ما اقتضى الأمر ذلك.<sup>1</sup>

### تحليل النتائج:

بعد الانتهاء من التصنيف الأولي يقوم البرنامج بإظهار الحلول الجديدة، الحل الأول ناتج عن نقطة الانطلاق وهو أساس التصنيف، أما بقية الحلول ناتجة عن استخدام معلومات التصنيف، عندئذ يمكن معرفة ما إذا غير التصنيف النتائج في الاتجاه المرغوب، وإذا ما أردنا إلقاء نظرة على البدائل الأخرى (في حال تغيير التصنيف للنتائج بشكل كبير جدا)، سوف نقوم بإدخال البدائل الجديدة التي نريد استخدامها وتوليد بدائل جديدة، وتبقى نقاط النهاية نفسها (نقاط الانطلاق ونتائج التصنيف)، ويلاحظ أن نقاط النهاية قد تم تضمينها ضمن الحلول الجديدة (وبالتالي تصبح القيم الدنيا للبدائل الجديدة اثنتين).

بعد اختيار أحد البدائل يقوم البرنامج بعرض صفحة التصنيف مرة أخرى وي طرح البديل المختار كأسس للتصنيف الجديد، ويمكننا تنفيذ التصنيف الجديد، وتظهر لنا صفحة التحليل وفيها التصنيف الأخير، ونقوم مرة أخرى باختيار بديل واحد للاستمرار معه، في كل مرة تحصل على نتائج أكثر فأكثر دقة ويتم استخدام صفحة التحليل لاختيار أفضل نتيجة ممكنة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: البناء النظري للنموذج

سوف يتم استخدام نموذج (Merra and Larbani 2004)، حيث سيتم تطوير النموذج النظري الذي قدمه الباحثان، حيث سنعمد على بيانات حقيقية في الدراسة بالإضافة إلى توسيع عدد الدول المشاركة في التجارة والسلع المتبادلة. وذلك من أجل تحديد المصفوفة المثلى للتجارة أي الكميات المثلى المرغوبة وحجم الدينار الذهبي اللازم لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية المعنية، وذلك في حالة ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف وترتيبات الدفع متعددة الأطراف.

### المطلب الأول: في حالة ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف

تعتبر ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف إحدى الطرق المستخدمة في تسوية المدفوعات في التجارة الدولية، لذلك سوف نفترض في هذه الحالة تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية المعنية بالدينار الذهبي لكل زوج من الدول، حيث سنفترض مجموعة من الدول المشاركة في التجارة، ومجموعة من المنتجات المتبادلة بين الدول المعنية. في حين تكون التسوية باستخدام الدينار الذهبي.

$i = \{1, 2, 3, \dots, n\}$  تمثل مجموعة الدول المشاركة في التجارة الثنائية ومتعددة

الأطراف.....(1)

$k = \{1, 2, \dots, m\}$  تمثل مجموعة المنتجات المتبادلة بين الدول المعنية.....(2)

<sup>1</sup> Ibid.

3,....., m}

كمية المنتج K المصدر من البلد i إلى البلد j.  $x_{ij}^k$

(3)..... i = 1,2,....,n, j = 1,2,....,n, k = 1,2,....,m

كمية المنتج K المتوفر في البلد i (أو القدرة التصديرية للبلد i من المنتج K).....  $P_i^k$

(5)..... الكمية الدنيا من المنتج K التي يحتاجها البلد i.....  $b_i^k$

(6)..... الكمية القصوى من المنتج k التي يحتاجها البلد i.....  $t_i^k$

(7)..... Ck: السعر بالدينار الذهبي للوحدة من المنتج K

تجدر الإشارة إلى أنه إذا أراد البلد i كمية محددة من المنتج K، نضع a في النموذج بحيث

يصبح كما يلي  $b_i^k = a - \varepsilon$  و  $t_i^k = a + \varepsilon$  حيث  $\varepsilon$  كمية صغيرة، تعبر عن الكمية المرغوبة بالضبط.

- شروط النموذج:

من أجل تحقيق حاجات كل بلد من البلدان، يجب أن نفترض أن مجموع الحاجات لأي منتج

K يجب أن تكون أقل من الكمية الكلية المتوفرة من المنتج، بعبارة أخرى يجب أن يكون لدينا:

حيث  $K = 1,2,3,.....,m$ .

$$(8) \dots\dots\dots \sum_{i=1}^n t_i^k \leq \sum_{i=1}^n P_i^k$$

إذا كانت هذه الشروط غير محققة عندئذ نكون أمام ما يلي:

أ- البلدان المستوردة للمنتج K يجب عليها تخفيض  $t_i^k$  (الكمية القصوى المرغوبة) ويمكن

تخفيضها إلى  $b_i^k$ .

ب- زيادة البلدان المصدرة للمنتج K إلى مستوى  $P_i^k$ .

ت- الجمع بين الخيارين (أ) و(ب) مع بعض.

3- قيود النموذج:

حسب المعادلة (3) و(5) و(6) لدينا:

$$(9) \dots\dots\dots b_i^k \leq \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq t_j^k$$

حيث:  $j = 1,2,.....,n$   $k = 1,2,.....,m$

هذه المتباينة تعني أن كمية المنتج K المستوردة من طرف البلد z من كل البلدان الأخرى يجب أن تكون محصورة بين  $b_j^k$  و  $t_j^k$ .

حسب المعادلة (3) و(4) لدينا:

$$(10) \dots \dots \dots \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq P_i^k$$

لدينا كذلك القيد الطبيعي  $x_{ij}^k \geq 0$ .

المترابحة (10) تعني أن كمية المنتج K المصدر من البلد i يجب ألا تتجاوز قدرتها التصديرية من هذا المنتج.

#### 4- هدف النموذج:

يوضح لنا كمية الدينار الذهبي التي يدفعها البلد z إلى البلد i.

$$(11) \dots \dots \dots \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k$$

قيمة المدفوعات الصافية بين البلد i والبلد z وهي ناتجة عن الفرق بين قيمة المدفوعات المستحقة على كل بلد تجاه الآخر.

$$(12) \dots \dots \dots \left| \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right| = N_{ij}$$

- إذا  $\sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k > \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k$  فهذا يعني أنه يتعين على البلد z دفع  $N_{ij}$

كمية من الدينار الذهبي إلى البلد i.

- وإذا كان  $\sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k < \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k$  فإنه يتعين على البلد z أن يدفع كمية  $N_{ij}$

من الدينار الذهبي إلى البلد z.

- أما إذا كان  $\sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k = \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k$  هنا لا يتعين إجراء أي مدفوعات.

ويأخذ المعادلة رقم (8) بعين الاعتبار، سوف نحصل على الحل الأمثل (optimizing) لمشكلة المدفوعات ثنائية ومتعددة الأطراف.

$$(13) \dots \dots \dots \min \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \left| \left( \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right) \right|$$

وهي تخضع للقيود المذكورة في المعادلات (14)، (15)، (16).

تعتبر المعادلات من (13) إلى (16) معادلات برمجة غير خطية، ويحل هذه المعادلات نجد:

أ- الكمية الدنيا من الدينار الذهبي المستخدمة في التجارة ثنائية الأطراف هي:

$$(14) \dots \dots \dots b_j^k \leq \sum X_{ij}^k \leq t_j^k$$

حيث:  $j=1,2,\dots,n$   $k=1,2,\dots,m$

ب- الكمية  $x_{ij}^k$  التي يجب أن يصدرها أي بلد  $i$  إلى أي بلد  $j$ ، من المنتج  $k$ .

$$(15) \dots \dots \dots N_{ij} = \left| \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right|$$

المدفوعات الصافية بين أي زوج من البلدين  $i$  و  $j$ .

$$(16) \dots \dots \dots \geq 0 X_{ij}^k$$

حيث:  $j=1,2,\dots,n$   $k=1,2,\dots,m$   $j \neq i$   $k=1,2,\dots,m$

### المطلب الثاني: في حالة ترتيبات الدفع متعددة الأطراف

تبقى شروط وقيود النموذج في حالة المدفوعات متعددة الأطراف على حالها كما في حالة

المدفوعات ثنائية الأطراف، فقط يحدث تغير في هدف النموذج، ونحصل على النموذج التالي:

$$(17) \dots \text{Min } \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \left| \sum_{k=1}^m \sum_{j \neq i}^n (c^k x_{ij}^k - c^k x_{ji}^k) \right|$$

وهي تخضع للقيود المذكورة في (14)-(16).

يمثل الحد  $\left| \sum_{k=1}^m \sum_{j \neq i}^n (c^k x_{ij}^k - c^k x_{ji}^k) \right|$  يمثل المدفوعات الصافية بين البلد  $i$  وبقية البلدان الأخرى، تم وضع المعامل  $1/2$  والمقدم في المعادلة (17) لأن كمية الدينار الذهبي المدفوعة (من طرف البلدان التي يجب أن تدفعها) هي نفسها كمية الدينار الذهبي التي تتلقاها (البلدان التي تتلقى المدفوعات) في التجارة متعددة الأطراف.

#### المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية والنتائج العملية

يتطرق هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها، حيث يستعرض المطلب الأول عرض النتائج في حالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف، أما المطلب الثاني فيستعرض نتائج في حالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف.

#### المطلب الأول: نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف

سوف نأخذ في حالة التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي أربع دول هي الجزائر، مصر ماليزيا، إندونيسيا، وأربع سلع تقوم هذه الدول بمبادلتها فيما بينها إما بتصديرها أو استيرادها، وهي النفط، الرز، زيت النخيل، القطن، وقد أخذنا المتوسط السنوي لأسعار هذه المنتجات لسنة 2011 كما يعرضها البنك الدولي بالأسعار الاسمية، حيث كان متوسط أسعار هذه السلع سنة 2011 كما يلي:

الجدول رقم(07): قيمة المنتجات المتبادلة بالدولار الأمريكي سنة 2011

المنتج	القيمة بالدولار الأمريكي
النفط	111,26 دولارا برميل
الرز	506 دولارا طن
زيت النخيل	1125,4 دولارا طن
القطن	3300 دولارا طن

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي سنة 2011.

أما سعر الأونصة من الذهب فكان سنة 2011 يقدر بـ 1569,2 دولار، سوف نفترض ثبات الأسعار عند القيام بالتجارة. البيانات مأخوذة على أساس 1000 طن.

وزن الدينار الذهبي تساوي 4,25 غرام<sup>1</sup>، أي سيتم تحويل قيمة كل المنتجات إلى الدينار الذهبي بحيث ستكون قيمة المنتجات بالدينار الذهبي كما يلي:

**الجدول رقم (08): قيمة المنتجات المتبادلة بالدينار الذهبي (سنة 2011).**

المنتج	سعر المنتجات بالدينار الذهبي (1 طن، 100000 برميل)
النفط	51,884
الرز	2,35963
زيت النخيل	5,2525
القطن	15,38888

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

يوضح الجدول أعلاه قيمة المنتجات المتبادلة بالدينار الذهبي، وذلك بعد تحويلها من الدولار بأسعار سنة 2011، حيث تم أخذ الوحدة بقيمة 1 طن لكل من الرز، زيت النخيل والقطن و100000 برميل من النفط.

يمثل الجدول رقم (09) الحد الأقصى للواردات لكل سلعة من السلع الأربع، ويعني الحد الأقصى أكبر قيمة متوقعة لكل سلعة من السلع التي سيستوردها كل بلد من البلدان المشاركة في التجارة، أما الجدول رقم (10) فيمثل الحد الأدنى للواردات لكل سلعة من السلع الأربع، ويعني الحد الأدنى أقل قيمة متوقعة لكل سلعة من السلع التي سيستوردها كل بلد من البلدان المشاركة في التجارة، أما الجدول رقم (11) فيمثل صادرات كل بلد من السلع المختلفة، وهو يمثل أقصى ما يمكن أن يصدره كل بلد من البلدان المختلفة.

**الجدول رقم (09): الواردات الحد الأقصى 1000 طن، 100000 برميل**

النفط	الرز	زيت النخيل	القطن	
00	10	30	15	الجزائر
10	00	50	00	مصر
30	10	00	30	ماليزيا
20	00	00	15	إندونيسيا

**المصدر:** من إعداد الباحث.

<sup>1</sup> من المعلوم أن الأونصة الواحدة تزن 31,1 غرام من الذهب، عند تحويل 1 دينار ذهبي وزن 4,25 غرام إلى الدولار بأسعار 2011 نجد أن 1 دينار ذهبي = 214,44 دولار.

**الجدول رقم(10): الحد الأدنى للواردات**

النفط	الرز	زيت النخيل	القطن	
00	05	15	7	الجزائر
05	00	25	00	مصر
15	05	00	15	ماليزيا
10	00	00	7	إندونيسيا

المصدر: من إعداد الباحث.

**الجدول رقم(11): الصادرات**

النفط	الرز	زيت النخيل	القطن	
60	00	00	00	الجزائر
00	50	00	60	مصر
00	00	50	00	ماليزيا
00	30	70	00	إندونيسيا

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من البيانات أعلاه أن المتغيرات التالية صفرية:

$$X_{12}^2, X_{14}^2, X_{13}^2, X_{12}^3, X_{13}^3, X_{14}^3, X_{12}^4, X_{13}^4, X_{21}^1, X_{23}^1, X_{24}^1, X_{21}^3, X_{23}^3, X_{24}^3, X_{31}^1, X_{32}^1, X_{34}^1, X_{31}^2, X_{32}^2, X_{34}^2, X_{31}^4, X_{32}^4, X_{34}^4, X_{41}^1, X_{42}^1, X_{43}^1, X_{41}^4, X_{42}^4, X_{43}^4, X_{43}^2$$

شرح رمز المتغيرات: يعني المتغير  $X_{12}^1(1,2,1)$ ، مثلا: هو ما تصدره الجزائر إلى مصر

من النفط.

تعني هذه القيم أنه لا يمكن لبلد ما أن يصدر سلعة ما إذا لم يتوفر على فائض منها، كما أنه لا

يمكن لبلد ما استيراد سلعة ما لم يكن في حاجة إليها، وبالتالي تتبقى القيم غير الصفرية التالية:

$$X_{12}^1, X_{13}^1, X_{14}^1, X_{21}^2, X_{23}^2, X_{24}^2, X_{21}^4, X_{23}^4, X_{24}^4, X_{31}^3, X_{32}^3, X_{34}^3, X_{41}^2, X_{42}^2, X_{43}^2, X_{41}^3, X_{42}^3, X_{43}^3$$

وباستبعاد القيم التي تمثل عدم حاجة بلد ما إلى الاستيراد تتبقى لنا القيم التالية:

$$X_{12}^1, X_{13}^1, X_{14}^1, X_{21}^2, X_{23}^2, X_{21}^4, X_{23}^4, X_{24}^4, X_{31}^3, X_{32}^3, X_{41}^2, X_{43}^2, X_{41}^3, X_{42}^3$$

بالعودة إلى النموذج النظري والنتائج الواردة في الملاحق، سوف نجد حل مشكلة الاستمثال

الرياضي كما يلي:

$$\min \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \left| \left( \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right) \right|$$

دالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف بعد إزالة القيم الصفرية:

$$F = \text{abs}[(C_1 X_{12}^1 + C_1 X_{13}^1 + C_2 + C_1 X_{14}^1 + C_2 X_{14}^2 + C_2 X_{23}^2 + C_4 X_{23}^4 + C_4 X_{24}^4) - (C_2 X_{21}^2 + C_4 X_{21}^4 + C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{42}^3 + C_2 X_{42}^2)]$$

وتكون النتائج العملية للقيد الأول لدالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف كما يلي:

$$b_j^k \leq \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq t_j^k$$

$$\begin{aligned} C_2: & \quad J=1 \quad k=2 \quad 5 \leq X_{21}^2 + X_{41}^2 \leq 10 \\ C_3: & \quad J=1 \quad k=3 \quad 15 \leq X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq 30 \\ C_4: & \quad J=1 \quad k=4 \quad 7 \leq X_{21}^4 \leq 15 \\ C_5: & \quad J=2 \quad k=1 \quad 5 \leq X_{12}^1 \leq 10 \\ C_6: & \quad J=2 \quad k=2 \quad 20 \leq X_{12}^2 \leq 40 \\ : & \quad J=2 \quad k=3 \quad 25 \leq X_{42}^3 \leq 50 \\ C_7: & \quad J=2 \quad k=4 \quad 15 \leq X_{23}^4 \leq 30 \\ C_9: & \quad J=3 \quad k=1 \quad 15 \leq X_{13}^1 \leq 30 \\ : & \quad J=3 \quad k=4 \quad 15 \leq X_{23}^4 \leq 30 \\ C_{12}: & \quad J=3 \quad k=4 \quad 15 \leq X_{23}^4 \leq 30 \\ C_{13}: & \quad J=4 \quad k=1 \quad 10 \leq X_{14}^1 \leq 20 \end{aligned}$$

يمثل القيد الأول لكل منتج من المنتجات إجمالي الواردات المستوردة لكل بلد، من البلدان الأخرى المشاركة في عملية التجارة لسنة 2011، وتمثل على التوالي بالأرقام: (1) النفط، (2) الرز، (3) زيت النخيل، (4) القطن.

أما النتائج العملية للقيد الثاني لدالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف كما يلي:

$$\sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq p_i^k$$

$$\begin{aligned} S_1: & \quad i=1 \quad k=1 \quad X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq 60 \\ S_6: & \quad i=2 \quad k=2 \quad X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq 50 \\ S_8: & \quad i=2 \quad k=4 \quad X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq 60 \\ S_{11}: & \quad i=3 \quad k=3 \quad X_{31}^3 + X_{32}^3 \leq 50 \\ S_{14}: & \quad i=4 \quad k=2 \quad X_{41}^2 \leq 30 \\ S_{15}: & \quad i=4 \quad k=3 \quad X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq 70 \end{aligned}$$

يمثل القيد الثاني إجمالي الصادرات لكل منتج من المنتوجات لسنة 2011. وتمثل على التوالي بالأرقام: (1) النفط، (2) الرز، (3) زيت النخيل، (4) القطن.

$x_{ij}^k$ : كمية المنتج K المصدر من البلد i إلى البلد j، وهي تشير إلى كمية المنتج k المصدر من البلد i إلى البلد j لسنة 2011.

كمية المنتج K المتوفر في البلد i أو إجمالي صادرات البلد i إلى العالم من المنتج K سنة 2011:  $P_i^k$

الكمية الدنيا من المنتج K التي يحتاجها البلد i سنة 2011:  $b_i^k$

الكمية القصوى من المنتج k التي يحتاجها البلد i سنة 2011:  $t_i^k$

Ck: السعر بالدينار الذهبي للوحدة من المنتج K حيث:

C1: سعر 100000 برميل من النفط بالدينار الذهبي.

C2: سعر 1 طن من الرز بالدينار الذهبي.

C3: سعر 1 طن من القطن بالدينار الذهبي.

C4: سعر 1 طن من زيت النخيل بالدينار الذهبي.

وبعد إدخال كل المتغيرات في برنامج (NIMBUS)، مع كل الشروط والقيود التي يتضمنها النموذج نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(12): نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف

رمز المتغير	رمز المتغير المشفر	قيمة المتغير X
$X_{12}^1$	x1	5
$X_{13}^1$	x2	15
$X_{14}^1$	x3	10
$X_{21}^2$	x4	5
$X_{21}^4$	x5	15
$X_{23}^4$	x6	15
$X_{24}^4$	x7	7
$X_{31}^3$	x8	15
$X_{32}^3$	x9	35
$X_{41}^2$	x10	5
$X_{43}^2$	x11	10
$X_{41}^3$	x12	15
$X_{42}^3$	x13	50

المصدر: من إعداد الباحث.

**الجدول رقم (13): نتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف**

المجموع	اندونيسيا	ماليزيا	مصر	الجزائر	البلد
	518,84	778,26	259,42		الجزائر
	00	00	00		
	00	00	00		
	00	00	00		
<b>1556,52</b>	<b>518,84</b>	<b>778,26</b>	<b>259,42</b>		
	00	00		00	مصر
	00	00		11798,15	
	00	00		00	
	107722,44	230833,8		230833,8	
<b>581188,19</b>	<b>107722,44</b>	<b>230833,8</b>		<b>242631,95</b>	
	00		00	00	ماليزيا
	00		00	00	
	00		183617,77	78693,33	
	00		00	00	
<b>262311,11</b>	<b>00</b>		<b>183617,77</b>	<b>78693,33</b>	
		00	00	00	إندونيسيا
		23596,3	00	11798,15	
		00	262311,1	78693,33	
		00	00	00	
<b>376398,88</b>		<b>23596,3</b>	<b>262311,1</b>	<b>90491,48</b>	
1221454,7	108241,28	255208,36	446188,3	411816,76	

المصدر: من إعداد الباحث.

يبين الجدول أعلاه الحل الأمثل (الاستمثال الرياضي) للمشكلة المطروحة، أي الكمية الدنيا للدينار الذهبي المتطلبة لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف، حيث توضح المصفوفة في الجدول رقم (13) أعلاه أن كمية الدينار الذهبي الناجمة عن التجارة قد بلغت 1221454,7 دينار ذهبي، أما الكمية الدنيا المطلوبة لتسوية المدفوعات ثنائية الأطراف قد بلغت 612064,93 دينار ذهبي، حيث تدفع الجزائر لمصر 242372,53 دينار ذهبي، وتدفع الجزائر لماليزيا 77915,07 دينار ذهبي، وتدفع الجزائر لإندونيسيا 89972,64 دينار ذهبي، وتدفع ماليزيا لمصر 47216,03 دينار ذهبي، وتدفع مصر لإندونيسيا 154588,66 دينار ذهبي.

**الجدول رقم (14): تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف**

242372,53	الجزائر تدفع لمصر
77915,07	الجزائر تدفع لماليزيا
89972,64	الجزائر تدفع لاندونيسيا
47216,03	ماليزيا تدفع لمصر
154588,66	مصر تدفع لاندونيسيا
612064,93	الكمية الدنيا للدينار الذهبي المطلوب لتسوية المدفوعات

المصدر: من إعداد الباحث.

**المطلب الثاني: نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف**

في حالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف يكون حل مشكلة الاستمثال الرياضي كما يلي:

$$\text{Min } \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \left| \sum_{k=1}^m \sum_{j \neq i}^n (c^k x_{ij}^k - c^k x_{ji}^k) \right|$$

الدالة النهائية لتسوية المدفوعات متعددة الاطراف بعد ازالة القيم الصفرية:

$$Z = \text{abs}[(C_1 X_{12}^1 + C_1 X_{13}^1 + C_1 X_{14}^1 + C_2 X_{21}^2 + C_4 X_{21}^4 + C_4 X_{23}^4 + C_4 X_{24}^4 + C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{32}^3 + C_2 X_{41}^2 + C_2 X_{43}^2 + C_3 X_{41}^3 + C_3 X_{42}^3) - (+ C_2 X_{21}^2 + C_2 X_{41}^2 + C_3 X_{21}^3 + C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{41}^3 + C_4 X_{21}^4 + C_1 X_{12}^1 + C_2 X_{32}^2 + C_3 X_{32}^3 + C_3 X_{42}^3 + C_1 X_{13}^1 + C_4 X_{23}^4 + C_1 X_{14}^1)]$$

دالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف:  $Z = 0,5(G_1 + G_2 + G_3 + G_4 + G_5)$

**ملاحظة:** القيود في حالة التجارة متعددة الأطراف هي نفسها في حالة التجارة ثنائية الأطراف.

وعليه تكون النتائج العملية للقيود الأولى لدالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف كما يلي:

$$b_j^k \leq \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq t_j^k$$

$$C_2: J=1 \quad k=2 \quad 5 \leq X_{21}^2 + X_{41}^2 \leq 10$$

$$C_3: J=1 \quad k=3 \quad 15 \leq X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq 30$$

$$C_4: J=1 \quad k=4 \quad 7 \leq X_{21}^4 \leq 15$$

$$C_5: J=2 \quad k=1 \quad 5 \leq X_{12}^1 \leq 10$$

$$C_6: J=2 \quad k=2 \quad 20 \leq X_{12}^2 \leq 40$$

$$C_7: J=2 \quad k=3 \quad 25 \leq X_{42}^3 \leq 50$$

$$C_9: J=3 \quad k=1 \quad 15 \leq X_{13}^1 \leq 30$$

$$C_{12}: J=3 \quad k=4 \quad 15 \leq X_{23}^4 \leq 30$$

$$C_{13}: J=4 \quad k=1 \quad 10 \leq X_{14}^1 \leq 20$$

أما النتائج العملية للقيود الثاني لدالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف كما يلي:

$$\sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq p_i^k$$

$$S_1: i=1 \quad k=1 \quad X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq 60$$

$$S_6: i=2 \quad k=2 \quad X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq 50$$

$$S_8: i=2 \quad k=4 \quad X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq 60$$

$$S_{11}: i=3 \quad k=3 \quad X_{31}^3 + X_{32}^3 \leq 50$$

$$S_{14}: i=4 \quad k=2 \quad X_{41}^2 \leq 30$$

$$S_{15}: i=4 \quad k=3 \quad X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq 70$$

الجدول رقم (15): نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف

رمز المتغير	رمز المتغير المشفر	قيمة المتغير X
$X_{12}^1$	x1	7.0
$X_{13}^1$	x2	20.0
$X_{14}^1$	x3	12.0
$X_{21}^2$	x4	5.0
$X_{21}^4$	x5	10.0
$X_{23}^4$	x6	18.0
$X_{24}^4$	x7	7.0
$X_{31}^3$	x8	15.0
$X_{32}^3$	x9	30.0
$X_{41}^2$	x10	5.0
$X_{43}^2$	x11	5.0
$X_{41}^3$	x12	15.0
$X_{42}^3$	x13	30.0

المصدر: من إعداد الباحث.

**الجدول رقم (16): نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف**

المجموع	اندونيسيا	ماليزيا	مصر	الجزائر	البلد
	622,608	1037,68	363,188		الجزائر
	00	00	00		
	00	00	00		
	00	00	00		
2023,48	622,608	1037,68	363,188		
	00	00		00	مصر
	00	00		11795	
	00	00		00	
	107721,6	277000		153888	
550404,6	107721,6	277000		165683	
	00		00	00	ماليزيا
	00		00	00	
	00		157575	78787,5	
	00		00	00	
236362,5			157575	78787,5	
		00	00	00	إندونيسيا
		11795	00	11795	
		00	157575	78787,5	
		00	00	00	
259952,5		11795	157575	90582,5	
1048743,768	108344,208	289832,68	315513,88	335053	

المصدر: من إعداد الباحث.

**الجدول رقم (17): تسوية المدفوعات متعددة الأطراف**

صافي التعامل	الواردات	الصادرات	البلد
333029,52-	335053	2023,48	الجزائر
234890,72	315513,88	550404,6	مصر
53470,18-	289832,68	236362,5	ماليزيا
151608,292	108344,208	259952,5	اندونيسيا

المصدر: من إعداد الباحث

### القيمة الدنيا للدينار الذهبي المطلوبة للتسوية: 386499 دينار ذهبي.

يتضح من خلال نتائج تسوية المدفوعات متعددة الأطراف أن الكمية المطلوبة من الدينار الذهبي هي 386499 دينار ذهبي لإجمالي التجارة المقدر بـ 1048743,768 دينار ذهبي، وهو ما يبين فعالية هذا النظام في تخفيض كمية الذهب المطلوب للتسوية إلى أدنى حد، وإذا ما قارناها لنتائج تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف نجدها أقل منها، حيث بلغت 612064,93 دينار ذهبي، وهو ما يعني 225565,93 دينار ذهبي فارق، وهو فارق معتبر في هذه الحالة، وهو ما يثبت أن استخدام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات لا يتطلب حيازة كميات كبيرة من الذهب، وكلما توسعت المبادلات التجارية زادت فعالية هذا النظام.

**فعالية التسوية بالدينار الذهبي:** نقصد بفعالية التسوية بالدينار الذهبي مقدار ما يمكن الاستفادة من الاحتياطات الذهبية للبلدان المشاركة في التجارة نتيجة التسوية متعددة الأطراف ويمكن صياغته على الشكل التالي:

فعالية التسوية بالدينار الذهبي:

$$\frac{TVT - Np}{TVT} \times 100$$

من الجدول أعلاه نجد أن كمية الدينار الذهبي الصافية والمستخدم في عملية التسوية (Np) تساوي 386499 دينار ذهبي، في حين بلغ حجم المبادلات التجارية بالدينار الذهبي (TVT) في هذه الحالة 1048743,768 دينار ذهبي، وعليه ستكون الفعالية المولدة من نظام الدينار الذهبي (النسبة الموفرة من الدينار الذهبي) في حالة المدفوعات متعددة الأطراف هي:

$$\frac{1048743,768 - 386499}{386499} \times 100 = 64,86 \%$$

وهذا ما يعني أن الدول المشاركة في التجارة باستخدام الدينار الذهبي تكون مطالبة بتوفير النسبة المتبقية فقط والمقدرة بـ 35,13% وهو ما يعني استفادتها من الاحتياطات الأخرى وتخصيصها لاستخدامات ترجع على اقتصادها بالفائدة، وهذا من المزايا التي سيوفرها استخدام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية، مما يشجعها على رفع مستوى التجارة البينية لها.

## خاتمة الفصل السادس:

توصلنا من خلال هذا الفصل باستخدام نموذج الاستمثال الرياضي وبرنامج (NIMBUS)، إلى أن استخدام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات الثنائية والمتعددة الأطراف لا يتطلب حيازة كميات كبيرة من الذهب لقيام التجارة بين الدول الأعضاء، كلما توسعت المبادلات التجارية وعدد البلدان المشاركة زادت فعالية هذا النظام. وهو ما يجيب على التساؤل المطروح بشأن كفاية الاحتياطات الذهبية المتوفرة على مسايرة النمو المتزايد في حجم التجارة الدولية، والجواب هو أنه في أغلب الحالات يلعب الذهب دور وحدة التحاسب، إذ أنه لا يلزم استخدام الذهب إلا في حدود تسوية الأرصدة وذلك لتسوية المدفوعات القائمة، وقد توصلنا إلى أن نسبة الفعالية في نظام الدينار الذهبي في حالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف قد بلغت أكثر من 64,86% وبالتالي الدول المشاركة في التجارة تكون مطالبة بتوفير النسبة المتبقية فقط والمقدرة بـ 35,13% وهو ما يعني استفادتها من الاحتياطات الأخرى وتخصيصها لاستخدامات ترجع على اقتصادها بالفائدة ويساعدها على زيادة معدلات الادخار القومي، وهذا من المزايا التي سيوفرها استخدام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية. ولكي يعمل هذا النظام بأكثر كفاءة ممكنة يتطلب ذلك اجتماع خبراء التجارة مع بعضهم البعض وتحليلهم لإمكانيات الصادرات والواردات المطلوبة والمحتملة لكل البلدان المشاركة في النظام، وخروجهم في النهاية بالمصفوفة المثلى للتجارة وتحديد الكمية المثلى للذهب اللازم لتسوية المدفوعات. وفي حالة نجاح هذا النظام سيساهم في فك الارتباط بالدول غير الإسلامية أي التخلص من الهيمنة والتبعية الاقتصادية للغرب.

خاتمة

## الخاتمة العامة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على إحدى القضايا الراهنة والمهمة في النظام النقدي الدولي والعالم الإسلامي، وقد جاءت بعنوان الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية وإرساء نظام نقدي دولي أكثر استقراراً، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

### أولاً: النتائج

1- احتلت النقود ذات القيمة الذاتية -الذهبية والفضية- مكانة مميّزة عبر تاريخ البشرية الطويل، وكانت النقد الأساسي لتفرد بها بصفات مثالية كثبات قيمتها وصعوبة زيادة العرض منها، وهو ما سمح لها بأداء كل وظائف النقود بكفاءة عالية. وبقي العالم يعتمد على اتخاذ الذهب والفضة عملة ونقداً إلى غاية الحرب العالمية الأولى، أين انحرفت الحضارة الغربية عن النظام النقدي السليم، فاستبدعت النقود ذات القيمة الذاتية واستبدلت بالنقود الورقية مجردة القيمة ذات الطبيعة التضخمية.

2- يتصف النظام النقدي الجيد بمجموعة من المواصفات التي تعكس مدى كفاءته، وهي مدى قدرته على تحقيق الاستقرار في قيمة النقود بما يسمح لها من أداء وظائفها بشكل جيد، ومدى قدرته على تحقيق المساواة في القوة الشرائية لكل النقود المتداولة داخل النظام النقدي.

3- بقيت النقود ذات القيمة الذاتية العملة الرسمية للدولة الإسلامية منذ مجيء الإسلام وإلى غاية إلغاء الخلافة الإسلامية سنة 1924. فقد أقرت الشريعة الإسلامية الحقيقة النقدية للذهب والفضة وهو ما جعل النظام النقدي الإسلامي يركز على الذهب والفضة، وحدد الرسول عليه الصلاة والسلام أوزاناً شرعية ثابتة، كما ربط بها الأحكام الشرعية كالزكاة والمهر والديّة، واعتبرهما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها أثمان المبيعات والقيم المختلفة.

4- انقسم الفقهاء إلى صنفين في قضية تحديد الثمن في الذهب والفضة، فذهب فريق منهم إلى اعتبار النقود مسألة شرعية لم يتركها الله سبحانه وتعالى لإرادة البشر، فيما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الثمن مسألة عرفية اصطلاحية وليست محصورة في مادة معينة، لكنهم يتفقون جميعاً على ضرورة وجود استقرار وثبات قيمة النقود بما يحفظ الحقوق ويصونها من العبث والضياع. كما نبّهوا إلى أن استقرار قيمة النقود تمثل معياراً لكفاءتها وتعبّر عن مطلب شرعي على أعلى درجة من الجدية والخطورة حقوقياً واقتصادياً.

5- إدراكاً لأهمية وخطورة التلاعب بالنقود، نهت الشريعة الإسلامية عن الغش والتزييف في النقود، كما أولت مسألة الحفاظ على النقود أهمية خاصة، فنجد أكثر من موضع في القرآن والسنة النبوية نصوصاً تدعو إلى الحفاظ على النقود وعدم إفسادها إما بالكسر أو إنفاص الوزن أو التزييف، وقد عدّ الفقهاء تزييف النقود من جملة الفساد في الأرض.

- 6- حرمت الشريعة الإسلامية الربا في النقود لأن الأثمان لا تقصد لأعيانها بل يقصد التوصل بها إلى السلع وإذا صارت في نفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس.
- 7- نظرا لأهمية وخطورة إصدار النقود فقد جعلها الفقهاء من اختصاص وليّ الأمر أو الحاكم لا ينازعه في ذلك أحد ما دام يحرص على استقرارها وحمايتها من الزيف والتزوير والتلاعب بها بمختلف أنواعه، وذلك لأن النقود أثمان السلع والثلث هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال ويجب أن يكون مضبوطا ومحددا يتمتع بالثبات والاستقرار.
- 8- إن سياسة تخفيض قيمة النقد منافية لمقاصد الشريعة الإسلامية لأنها تبخس الناس أشياءهم، وقد نهى القرآن عن ذلك، واعتبر ذلك نوعا من أنواع التطفيف والغش في الكيل والميزان، فتخفيض قيمة النقد يؤدي إلى الإضرار بحقوق الناس وإلحاق الخسارة بهم بدون ذنب.
- 9- احتل الدينار الذهبي الإسلامي دورا محوريا في العلاقات النقدية الدولية وغدا العملة المهيمنة في العالم الإسلامي، من حدود الصين شرقا إلى الأندلس غربا، وبقي الدينار الذهبي نقدا دوليا رئيسيا على امتداد خمسة قرون من تاريخ العصور الوسطى، مما دفع بحكام الغرب إلى سك عملاتهم الذهبية على طراز الدينار الذهبي الإسلامي.
- 10- أدى تبني أفكار المذهب المركنتيلي وتبنيه من طرف عدة دول أوروبية إلى حدوث أكبر عملية سرقة في تاريخ البشرية حيث نُهبَت ونقلت كميات ضخمة من الذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها في آسيا وإفريقيا وأمريكا نحو أوروبا الإمبريالية، وهي الكميات التي سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية، وبداية من سنة 1870 وإلى غاية سنة 1914 قيام قاعدة الذهب، حيث كانت فيه الوحدة النقدية من الذهب،
- 11- ارتبط نظام قاعدة الذهب بتحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي، وبطلق عليها بعض الاقتصاديين بالفترة الذهبية للاقتصاد العالمي، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى عجل بسقوط قاعدة الذهب نظرا للتكاليف الضخمة التي تطلبتها الحرب العالمية الأولى وعدم قدرة الدول المتحاربة على توفير هذه الأموال في ظل قاعدة الذهب.
- 12- جسدت اتفاقية بريتون وودز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام النقدي والمالي العالمي تحت غطاء مؤسسي، وإعطاء الدولار الدور القيادي وتدويل هيمنته عن طريق اتفاق متعدد الأطراف، مما فتح المجال لسطوة القرار الأمريكي على الشؤون الاقتصادية والسياسية العالمية، واستعمل صندوق النقد الدولي كأداة لفرض النظام النقدي الدولي على الدول النامية، فظهر لأول مرة في التاريخ نوعين من العملات، عملات صعبة عالمية تستخدم في التجارة الدولية وعملات محلية تستخدم في التبادل المحلي فقط، مما جعل الدول النامية تلهث وراء العملات الصعبة، انتهى بها المطاف في النهاية إلى دوامة المديونية، واستمرار نهب واستنزاف ثرواتها عن طريق النظام النقدي الدولي الورقي، حوّل هذه الدول إلى الحلقة الأضعف داخل هذا النظام.

- 13- كان قرار نيكسون في 15 أوت 1971 بإعلان إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ونزع الصفة النقدية عنه إيذانا بانتهاء نظام بريتون وودز، ودخول النظام النقدي الدولي في مرحلة التعويم وما تلاه من فوضى نقدية وغياب الاستقرار وأزمات متكررة، وبعد أن أصبح الدولار الأمريكي غير مدعوم بالذهب صار مجرد ورقة نقدية لا يحمل أي قيمة.
- 14- إن النظام النقدي الورقي في حقيقة الأمر لا يقوم على شيء له قيمة، فهو يقدم النقود على شكل ديون مما يتيح للقائمين على إصداره مزايا عظيمة، بالإضافة إلى أن الفوائد التي تدفع على القروض بهذه الأوراق وسهولة الإصدار النقدي أدّى إلى زيادة كبيرة ومستمرة في نمو النقد الورقي والتي تتطلب بدورها المزيد من الإصدار النقدي لدفع الفوائد، والنهاية تكون بانتهاء العملة الورقية.
- 15- نتيجة الفوضى النقدية والأزمات المتكررة برز الاهتمام بالذهب مجدداً، حيث بدأت البنوك المركزية في التوجه نحو زيادة احتياطياتها الذهبية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بعد أن كانت في السابق تقوم ببيع احتياطياتها.
- 16- يلعب الذهب دور الملاذ الآمن في الحماية من الخسائر في أسواق الأسهم والسندات، وأن الذهب هو الأداة الأكثر فعالية ضد الموجات التضخمية، كما يعتبر المؤشر الأكثر دقة حول مستقبل التضخم، كما سيلعب الذهب دوراً مهماً في الانتقال إلى نظام نقدي دولي جديد متعدد الأقطاب.
- 17- من خلال استعراض التطور التاريخي لأسعار الذهب والقوة الشرائية له لأزيد من خمسة قرون إلى أنه قد بقي محافظاً على ثبات قوته الشرائية، مما ساهم في إرساء الاستقرار النقدي في العلاقات النقدية الدولية وقلة الأزمات المالية، وقد تضاعفت القوة الشرائية للذهب بثلاث مرات منذ اعتماد النقود الورقية الإلزامية سنة 1914، ولا يعود ذلك إلى أن الذهب يتحرك مع أسعار السلع بل لأن أسعار السلع تعود إلى الذهب لتحديد قيمتها.
- 18- تمتلك الدول الإسلامية من الإمكانيات والمُؤمّات ما يضمن لها نجاح أي مشروع للتكامل فيما بينها، ويبقى فقط توظيف واستغلال هذه والمُؤمّات لكي يتحول العالم الإسلامي إلى كيان اقتصادي ضخم ومتماسك يُمكن الأمة من استعادة مكانتها بين الأمم المختلفة، والخروج من حالة التخلف والتبعية للعالم المتقدم.
- 19- تتسم الدول الإسلامية بمجموعة من السمات المشتركة كمشكلة التبعية النقدية ومشكلة محلية النقد وعدم التعاون بين الدول ذات الفائض المالي والدول ذات العجز المالي، بالإضافة إلى زيادة حدة التقلبات الحادة لأسعار صرف عملاتها.
- 20- عرفت الدول الإسلامية عدة محاولات ومشاريع لتوحيد النقد بينها، إلا أنها باءت كلها بالفشل، وكان آخر هذه المحاولات دعوة رئيس الوزراء الماليزي السابق محمد مهاتير لتوحيد

العملات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بعد أزمة جنوب شرق آسيا لتبني الدينار الذهبي في تجارتها الخارجية.

21- لا يزال هيكل التجارة الإسلامية منحازاً إلى الدول الصناعية المتقدمة، حيث لا تتعدى نسبة التجارة البنينية 20%، مما يشكل حاجزاً أمام التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

22- عاد الاهتمام بالدينار الذهبي في الوقت الراهن بعد إدراك نخبة من العلماء والمفكرين والقادة من الدول الإسلامية لخطورة النظام المالي العالمي الراهن والمؤسسات التابعة له، وإدراكهم أيضاً لخطورة النظام النقدي العالمي القائم على النقود الورقية باعتبارها المحرك الأساسي للربا واستخدامها كأداة لقمع واستعباد الدول النامية.

23- تعتبر منظمة المرابطين العالمية من الأوائل الذين دعوا إلى استخدام الدينار الذهبي والدرهم الفضي في ماليزيا كبديل للعملة المتداولة في الاقتصاد، كما تعتبر أزمة جنوب شرق آسيا منعرجاً مهماً في تاريخ الدينار الذهبي الحديث، فقد أتاحت الأزمة الفرصة لحركة الدينار الذهبي بالوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور ووقوفهم على حقيقة النظام المالي العالمي الربوي وعلل الرأسمالية الغربية، واستطاعوا بذلك إقناع رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير بأهمية الدينار الذهبي.

24- بدأت ولاية كيلانتان بضرب الدينار الذهبي سنة 2002 وتقديمه للجمهور رسمياً في سنة 2010، حيث يمكن للجمهور استخدامه كمخدرات أو وسيلة دفع أو استعماله في دفع الزكاة والمهور، وفي سنة 2011 التحقت ولاية بيراك بكيلانتان بسكّها للدينار والدرهم الفضي، كما قامت إندونيسيا متأثرة بماليزيا ومنظمة المرابطين العالمية بإنشاء دار سك إسلامية في نوسانترا لضرب الدينار والدرهم حسب معايير المنظمة الإسلامية للتجارة.

25- يتمثل المقترح الماليزي في أن يكون استعمال الدينار في بادئ الأمر لتسوية التجارة على أساس ترتيبات دفع ثنائية ثم يتم تحويله إلى ترتيبات دفع متعددة الأطراف، فقد أدت حساسية وتذبذب أسعار الصرف بين العملات المحلية والعملات الرئيسية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا، لذلك يمكن أن يكون الدينار الذهبي آلية مهمة لمساعدة الدول الصغيرة في العالم على تقليل الأضرار الناجمة عن نظام نقدي دولي غير عادل وغير مستقر.

26- سيؤدي إدخال الدينار الذهبي إلى التداول إلى إحداث آثار إيجابية على الدول الإسلامية، حيث سيقوي من روابط الأخوة بين المسلمين، ويساعد على توفير الاحتياطات النقدية للدول المتعاملة بالدينار الذهبي، كما سيساهم في رفع التجارة البنينية للدول الإسلامية. كما سيتمكن الدينار الذهبي من استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل تقادي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات، ويسمح استخدام الدينار

الذهبي كعملة موحدة بإلغاء تعدد أسعار الصرف مما يساهم في القضاء على التقلبات واللاستقرار في سوق الصرف. كما سيسمح نظام الدينار الذهبي من الاستفادة من مزايا العملة الموحدة، والتخلص من سلبيات النقود الورقية التي تتدهور قيمتها باستمرار.

27- سيوفر الدينار الذهبي على صعيد النظام النقدي الدولي بديلا استثماريا مميّزا مما يساهم في تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، وتخفيض تكاليف المعاملات، والحد من انتشار عمليات المضاربة المدمّرة والتحكيم في أسواق الصرف، والأهم من ذلك كله هو أن الدينار الذهبي سيكون عملة عالمية تتمتع بالثبات والاستقرار وخلق نظام نقدي عالمي أكثر عدلا وتوازنا، مما سيقلل من مشاكل التضخم وتغير قيمة النقد وإيجاد الاستقرار في المعاملات والالتزامات المالية الدولية. وسيؤدي الدينار الذهبي أيضا إلى انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وفك الارتباط به والتخلص من هيمنته على النظام النقدي الدولي.

28- إن استخدام نظام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات الثنائية والمتعددة الأطراف لا يتطلب حيازة كميات كبيرة من الذهب لقيام التجارة بين الدول الأعضاء، كلما توسعت المبادلات التجارية وعدد البلدان المشاركة زادت فعالية هذا النظام.

29- توصلنا في دراسة الحالة إلى أنه في أغلب الحالات يلعب الذهب دور وحدة التحاسب حيث لا يلزم استخدام الذهب إلا في حدود تسوية الأرصدة وذلك لتسوية المدفوعات القائمة، وقد توصلنا إلى أن نسبة الفعالية في نظام الدينار الذهبي في حالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف قد بلغت أكثر من 64,86%. كما يمكن تحديد المصفوفة المثلى للتجارة وتحديد الكمية المثلى للذهب اللازم لتسوية المدفوعات بعد دخول هذا النظام مرحلة التطبيق الفعلي.

### ثانيا: المقترحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها، خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات، والتي سنعرضها كما يلي:

1- يجب استعادة دور النقود ذاتية القيمة في النظام النقدي الدولي بحيث تكون بمثابة حجر الزاوية فهي تساهم في القضاء على المشاكل النقدية وإيجاد نظام يتسم بالاستقرار وثبات أسعار الصرف وتقدم التجارة الدولية. كما يلزم التوقف عن طبع المزيد من النقود الورقية وإزالة القيود على حركة تصدير واستيراد الذهب، إذ لا يمكن تحقيق الإصلاح داخل النظام النقدي الدولي الراهن، فالأزمة أزمة نظام وليست أزمة داخل النظام.

2- العمل على استعادة نقود الحضارة الإسلامية، مما يساهم في تحقيق الاستقلال النقدي كما قام بذلك من قبل عبد الملك بن مروان، والتخلص من التبعية للدولار. ويمكن اتباع المخطط التالي لاستعادة النقود الذهبية والفضية: إصدار وسك الدينار والدرهم وفقا لمعيار الأوزان التقليدية، الحرية الكاملة لشراء وبيع وامتلاك أي كمية من الدينار والدرهم ضمن الضوابط الشرعية، تسهيل نقل

وتحويل الذهب في التجارة الدولية من خلال شبكة الوكالات المعينة في العالم، بتبديل كل النقود الورقية بالدينار والدرهم المسكوك، وإلغاء كافة الامتيازات للنقود الورقية.

3- ضرورة اتباع سياسات نقدية تتماشى ومقاصد الشريعة الإسلامية، خصوصا فيما يتعلق بمقصد حفظ المال، ويكون النقد المتداول بقيمة العدل متقفا مع روح الشريعة الإسلامية ونازلا على أصولها الكلية، والعمل على التحكم في الأسعار لحفظ القوة الشرائية من التدهور ومنع أي فئة من المجتمع من التعدي حقوق الفئات الأخرى.

4- إعادة النظر في ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس، والذي يعتبر الورق النقدي نقدا قائما بذاته كقيام النقدية في الذهب والفضة، فمن غير المنطق المساواة بين الورق النقدي الذي -لا يحمل أي قيمة ذاتية وهو في تدهور مستمر من حيث قوته الشرائية وتتحكم فيه الدول الكبرى- والذهب والفضة الذي أثبتنا ثبات قوته الشرائية على المدى الطويل.

5- العودة إلى نظام الاحتياطي الكامل 100% وتجريد المصارف التجارية من سلطة خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي، لم يلحقه من أضرار كبيرة على الاقتصاد، فهي تساهم في رفع معدلات التضخم وزيادة كلفة إنتاج النقود الحقيقية، كما أنها تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود.

6- يجب على الدول الإسلامية ذات الفائض مساعدة الدول التي تعاني من عجز مالي وذلك للاستفادة من القدرات الإنتاجية والتي تتطلب توفر قدر كبير من الموارد ورصيد كبير من رأس المال.

7- إنشاء صندوق نقدي إسلامي ليكون بديلا للدول الإسلامية عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على غرار ما قامت به دول البريكس بإنشاء بنك خاص بها، ليكون أداة اقتصادية وسياسية في آن واحد، خصوصا وأن دول منظمة التعاون الإسلامي تحوز على احتياطات صرف ضخمة، وتكون مهام هذا الصندوق كما يلي:

- الإشراف على تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية وضمان استمرار العمل بنظام الدينار الذهبي.

- العمل على التقريب بين الدول الإسلامية وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

- منح قروض ميسرة للدول التي تعاني صعوبات في تمويل تجارتها الخارجية.

- المساهمة في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية للدول الأعضاء.

- إصدار وحدة النقد الإسلامية المتمثلة في الدينار الذهبي والدرهم الفضي، وتقوم كل دولة عضو بالحصول على الدينار الذهبي مقابل إيداعها نسبة من احتياطات صرفها لدى الصندوق.

- إنشاء نظام مدفوعات إلكتروني يسمح بتسوية المدفوعات بين المصدرين والمستوردين بالدينار الذهبي.

- 8- توقيع الاتفاقيات الثنائية لتسوية المدفوعات بالدينار الذهبي مع الدول النامية الأخرى، كما تقوم به حاليا دول البريكس وذلك لتفادي الدولار الأمريكي.
- 9- تشجيع المتعاملين في التجارة الخارجية بفوترة الصادرات والواردات بالدينار الذهبي، وإنشاء نظام دفع إلكتروني لنقل الذهب من حساب إلى حساب آخر.
- 10- العمل على رفع التجارة البينية للدول الإسلامية، حيث لا تزال دون مستوى 20%، وتعديل هيكل التجارة للدول الإسلامية بحيث لا يبقى منحازا إلى الدول الصناعية المتقدمة مما يشكل حاجزا أمام أنشطة التعاون التجاري ومحاولات التكامل الاقتصادي بين دول منظمة التعاون الإسلامي.
- 11- تنسيق الجهود وتوحيدها بين دول منظمة التعاون الإسلامي للمطالبة بتسعير النفط بالدينار الذهبي بدل الدولار الأمريكي.
- 12- العمل على التحويل التدريجي لاحتياطات صرف الدول الإسلامية إلى ذهب وذلك لحمايتها من الخسائر الناتجة عن تدهور العملات الورقية، والاستفادة من فترة انخفاض أسعار الذهب في السوق العالمية.
- 13- إصدار تشريعات تعتبر الدينار الذهبي والدرهم الفضي عملات رسمية إلى جانب العملات الوطنية، وعدم فرض ضرائب على مبيعات هذه النقود، على غرار ما قامت به ولاية يوتا الأمريكية بإصدار تشريع يعتبر النقود الذهبية والفضية نقودا رسمية.
- 14- نشر الوعي على كافة المستويات حول الدينار الذهبي ومزايا استخدامه في النظام المالي والمعاملات المرتبطة بأداء الشرائع الدينية، فهو السبيل للتحرر من الاضطهاد السياسي والمالي، وذلك من خلال إقامة ندوات ومؤتمرات علمية وإنشاء مراكز بحث لدراسة سبل استعادة النقود ذات القيمة الذاتية، فمن غير المعقول ألا يعقد لحد الآن أي مؤتمر في الدول العربية حول النقود ذاتية القيمة وضرورة استعادة دورها في الاقتصاد، في حين أن العديد منها عقد في ماليزيا، إندونيسيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
- 15- السماح بسك الدينار الذهبي والدرهم الفضي واستعمالهما في أداء بعض الفرائض الدينية كالمهر والزكاة وتمويل الحج، مما يساهم في استعادة دورها كوسيلة تبادل ومقياس للقيم. فمن غير المناسب استبعاد النقود التي ارتبطت بها الحضارة الإسلامية لأكثر من أربعة عشر قرنا.
- 16- الاستفادة من التجربة الماليزية والاندونيسية في استعمال الدينار الذهبي في مختلف المعاملات كالزكاة والادخار، ونقل تجربة كيلانتان إلى دول ومدن إسلامية أخرى.
- 17- يجب ربط الدينار الذهبي فعليا بالذهب، وعدم الاكتفاء به كوحدة تحاسب فقط كما يقوم بذلك البنك الإسلامي للتنمية حيث يربط الدينار الذهبي الحسابي بوحدة حقوق السحب الخاصة.
- 18- تشجيع التكتلات الصغيرة داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، على غرار الاتحاد النقدي الخليجي.

19- إنشاء سوق إسلامية مشتركة يتم التعامل فيها بالدينار الذهبي.

### ثالثاً: آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة تطفوا إلى السطح العديد من الإشكاليات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والمعالجة، خصوصاً في عصر تنامت فيه الأزمات المالية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي، ولذلك نقترح المواضيع التالية:

- دور قاعدة الذهب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.
- تخفيض قيمة النقود بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.
- دراسة تقييمية لنظام الاحتياطي الجزئي في ظل النظام المالي العالمي.
- دراسة التجربة الماليزية في مجال الدينار الذهبي والدرهم الفضي والدروس المستفادة منها.
- السياسة النقدية المعاصرة ومدى تلائمها مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
- معوقات الوحدة النقدية الإسلامية.
- مستقبل النظام النقدي الدولي في ظل التغيرات في موازين القوة الاقتصادية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

## أ- الكتب:

- القرآن الكريم.
- صحيح مسلم.
- ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج 2، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1968.
- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، مطبعة التراث، بيروت، 1968.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوي، ج 19.
- أبو الأعلى المودودي، الربا، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة، 1987.
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكر ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2003.
- أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبعة بيروت، د.س.ط، ج2.
- أبو بكر الصديق عمر متولي، شوقي إسماعيل شحاتة، اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي، دار التوفيق النموذجية، مصر، 1983.
- أحمد الشرباجي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت. د.س.ن.
- أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.
- أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي: قيمتها وأحكامها، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2002.
- أحمد منيع، النقد الورقي: حقيقته، تاريخه، قيمته، حكمه، ط 2، د.ب.ن، 1984.
- أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- إسحاق محمد رياح، تطور النقود العباسية حتى نهاية عهد الخلافة العباسية، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 2008.
- إسماعيل إبراهيم البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2004.
- إسماعيل شلبي، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقها في ظل العولمة، شركة ناس للطباعة، مصر، 2004.

- إلياس بيطار، تطور الكتابات و النقوش على النقود العربية من الجاهلية حتى العصر الحديث، دار المجد، دمشق، 1997.
- أندريه أنيكين، الذهب، ترجمة إلياس حاجوج، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1999.
- أنيس حسن يحي، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2003.
- برهان الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، الجزء السادس، بيروت، 1993.
- بسام الحجار، النظام النقدي الدولي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- بيتر برنشتاين، سطوة الذهب، تعريب مها حسن بحبوح، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
- حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- حسن النجفي، الذهب ودوره في الأنظمة النقدية الدولية، مطبعة آفاق عربية، بغداد، 1984.
- خلف فارس الطراونة، ناهض عبد الرزاق دفتر، المسكوكات وقراءة التاريخ، وزارة الثقافة الأردنية، عمان، 1994.
- خليفي عيسى، قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان، 2010.
- دينا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات: البنك المركزي الأردني، عمان، 1986.
- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.
- زكي زكي حسين زيدان، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية وأثرها على الحقوق والالتزامات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004.
- سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كازمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة، مصر، 1993.
- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الربا أضراره وآثاره، دار الإسلام، القاهرة، 2006.
- سنن أبي داود بشرح عون المعبود، ج 12، باب 18.

- شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2005.
- شمس الدين ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، دون ذكر دار النشر، القاهرة، 1932.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- صبحي تادرس قريصة، مدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- صندوق النقد العربي، ترتيبات الدفع الثنائية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، الصندوق النقدي العربي، أبوظبي.
- عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1989.
- عاطف منصور محمد رمضان، النقود الإسلامية وأهميتها في دراسة التاريخ الآثار والحضارة الإسلامية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2002.
- عبد الرحيم سنقر، النقد وتطوره التاريخي، مؤسسة حسين عبيدي، دمشق، 1998.
- عبد القديم زلوم، الأموال في دولة الخلافة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، بيروت، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
- عزت زكي حامد قادوس، العملات اليونانية والهيلينية، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، 2001.
- علي أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، الجزء الأول، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، قطر، 1998.
- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.
- علي محي الدين القره داغي، تذبذب أسعار النقود الورقية، مجلة المسلم المعاصر، العدد 50، القاهرة، 1988.
- علي معطي، تاريخ النقود العربية والإسلامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.
- عبد العظيم جلال أبوزيد، فقه الربا: دراسة مقارنة وشاملة، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2003.
- عبد المنعم السيد علي، هيل عجمي الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992.

- فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي: النقود و النظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، 1989.
- فيكتور مورجان، تاريخ النقود، ترجمة نور الدين خليل، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1993.
- فتحي محمد سليم، نظام النقد الدولي، نظرة تاريخية ومعالجة جذرية، كتاب الوعي، 2005.
- قتيبة الشهابي، نقود الشام، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 2000.
- كمال شرف، هشام أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1994.
- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984.
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، كتاب الصرف، دار الكتب العلمية، مصر، 1995.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ط4، مصر، 1994.
- محمد الملط، نقود العالم متى ظهرت ومتى اختفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.
- محمد أبو زهرة، بحوث في الربا، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986.
- محمود الخالدي، زكاة النقود الورقية المعاصرة، شركة الشهاب، الجزائر، 1989.
- محمود علي الداود، آفاق التعاون الاقتصادي العربي في الخليج العربي، مجلة النفط والتنمية، مارس 1981، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1981.
- محمود علي عامر، المكاييل الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1997.
- محمود علي عامر، المكاييل، الأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1997.
- محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010.
- محمد عبد المنعم عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي، ج2، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، 1417هـ/1996م.

- موسى آدم عيسى، آثار التغييرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، 1993.
  - المقريري، النقود الإسلامية(المسمى شذوذ العقود في ذكر النقود)، المكتبة الحيدرية، مصر، 1967.
  - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد السادس، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2004.
  - موسى الحسيني المازندراني، العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدرهم والدنانير، مكتبة الصدوق للنشر، طهران، 1382 هـ.
  - —، — تاريخ النقود الإسلامية، ط3، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988.
  - مغوري شلبي، اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
  - محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1990.
  - ناهض عبد الرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
  - نجيب سمير خريس، المتاجرة في العملات: تقدير اقتصادي إسلامي، دار النفائس، عمان الأردن، 2012.
  - هلال درويش، اقتصاديات نقدية: تاريخ، حركة، تشريع، دار المعرفة، بيروت، 2008.
  - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
  - وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، 2011.
  - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002.
- ب- المقالات والبحوث المنشورة في مجلات علمية:
- جعفر عبد السلام علي، التعاون الاقتصادي للبلاد الإسلامية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، مجلة آفاق الإسلام، ديسمبر 2004.
  - زينب عبد العظيم، سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، حولية أمّتي في العالم 1999م، العدد الثاني، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2000.

- عادل زيتون، عندما كان الدينار الإسلامي عملة عالمية مزدهرة، مجلة العربي، عدد 508، الكويت، 2001.
- عبد المنعم السيد علي، التكامل النقدي الخليجي والعملة الخليجية الموحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- فؤاد محمد عبد الكبيسي، حكم العملة الورقية في الشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة الإسلامية، ع(21، 1).
- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام تكتل اقتصادي إسلامي، مجلة الكلمة، العدد 66، السنة السابعة عشر، بيروت، 2010.
- منذر قحف، كساد النقود وانقطاعها بين الفقه والاقتصاد، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد: 01.
- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السوق الإسلامية المشتركة التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، أنقرة، 2005.
- هيل عجمي جميل، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2007.

### ج - الرسائل والأطروحات الجامعية:

- سلمى أحمد عبد داود، إمكانات التكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية ودورها في التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2002.
- شعبان محمد إسلام البرواري، توحيد العملة بين البلدان الإسلامية، المقومات-المعوقات-الآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006.
- مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

## د - الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

- إسماعيل شلبي، أهمية وحدة الأمة الإسلامية وعوائقها، بحث مقدم لملتقى العلماء المسلمين بعنوان وحدة الأمة الإسلامية، مكة المكرمة، 2006.
- محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، في: 1-3 رجب 1426 هـ الموافق 6-8 أغسطس 2005م.
- عبد الرحمن يسري، مراحل التكامل الاقتصادي الإسلامي في إطار الظروف المعاصرة، المؤتمر الحادي عشر: نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي، القاهرة، 2006.

## ه - المواقع الالكترونية:

- أحمد محمد المناوي، تغير موازين القوى الاقتصادية.. العالم يتجه شرقاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، متاح على موقع:  
[http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?\\_nfpb=true&\\_nfls=false&\\_pageLabel=HomePageECSSR&lang=ar](http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&_pageLabel=HomePageECSSR&lang=ar)، تاريخ الدخول: 29-10-2013.
- حسين حسين شحاتة، نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى السوق الإسلامية المشتركة. بحث متاح على موقع: <http://www.darelmashora.com>، تاريخ الدخول 20-04-2014.
- خالد بن عبد الله المصلح، التضخم النقدي، كتاب منشور على موقع الدكتور خالد بن عبد الله المصلح، [www.almosleh.com](http://www.almosleh.com)
- خالد عزب، العلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب 1، مقال متاح على موقع سلوى عزازي للبحوث والدراسات:
- دول البريكس تصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادي في العالم، مقال متاح على موقع: [http://arabic.cntv.cn/program/news\\_ar/20130327/102433.shtml](http://arabic.cntv.cn/program/news_ar/20130327/102433.shtml)، تاريخ الدخول: 29-10-2013.
- زوه شياولي، أهمية بنك البريكس بالنسبة للوضع المالي الدولي في الوقت الحالي، صحيفة الشعب الصينية، يوم: 28-03-2013، مقال متاح على الموقع: <http://arabic.people.com.cn/31659/8186819.html>، تاريخ الدخول 29-10-2013.
- عبدالمنعم سعيد محمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، كراسات إستراتيجية، بحث متاح على الموقع:

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=727708&eid=294، تاريخ الدخول: 2012-10-29.
- عبد المنعم شيتور، 2 تريليون دولار من المسلمين في خدمة القبة الحديدية الصهيونية، متاح على الرابط التالي: <http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/212349.html>
- القاضي أبي يعلى، الأحكام السلطانية، طبعة مصطفى الحلبي، نقلا عن المكتبة الشاملة، متاح على الموقع: <http://shamela.ws/browse.php/book-8356/page-14290>، تاريخ الدخول: 2014-04-10.
- محمد إبراهيم السقا، هل يعود العالم إلى نظام الذهب.. مزايا وعيوب النظام، مجلة الاقتصادية، مقال متاح على الرابط التالي: [http://www.aleqt.com/2010/11/26/article\\_472706.html02](http://www.aleqt.com/2010/11/26/article_472706.html02)، تاريخ الدخول 18-02-2014.
- موقع الكومسيك [http://www.comcec.org/AR\\_YE/icerik.aspx?iid=111](http://www.comcec.org/AR_YE/icerik.aspx?iid=111)
- موقع المركز الإسلامي لتنمية التجارة: <http://www.icdt-oic.org/Fr>
- موقع برنامج (NIMBUS) <https://www.nimbus.it.jyu.fi/N4/tutorial/iteration.htm>.
- <http://kenanaonline.com/users/azazystudy/posts/155425>، تاريخ الدخول: 29-09-2014.
- <http://shamela.ws/browse.php/book-8356/page-14290>، تاريخ الدخول: 10-04-2014.
- [http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p\\_id=56&p\\_ref=26&lan=ar](http://www.oic-oci.org/oicv2/page/?p_id=56&p_ref=26&lan=ar)، تاريخ الدخول 17-04-2014.
- [www.ahlalquran.com/arabic/printpage.php?doc\\_type=1&doc\\_id=4161](http://www.ahlalquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=1&doc_id=4161)، تاريخ الدخول 10 مارس 2014.

### ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

#### A - Books:

- Barry Eichengreen , **Globalizing Capital: A History of the international monetary system**, Second Edition, Princeton university press, Princeton, New Jersey, 2008.
- Frederic Mishkin , **Monnaie, banques et marchés financiers**, Pearson education, 7 éme éditions, France, 2004 .

- Hong Bing Song, **la guerre des monnaies, la chine et le nouvel ordre mondial**, Editions(le retour aux sources), Paris, 2013.
- James Richards, **the death of money, the coming collapse of international monetary system**, Penguin Group, USA, 2014.
- James Robertson, **the history of monies from its origins to our time**, Autrement, Paris, November 2007.
- Ranvenhill John, **global political economy**, Oxford university press.
- Ron Paul , Louis Lehrman, **the case for gold**, CATO Institute, Washington D.C, 2003.
- Roy W Jastram, **The golden constant**, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2009.
- Nuradli Ridzwan Shah Bin Mohd Dali and all, **the mechanism of gold dinar**, A.S. Nooredeen, Malaysia, 2004.
- Umar Ibrahim Vadillo, **Return of the Gold Dinar: Study of Money in Islamic Law**, Bookwork ,USA, 1996.
- Zaim Saidi, **the implementation of the Islamic gold dinar economy: the Indonesian experience**, (article on a book: real money money and payment systems from an Islamic perspective, edited by Ahmad kameel mydin meera), IIUM press 2009, Malaysia, 2009.

#### **B- Articles published in journals:**

- Abu Bakr Ben Mohd Yusuf and all, **implementatation of gold dinar: is it the end of speculative measures?** Journal of economic cooperation 23, 3 (2002).
- Dirk G. Baur Thomas K. McDermott, **Is gold a safe haven? International evidence**, Journal of Banking & Finance 34, 2010.
- Dominick Salvatore, **Exchange rate misalignments and the present international monetary system**, Journal of Policy Modeling 34 (2012).
- Dominick Salvatore, **The future tri-polar international monetary system**, Journal of Policy Modeling 33,( 2011).
- Grace H. Y. Lee, **gold dinar for Islamic countries**, economic modeling, 28 (2011).
- Kabir Hasan, **An empirical investigation of economic cooperation among the OIC member countries**, ERF working papers series, Economic research FORUM, Cairo, 1998.
- Larbani Moussa, Ahmad Kameel Merrra, **Seigniorage of fiat money and the maqasid Alshariah, the comptability of the gold dinar with maqasid, Jurnal Muamalat**, (2). pp. 93-116. ISSN ISSN:1985-6156.
- Luthfi Hamidi, **would implementation of gold dinar affect trade among OIC countries?** international association for Islamic economics, Review of Islamic Economics, Vol. 13, No. 1, 2009.
- Mark Joy, **Gold and the US dollar: Hedge or haven?** Finance Research Letters , 8 120–131, (2011) .
- Michael D. Borda, Ronald Macdonald, **the interwar gold exchange standard credibility and monetary independence**, journal of international money and finance, 22, UK, 2003.

- Mohd Masum billah, **Islamic gold dinar: economic and regulatory analysis**, journal of Islamic finance and banking, Vol 24 No.3, (July-sept) 2007.
- Moussa Iarhani, Ben Touhami Meftah, **Fractional Reserve Banking Perspective. Part 1, the Prohibition**. Archives Des Sciences Journal (ISI). Volume 65, 2012.
- Robert Mundell, **International policy coordination and transmission**, Journal of Policy Modeling, 35 201, 2013.
- Robert Mundel, **The international monetary system in 21ST century: could gold make a comeback?** St. Vincent College, Letrobe, Pennsylvania, March 12, 1997.
- Salmy Edawati Yaacob, **The Reality Of Gold Dinar Application In Malaysia**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 341-347, Malaysia, 2012.
- ———, ——— and All, **gold dinar As a supreme currency review Based on the history of Islamic Civilization**, Advances in Natural and Applied Sciences, 6(3): 348-356, , ISSN 1995-0772, 2012.

### C- Conference papers:

- Agnès Bénassy-Quéré and Jean Pisani-Ferry, **What international monetary system for a fast-changing world economy?**, Prepared for AEEF Conference, Paris, 10-11 January 2011.
- Agnès Bénassy-Quéré , **Réformer le système monétaire international**, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2011.
- Ahmad Kameel Mydin Meera, Hassanuddeen Abdul Aziz, proceedings of the 2002 international conference **on stable and just global monetary system**, international Islamic university, KL, 2002.
- Davies Glyn, **A history of money from ancient times to the present day**, University of Wales press, Cardiff, 2002 .
- Ken Bressert, **Tea money of china**, international primitive money society, Chicago, April, 2010.
- Larhani and Meera , **the gold dinar: The Next Component in Islamic Economics, Banking and Finance**, International Conference on Banking, organized by the Monash University, 9<sup>th</sup> and 10<sup>th</sup> September 2003, Prato, Italy.
- Muhammad Anwar, **Euro and Gold Dinar : A Comparative Study of Currency Unions**, Proceedings of the 2002 International Conference on Stable and Just Global Monetary System International Islamic University Malaysia, 2002.
- Nick Barisheff, **The Federal Reserve's Centennial Birthday – The Hundred Years' War Against Gold and Economic Common Sense**, Bullion management group INC, November 2013.
- Nik Norzrul thani, **using gold in international trade settlements: the legal and regulatory issues**, Kuala Lumpur international on gold in international trade: strategic positioning in global monetary system, 29-30 september 2003, KL.
- Nuradli Ridzwan Shah Mohd Dali & Norhayati Mat Husin, **Gold Dinar: the impacts on the economic social order**, The Colloquium on Economic and

Business Issues” organized by Faculty of Business Management University Technology Mara on 18th May 2004, Annexe Dewan SriBudiman University Technology Mara, Shah Alam, Malaysia.

- OMFIF, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, OMFIF, London, 2013.
- Peter M Garber, **the collapse of Bretton Woods fixed exchange rate system**, national bureau of economic research univ Chicago pres, Jun 1993.
- Ramona Orastean, **Chinese Currency Internationalization-Present and Expectations**, International Economic Conference of Sibiu 2013 Post Crisis Economy: Challenges and Opportunities, IECS 2013.

#### D- Web page:

- Ahamed Kameel Mydin Meera, **Hedging Foreign Exchange Risk with Forwards, Futures, Options and the Gold Dinar: A Comparison**, Note.
- Craig R. Smith, **The Islamic Gold Dinar: A Potential Threat to the Dollar**, accessed 18/09/2014, <http://www.shariahfinancewatch.org/blog/2010/03/22/the-islamic-gold-dinar-a-potential-threat-to-the-dollar/>.
- Dan Norcini, **Why Central Banks of the West Hate Gold**, accessed 29-12-2014 <http://www.jsmineset.com/2011/03/24/why-central-banks-of-the-west-hate-gold>.
- Fred Sheehan, **gold and the flations**, accessed 10-03-2014. [www.nowandfutures.com/.../GoldAndTheFlations](http://www.nowandfutures.com/.../GoldAndTheFlations).
- **Gold Dinar & Silver Dirham**, accessed 14/09/2014, <http://www.sunnahmoney.com/gold-dinar-silver-dirham/#malaysia>.
- Gold Dinar, **Talking Points for YAB Perdana Menteri**(Seminar on 29 – 04 – 2002), accessed 21/09/2014.
- **Gold report** ,11 2012 July [www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf](http://www.erstegroup.com/de/Downloads/0901481b800bb26c.pdf)
- [http://www.goldcore.com/goldmedia/Oxford\\_Economics\\_Report\\_on\\_Gold\\_GoldCore.pdf](http://www.goldcore.com/goldmedia/Oxford_Economics_Report_on_Gold_GoldCore.pdf).
- <https://www.lariba.com/knowledge-center/articles/pdf/Mahathir%20%20Gold%20Dinar%20Speech%20PM.pdf>.
- I.Sau et C. Molle, **Mathématiques pour l'Optimisation**, accessed 15/10/2014, [http://www.lirmm.fr/~sau/teaching/MathOpt/Cours1\\_MathOpt.pdf](http://www.lirmm.fr/~sau/teaching/MathOpt/Cours1_MathOpt.pdf).
- Ibrahim Abu Bakr, **The Islamic Theological Symbols on the Gold Dinar and Silver Dirham Currencies: Historical and Theological Perusals**, accessed 14/09/2014 [http://islam.gov.my/.../sites/.../08\\_Ibrahim\\_Bakar.pdf](http://islam.gov.my/.../sites/.../08_Ibrahim_Bakar.pdf).
- Jill Leyland, **Jastram’s golden constant** , Alchemist issue fifty six.accessed 10-03-2014 [www.lbma.org.uk/assets/alc56\\_golden\\_constant.pdf](http://www.lbma.org.uk/assets/alc56_golden_constant.pdf)
- Julien Phillips, **The Fourth Central Bank Gold Agreement...Started Sept 27, 2014...What gives?** accessed 09 /10/2014, <http://www.gold-eagle.com/article/fourth-central-bank-gold-agreement%E2%80%A6started-sept-27-2014%E2%80%A6what-gives>.
- Kaisa Miettinen, **WWW-NIMBUS for Interactive Multiobjective Optimization**, Department of Mathematical Information Technology, University of Jyväskylä, Finland.

- Kenneth N. Matziorinis, **A brief history of international monetary system**, accessed 14-12-2014  
[http://www.canbekeconomics.com/research\\_papers/A\\_Brief\\_History\\_of\\_the\\_International\\_Monetary\\_System.pdf](http://www.canbekeconomics.com/research_papers/A_Brief_History_of_the_International_Monetary_System.pdf)
- Khalid Noor Shah, accessed 15/09/2014. [http://e-muamalat.gov.my/sites/default/files/kertas\\_persidangan/2010/04/09\\_Khalid\\_No\\_rshah.pdf](http://e-muamalat.gov.my/sites/default/files/kertas_persidangan/2010/04/09_Khalid_No_rshah.pdf).
- Lindsay Newland, **The Gold Dinar: Threat To Value and Stability \$US and \$EU**, accessed 18/09/2014,  
[http://www.ted.com/conversations/2497/the\\_gold\\_dinar\\_threat\\_to\\_val.html](http://www.ted.com/conversations/2497/the_gold_dinar_threat_to_val.html).
- Marina Maksimova, **China reportedly planning to back the Yuan with gold**, special to RBTH Asia Pacific, July 17, 2013, accessed 21/09/2014.  
[http://rbth.asia/business/2013/07/17/china\\_reportedly\\_planning\\_to\\_back\\_the\\_yuan\\_with\\_gold\\_47997.html](http://rbth.asia/business/2013/07/17/china_reportedly_planning_to_back_the_yuan_with_gold_47997.html)
- Mark Herpel, **E-Dinar**, DGC Magazine, June Issue 2007, accessed 21/09/2014  
<http://www.iefpedia.com/english/wp-content/uploads/2009/11/What-is-e-dinar.pdf>.
- Nick Barisheff, **The Federal Reserve's Centennial Birthday – The Hundred Years' War Against Gold and Economic Common Sense**, 13 NOV 2013, accessed 21/09/2014, <http://bmgbullionbars.com/the-federal-reserves-centennial-birthday-the-hundred-years-war-against-gold-and-economic-common-sense/>.
- ———, ———, **Outlook 2013 - The Irreversible Trends Driving Gold to \$10,000**, accessed 14-11-2014 <http://www.gold-prices.biz/home/outlook-2013-the-irreversible-trends-driving-gold-to-10000-b.html>.
- Nicole Goodkind, **Arizona Becomes Second State to Approve Gold and Silver as Legal Tender**, accessed 21/09/2014,  
<http://finance.yahoo.com/blogs/daily-ticker/arizona-becomes-second-state-approve-gold-silver-legal-131138074.html>.
- Omair Taibah, **Gold: a short history**, accessed 10 /03/2014,  
<http://t3rfde.com/gold-a-short-history/>.
- Oxford economics, **the impact of inflation and deflation on the case for gold**, July 2011.
- Ronan Manly, **Save Our Swiss Gold ” - Game Changer For Gold?** accessed 17 /10/2014, <http://www.gold-eagle.com/article/%E2%80%9Csave-our-swiss-gold-%E2%80%9D-game-changer-gold>.
- Roy W Jastram, **the gold standard**, school of business administration, university of California, Berkeley, DEC 2 1981.

- SRSrocco, **Chinese Gold Demand...Twice As Much As Official Reported Figures**, accessed 11-11-2014 <http://srsroccoreport.com/chinese-gold-demand-twice-as-much-as-official-western-reported-figures/chinese-gold-demand-twice-as-much-as-official-western-reported-figures/>
- Tyler Durden , **Germany Has Recovered A Paltry 5 Tons Of Gold From The NY Fed After One Year**, accessed 21/09/2014, <http://www.zerohedge.com/news/2014-01-19/germany-has-recovered-paltry-5-tons-gold-ny-fed-after-one-year>.
- Tyler Durden, **As Chavez Pulls Venezuela's Gold From JP Morgan, Is The Great Scramble For Physical Starting?** accessed 21/09/2014 <http://www.zerohedge.com/news/chavez-pulls-venezuelas-gold-jp-morgan-great-scramble-physical-starting>.
- US Gold firm, **Why China's Gold Should Matter To Us**, accessed 09 /10/2014, <http://www.usgoldfirm.com/resources/why-chinas-gold-should-matter-to-you>.
- Wan Mohd Firdaus Wan Mohammad, Azzah Amran, **A study of the factors that influence investor in making gold dinar investment at Kota Bahru, Kelantan**, 2<sup>nd</sup> international conference on management proceeding 11th - 12th June 2012, Holiday villa beach resort & SPA, Langkawi Kedah, Malaysia.
- [www.robertmundell.net/default.asp](http://www.robertmundell.net/default.asp)

#### E- research reports :

- André Astrow, **Gold and the International Monetary System**, A Report by the Chatham House Gold Taskforce The Royal Institute of International Affairs, 2012.
- European commission, **proposal for European parliament and council directives on the taking up, the pursuit and prudential supervision of the business of electronic money institution**, Brussels, 1998.
- IMF, Regional Outlook 2012.
- Incrementum AG, **In Gold we trust 2014-** extended Version, 24 June 2014.
- Juan Carlos Artigas, **Linking global money supply to gold and to future inflation**, World Gold Council, February 2010.
- Mark O'Byrne, **Gold is a safe heaven asset**, Gold core, UK, 2014.
- R. Peter W. Millar, **The relevance and importance of Gold in the World Monetary System**, Orton, Moray, Scotland, 2007.
- Ronald-Peter Stoeferle, Mark J. Valek, Caia, **in Gold we trust 2014- extended version**, incrementum AG, Lichtenstein, June 2014.
- SERIC, **SWOT outlook on OIC member 2012**, SERIC, Ankara, 2012.
- World Gold Council, **Gold Investor: Risk management and capital preservation**, Volume 4, October 2013.
- World Gold Council, **Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system**, January 2013.

الملاحق

أولاً: دالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف

$$\min \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \left| \left( \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right) \right|$$

المستوى الأول: (L<sub>1</sub>)

$$i = 1 \quad j=2$$

$$C_1 X_{12}^1 - C_1 X_{21}^1 \quad K=1$$

$$C_2 X_{12}^2 - C_2 X_{21}^2 \quad K=2$$

$$C_3 X_{12}^3 - C_3 X_{21}^3 \quad K=3$$

$$C_4 X_{12}^4 - C_4 X_{21}^4 \quad K=4$$

$$L_1 = \text{abs}[(C_1 X_{12}^1 + C_2 X_{12}^2 + C_3 X_{12}^3 + C_4 X_{12}^4) - (C_1 X_{21}^1 + C_2 X_{21}^2 + C_3 X_{21}^3 + C_4 X_{21}^4)]$$

المستوى الثاني: (L<sub>2</sub>)

$$i = 1 \quad j=3$$

$$C_1 X_{13}^1 - C_1 X_{31}^1 \quad K=1$$

$$C_2 X_{13}^2 - C_2 X_{31}^2 \quad K=2$$

$$C_3 X_{13}^3 - C_3 X_{31}^3 \quad K=3$$

$$C_4 X_{13}^4 - C_4 X_{31}^4 \quad K=4$$

$$L_2 = \text{abs}[(C_1 X_{13}^1 + C_2 X_{13}^2 + C_3 X_{13}^3 + C_4 X_{13}^4) - (C_1 X_{31}^1 + C_2 X_{31}^2 + C_3 X_{31}^3 + C_4 X_{31}^4)]$$

المستوى الثالث: (L<sub>3</sub>)

$$i = 1 \quad j=4$$

$$C_1 X_{14}^1 - C_1 X_{41}^1 \quad K=1$$

$$C_2 X_{14}^2 - C_2 X_{41}^2 \quad K=2$$

$$C_3 X_{14}^3 - C_3 X_{41}^3 \quad K=3$$

$$C_4 X_{14}^4 - C_4 X_{41}^4 \quad K=4$$

$$L_3 = \text{abs}[(C_1 X_{14}^1 + C_2 X_{14}^2 + C_3 X_{14}^3 + C_4 X_{14}^4) - (C_1 X_{41}^1 + C_2 X_{41}^2 + C_3 X_{41}^3 + C_4 X_{41}^4)]$$

المستوى الرابع: (L<sub>4</sub>)

$$i = 1 \quad j=5$$

$$C_1 X_{15}^1 - C_1 X_{51}^1 \quad K=1$$

$$C_2 X_{15}^2 - C_2 X_{51}^2 \quad K=2$$

$$C_3X_{15}^3 - C_3X_{51}^3 \quad K=3$$

$$C_4X_{15}^4 - C_4X_{51}^4 \quad K=4$$

$$L_4 = \text{abs}[(C_1X_{15}^1 + C_2X_{15}^2 + C_3X_{15}^3 + C_4X_{15}^4) - (C_1X_{51}^1 + C_2X_{51}^2 + C_3X_{51}^3 + C_4X_{51}^4)]$$

(L<sub>5</sub>): المستوى الخامس:

$$i = 2 \quad j=3$$

$$C_1X_{23}^1 - C_1X_{32}^1 \quad K=1$$

$$C_2X_{23}^2 - C_2X_{32}^2 \quad K=2$$

$$C_3X_{23}^3 - C_3X_{32}^3 \quad K=3$$

$$C_4X_{23}^4 - C_4X_{32}^4 \quad K=4$$

$$L_5 = \text{abs}[(C_1X_{23}^1 + C_2X_{23}^2 + C_3X_{23}^3 + C_4X_{23}^4) - (C_1X_{32}^1 + C_2X_{32}^2 + C_3X_{32}^3 + C_4X_{32}^4)]$$

(L<sub>6</sub>): المستوى السادس:

$$i = 2 \quad j=4$$

$$C_1X_{24}^1 - C_1X_{42}^1 \quad K=1$$

$$C_2X_{24}^2 - C_2X_{42}^2 \quad K=2$$

$$C_3X_{24}^3 - C_3X_{42}^3 \quad K=3$$

$$C_4X_{24}^4 - C_4X_{42}^4 \quad K=4$$

$$L_6 = \text{abs}[(C_1X_{24}^1 + C_2X_{24}^2 + C_3X_{24}^3 + C_4X_{24}^4) - (C_1X_{42}^1 + C_2X_{42}^2 + C_3X_{42}^3 + C_4X_{42}^4)]$$

الدالة النهائية:

$$F = L_1 + L_2 + L_3 + L_4 + L_5 + L_6 + L_7 + L_8 + L_9 + L_{10}$$

$$F = \text{abs}[(C_1X_{12}^1 + C_2X_{12}^2 + C_3X_{12}^3 + C_4X_{12}^4 + C_1X_{13}^1 + C_2X_{13}^2 + C_3X_{13}^3 + C_4X_{13}^4 + C_1X_{14}^1 + C_2X_{14}^2 + C_3X_{14}^3 + C_4X_{14}^4 + C_1X_{15}^1 + C_2X_{15}^2 + C_3X_{15}^3 + C_4X_{15}^4 + C_1X_{23}^1 + C_2X_{23}^2 + C_3X_{23}^3 + C_4X_{23}^4 + C_1X_{24}^1 + C_2X_{24}^2 + C_3X_{24}^3 + C_4X_{24}^4) - (C_1X_{21}^1 + C_2X_{21}^2 + C_3X_{21}^3 + C_4X_{21}^4 + C_1X_{31}^1 + C_2X_{31}^2 + C_3X_{31}^3 + C_4X_{31}^4 + C_1X_{41}^1 + C_2X_{41}^2 + C_3X_{41}^3 + C_4X_{41}^4 + C_1X_{51}^1 + C_2X_{51}^2 + C_3X_{51}^3 + C_4X_{51}^4 + C_1X_{32}^1 + C_2X_{32}^2 + C_3X_{32}^3 + C_4X_{32}^4 + C_1X_{42}^1 + C_2X_{42}^2 + C_3X_{42}^3 + C_4X_{42}^4)]$$

قيود النموذج:

1. القيد الأول:

$$b_j^k \leq \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j \\ (i,j)}}^n x_{ij}^k \leq t_j^k$$

$$C_1: \quad \mathbf{J=1} \quad \mathbf{K=1}$$

$$b_1^1 \leq X_{21}^1 + X_{31}^1 + X_{41}^1 \leq t_1^1$$

$$C_2: \quad \mathbf{J=1} \quad \mathbf{K=2}$$

$$b_1^2 \leq X_{21}^2 + X_{31}^2 + X_{41}^2 \leq t_1^2$$

$$C_3: \quad \mathbf{J=1} \quad \mathbf{K=3}$$

$$b_1^3 \leq X_{21}^3 + X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq t_1^3$$

$$C_4: \quad \mathbf{J=1} \quad \mathbf{K=4}$$

$$b_1^4 \leq X_{21}^4 + X_{31}^4 + X_{41}^4 \leq t_1^4$$

$$C_5: \quad \mathbf{J=2} \quad \mathbf{K=1}$$

$$b_2^1 \leq X_{12}^1 + X_{32}^1 + X_{42}^1 \leq t_2^1$$

$$C_6: \quad \mathbf{J=2} \quad \mathbf{K=2}$$

$$b_2^2 \leq X_{12}^2 + X_{32}^2 + X_{42}^2 \leq t_2^2$$

$$C_7: \quad \mathbf{J=2} \quad \mathbf{K=3}$$

$$b_2^3 \leq X_{12}^3 + X_{32}^3 + X_{42}^3 \leq t_2^3$$

$$C_8: \quad \mathbf{J=2} \quad \mathbf{K=4}$$

$$b_2^4 \leq X_{12}^4 + X_{32}^4 + X_{42}^4 \leq t_2^4$$

$$C_9: \quad \mathbf{J=3} \quad \mathbf{K=1}$$

$$b_3^1 \leq X_{13}^1 + X_{23}^1 + X_{43}^1 \leq t_3^1$$

$$C_{10}: \quad \mathbf{J=3} \quad \mathbf{K=2}$$

$$b_3^2 \leq X_{13}^2 + X_{23}^2 + X_{43}^2 \leq t_3^2$$

$$C_{11}: \quad \mathbf{J=3} \quad \mathbf{K=3}$$

$$b_3^3 \leq X_{13}^3 + X_{23}^3 + X_{43}^3 \leq t_3^3$$

$$C_{12}: \quad \mathbf{J=3} \quad \mathbf{K=4}$$

$$b_3^4 \leq X_{13}^4 + X_{23}^4 + X_{43}^4 \leq t_3^4$$

$$C_{13}: \quad \mathbf{J=4} \quad \mathbf{K=1}$$

$$b_4^1 \leq X_{14}^1 + X_{24}^1 + X_{34}^1 \leq t_4^1$$

$$C_{14}: \quad \mathbf{J=4} \quad \mathbf{K=2}$$

$$b_4^2 \leq X_{14}^2 + X_{24}^2 + X_{34}^2 \leq t_4^2$$

$$C_{15}: \quad \mathbf{J=4} \quad \mathbf{K=3}$$

$$b_4^3 \leq X_{14}^3 + X_{24}^3 + X_{34}^3 \leq t_4^3$$

$$C_{16}: \quad \mathbf{J=4} \quad \mathbf{K=4}$$

$$b_4^4 \leq X_{14}^4 + X_{24}^4 + X_{34}^4 \leq t_4^4$$

$$\sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq P_i^k$$

القيود الثاني:

$$S_1: \quad \mathbf{i=1} \quad \mathbf{K=1}$$

$$X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq P_1^1$$

$$S_2: \quad \mathbf{i=1} \quad \mathbf{K=2}$$

$$X_{12}^2 + X_{13}^2 + X_{14}^2 \leq P_1^2$$

$$S_3: \quad \mathbf{i=1} \quad \mathbf{K=3}$$

$$X_{12}^3 + X_{13}^3 + X_{14}^3 \leq P_1^3$$

$$S_4: \quad \mathbf{i=1} \quad \mathbf{K=4}$$

$$X_{12}^4 + X_{13}^4 + X_{14}^4 \leq P_1^4$$

$$S_5: \quad \mathbf{i=2} \quad \mathbf{K=1}$$

$$X_{21}^1 + X_{23}^1 + X_{24}^1 \leq P_2^1$$

$$S_6: \quad \mathbf{i=2} \quad \mathbf{K=2}$$

$$X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq P_2^2$$

$$S_7: \quad \mathbf{i=2} \quad \mathbf{K=3}$$

$$X_{21}^3 + X_{23}^3 + X_{24}^3 \leq P_2^3$$

$$S_8: \quad \mathbf{i=2} \quad \mathbf{K=4}$$

$$X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq P_2^4$$

$$S_9: \quad \mathbf{i=3} \quad \mathbf{K=1}$$

$$X_{31}^1 + X_{32}^1 + X_{34}^1 \leq P_3^1$$

$$S_{10} : i=3 \quad K=2$$

$$X_{31}^2 + X_{32}^2 + X_{34}^2 \leq P_3^2$$

$$S_{11} : i=3 \quad K=3$$

$$X_{31}^3 + X_{32}^3 + X_{34}^3 \leq P_3^3$$

$$S_{12} : i=3 \quad K=4$$

$$X_{31}^4 + X_{32}^4 + X_{34}^4 \leq P_3^4$$

$$S_{13} : i=4 \quad K=1$$

$$X_{41}^1 + X_{42}^1 + X_{43}^1 \leq P_4^1$$

$$S_{14} : i=4 \quad K=2$$

$$X_{41}^2 + X_{42}^2 + X_{43}^2 \leq P_4^2$$

$$S_{15} : i=4 \quad K=3$$

$$X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq P_4^3$$

$$S_{16} : i=4 \quad K=4$$

$$X_{41}^4 + X_{42}^4 + X_{43}^4 \leq P_4^4$$

$$S_{17} : i=5 \quad K=1$$

$$X_{51}^1 + X_{52}^1 + X_{53}^1 \leq P_5^1$$

$$S_{18} : i=5 \quad K=2$$

$$X_{51}^2 + X_{52}^2 + X_{53}^2 \leq P_5^2$$

$$S_{19} : i=5 \quad K=3$$

$$X_{51}^3 + X_{52}^3 + X_{53}^3 \leq P_5^3$$

$$S_{20} : i=5 \quad K=4$$

$$X_{51}^4 + X_{52}^4 + X_{53}^4 \leq P_5^4$$

دالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف بعد إزالة القيم الصفرية:

$$\min \sum_{i=1}^{n-1} \sum_{j=i+1}^n \left| \left( \sum_{k=1}^m c_k x_{ij}^k - \sum_{k=1}^m c_k x_{ji}^k \right) \right|$$

دالة تسوية المدفوعات ثنائية الأطراف بعد إزالة القيم الصفرية:

$$F = L_1 + L_2 + L_3 + L_4 + L_5 + L_6 + L_7 + L_8 + L_9 + L_{10}$$

$$F = \text{abs}[(C_1 X_{12}^1 + C_1 X_{13}^1 + C_2 + C_1 X_{14}^1 + C_2 X_{14}^2 + C_2 X_{23}^2 + C_4 X_{23}^4 + C_4 X_{24}^4) -$$

$$(C_2 X_{21}^2 + C_4 X_{21}^4 + C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{42}^3 + C_2 X_{42}^2)]$$

القيد الأول بعد إزالة القيم الصفرية:

$$b_j^k \leq \sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq t_j^k$$

$$C_2: \quad J=1 \quad K=2$$

$$b_1^2 \leq X_{21}^2 + X_{41}^2 \leq t_1^2$$

$$C_3: \quad J=1 \quad K=3$$

$$b_1^3 \leq X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq t_1^3$$

$$C_4: \quad J=1 \quad K=4$$

$$b_1^4 \leq X_{21}^4 \leq t_1^4$$

$$C_5: \quad J=2 \quad K=1$$

$$b_2^1 \leq X_{12}^1 \leq t_2^1$$

$$C_6: \quad J=2 \quad K=2$$

$$b_2^2 \leq X_{12}^2 \leq t_2^2$$

$$C_7: \quad J=2 \quad K=3$$

$$b_2^3 \leq X_{42}^3 \leq t_2^3$$

$$C_9: \quad J=3 \quad K=1$$

$$b_3^1 \leq X_{13}^1 \leq t_3^1$$

$$C_{12}: \quad J=3 \quad K=4$$

$$b_3^4 \leq X_{23}^4 \leq t_3^4$$

$$C_{13}: \quad J=4 \quad K=1$$

$$b_4^1 \leq X_{14}^1 \leq t_4^1$$

القيد الثاني بعد إزالة القيم الصفرية:

$$\sum_{\substack{i=1 \\ i \neq j}}^n x_{ij}^k \leq p_i^k$$

$$S_1: \quad i=1 \quad K=1$$

$$X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq P_1^1$$

$$S_6: \quad i=2 \quad K=2$$

$$X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq P_2^2$$

$$S_8: \quad i=2 \quad K=4$$

$$X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq P_2^4$$

$$S_{11} : i=3 \quad K=3$$

$$X_{31}^3 + X_{32}^3 + X_{34}^3 \leq P_3^3$$

$$S_{14} : i=4 \quad K=2$$

$$X_{41}^2 + X_{42}^2 + X_{43}^2 \leq P_4^2$$

$$S_{15} : i=4 \quad K=3$$

$$X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq P_4^3$$

ثانيا: دالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف:

$$\text{Min } \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n \left| \sum_{k=1}^m \sum_{j \neq i}^n (c^k x_{ij}^k - c^k x_{ji}^k) \right|$$

المستوى الأول:  $L_1 \quad G_1$

$$i=1 \quad K=1$$

$$J=2 \quad C_1 X_{12}^1 - C_1 X_{21}^1$$

$$J=3 \quad C_1 X_{13}^1 - C_1 X_{31}^1$$

$$J=4 \quad C_1 X_{14}^1 - C_1 X_{41}^1$$

$$B_{K1}^1 = (C_1 X_{12}^1 + C_1 X_{13}^1 + C_1 X_{14}^1) - (C_1 X_{21}^1 + C_1 X_{31}^1 + C_1 X_{41}^1)$$

$$i=1 \quad K=2$$

$$J=2 \quad C_2 X_{12}^2 - C_2 X_{21}^2$$

$$J=3 \quad C_2 X_{13}^2 - C_2 X_{31}^2$$

$$J=4 \quad C_2 X_{14}^2 - C_2 X_{41}^2$$

$$B_{K2}^1 = (C_2 X_{12}^2 + C_2 X_{13}^2 + C_2 X_{14}^2) - (C_2 X_{21}^2 + C_2 X_{31}^2 + C_2 X_{41}^2)$$

$$i=1 \quad K=3$$

$$J=2 \quad C_3 X_{12}^3 - C_3 X_{21}^3$$

$$J=3 \quad C_3 X_{13}^3 - C_3 X_{31}^3$$

$$J=4 \quad C_3 X_{14}^3 - C_3 X_{41}^3$$

$$B_{K3}^1 = (C_3 X_{12}^3 + C_3 X_{13}^3 + C_3 X_{14}^3) - (C_3 X_{21}^3 + C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{41}^3)$$

$$i=1 \quad K=4$$

$$J=2 \quad C_4 X_{12}^4 - C_4 X_{21}^4$$

$$J=3 \quad C_4 X_{13}^4 - C_4 X_{31}^4$$

$$J=4 \quad C_4 X_{14}^4 - C_4 X_{41}^4$$

$$B_{K4}^1 = (C_4 X_{12}^4 + C_4 X_{13}^4 + C_4 X_{14}^4) - (C_4 X_{21}^4 + C_4 X_{31}^4 + C_4 X_{41}^4)$$

المستوى الثاني:  $L_2 \quad G_2$

$$i=2 \quad K=1$$

$$J=1 \quad C_1 X_{21}^1 - C_1 X_{12}^1$$

$$J=3 \quad C_1 X_{23}^1 - C_1 X_{32}^1$$

$$J=4 \quad C_1 X_{24}^1 - C_1 X_{42}^1$$

$$B_{K1}^1 = (C_1 X_{21}^1 + C_1 X_{23}^1 + C_1 X_{24}^1) - (C_1 X_{12}^1 + C_1 X_{32}^1 + C_1 X_{42}^1)$$

$$i=2 \quad K=2$$

$$J=1 \quad C_2 X_{21}^2 - C_2 X_{12}^2$$

$$J=3 \quad C_2 X_{23}^2 - C_2 X_{32}^2$$

$$J=4 \quad C_2 X_{24}^2 - C_2 X_{42}^2$$

$$B_{K2}^1 = (C_2 X_{21}^2 + C_2 X_{23}^2 + C_2 X_{24}^2) - (C_2 X_{12}^2 + C_2 X_{32}^2 + C_2 X_{42}^2)$$

$$i=2 \quad K=3$$

$$J=1 \quad C_3 X_{21}^3 - C_3 X_{12}^3$$

$$J=3 \quad C_3 X_{23}^3 - C_3 X_{32}^3$$

$$J=4 \quad C_3 X_{24}^3 - C_3 X_{42}^3$$

$$B_{K3}^1 = (C_3 X_{21}^3 + C_3 X_{23}^3 + C_3 X_{24}^3) - (C_3 X_{12}^3 + C_3 X_{32}^3 + C_3 X_{42}^3)$$

$$i=2 \quad K=4$$

$$J=1 \quad C_4 X_{21}^4 - C_4 X_{12}^4$$

$$J=3 \quad C_4 X_{23}^4 - C_4 X_{32}^4$$

$$J=4 \quad C_4 X_{24}^4 - C_4 X_{42}^4$$

$$B_{K4}^1 = (C_4 X_{21}^4 + C_4 X_{23}^4 + C_4 X_{24}^4) - (C_4 X_{12}^4 + C_4 X_{32}^4 + C_4 X_{42}^4)$$

$L_3 \quad G_3$  : المستوى الثالث:

$$i=3 \quad K=1$$

$$J=1 \quad C_1 X_{31}^1 - C_1 X_{13}^1$$

$$J=2 \quad C_1 X_{32}^1 - C_1 X_{23}^1$$

$$J=4 \quad C_1 X_{34}^1 - C_1 X_{43}^1$$

$$B_{K1}^3 = (C_1 X_{31}^1 + C_1 X_{32}^1 + C_1 X_{34}^1) - (C_1 X_{13}^1 + C_1 X_{23}^1 + C_1 X_{43}^1)$$

$$i=3 \quad K=2$$

$$J=1 \quad C_2 X_{31}^2 - C_2 X_{13}^2$$

$$J=2 \quad C_2 X_{32}^2 - C_2 X_{23}^2$$

$$J=4 \quad C_2 X_{34}^2 - C_2 X_{43}^2$$

$$B_{K2}^3 = (C_2 X_{31}^2 + C_2 X_{32}^2 + C_2 X_{34}^2) - (C_2 X_{13}^2 + C_2 X_{23}^2 + C_2 X_{43}^2)$$

$$i=3 \quad K=3$$

$$J=1 \quad C_3 X_{31}^3 - C_3 X_{13}^3$$

$$J=2 \quad C_3 X_{32}^3 - C_3 X_{23}^3$$

$$J=4 \quad C_3 X_{34}^3 - C_3 X_{43}^3$$

$$B_{K3}^3 = (C_3 X_{31}^3 + C_3 X_{32}^3 + C_3 X_{34}^3) - (C_3 X_{13}^3 + C_3 X_{23}^3 + C_3 X_{43}^3)$$

$$i=3 \quad K=4$$

$$J=1 \quad C_4X_{31}^4 - C_4X_{13}^4$$

$$J=2 \quad C_4X_{32}^4 - C_4X_{23}^4$$

$$J=4 \quad C_4X_{34}^4 - C_4X_{43}^4$$

$$J=5 \quad C_4X_{35}^4 - C_4X_{53}^4$$

$$B_{K4}^3 = (C_4X_{31}^4 + C_4X_{32}^4 + C_4X_{34}^4) - (C_4X_{13}^4 + C_4X_{23}^4 + C_4X_{43}^4)$$

**L<sub>4</sub> G<sub>4</sub>**: المستوى الرابع:

$$i=4 \quad K=1$$

$$J=1 \quad C_1X_{41}^1 - C_1X_{14}^1$$

$$J=2 \quad C_1X_{42}^1 - C_1X_{24}^1$$

$$J=3 \quad C_1X_{43}^1 - C_1X_{34}^1$$

$$B_{K1}^4 = (C_1X_{41}^1 + C_1X_{42}^1 + C_1X_{43}^1) - (C_1X_{14}^1 + C_1X_{24}^1 + C_1X_{34}^1)$$

$$i=4 \quad K=2$$

$$J=1 \quad C_2X_{41}^2 - C_2X_{14}^2$$

$$J=2 \quad C_2X_{42}^2 - C_2X_{24}^2$$

$$J=3 \quad C_2X_{43}^2 - C_2X_{34}^2$$

$$B_{K2}^4 = (C_2X_{41}^2 + C_2X_{42}^2 + C_2X_{43}^2) - (C_2X_{14}^2 + C_2X_{24}^2 + C_2X_{34}^2)$$

$$i=4 \quad K=3$$

$$J=1 \quad C_3X_{41}^3 - C_3X_{14}^3$$

$$J=2 \quad C_3X_{42}^3 - C_3X_{24}^3$$

$$J=3 \quad C_3X_{43}^3 - C_3X_{34}^3$$

$$B_{K3}^4 = (C_3X_{41}^3 + C_3X_{42}^3 + C_3X_{43}^3) - (C_3X_{14}^3 + C_3X_{24}^3 + C_3X_{34}^3)$$

$$i=4 \quad K=4$$

$$J=1 \quad C_4X_{41}^4 - C_4X_{14}^4$$

$$J=2 \quad C_4X_{42}^4 - C_4X_{24}^4$$

$$J=3 \quad C_4X_{43}^4 - C_4X_{34}^4$$

$$B_{K4}^4 = (C_4X_{41}^4 + C_4X_{42}^4 + C_4X_{43}^4) - (C_4X_{14}^4 + C_4X_{24}^4 + C_4X_{34}^4)$$

الدالة النهائية لتسوية المدفوعات متعددة الأطراف:

$$Z = 0,5(G_1 + G_2 + G_3 + G_4 + G_5)$$

$$Z = \text{abs}[(C_1X_{12}^1 + C_1X_{13}^1 + C_1X_{14}^1 + C_2X_{12}^2 + C_2X_{13}^2 + C_2X_{14}^2 + C_3X_{13}^3 + C_3X_{13}^3 + C_3X_{14}^3 + C_4X_{12}^4 + C_4X_{13}^4 + C_4X_{14}^4 + C_1X_{21}^1 + C_1X_{23}^1 + C_1X_{24}^1 + C_2X_{21}^2 + C_2X_{23}^2 + C_2X_{24}^2 + C_3X_{21}^3 + C_3X_{23}^3 + C_3X_{24}^3 + C_4X_{21}^4 + C_4X_{23}^4 + C_4X_{24}^4 + C_1X_{31}^1 + C_1X_{32}^1 + C_1X_{34}^1 + C_2X_{31}^2 + C_2X_{32}^2 + C_3X_{31}^3 + C_3X_{32}^3 + C_3X_{34}^3 + C_4X_{31}^4 + C_4X_{32}^4 + C_4X_{34}^4 + C_1X_{41}^1 + C_1X_{42}^1 + C_1X_{43}^1 + C_2X_{41}^2 + C_2X_{42}^2 + C_2X_{43}^2 + C_3X_{41}^3 + C_3X_{42}^3 + C_3X_{43}^3 + C_4X_{41}^4 + C_4X_{42}^4 + C_4X_{43}^4]$$

$$\begin{aligned}
& C_2X_{34}^2 + C_3X_{31}^3 + C_3X_{32}^3 + C_3X_{34}^3 + C_4X_{31}^4 + C_4X_{32}^4 + C_4X_{34}^4 + C_1X_{41}^1 + C_1X_{42}^1 + C_1X_{43}^1 + \\
& C_2X_{41}^2 + C_2X_{42}^2 + C_2X_{43}^2 + C_3X_{41}^3 + C_3X_{42}^3 + C_3X_{43}^3 + C_4X_{41}^4 + C_4X_{42}^4 + C_4X_{43}^4) - \\
& (C_1X_{21}^1 + C_1X_{31}^1 + C_1X_{41}^1 + C_2X_{21}^2 + C_2X_{31}^2 + C_2X_{41}^2 + C_2X_{21}^2 + C_2X_{31}^2 + C_2X_{41}^2 + C_3X_{21}^3 + \\
& C_3X_{31}^3 + C_3X_{41}^3 + C_4X_{21}^4 + C_4X_{31}^4 + C_4X_{41}^4 + C_1X_{12}^1 + C_1X_{32}^1 + C_1X_{42}^1 + C_2X_{12}^2 + C_2X_{32}^2 + \\
& C_2X_{42}^2 + C_3X_{12}^3 + C_3X_{32}^3 + C_3X_{42}^3 + C_4X_{12}^4 + C_4X_{32}^4 + C_4X_{42}^4 + C_1X_{13}^1 + C_1X_{23}^1 + C_1X_{43}^1 + \\
& C_2X_{13}^2 + C_2X_{23}^2 + C_2X_{43}^2 + C_3X_{13}^3 + C_3X_{23}^3 + C_3X_{43}^3 + C_4X_{13}^4 + C_4X_{23}^4 + C_4X_{43}^4 + C_1X_{14}^1 + \\
& C_1X_{24}^1 + C_1X_{34}^1 + C_2X_{14}^2 + C_2X_{24}^2 + C_2X_{34}^2 + C_3X_{14}^3 + C_3X_{24}^3 + C_3X_{34}^3 + C_4X_{14}^4 + C_4X_{24}^4 + \\
& C_4X_{34}^4)]
\end{aligned}$$

الدالة النهائية لتسوية المدفوعات متعددة الأطراف بعد إزالة القيم الصفرية:

$$\begin{aligned}
Z = \text{abs}[(C_1X_{12}^1 + C_1X_{13}^1 + C_1X_{14}^1 + C_2X_{21}^2 + C_4X_{21}^4 + C_4X_{23}^4 + C_4X_{24}^4 + C_3X_{31}^3 + \\
C_3X_{32}^3 + C_2X_{41}^2 + C_2X_{43}^2 + C_3X_{41}^3 + C_3X_{42}^3) - \\
(+C_2X_{21}^2 + C_2X_{41}^2 + C_3X_{21}^3 + C_3X_{31}^3 + C_3X_{41}^3 + C_4X_{21}^4 + C_1X_{12}^1 + C_2X_{32}^2 + C_3 \\
X_{32}^3 + C_3X_{42}^3 + C_1X_{13}^1 + C_4X_{23}^4 + C_1X_{14}^1)]
\end{aligned}$$

ملاحظة: القيود في حالة التجارة متعددة الأطراف هي نفسها في حالة التجارة ثنائية الأطراف.

دالة تسوية المدفوعات متعددة الأطراف:

$$Z = 0,5(G_1 + G_2 + G_3 + G_4 + G_5)$$

التطبيق العملي:

أولاً: ترتيبات الدفع ثنائية الأطراف

القيود الأولى:

$$C_2: \quad J=1 \quad K=2$$

$$b_1^2 \leq X_{21}^2 + X_{41}^2 \leq t_1^2$$

$$5 \leq X_{21}^2 + X_{41}^2 \leq 10$$

$$C_3: \quad J=1 \quad K=3$$

$$b_1^3 \leq X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq t_1^3$$

$$15 \leq X_{31}^3 + X_{41}^3 \leq 30$$

$$C_4: \quad J=1 \quad K=4$$

$$b_1^4 \leq X_{21}^4 \leq t_1^4$$

$$7 \leq X_{21}^4 \leq 15$$

$$C_5: \quad J=2 \quad K=1$$

$$b_2^1 \leq X_{12}^1 \leq t_2^1$$

$$5 \leq X_{12}^1 \leq 10$$

$$C_6: \quad J=2 \quad K=2$$

$$b_2^2 \leq X_{12}^2 \leq t_2^2$$

$$20 \leq X_{12}^2 \leq 40$$

$$C_7: \quad J=2 \quad K=3$$

$$b_2^3 \leq X_{42}^3 \leq t_2^3$$

$$25 \leq X_{42}^3 \leq 50$$

$$C_9: \quad J=3 \quad K=1$$

$$b_3^1 \leq X_{13}^1 \leq t_3^1$$

$$15 \leq X_{13}^1 \leq 30$$

$$C_{12}: \quad J=3 \quad K=4$$

$$b_3^4 \leq X_{23}^4 \leq t_3^4$$

$$15 \leq X_{23}^4 \leq 30$$

$$C_{13}: \quad J=4 \quad K=1$$

$$b_4^1 \leq X_{14}^1 \leq t_4^1$$

$$10 \leq X_{14}^1 \leq 20$$

القيود الثاني:

$$S_1: \quad i=1 \quad K=1$$

$$X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq P_1^1$$

$$X_{12}^1 + X_{13}^1 + X_{14}^1 \leq 60$$

$$S_6: \quad i=2 \quad K=2$$

$$X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq P_2^2$$

$$X_{21}^2 + X_{23}^2 + X_{24}^2 \leq 50$$

$$S_8: \quad i=2 \quad K=4$$

$$X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq P_2^4$$

$$X_{21}^4 + X_{23}^4 + X_{24}^4 \leq 60$$

$$S_{11}: \quad i=3 \quad K=3$$

$$X_{31}^3 + X_{32}^3 \leq P_3^3$$

$$X_{31}^3 + X_{32}^3 \leq 50$$

$$S_{14}: \quad i=4 \quad K=2$$

$$X_{41}^2 + X_{42}^2 + X_{43}^2 \leq P_4^2$$

$$X_{41}^2 \leq 30$$

$$S_{15} : \quad i=4 \quad K=3$$

$$X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq P_4^3$$

$$X_{41}^3 + X_{42}^3 + X_{43}^3 \leq 70$$

## الملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على إحدى القضايا الراهنة والمهمة في النظام النقدي الدولي والعالم الإسلامي، وقد جاءت بعنوان "الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية وإرساء نظام نقدي دولي أكثر استقراراً"، حيث عالجت الدراسة نظام الدينار الذهبي وما هي أهم مبررات الدعوة إلى عودته مجدداً إلى النظام المالي العالمي، وآلية عمل نظام الدينار الذهبي في تسوية المدفوعات ثنائية ومتعددة الأطراف حسب المقترح الماليزي. وتم التطرق أيضاً إلى كيفية مساهمة الدينار الذهبي في إعادة الاستقرار إلى النظام النقدي الدولي والقضاء على مخاطر الصرف والمضاربة على العملات، وكيف يسهم في تعزيز التجارة البنينة فيما بين الدول الإسلامية وتوحيد العملة النقدية بينها. كما سيمكن الدينار الذهبي من استعادة النقد الصحيح وحرية اختيار الناس لوسيلة التبادل التي يريدونها من أجل نقادي التلاعب بقيمة العملة وأداء وظيفتها كمخزن للقيمة وحمايتها من التقلبات. أما على صعيد النظام النقدي الدولي يُعتبر الدينار الذهبي عملة عالمية تتمتع بالثبات والاستقرار أكثر من النقود الورقية، مما يساهم في خلق نظام نقدي عالمي أكثر عدلاً واستقراراً.

الكلمات المفتاحية: الدينار الذهبي، المدفوعات ثنائية الأطراف، المدفوعات متعددة الأطراف، النقود، الدولار الأمريكي، النظام النقدي الدولي.

## Abstract:

*This study shed some light on one of the important current issues in the international monetary system and in the Islamic world. It is entitled "The Gold Dinar as a means for settling payments among Islamic countries and the establishment of a more stable international monetary system". The study treated the issue of the Gold Dinar system and the justifications for returning to the global financial system as well as the mechanism of Gold Dinar system in the settlement of bilateral and multilateral payment sides according to the Malaysian proposal. The study also discussed the Gold Dinar contribution in restoring stability of the international monetary system, the elimination of exchange risks, speculation on currencies and to what extent it participates in the promotion of intra-regional trade between the Islamic countries and the unification of their currency. The Gold dinar will restore the sound money and give people freedom to choose their medium of exchange to avoid currency manipulation, fulfill its function as a store of value and protect it from fluctuations. At the international monetary system level, The Gold dinar is considered to be more stable than fiat money, which leads to a stable and fair global monetary system.*

**Key words:** gold dinar, Bilateral Payments, Arrangements, multilateral Payments, Arrangements, money, the US Dollar, International monetary system.

## **Résumé:**

*Cette thèse qui s'intitule « le Dinar en Or comme un outil de paiement entre les pays islamiques et la promotion d'un système monétaire international plus stable», traite un sujet d'actualité d'une grande importance lié au système monétaire international et ses retombées sur le monde musulman. Elle traite avec pertinence le système «Etalon-or» en étayant l'ensemble des arguments justifiant son retour et son application de nouveau dans le système financier international, voire sa mise en œuvre dans le règlement des paiements bilatéraux et multilatéraux selon la proposition Malaisienne. Pareillement, ce travail tente d'examiner comment le dinar en or contribue au rétablissement de la stabilité du système monétaire international, à l'élimination du risque de change et de la spéculation monétaire, la promotion du commerce intra-régional entre les pays musulmans et la mise en place d'une monnaie unique. Au niveau international, le dinar en Or sera considéré comme une monnaie mondiale plus stable que la monnaie de papier, ce qui contribue à créer un système monétaire international plus juste et plus stable.*

**Les mots clés:** le Dinar en Or, les paiements bilatéraux, les paiements multilatéraux, la monnaie, le dollar Américain, le système monétaire international

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ